انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين

إعداد الدكتور عزو محمد عبد القادر ناجي

تقسيمات الدراسة

انهيارالوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين

يتناول هذا الكتاب أعقد مرحلة من مراحل الدراسة وهي المرحلة التي حكم فيها العراق من قبل الأمين العام القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق صدام حسين، وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها أطول مراحل الدراسة حيث استمرت منذ السابع عشر من يونيو 1979 ، وهي ما تزال مستمرة حتى الآن، رغم أن البعث العراقي قد سقط مرة أخرى في الثاني من إبريل 2003، لكن تداعيات هذا الحكم مازالت موجودة ؛ بمعنى ما مدى تأثير هذه المرحلة فيما بعد سقوط البعث على الوحدة الوطنية؟ وهل يتحمل البعث المسؤولية عما حدث من تداعيات في مرحلة ما بعد سقوطه؟ كما تكمن أهمية هذه المرحلة، أن البعث العراقي قد قام خلالها بثلاث حروب تمثلت بحروب الخليج الأولى 1980، والتي امتدت ثمان سنوات، وحرب الخليج الثانية 1991، التي كانت نتيجة احتلال العراق لدولة الكويت، وكان من أهم نتائجها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة أثنى عشرة سنة، وحرب الخليج الثالث 2003، التي سقط خلالها البعث العراقي أمام قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حكم خلالها العراق بشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال في بداية الغزو الأمريكي للعراق، ثم حكم بشكل غير مباشر من خلال مجلس الحكم الانتقالي، بإدارة الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر، ثم تشكلت حكومات ما بعد الاحتلال وهي حكومات إياد علاوي، وإبراهيم الجعفري، ونوري المالكي، لكنها جميعها مرتبطة بالإدارة الأمريكية، وبقوات التحالف التي ما تزال موجودة في العراق، وبناءاً عليه، فدراستنا تكاد تنحصر، في تأثير هذه الحروب على الوحدة الوطنية بشكل عام، وما هي آثارها الإيجابية والسلبية على الوحدة الوطنية؟ وهل استطاع حزب البعث خلال هذه الفترة التعامل مع معطيات هذه الحروب وتداعياتها بشكل عقلاني وواقعي، أم أن سياسته أدت إلى نتائج سلبية على الوحدة الوطنية؟ سيما وأن حزب البعث وإن كان خرج من المعادلة السياسية لحكومات ما بعد الاحتلال إلا أنه ما زال موجوداً في الساحة الشعبية ومازال له مريدوه ومؤيدوه وقيادته، لكن في ظل العمل السري ضد الاحتلال أو القوات متعددة الجنسيات ، وضد الحكومات

العراقية التي تشكلت في ظل وجود القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة مباحث تمثل كل واحدة منها مرحلة مهمة من مراحل الدراسة ولها تأثيراتها الخاصة، وإن كانت كل مرحلة تؤثر على التي تليها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، وعليه فقد جرى تقسيم هذا الفصل إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية وهي ما تسمى بحرب الخليج الأولى، حيث تناول تأثيراتها المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول تأثير حرب الخليج الثانية التي كانت من أسباب احتلال العراق للكويت على الوحدة الوطنية، خاصة بعد تعرُّض العراق بسبب هذه الحرب إلى الحصار الاقتصادي ، وتدمير البنية التحتية للعراق، وقد استمرت هذه الحرب وتداعياتها حتى عام 2003، والمبحث الثالث يتبادل حرب الخليج الثالثة عام 2003، والتي كان من أهم نتائجها احتلال العراق، وخروج حزب البعث من السلطة، ووجود قوات متعددة الجنسيات في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيل ما يسمى بمجلس الحكم الانتقالي تحت الإدارة المدنية للعراق، ثم تشكيل حكومات ما بعد انتقال السلطة للعراقيين وإنهاء الاحتلال رسمياً في العراق، في يناير 2004، لكن ظلت القوات متعددة الجنسيات في العراق، ووافقت حكومة المالكي على استمرارها حتى عام 2011 وفق الاتفاقية الأمنية وهي اتفاقية شبيهة بالاتفاقيات التي كانت تعقدها بريطانيا مع حكومات الدول التي كانت محتلة لها، وبمعنى آخر شبيهة بمعاهدة 1930 بين بريطانيا والحكومة الملكية العراقية، والتي سقطت بثورة عبد الكريم قاسم عام 1958.

المبحث الأول

حرب الخليج الأولى وتداعياتها

بدأت هذه الحرب بعد اعتلاء كرسي الرئاسة في العراق، الأمين العام القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق صدام حسين، عام 1979، بفترة أقل من سنة واحدة، حيث كان لها آثارها الكبيرة على الوحدة الوطنية لما أثرته

على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العراق، إضافة لما أحدثته من خلخلة لبنية المجتمع العراقي، من خلال عسكرة الدولة والاقتصاد والمؤسسات التعليمية والاجتماعية، تحت غطاء المواجهة والتحدي للخطر الخارجي، المتمثل برغبته في تصدير الثورة الإيرانية إلى المناطق المجاورة لإيران، إضافة إلى ما حاولت إثارته ضد نظام الحكم العراقي العلماني، من خلال تأثيرها على العقيدة الإيديولوجية لشيعة العراق، وتحريضهم على نظام الحكم البعثي، وعليه فسيناول هذا المبحث الأسباب التي أدت إلى هذه الحرب، بما يخص الوضع الداخلي للعراق، وكيف استطاع البعث التعامل مع هذه الحرب وتأثيراتها المرحلية والمستقبلية؟ وما هي تأثيرات هذه الحرب في ظل وجود التمايزات المختلفة في المجتمع العراقي؟ بمعنى ما هو تأثير هذه الحرب على الوحدة الوطنية من خلال مؤشرات الدراسة التي ذكرناها للوحدة الوطنية في العراق.

أولاً : احترام ووحدة البلاد ولغتها الرسمية وثقافتها الوطنية

لقد أثار النظام العراقي منذ وصول صدام حسين إلى الحكم عدة قضايا أثَّرت سلباً على علاقته بإيران، حيث تم انتهاج سياسة العداء للثورة الإيرانية من خلال عدة أمور أهمها[1]:

1- فتح باب الصداقة مع حكومة (بازوقان) المعارضة لحكومة الثورة الإيرانية.

2- اضطهاد المراجع الدينية الشيعية في العراق، والتي كانت تدعم الثورة الإسلامية في إيران.

3- إعادة التأكيد على ضرورة إعادة إقليم خورستان (عربستان) إلى العراق على اعتبار أنه إقليم عربي عراقي.

4- إعادة المطالبة بكامل شط العرب.

وزاد من ذلك حدة المناوشات على الحدود العراقية الإيرانية عام 1980، وظن النظام العراقي أنه يستطيع تحقيق نصر

[1](?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص ص 303-304.

سريع وحاسم على إيران في ظل تخلخل النظام السياسي الجديد في إيران ، وانعدام الثقة بين قادة النظام الإيراني وقادة القوات المسلحة الإيرانية ؛ بسبب عمليات التطهير التي قامت ضدهم مما أدى إلى فوضى إدارية في الجيش الإيراني، إضافة لتدهور علاقات النظام الإيراني مع الولايات المتحدة، وقطع الولايات المتحدة لتمويل إيران بالأسلحة وقطع الغيار رغم أن السلاح الإيراني كان في معظمه أمريكياً[1].

وبعد ذلك أكَّد صدام حسين أنه لم يوقع على تنازله عن شط العرب عام 1975 ؛ إلا بسبب تخوفه من انفصال المنطقة الكردية، ليظل العراق موحداً[2]، ثم انتفض النظام على مؤيدي الثورة الإسلامية في إيران، وخاصة المراجع الشيعية، وحزب الدعوة بقيادة محمد باقر الصدر، حيث أكد البعث أن حزب الدعوة يمثل تهديداً للنظام ومن الواجب استئصاله مع كل من ينتمي إليه، فتم إغلاق المساجد التي لها علاقة بنشاطات ذلك الحزب، وتم اعتقال المئات من كوادر ذلك الحزب، وإعدام مائتين وثمانية وخمسين شخص ووضع الصدر في الإقامة الجبرية، وطلب منه أن يختار إحدى النقاط التالية:

1- سحب تأييده للخميني ونظامه في طهران.

2- أن يؤيد سياسة الحكومة العراقية.

3- أن يسحب فتواه بتحريم الانضمام لحزب البعث، ويعلن هذه الموافقة في الصحف الرسمية والعربية التي يختارها النظام.

إلا أن الصدر رفض هذه المطالب، مما زاد من حدة العنف والعنف المضاد فتعرض بعض الوزراء العراقيين ومقرات حزب البعث للهجوم المسلح، وتم تدبير عدة محاولات لاغتيال قيادات حزب البعث أهمها محاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز)، أثناء محاضرة في جامعة المستنصرية

---

[1] Samir.Al-kalil , **The Republic of Fear**, (University of California Press, 1989), pp.2-70 , PP . 64-110
انظر أيضاً ، تشاليزتريب ، مرجع سابق ذكره ، ص303.

[2] هشام خضر ، **إعدام رئيس : بداية ونهاية صدام حسين** ، القاهرة ، العالمية للكتب والنشر ، 2007 ، ص237.

حيث قتل فيها حارسه الشخصي، فكثفت الحكومة نشاطها المضاد ضد الجماعات الشيعية الموالية للصدر، وتم ترحيل ثلاثة عشرة ألف عراقي من أصول إيرانية، وأصدر مجلس قيادة الثورة مرسوماً في 31 مارس 1980 يعاقب بالإعدام كل من له صلة بحزب الدعوة، أو يعمل على تحقيق أهدافه أو يرتبط بمنظمة لها علاقة به، لكن رغم ذلك استطاع الصدر إرسال بعض الرسائل التي تدعو لمقاومة النظام البعثي، وتطالب بالحقوق السياسية والدينية لجميع الطوائف، وإقامة الدولة الإسلامية على أساس من العدل والمساواة، مما حذا بالنظام العراقي إلى إعدام الصدر في الخامس من أبريل 1980، مما حذا بشقيقته (آمنة بنت الهدى) إلى الالتجاء إلى ضريح الإمام (علي) (كرم الله وجهه) والدعوة للثأر له بعد أن نجح في أن يكسب الكثير من المؤيدين له في الأوساط الشيعية والسنية على السواء، حيث كان قد أنكر على البعث أنه يمثل الإسلام السني، ورغم انتماء قادته له، كما أنه تخطى التعاليم الشيعية عندما اعترف بالخلفاء الراشدين الثلاثة في المذهب السني، كل ذلك جعل تحريض أخته (آمنة بنت الهدى) يحظى بشعبية كبيرة وبتأييد كبير، مما حذا بالنظام العراقي إلى إعدامها أيضاً[1].

ثم عمل النظام العراقي على إتلاف الكتب الدينية الصادرة عن رموز المعارضة، مثل كتاب الصلاة الصادر عن الإمام محمد باقر الصدر (رض) ، وكتب تفسير القرآن مثل تفسير الإمامين الجليلين، إضافة إلى كتب أخرى توجب عدم حلق اللحية ، وعمل النظام على ملاحقة الشباب الملتحي واتهامه بالخيانة وتسخير السفارات في الخارج لإعداد قوائم بأسمائهم وتصفيتهم، مثلما تم تصفية المستشار الثقافي العراقي في سفارة المغرب[2]،ورغم دعوة النظام الإيراني للثورة على نظام البعث في العراق إلا أن دعواه فشلت لعدة أسباب أهمها : [3]

---

[1] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد – دراسة حالة (188-1996)**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص74-76 ، للمزيد انظر :
James A.Bill**, "Islam, Politics, and Shi'ism in the Gulf,"** Middle East Insight, 3, No. 3, January-February1984,pp. 3-12.

[2] (?) ياسر فرحات، مرجع سابق ذكره، ص ص81-113، للمزيد أنظر: هشام خضر، ص ص 96-97.

[3] (?) Moojan ,Momen,. **An Introduction to Shii Islam**. New Haven:

1- العراق ليس كله شيعياً ولا حتى أكثره.

2- نظام الشاه يختلف عن نظام البعث.

3- شيعة العراق هم عرب بالأساس.

4- شيعة العراق لا يوالون سوى مرجعيتهم العراقية في النجف.

وقد بدأت الحرب العراقية الإيرانية عندما أنذر العراق النظام الإيراني بضرورة الانسحاب من الأراضي العراقية في منطقة زين القوس وسيف سعد وأعطاه مدة يومين، وإلا فإنه سيقوم بعملية عسكرية يستردها وبالفعل فقد أقدم على هذه الخطوة في السابع من سبتمبر 1980، واسترد هذه الأراضي ، مما حذا بإيران إلى إعلان النفير العام، والحرب الشاملة ضد العراق(1).

وفي ظل هذه الحرب عملت إيران، على استغلال تناقضات المجتمع العراقي لخلخلته من الداخل وإضعافه، فكان التعاون الإيراني مع الأكراد من خلال حزبيهما الرئيسين البارزاني، والاتحاد الوطني، حيث أصبحا يقومان بهجمات ضد الحكومة بمساعدة عسكرية إيرانية، وقد سقطت بعض المناطق في الشمال بيد القوات الإيرانية نتيجة المساعدة اللوجستية للأكراد، إضافة لهجماتهم المتكررة على المراكز الحكومية، وهي المناطق التي احتلتها إيران في شمال العراق مثل مدينة حاج عمران ومناطق أخرى في بنجوين، وهذا ما حذا بالنظام العراقي إلى اعتقال حوالي ثمانية آلاف شخص من قبيلة مسعود البرزاني، وإعدامهم، على أساس أن يجعل منهم عبرة لغيرهم، وفي المقابل تقارب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع النظام العراقي بعد ذلك، على أساس أن يكون متوازناً بقوته مع حزب البارتي الذي يتلقى الدعم الإيراني،حيث عرض النظام العراقي على جلال الطلباني

Yale University Press, 1985, PP 20-50

[1](?) حسن محمد طوالبة، **مناقشة في النزاع العراقي الإيراني**، بيروت، منشورات الوطن العربي، 1984، ص ص5-7 ، انظر أيضاً :
,David Brooks
Foreign Affairs **Saddam's Brain The ideology behind 01/25/2003** ,
, ,the thuggery

التفاوض حول اتفاقية الحكم الذاتي على نحو يقلل من عدم الاستقرار في الشمال، لكن فشلت هذه المفاوضات بسبب رفض النظام العراقي لمطالب حزب الاتحاد الوطني، المتعلقة بالاستقلال الذاتي لكردستاني والسيطرة الكردية على حقول النفط في كركوك، إضافة للسيطرة الأمنية الكردية على الشمال، وهذا ما دعى حزب الاتحاد الوطني إلى التحالف مع إيران، والانضمام مجدداً لصفوف المعارضة وشن حرب عصابات على المراكز الحكومية، خاصة بعد توسط إيران لحل الخلافات بين البارتي والاتحاد وتشكيل فرقة عسكرية مشتركة غير رسمية، لتحديد منطقة حكم ذاتي من خلال هذه الحرب ضد النظام[1].

وعلى هذا الأساس سيطر الحزبين الكرديين على بعض مناطق الشمال ؛ لكن ظل الجيش العراقي مسيطراً على المدن والبلديات الكبرى وأنابيب النفط والطرقات الرئيسية التي تربط المراكز السكنية، وبعد بروز انتصار العراق على إيران في هذه الحرب عام 1988 ، صرَّح رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بأنه يفضل حلاً سياسياً شاملاً للحرب بين العراق وإيران بما يحقق احترام ووجود الشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية العراقية، وأنه يعتب على حليفته إيران ، متناسياً ما فعله الحرس الثوري الإيراني في كردستان الإيرانية، أثناء الحملة العارمة ضدهم عام 1979، كما أنه نسي أنه عندما عاد إلى العراق عام 1989 لاقى كل التكريم والترحيب من النظام نفسه، بعد أن عادى النظام وحاربه بالسلاح ، كما أكد رئيس حزب البارتي في ديسمبر 1988 في دمشق ، أن الأكراد لا يطمحون لأكثر من صيغة للحكم الذاتي، لأن الانفصال والاستقلال يضرهم، لأنهم لا يملكون مقومات الدولة، كما أكد في نفس الوقت رئيس حزب الاتحاد الوطني أن النظام عرض عليه منصب نائب رئيس الجمهورية إلا أن النظام أخلف وعده معه، وبسبب ذلك رفع السلاح ضده، ومن ثم تحالف مع إيران ضده، حتى أنه سهَّل على الإيرانيين دخوله حلبجة العراقية في بداية عام 1988، دون أن يعلم أن دخولهم إليها يجعلهم على مشارف بغداد، وهذا ما جعل الرد

(?)[1] Stephen C,,Pelletiere. **The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Boulder, Colorado**: Westview Press, 1984, PP.50-70
انظر أيضاً : تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص ص303-319.

العراقي قاسياً ضدهم، وقد أكد الدكتور عبد الرحمن قاسملو الذي كان رئيساً لحزب البارتي الإيراني أن انتصار العراق على إيران كان الأفضل بالنسبة للأكراد ؛ لأنه لو انتصرت إيران لاستخدمت سلاحها ضد الأكراد العراقيين أنفسهم، خاصة بعد أن دعوا إلى تفتيت العراق إلى دويلات على أسس طائفية وعرقية، بعد تدمير الجيش العراقي، ولم يعلم هؤلاء أن تقسيم العراق هو تفتيت للأكراد أنفسهم ، وإعادة تقسيم منطقة كردستان بين إيران وتركيا بعدما يصبح العراق بلا جيش ولا قيادة تدافع عن وحدة ترابه العربي الكردي[(1)].

كما أنه خلال هذه الحرب عملت إيران والدول المعادية للنظام العراقي على تشكيل (جبهة كردستان) ودعمها ، والتي تضم ستة أحزاب لا تملك أي قوة فاعلة على مستوى الداخل ، ولم تتعد أنشطتهم أكثر من إصدار البيانات السياسية ضد النظام السياسي في العراق، ولم تدرك هذه الأحزاب أن اتفاقية الحكم الذاتي قد أحدثت استقراراً ونهوضاً لإقليم كردستان ، فقد ازداد الإعمار فيه وتأسست فيه مؤسسات الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية والاقتصادية والإدارية والقضائية والتعليمية والسياحية، كما لم تستطع قوى الخارج التأثير على الداخل، بسبب ضعفها وإعراض الشعب عنها[(2)].

ويؤكد الدكتور عبد الرحمن قاسملو الذي كان رئيساً لحزب البارتي الإيراني أن النظام العراقي لم يضرب كردستان العراق بالأسلحة الكيماوية كما ادَّعت بذلك الدوائر المعادية للعراق، كما أكد أن تقارير الأمم المتحدة لم تثبت ذلك وأن من استخدم هذه الأسلحة ضد الأكراد هو النظام الإيراني في عام 1981، وفي السادس عشر من أغسطس 1987[(3)]، لكن هذا لا يعني أن النظام العراقي لم يقم بعمليات قمع للأكراد في ذلك الوقت ، حيث أنه بالفعل قام بعمليات قاسية ضدهم وتم اعتقال وإعدام كل من يشك في انتمائه إلى البيش ماركة أو الذين فروا من الجيش ، وتم هدم القرى التي كانت فيها مقاومة ونقل السكان الأحياء إلى مخيمات سكنية خاضعة للرقابة الحكومية ، ورغم عدم استطاعة

---

[1](?) منذر الموصلي، **القضية الكردية في العراق**، بيروت، دار بيسان، 2000، ص ص 204-325.

[2](?) نفس المرجع السابق، ص ص34-345.

[3](?) نفس المرجع السابق، ص ص205-206.

النظام تحقيق أهدافه منها إلا أنه قام بحملة أخرى سميت حملة الأنفال الثانية في فبراير 1988 لاستئصال أي مقاومة حتى تم في مارس 1988 الاستيلاء على المراكز الرئيسية للاتحاد الوطني الكردستاني وحزب البارتي، وهروب أعضائهما للخارج، وبحلول أغسطس 1988 توقفت المقاومة الكردية وسيطرت القوات المسلحة العراقية على كامل كردستان بعد تدمير الكثير من القرى الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، ولقي عشرات الآلاف حتفهم وأعدم الكثير من الأشخاص الذين اعتقلوا خلال هذه الحملة ، لكن في سبتمبر 1988 أعلن النظام العراقي عفواً عاماً وسمح لكل المهجرين بمن فيهم البيش ماركة بالعودة إلى العراق، بالرغم من تأكيده أن حملة الأنفال تدخل ضمن الحرب العراقية الإيرانية على أساس أن الأكراد كان هدفهم تدمير سدي دوكان ودربدخان بقصد تدمير وإغراق بغداد[1].

ولم تكتف إيران خلال حربها مع العراق في دعم وتحريض الأكراد ضد النظام العراقي ، بل عملت على إثارة الشيعة في الجنوب ضد نظام الحكم، فقد أسست المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عام 1982 بزعامة محمد باقر الحكيم ، وقد شكّل قوة عسكرية صغيرة سميت (لواء بدر) وكانت تتألف من أسرى عراقيين، وقد قامت بعدة اشتباكات مع القوات العراقية في الحدود والشمالية لكن ظل معظم شيعة العراق لا علاقة لهم بهذه المنظمة، وبعيدين عن التحريضات الإيرانية، خاصة بعد أن أخذ النظام العراقي يقوم بحملة دعائية كبيرة مؤكداً فيها على الهوية العربية للعراقيين سنة وشيعة ، وأن الإسلام هو دين النظام، وأن صدام حسين من نسل آل البيت ، ثم عمل على إحداث انقسام بين العراقيين والإيرانيين الشيعة، بالرغم من ووجود التمايزات بينهم، بإثارة موضوع الهوية العراقية، وازداد في قمعه ضد حزب الدعوة الإسلامية الذي استمر بالمناداة بضرورة إقامة

---

[1] Human Rights Watch / Middle East **, Iraq's Crime of Genocide : the**(?) **Anfal campaign against the Kurds** , (New Haven , 1995)

للمزيد انظر : تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره، ص ص 320-321 للمزيد أنظر :

Human rights, watch, (middle east, **Iraq crime of Gemcide: the anfal campaign against the Kurds (New Haven, 1999), kuman makija, cruelty crucity and silence** (London, 1993)pp. 151-990 , **Also Look :**

للمزيد أنظر : روبرت فسك، **صدام حسين من الميلاد للاستشهاد**، بيروت، إبداع للنشر والتوزيع، مركز ترجمة الدار، 2007، ص29.

دولة إسلامية في العراق ، وهذا ما أدى لهروب الكثير من أعضائه إلى إيران[1].

كما لجأ النظام العراقي في مواجهة التحريض الإيراني ضده من خلال الطوائف والإثنيات إلى إستراتيجية استقطاب الأكراد من خلال التخفيف عن المعتقلين والمتمردين الأكراد، بإخراج عدداً كبيراً منهم من السجون، وتكثيف الدعوة في الأوساط الكردية لصالحه، وتعبئتهم ضد البيش ماركة في الشمال واستغلال التنافس بين البارتي والاتحاد الوطني من خلال الوعود بتوسعة الحكم الذاتي وإجراء انتخابات حرة وتشكيل جيش كردي لحماية الإقليم[2].

كما عمل النظام العراقي على توسيط زعيم حزب البارتي الإيراني (عبد الرحمن قاسملو) لدى رئيس حزب الاتحاد الوطني (جلال الطلباني) ، لإنهاء كل خلاف مع النظام إلا أن تمسك الطلباني بكركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي، أدى إلى فشل المفاوضات في عام 1984، لذلك عمل النظام على الاتفاق مع تركيا على المطاردة الساخنة التي تسمح لكل من العراق وتركيا بتعقب الأكراد داخل أراضي الأخرى على عمق يصل إلى عشرة كيلومترات [3].

وفي إطار رد الفعل للمعارضة الشيعية شكل حزب الدعوة الشيعي جناحه العسكري، وأصبح تنظمه سرياً ، كما عمد إلى تشكيل عدداً من المنظمات التابعة له، مثل جبهة العمل الإسلامي وحركة البناء والديمقراطية، لكن انقسام الآراء فيه جعله غير متماسك، كما اختلف أعضائه حول موقف الحزب من إيران[4]، وقد اعتمد هذا الحزب مع الأحزاب المعارضة الأخرى على استغلال أخطاء النظام بحق الشيعة

---

[1] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره ، ص ص322-324 للمزيد أنظر :
Amatzia.Baram and Barry Rubin (eds), **two Roads to revolutionary, shit fundamentalism Iraq, M.E. Marty, and R.s.s.Accounting for fundamentalisms,** (Chicago , 1994), pp. 541-15 , chubin and Tripp **, Iran and Iraq at war** , , op .cit, pp . 98-104 .

[2] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص65.

[3] (?) نفس المرجع السابق، ص ص 65-67 ، للمزيد انظر : Christine Moss Helms, **Iraq, Eastern Flank of the Arab World.** Washington: Brookings Institution, 1984.

[4] (?)علا سيد عبد العزيز إسماعيل، **السياسة الخارجية للعراق على المستوى الإقليمي في الفترة 1979 إلى 1990**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995 ،ص 182.

في الجنوب، من خلال دعواته ضد ما أسماها الرجعية الدينية وشعائرها،وفي هذا الإطار كان النظام يقوم بالعمل على الاستيلاء على بعض المواقع الدينية كالحسينيات والأوقاف الشيعية ، واستخدامها فيما بعد في إنشاء مبان تجارية وإغلاق المدارس الدينية مثل كلية الفقيه في النجف، وتعريض الحسينيات والمكتبات الشيعية والمشاهد الدينية للتدمير ، وتقييد المناهج الدينية في مؤسسات التعليم العالي الشيعية ، كما كان الأذان الشيعي ممنوع في المناطق التي يقطنها الشيعة وكانت بعض شعائر الشيعة مثل جلد النفس والسير لمسافات طويلة على الطرق السريعة للوصول إلى المراقد المقدسة في النجف وكربلاء ممنوعاً، وهذا مما أثار الكثير من المظاهرات الشيعية، التي أخمدتها السلطات العراقية ، وتم منع توزيع الصور المطبوعة للمقدسات والمواقع الدينية، ورغم ذلك استمر النظام في إدعاءاته أنه ضد التدخل في عقائد الشعب الدينية، حيث أكد ذلك صدام حسين بقوله "الجميع أحرار في ممارسة دينهم، وعلى الحكومة ألا تلعب دور إمام الشعب" ، لكن هذا لم ينطبق على أرض الواقع حيث كان ممنوعاً عقد اجتماعات عامة موسعة في المناطق الشيعية باستثناء مجلس الفاتحة الصغيرة واجتماعات العزاء والجنازة[1].

ورغم ذلك حاول النظام العراقي بعد الهزائم التي مني بها عام 1982 أن يوقف الحرب العراقية الإيرانية مستغلاً غزو إسرائيل للبنان، فعرض على إيران وحدة مقدسة باسم الإسلام بين العراق وإيران، في محاولة لاحتواء المعارضة العراقية في الخارج، وأكد أنه على استعداد للقبول باتفاقية الجزائر 1975 ، لكن النظام الإيراني رفض ذلك وأكد أن الطريق إلي القدس يمر عبر إسقاط البعث العراقي[2]، وكان هذا طبيعياً في إطار الدعاية العراقية في بداية الحرب التي ادَّعت أن هذه الحرب هي حرب مقدسة، رغم كونها حرب بلا قضية ولا حيثيات، لأن

---

[1] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، **تشريح العراق ، عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة أحمد حسن وعمر الأيوبي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص304-306 ، للمزيد انظر :

Kheli,Tahir, Shirin, and Shaheen Ayubi (eds.)**, The Iran-Iraq War: New Weapons**, Old Conflicts. New York: Praeger,1983 , PP.12-30

[2] (?) هنري لورانس ، **اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة محمد مخلوف، لماسول (قبرص) ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1992، ص ص 371-373، أنظر أيضاً، منذر الموصلي، مرجع سابق ذكره، ص325.

العراق لم يتعرض لعدوان مباشر من إيران، وأما بالنسبة لإقليم عربستان (خورستان) فهو في معظمه من الشيعة الذي يخشى النظام تأثيرهم على شيعة العراق، وبالتالي فهو من حيث الواقع لا يحبذ ضمها إلى العراق[1].

وقد شجَّعت سياسة العراق التعريبية في مناطق الشمال العراقي، التركمان العراقيين الموجودين في الخارج على تشكيل حزب تركماني سمي الحزب الوطني التركماني في الحادي عشر من نوفمبر 1988 ، على يد مثقفين ومهنيين عراقيين مقيمين في تركيا وأوروبا، من أجل العمل لصالح قضية التركمان الذين يخضعون لسياسة الاستيعاب ، وشكَّلوا عدة جمعيات وتنظيمات فكرية شجعتها تركيا[2]، أما المسيحيين فقد تمتعوا بحقوق كبيرة خلال هذه الفترة، ووصلوا إلى مناصب كبيرة في ظل الدولة العراقية، مثل طارق عزيز الذي كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، كما فرض حزب البعث قراراً يمنع التعرض لهم[3].

ومن الأعمال التي أثرت سلباً على الوحدة الوطنية وأثارت كل من الشيعة والأكراد على حد سواء هو ترحيل العراقيين الأكراد الشيعة (الفيليين) خلال الفترة (1980-1988) إلى إيران، على أساس اعتبارهم تبعية إيرانية، وتم مصادرة أملاكهم وأموالهم ووثائق جنسيتهم العراقية، رغم أن هؤلاء عراقيون منذ ما قبل تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وقد قدر الذين تم إبعادهم إلى إيران خلال هذه الفترة بنحو أربعمائة ألف مواطن حسب ما ذكرته إحصائيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين[4].

أيضاً فإن الاتجاه الإسلامي بين الأكراد المتمثل بالرابطة الإسلامية في كردستان، التي تشكلت منذ نهاية عهد البكر، بقصد التصدي للأفكار والطروحات الماركسية، اتجهت إلى

---

[1] (?) إبراهيم نافع، **الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص69.

[2] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص68.

[3] (?) عبد الستار هادي عبيد، **العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2008، ص ص 71.

[4] (?) حازم اليوسفي، **الكرد في الصحافة العربية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006،ص 180.

معارضة النظام في عهد صدام حسين، ولم يستطع النظام كسبها إلى جانبه، رغم ما لها من تأييد الكثير من علماء الدين في كردستان،وقد نظمت هذه الرابطة في إبريل 1987 انتفاضة كبيرة ضد سياسة التهجير التي اتبعها النظام العراقي بحق أهالي كردستان في حملة الأنفال وقاد زعيمها (عثمان عبد العزيز) هذه الانتفاضة ، ثم فرَّ إلى إيران بعد فشل الانتفاضة، ليصبح مرشداً عاماً للرابطة الإسلامية، ثم حولها إلى الحركة الإسلامية في كردستان العراق ، وسيطرت على مناطق واسعة على الحدود مع إيران واتخذت شعاراً لها (القرآن، البندقية، الخنجر، لا إله إلا الله محمد رسول الله).

ومما أثر سلباً على العلاقات بين النظام والبيش ماركة أن النظام قد أطلق على حملته ضدهم عام 1988 اسم (حملة الأنفال)، حيث تعني كلمة الأنفال السورة الكريمة من القرآن الكريم، التي انتصر فهيا المسلمين على المشركين عام 624م ، وقد أباح القرآن فيها أرواح وأموال هؤلاء المشركين ، وهذا ما أشعر الأكراد أن النظام يعدهم مشركين ويستحقون كل عقاب ممكن ، وبالفعل فقد أباح قائد هذه الحملة (علي حسن المجيد) الملقب بالكيماوي لمؤيدي النظام من الأكراد وهم فرسان صلاح الدين أن باستطاعتهم سلب المتمردين لأموالهم وأسلحتهم، كما فعل النظام نفس الشىء بالنسبة للشيعة، فبسبب ما تعرض له النظام من هزائم عام 1983، عمل على التقارب مع الشيعة، كون أغلبية جنود الجيش العراقي من الشيعة، وأصبح المسؤولون يكررون زياراتهم للمراقد الشيعية، ويقومون بإصلاحات عامة في مدن الجنوب،إلا أن النظام لم يوقف من قمع التنظيمات الشيعية السرية، حيث تم إعدام أربعين رجل دين شيعي في عام 1989 ، كما اعتقل واختفى واغتيل آخرين مثل (مهدي الحكيم) شقيق محمد باقر الحكيم، في الخرطوم وهاجم النظام منطقة اللأهوار لملاحقة المعارضين والهاربين المختفين فيها، وفرض عليها حصاراً شديداً[1] ، وبالنسبة لليهود العراقيين في هذه الفترة فقد أخذوا الكثير من

---

[1](?) حازم صاغية، **بعث العراق، سلطة صدام قياماً وحطاماً**، مرجع سابق ذكره، ص ص 103-115، للمزيد حول استخدام النظام للرموز الإسلامية، بقصد استقطاب الشيعة تجاهه، أنظر، حيف سيمونز، **عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، بيروت، دار الساقي، 2004،ص ص148-149.

حقوقهم، رغم أنهم منعوا من تولي المناصب العليا في الوسط الأكاديمي، إلا أن بعضهم شغل بعض الوظائف في الدولة[1].

كما أنه مما أثر سلباً على الوحدة الوطنية في العراق هو استمرار النظام في سياسة المحاباة التي مارستها النظام تجاه العشائر العراقية في الشمال الغربي والتي في معظمها سنية، مما أوحى بأن النظام يؤثر هؤلاء على غيرهم من أبناء العشائر العراقية الأخرى، وتأكد ذلك من خلال إعطاء أبناء هذه العشائر لمراكز قيادية هامة في الجيش والقوى الأمنية، بالرغم من إعطاء قسماً من هذه المراكز لأطياف المجتمع العراقي الأخرى[2]، وقد زاد ذلك النظام من ارتكازه على العلاقات القرابية في تولي هذه المناصب أو المناصب الرئيسية الضاربة في الدولة ، لإدراك النظام أن الثقافة السياسية الموجودة في العراق هي ثقافة انقلابية حسب مبدأ حزب البعث بأنه حزب انقلابي ، فهو قد وصل إلى الحكم عن طريق الانقلاب فثقافته هي ثقافة صراعية على مواقع السلطة والنفوذ ، وبالتالي فهو يعتمد على العلاقات الحزبية الأيديولوجية والتنظيمية للحفاظ على تماسك النخبة الحاكمة والتي ثبت أنها غير كافية وغير عملية، بسبب ما حدث من انشقاقات وتكتلات داخل حزب البعث مثل انقلاب كزار وانشقاق السامرائي، وبناءاً عليه فقد تولى صدام حسين إضافة إلى رئاسة الدولة عدة مناصب أهمها أنه أصبح الأمين العام للقيادة القطرية للحزب، ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، كما تولى ابن عمه (علي حسن المجد) وزارة الدفاع، ثم أصبح أمين فرع الحزب في المنطقة الشمالية، وعضو في القيادة القطرية، أما صهره حسين كامل المجيد فقد تولى وزارة الدفاع ووزارة الصناعة العسكرية، وتولى صهره الأخر صدام كامل المجيد، المخابرات العسكرية، وأخوه وطبان إبراهيم الحسن، وزارة الداخلية، إضافة إلى عضويته في القيادة القطرية، ومدير الأمن أخوه سبعاوي إبراهيم الحسن ، أما رئاسة مخابرات القصر فتولاها

---

[1] (?)علاء بشير ، **كنت رئيساً لصدام : صورة عن قرب** ، القاهرة ، دار الشروق ، ط3، 2003 ، ص ص330-331.

[2] (?) تشاليز تريب، **صفحات من تاريخ العراق** ، ترجمة : زينة جابر إدريس ، القاهرة ، الدار العربية للعلوم ، 2006، ص ص300.

أخوه برزان إبراهيم الحسن، وغير ذلك من الأقارب ومن العشائر المقربة للنظام، وعلى هذا الأساس سيطرت الدولة على كل مفاصل المجتمع اقتصادياً وسياسياً من خلال هؤلاء والموالين لهم، ولم يبق سوى المؤسسة الدينية الشيعية التي بقيت تتمتع بالحرية الدينية بقيادة عدداً من المراجع الشيعية، وتتوفر فيها قنوات وشبكات اتصال اجتماعية واسعة نسبياً، بسبب الوجاهة الدينية والموارد المستقلة، والحسينيات والمدارس الدينية من خلال تأكيد النظام على الحزب القائد وبناء الدولة العربية الاشتراكية الواحدة بمعزل عن الدين، واعتمد في ذلك على مصادر اعتبرها شرعية هي الثورة والأمة، وعدم السماح للاقتصاد الخاص بالنمو من خلال تهجير أصحاب رؤوس الأموال ذوي الأصول الإيرانية رغم أن رأسمال الواحد فيهم يعادل رأسمال مائة تاجر عراقي، وتهجير الآلاف ممن لهم علاقة بالأحزاب الدينية الشيعية، وعلى هذا الأساس كان من أهداف الحرب مع إيران تصفية المعارضة الدينية والسياسية، واحتلال البعث لكل المنظمات والاتحادات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي لم تجد المعارضة ملاذاً لها سوى الصمت أو المنفى أو المقاومة عبر الجبال[(1)].

في ظل هذا الوضع أصبح الدخول في حزب البعث ضرورياً لتقلد بعض المراكز أو لشغل الوظائف في الدولة، خاصة بعد أن استمر العمل بالقانون رقم 200 الذي صدر عام 1982 والذي يعاقب بالإعدام كل من يعتنق فكراً غير البعث، لكن أصبح الولاء للبعث يعني الولاء لصدام حسين ونظامه، ووضعت نظرية عبادة الفرد موضع التنفيذ، وأصبح الترقي في الدولة مرهون بالولاء المطلق للزعيم الفرد، من دون اعتبار لمدى التعليم عند هؤلاء الذين قادوا الحزب والدولة والجيش حيث سعى النظام إلى جعل الخضوع له هو القضية المشتركة للشعب العراقي بكل فئاته، وأخذت الدعاية تتحدث عن أساطير مميزة عن الهوية العراقية، وتشدد على الشجاعة الحربية، والأصل التاريخي المشترك، لكل صانعي أمجاد

(?)[1] Amatzia.Baram , Culture , **History and Ideologe in the Formation of Ba'thist Iraq ,1968-1989** , (London , 1991),pp.69-85 ، انظر أيضاً : فالح عبد الجبار، الدولة: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، القاهرة، مركز ابن خلدون، 1999، ص ص85-148.

العراق بدءاً من السومريون وحتى البعثيون ، حيث تظهرهم الدعاية بميزة الإعجاب، على أساس أنهم يمثلون جميع أطياف الشعب العراقي وهويته الخاصة، وتم إنشاء مؤسسات وطنية لدعم الأساطير الوطنية من خلال حزب البعث الذي تتشعب مراكزه في كل أنحاء العراق، وهذا أدى لوصولها إلى جميع أبناء الشعب العراقي[1]، ثم عمل النظام على الترويج للمواقف الرسمية والسعي إلى استيعاب المثقفين والفنانين والملحنين والمغنيين فالذي يكتب عن الحرب يحظى بمكرمة النظام وهداياه، ومن يكتب أغنية تمجد صدام والحزب، له هدية قيمة، وأفتتح عام 1986 مركز صدام للفنون الذي حلَّ محل المتحف الوطني للفن الحديث، وانتشرت كتب الزعيم وأطوار حياته، وعن البعث وإنجازاته وأعياده، وأصبح التقرب من النظام هو المحدد الأول لحصول الفنان على موارده الأولية، وفرصة عمله، ثم جعلت سيرة صدام فيلماً للمخرج المصري (توفيق صالح) في رواية للشاعر عبد الأمير معلة في فيلم الأيام الطويلة، ثم أمر بتدريسها في المنهاج التثقيفي لتنظيمات حزب البعث، وقام بدور صدام حسين قريبه وصهره (صدام كامل المجيد) [2].

وقد ركَّزت القيادة العراقية داخل القوات المسلحة على طغيان التثقيف السياسي الذي يستهلك كثيراً من الوقت في ترديد شعارات ومقولات سياسية دأبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة على تكرارها بشكل دائم، وقد توافق هذا الحرص مع تنفيذ محاضرات التوجيه السياسي في زمن الحرب والسلم، مما جعل الجنود العراقيين يعتبرون هذه الأوقات أوقاتاً للراحة أو أنها شراً لابد منه، وبالمقابل كان الإهتمام بالتدريب ضعيفاً من جميع جوانبه، وقد تميزت تلك المحاضرات بإشاعة الولاء للقائد الضرورة الذي يتميز بمواصفات خاصة لا يملكها أحد، وهو أهم عامل من العوامل التي تساعد على استدامة الروح المعنوية لدى المقاتلين[3].

---

[1] (?) Amatzia.Baram , op, cit , , pp .51-541 ، انظر أيضاً : تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص298.

[2] (?) حازم صاغية، مرجع سابق ذكره، ص ص195-200

[3] (?) أحمد الزيدي، أحمد الزيدي، **الأزمنة الضائعة، شعب يموت وجيش يحتضر**، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000، ص ص234-240 أنظر أيضاً أحمد الزيدي، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية**، بيروت، دار الروضة، 1990، ص298.

كما حارب النظام في هذه الفترة التطلعات الأصولية، وعمل على إنهاء بعض التقاليد التي اعتبرها بالية، فعمل على تحرير النساء العراقيات من كل قيودهن حيث أدخلهن مختلف مجالات الحياة، ودخلن التعليم العالي والتكنولوجي وأعطاهن الأولوية في ذلك، وهذا ما أثار التيارات الإسلامية الأصولية سواء السنية أو الشيعية[1].

وشجع النظام نشوء وطنية متشددة كشعور واع بالفخر في أمجاد تاريخ العراق القديم ، وأصبح النظام ينظر إلى العمل العسكري كخيار واقعي عندما تكون السبل الأخرى مسدودة للحفاظ على مكانة العراق المرموقة وهذا سلوك واقعي تلجأ إليه الدول القوية ؛ للحفاظ على مصالحها الحيوية أو لتحقيق مصالح حيوية بغض النظر عن قرارات مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ، لكن هذا الفعل محرم على الدول التابعة سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو تكنولوجياً لدولة أو لدول أخرى[2].

وعلى هذا الأساس كان قرار احتلال الكويت باعتبارها أرضاً عراقية قد لاقي قبولاً من قبل الكثير من الأوساط العراقية لاعتقادهم بأنها أرض عراقية لابد لها أن تعود إلى الوطن العراقي الأم[3]، بعد أن رفضت مساعدة العراق في حل أزمته الاقتصادية بعد حرب الخليج الأولى التي انتهت عام 1988 فلم تتقيد بإنتاجها النفطي، ولم تعف العراق من ديونها عليه ، وهذا مما شكك العراق من نوايا الكويت تجاهه، الذي اتهمها بأنها تسعى لتدمير العراق عبر سرقة النفط العراقي خلال الحرب مع إيران، من حقل الرميلة الذي يقع 90% منه في الأراضي العراقية، كما أنها تعمل على خنق العراق وعدم وصوله إلى مياه الخليج، من خلال رفضها له لاستئجار جزيرتي وربة وبوبيان، فكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى تدهور علاقات العراق مع الكويت، وسببت أزمته معها عام 1990[4].

---

[1] (?) جيف سيمونز، **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، بيروت ، دار الساقي ، 2004،مرجع سابق ذكره، ص ص235-254. ، انظر أيضاً : Amal.Rassam and A.Sharaqi , **Sana al-Khayyam , Honor and ,Shame : women in modern Iraq , (London , 1990)**, pp 94-185

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص 302 ، انظر أيضاً : جيف سيمونز، **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، بيروت ، دار الساقي ، 2004،مرجع سابق ذكره، ص ص235-254.

[3] (?) نفس المرجع السابق، ص 316.

[4] (?) هانز كريستوف فون سبونيك ، **تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو** ، ترجمة : أحمد حسن وعمر الأيوبي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربة ،

وما أثر سلباً على العلاقات الأسرية في العراق هو ما أحدثه النظام من تفكك اجتماعي للأسرة العراقية بحيث يشي الأخ بأخيه والابن بأبيه طمعاً بالمكافأة أو بالحظوة، في ظل سيطرة الثقافة المادية البحتة على روح هذا النظام،وهذا ما يفسر تفكك المجتمع العراقي وانقسامه خلال هذه المرحلة[1] ، وبالنسبة لتصرفات مسؤولي أجهزة الحكم العراقية والذين من المفروض أن يكونوا مثالاً يحتذى به فقد ساهمت تصرفاتهم في إضعاف الوحدة الوطنية في العراق، لما أثروه سلباً على قيم وثقافة المجتمع العراقي ، فنائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري، أباح لنفسه الزواج من خمسة نساء بدلاً من أربع كما يقتضي الشرع ذلك، وزوج أخت صدام حسين (أرشد ياسين) الذي كان يتولى منصب السكرتير الشخصي له توريط في سرقة تحف نادرة من الآثار العراقية، وتهريبها للخارج، وبيعها بملايين الدولارات، وقد اكتفى النظام بإقالته من منصبه[2]، أما وزير الدفاع خير الله طلفاح، فقد قام من خلال سرية الهندسة بشق طريق خاص إلى الغانيات وبنات الهوى من طائفة الكولية في منطقة الفحامة، ليمارس فيها نزواته، رغم أن المعركة مع إيران كانت على أشدها، إضافة لإهانته لقادة الجيش بجعلهم ينتظرون ساعات طويلة في مكتبه[3].

كما أخذ النظام يسعى لتغيير ديموغرافية العراق بغية تقوية قبضته على الحكم فيه، وذلك من خلال جعل كل خيوط الدولة بيده، فعلى سبيل المثال كان من مخططات النظام من خلال ما عرف بمجلس التعاون العربي الذي ضم اليمن ومصر والأردن والعراق، العمل على تغيير هيكلية سكان

2005 مرجع سابق ذكره، ص310-311 ، للمزيد أنظر، ياسر فرحات، الخديعة الكبرى ، لوس أنجلوس ، 1993 مرجع سابق ذكره، ص ص12-020

[1] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص236-238 ، انظر أيضاً :

C.Issawi and B.Lewis (eds), Princeton papers : Interdisciplinary Journal of Middle Eeast ,Studies , n 5,(1996), p.39

[2] (?) علاء بشير، مرجع سابق ذكره، ص 90، ص ص285-286.

[3] (?) أحمد الزيدي، **الأزمنة الضائعة، شعب يموت وجيش يحتضر** ، مرجع سابق ذكره ،ص402 ، للمزيد انظر :

http://www.annabaa.org/nbanews/53/155.htm

http://www.zaidal.com/229/Syria_Homs/topic/1345-1.html

http://www.sotkurdistan.net/index.php?mod=article&cat=samiklawi&article=12801

العراق، وقد صاغ هذه الاستراتيجية أستاذ علم الاجتماع السياسي سعد الدين إبراهيم، الذي ينتمي إلى القومين العرب، وتتلخص هذه الاستراتيجية في الآتي[1]:

1- يعطي مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله السكانية العربية، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية الأردنية الفلسطينية، وخاصة من فئات الذكور الشباب.

2- تدفق الهجرة العربية من طرفي الكيان المقترح إلى العراق يمثل ضماناً في الأمد المتوسط والطويل ؛ للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية العربية للقطر العراقي، ويقلص من إمكانيات الاستقطاب السني الشيعي في العراق.

وكان لهذه السياسة تأثير سلبي على الوحدة الوطنية في العراق التي ترى أن استغلال قادة النظام لمبادئ حزب البعث في تمكين طائفتهم واثنيتهم التي ينتمون إليهما لجعلها الأقوى والأكثر على جميع فئات وأطياف المجتمع العراقي الأخرى.

وبناءاً على ذلك نخلص إلى أن النظام فشل في تحقيق احترام ووحدة البلاد وثقافتها الوطنية، ولغتها الرسمية من خلال سياسته تجاه أطياف المجتمع العراقي الدينية والاثنية فبالرغم من عدم تأثيرهم السلبي على الأقليات الصغيرة في المجتمع العراقي، بسبب تأثيرها المحدود إلا أن تأثيرها كان سلبياً على أكبر طائفة مذهبية في العراق وهي الطائفة الشيعية، إضافة إلى أكبر أقلية أثنية في العراق وهي الأقلية الكردية، إضافة للتركمانية، كما أن محاباة النظام لعشائر معينة وخاصة ممن ينتمون للإقليم السني المتوسط على حساب الآخرين، والعمل على التدخل في الحياة الثقافية والاجتماعية للمواطنين من خلال تنظيمات حزب البعث، وعدم امتثال الكثير من مسؤولي النظام لقيم وثقافة المجتمع العراقي في ظل الحرب العراقية الإيرانية، مما أثر سلباً على الوحدة الوطنية في العراق خلال هذه الحرب.

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص241.

ثانياً : الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي

في ظل الحرب العراقية الإيرانية وتوتر العلاقات بين النظام العراقي وحزب البارتي في العراق، عمل النظام العراقي على تشجيع الانقسامات الكردية، فتحالف حزب الاتحاد الوطني ضد حزب البارتي بقيادته الجديدة (إدريس ومسعود البرزاني) ثم تحالف مع زعماء القبائل والطبقات الحضرية المثقفة التي انجذبت داخل النظام البيروقراطي العراقي، بشكل مباشر أو من خلال الحكم الذاتي، كما عمل النظام بعد قمع التمردات الشيعية وإعدام الزعيم الروحي لحزب الدعوة (محمد باقر الصدر) على وضع المرجع الشيعي أبو القاسم الخوئي قيد إقامة الجبرية، واستؤنفت عملية تهجير الشيعة الإيرانيين ومصادرة أموالهم، وتمت عملية تسييس لبعض علماء الشيعة الذين أخذوا يوالون النظام، أما المعارضين فقد أعدموا أو سجنوا أو تم ترحيلهم وهذا ما زاد من قوة الجماعات الدينية العراقية الشيعية المعارضة بقيادة (محمد باقر الحكيم) في إيران، حيث زاد أتباعه بشكل كبير[1].

كما قام النظام العراقي عام 1988 بتقديم حوافز مالية للرجال العراقيين لتطليق زوجاتهم الإيرانيات، والمنتميات إلى عائلات سبق وطردت من العراق، وكان الهدف من ذلك هو إحداث انقسامات بين الشيعة العراقيين والإيرانيين وجزءاً من حملة الحكومة ؛ للتأكيد على الطبيعة العربية للمجتمع الشيعي في العراق، الذي أخذ يؤكد على الهوية العربية والتفوق العربي، للفصل بينهما على اعتبار أن شيعة العراق شكلوا معظم القوات المسلحة في العراق وهم يقاتلون نظراءهم الشيعة الإيرانيين[2]؛ الذين أكد النظام العراقي أنهم السبب في هذه الحرب مع العراق ؛ بسبب تعرضهم للمؤسسات الدبلوماسية العراقية بالاستفزازات القاسية ، مثل كتابة الشعارات المعادية لحزب البعث والتظاهر حولها، ورشقها بالحجارة، والتهجم على حزب البعث وقيادته في خطب الجمعة وإصدار المنشورات المعادية ضده، وتحليله لقتل جميع البعثيين، ودعمه للحركات الإسلامية المؤيدة له مثل حزب الدعوة، وقيام بعض مناصريه في العراق في الأول والخامس

---

[1] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص ص 302-307.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص307-309

من إبريل 1980 ، بجرائم ضد الطلبة العراقيين في جامعة المستنصرية، ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات السياسية البعثية مثل محاولة اغتيال طارق عزيز، وقيامهم باستفزازات عسكرية على الحدود مع العراق،وإغلاق المدارس العراقية في خوزستان، وإغلاق القنصلية العراقية في المحمرة، واعتقل أعضائها، هذه الأشياء وغيرها دفعت النظام العراقي على إلغاء اتفاقية الجزائر، وإعادة السيادة الكاملة على شط العرب قانونياً والتصرف وفقاً لذلك[(1)].

ولضمان تأييد الإقليم الجنوبي من العراق إضافة للإقليم الشمالي، وكلاهما متمايزان مذهبياً بالنسبة للجنوب، ولغوياً بالنسبة للشمال ، إضافة إلى الأقليات الأخرى في العراق، فقد اتبع النظام إستراتيجية الاندماج والطابع التوحيدي للدولة، وسعى لتحديث الجنوب وتوسعة المؤسسات الحكومية، وأهم الإجراءات التي اتبعها في ذلك هي[(2)]:

1- إعطاء أعداداً ضخمة من المواطنين الشيعة في الجنوب أدواراً مهمة في إدارة مؤسسات الدولة تيسيراً لعملية اندماجهم فيها.

2- إضعاف الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العراق من خلال سياسات صارمة؛ لتحسين خدمات الإسكان والتعليم والصحة وإصدار تشريعات للضمان الاجتماعي ، والحد الأدنى للأجور والتقاعد.

3- إدخال الشيعة في الحلقات القيادية بشرط أن يكونوا منتمين لحزب البعث وأكبر مثال على ذلك تولي سعدون حمادي لرئاسة الوزراء.

4- انتساب الكثير من الشيعة والمسيحيين والأكراد لحزب البعث.

لكن يؤخذ على هذه العملية الإندماجية الاستيعابية إلى أنها صادرت الإرادة السياسية لكل الجماعات اللغوية والاثنية

(?)[1] حسن محمد طوالبة، **مناقشة في النزاع العراقي الإيراني**، بيروت، منشورات الوطن العربي، 1984، ص48.

(?)[2] منظمة العفو الدولية، **نقض العهود وإهدار حقوق الإنسان في كردستان العراق** ، لندن ، مطبوعات منظمة العفة الدولية ، 1995، مرجع سابق ذكره، ص ص84-56.

والطائفية، مما أصاب هذه العملية ببعض القصور، حيث أن هذه الجماعات حرصت على إظهار ولائها للنظام ومجاراته في دعايته الوطنية والقومية ، ولهذا السبب عمل البعث على إتباع إستراتيجية أخرى من خلال التنمية الاقتصادية ؛ لاستمالة الأقليات واسترضائها وإدماجها وصهرها، وقد استطاع في بعض الأحيان تحقيق قدراً من النجاح، لكن استخدم في أحيان أخرى سياسة البطش والقوة، من أجل المحافظة على النظام وتحقيق أهدافه التكاملية من خلال عمليات تهجير واسعة من الشمال إلى الجنوب والعكس ، حتى تغيرت التركيبة السكانية لمدن كان أغلبها من أقلية معينة، فأصبح سكانها في معظمهم ينتمون لفئة أخرى.

وقد استطاع البعث تحقيق هذه الاستراتيجيات من خلال الانتساب الكبير لأفراد الشعب العراقي لحزب البعث، حتى وصل عددهم عام 1981 إلى مليون ونصف أي ما كان يعادل عشرة بالمائة من السكان، وبذلك تغلغل الحزب في كل أجهزة الدولة وإدارتها وأهمها[1]:

1- المكتب العسكري المسؤول عن الجيش والأمن والشرطة والمخابرات.

2- المكتب العالي المسؤول عن اتحاد النقابات العام، ونقابات العمال، والقطاعين الخاص والعام.

3- المكتب الفلاحي المسؤول عن الجمعيات الخارجية والتعاونيات.

4- المكتب الطلابي المسؤول عن اتحاد الطلبة، والمدارس المتوسطة والثانوية والجامعات والمعاهد.

5- مكتب المنظمات المهنية المسؤول عن اتحاد النساء ، واتحاد المحامين والمهندسين والأطباء.

6- مكتب العلاقات مع الحزب.

---

[1](?) فالح عبد الجبار، **الدولة: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، القاهرة، مركز ابن خلدون، 1995، ص78، للمزيد أنظر: علا سيد عبد العزيز إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص131.

وتسيطر المكاتب الثلاثة الأولى على أجهزة الجيش والإعلام ومؤسسات التعليم، أما المكاتب الأخرى فتسيطر على منظمات المجتمع المدني، وقد قيدت الأجهزة الأمنية بحوالي ثمانين ألف شخص مقسمة على عدد من الأجهزة أهمها جهاز الأمن العام، وجهاز الشرطة، وجهاز المخابرات، وجهاز المخابرات العسكرية، وجهاز الحماية الخاص، أما أفراد الجيش الشعبي فقد وصل عددهم عام 1980 إلى مائة وسبعين ألف ، ثم إلى نصف مليون عام 1982 أي (59) عنصر لكل مائة ألف مواطن، كما نمت المؤسسة العسكرية خلال الحرب مع إيران من 11.7% من قوة العمل الوطنية إلى 24.4% وبذلك ابتلع الجيش قوة العمل[(1)]،وقد كان من أهم نتائج هذه الحرب، مقتل حوالي نصف مليون عراقي، وتغيير نفسية أفراد المجتمع العراقي بسبب الموت والفاقة والجوع والضغط النفسي في العمل والشارع والمنزل إضافة لمئات ألاف الجرحى والمشوهين والمعوقين والأسرى[(2)].

كما أنه في ظل هذه الفترة برز على السطح خيار الإصلاح السياسي، وهو مشروع ليبرالية الاقتصاد من خلال الخصخصة وإلغاء النقابات ومشروع دستور جديد، وقانون خاص للتعددية السياسية وحرية الصحافة، وقد تم الاتصال في نهاية الحرب مع إيران مع أحزاب المعارضة، لكن التصادم بين تياري الإصلاح، والمحافظة (العسكري) انتهى لصالح التيار المحافظ، فقد شهد عام 1989 تخصيص خمسة مليارات دولار لتحديث الأسلحة مقابل مليارين ونصف لإعادة الإعمار، وتخصيص اثنين وعشرين مليار لتغطية الخطة الخمسية للصناعات العسكرية، وهذا ما عنى وئد الحل الإصلاحي، وقد اتبع النظام استراتيجية كبح جماح التيار الإصلاحي من خلال دمج شرائح المجتمع ضمن نظامه من خلال صياغة أيديولوجية جديدة تحتوي على عناصر ثقافية منوعة، ذات عمق تاريخي، وتشكل عامل جذب لمختلف المكونات الاثنية والدينية في العراق، يربط بين أيديولوجية البعث العربية الصرفة، وبين تاريخ العراق الحضاري ما قبل الإسلام مثل (نبوخذ نصر، وحمورابي، وأشور بانيبال...) وعناصر إسلامية كردية مثل

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص72-74.

[2](?) سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق، الواقع والحل**، لندن، مؤسسة الفجر، 1993، ص317.

(صلاح الدين الأيوبي) وعناصر إسلامية عربية مثل تسمية صواريخ سكود السوفياتية باسم صواريخ العباس والحسين ، وأصبح تشكيل دولة مركزية من أهم الالتزامات الأيديولوجية العربية ، وعلى هذا الأساس فقد كانت مواقف المعارضة العراقية لهذه السياسة تتراوح في ثلاث مواقف هي[1]:

1- موقف مؤيد لإيران ولاستمرار الحرب ضد النظام العراقي، وهي الأحزاب الشيعية مثل الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق،والأحزاب الكردية مثل البارتي، والاتحاد الوطني،على اعتبار أن استمرار هذه الحرب سيؤدي لانتفاضة شعبية تسقط الحكم وتقيم نظاماً حليفاً لإيران، أما الأحزاب الكردية فترى أن وجود قوة إقليمية موازية للعراق تمكنهم من الحصول على الحكم الذاتي، وقد شكلت الجبهة الكردستانية العراقية في مايو 1988 وتكونت من عدة أحزاب أهمها البارتي والاتحاد الوطني.

2- موقف مؤيد للعراق، وهو جناح البعث المؤيد لسوريا وحليفه الحزب الشيوعي حيث يرى أن العراق يدافع عن أرض عربية ضد مواقف دينية متشددة وإعادة أراضي مغتصبة من قبل إيران ، وبالنسبة للحزب الشيوعي فترى كتلته اليمينية أن الحزب يعارض الحرب لأنه حزب يدعو للسلام لكن كتلته اليسارية فترى ضرورة الوقوف مع النظام لأنه يدافع عن الوطن.

3- موقف مناهض لكل من نظامي الحكم في العراق وإيران، وهو موقف التيار اليميني من الحزب الشيوعي العراقي، حيث يرى أن هذه الحرب قد أجلت الانتفاضة الشعبية ضد النظام بدل أن تعجلها ، لذلك رأى ضرورة وقف الحرب وشدد على تأكيد هدف السلام.

لكن بعد توقف هذه الحرب، تصاعد النشاط الاجتماعي إلى مستويات عليا إلا أن الهياكل التنظيمية للمعارضة كانت غائبة ؛ فهجر الكثير من الإسلاميين المعارضين أماكن تواجدهم مع إيران وسوريا إلى أوروبا وعملت الأحزاب

---

[1] (?) فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص ص 17-18 ، للمزيد أنظر منظمة العفو الدولية، مرجع سابق ذكره، ص ص9-12.

الكردية للاتجاه نحو المصالحة مع النظام بقصد الحفاظ على ما تبقى من علاقات ومصالح معهم ، رغم أن الحزب الشيوعي حدد شروطاً مسبقة للحوار مع النظام بحيث يكون الحوار جماعياً وعلنياً وأن يسبقه إطلاق سراح السجناء السياسيين.

أما شرائح المجتمع الداخلية والتي اندمجت مع النظام فقد اندمجت مع سياسة النظام من خلال انتخاب المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان عام 1980 ، والتي تكونت من خمسين عضواً وتشكيل الجمعية الوطنية، التي تكونت من مائتين وخمسين عضواً تشمل كل مناطق العراق، ولم يشترط القانون انتمائهم لحزب البعث ولكن يشترط أن يتمتعوا بروح البعث وعدم انتمائهم لجماعات المعارضة، ورغم ذلك فقد وصلت نسبة أعضاء البعث في المجلس الوطني 75% وكل عضو لمدة أربعة مستويات ، وعهد إلى المجلس أنه سيكون السلطة التشريعية لنظام الحكم ويطّلع على الميزانية والمعاهدات والحق في استجواب أو إعفاء أي مسئول ، والبت في السياسات الداخلية والدولية واقتراح القوانين ومراقبة مؤسسات الدولة، وفي انتخابات الجمعية الوطنية التشريعية عام 1986 اتجه النظام إلى التعددية الحزبية لإتاحة الفرصة للمشاركة في صنع القرار السياسي ، كما حصل الأكراد في انتخابات 1989 على اثني عشر مقعداً من مقاعد الجمعية، وكان ثلثهم ينتمي لحزب البعث[1]، لكن رغم ذلك استمر تركز القيادة والسلطة في يد الرئيس العراقي عن طريق اتخاذ القرارات في مجلس قيادة الثورة حيث يترأس اجتماعاته الرسمية .

ويكون أمام المجلس جدول أعمال وفي كل نقطة من نقاط جدول الأعمال توجيهات مرفقة توزع على أعضاء المجلس قبل انعقاده بوقت كاف ثم ينعقد المجلس ويتخذ قراراته في إطار هذه التوجيهات، وغالباً ما تصدر الاجتماعات بالإجماع رغم صدورها أحياناً بالأغلبية[2].

---

[1] (?) علا سيد عبد العزيز إسماعيل، **السياسة الخارجية للعراق على المستوى الإقليمي في الفترة 1979 إلى 1990**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995، ص132.

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص118، ص ص130-131.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب البعث رغم كونه قائداً للدولة والمجتمع ويتشعب في كل دوائر الدولة ومؤسساتها المدنية والحكومية ؛ إلا أنه استمر في نفس الوقت في سياسته السرية، فكان أعضائه الذين ينتسبون إليه في المرحلة الثانوية، يساهمون من خلال نشاطاتهم وتقاريرهم عن زملائهم وأصدقائهم الذين ينتقدون النظام أو لا يكنُّون الحب والولاء للرئيس صدام حسين، ويواصلون رفد كوادر الحزب بأعضاء جدد من بين من يرغبون في ذلك من المواطنين، إلا أنهم عندما ينهون دراستهم أو ينهون خدمة العلم، ينتقل بعضهم للعمل المتفرع لصالح الحزب، بينما يذهب آخرون ليصبحوا عسكريين محترفين متمتعين بما يدره ولائهم الحزبي من منافع وذلك عبر مسيرة سريعة للترقية، ويفضل عدداً أقل من الشباب من خلال ارتباطاتهم الخاصة ودورهم في الحزب، اختيار العمل في المجال الحزبي، وبعد سقوط النظام العراقي عام 2003 ، كشفت عملية مسح الوثائق المخابراتية أن هناك ما يزيد عن نصف مليون عراقي من محافظات العراق المختلفة كانوا يعملون بصفة مبلغين محترفين لصالح الخدمات الأمنية والمخابراتية الرئيسية الخمسة وهي جهاز الأمن الخاص ومديرية الأمن العامة ورئاسة المخابرات العامة، ودائرة الاستخبارات العسكرية وهيئة الأمن العسكري وهذا الرقم لا يشمل من كانوا يعملون في مجال مد يد العون للوكالات الأمنية الداخلية الخاصة بحزب البعث وقوات الشرطة والوحدات شبه العسكرية، حيث يقدر عدد هؤلاء بنحو خمس وأربعين ألف شخص وكان معظم من الموثوق فيهم من عشيرة الرئيس العراقي (تكارتة) أو من أقربائه[(1)].

وبالنسبة لعمل هذه الأجهزة مع كوادر حزب البعث في المجالات الأمنية فكل رؤساء الحلقات العليا في الحزب، وكل رؤساء الأجهزة الأمنية والمخابراتية مسئولون أمام رئيس الجمهورية بشكل مباشر ، والصلاحيات التي خولتهم حق مطاردة معارضي الدولة منحتهم الحق لمراقبة كل فرد عراقي، فمنهم من يتجسس على الوزارات وقيادات الجيش ومنهم من يشرف على تنفيذ تفاصيل العمليات التي تستهدف

[1](?) جوزيف براودي، **العراق الجديد**، ترجمة: تميم عباس مظفر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص ص102-104.

تصفية المنشقين والخارجين على خط حزب البعث ، وآخرون يؤمنون الحماية الشخصية لرئيس الجمهورية، ومكاتبه وقصوره، والمحافظة على سريتها ويحصلون على ما يريدون من السلاح، وقد تميزت مديرية الأمن العامة بقسوتها، فهي تراقب العراقيين من أجل الكشف عن أي انحراف أو توجهات تخالف سياسة النظام، من خلال قاعدة معلومات واسعة الشمول تضمن ملفات تفصيلية تتعلق بالحياة اليومية لأبناء الشعب العراقي، وبالنسبة لتعقب الجواسيس الأجانب والدبلوماسيين والصحفيين والسياح ومراقبة تحركاتهم فمن واجب المخابرات العامة، المسئولة أيضاً عن النقابات المهنية في العراق، ومهمة الاستخبارات العسكرية مساعدة النظام على القيام بعمليات خارج العراق، أما مهمة الأمن العسكري فيساعد النظام على تصفية كل من كان له نيات للتمرد، وكل هذه الوحدات تشترك في مهمة التجسس على بعضهما البعض، وبهذه الطريقة يوازن أفراد هذه الوحدات بين ما يتسببون بإثارته من خوف ورعب في نفوس الأشخاص الذين يخلصون لممارستهم المهنية من جانب، وبين خوفهم شخصياً من احتمال قيام زملائهم بطعنهم من الخلف من خلال تقارير قد تحرض مسئولين في مناصب عليا على إصدار الأوامر الكفيلة بنقلهم من واقع عملهم أو إخضاعهم للتعذيب أو قتلهم[1].

وقد أحس البعض من هؤلاء المسئولين بمتعة بناء الشبكات من المخبرين في إطار كل منطقة متواجدين فيها، وأحقيتهم في توقيف أي شخص ومعرفة ما يدين به، وعلى هذا الأساس تكون إستراتيجيتهم هي الاختلاط بأناس من مهن مختلفة وبيئات مختلفة مثل سماسرة الفواحش وبناة الهوى العاملين معهم والوعاظ والأساتذة والطلاب، كما أنهم يستعملون أسلوب الإغراءات المالية، والتهديد بالتوقيف أو الحبس ضد أي شخص يدَّعون الاشتباه به ، وبذلك فهم يستطيعون توقيف أي شخص وتعريضه لشتى أنواع التعذيب خاصة إذا لم يكن يتمتع بحماية الحزب أو أحد من أجهزته المختصة[2].

---

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 105-127 .
[2](?) نفس المرجع السابق، ص106.

في ظل هذه الظروف رفض الكثير من أبناء الشعب العراقي من الكوادر العلمية هذه السياسة وغادروا البلاد، حتى وصل عددهم خلال هذه الفترة، إلى نصف مليون عراقي، بهدف متابعة حياتهم في دول أخرى بعيداً عن الرقابة، وبعيداً عن تلك المؤسسات التي شكلها النظام وهي التي تقسم الشعب العراقي بين تابع ومتبوع، في ظل نظام قائم على العنف والغموض في جميع وجوه الحياة الاتحادية من النقابات منظمات الفلاحين والاتحاد النسائي، رغم ما كان لهذه الاتحادات من دور كبير في محو الأمية والصحة والتعليم، وبالنسبة للزعماء المحليين ذوي التأثير على مجتمعاتهم الطائفية أو الاثنية، فتم إبعادهم، وإحلال غيرهم ممن يكونون تابعين بشكل مطلق للنظام[1].

أما عن علاقة الدائرة الضيقة الحاكمة للدولة، وهي أسرة الرئيس وعشيرته فهي تتألف من ثلاثة أقسام هي:

1- أخوته غير الأشقاء من أمه وهم (برزان، وسبعاوي، ووطبان).

2- أبناء عمه من آل المجيد.

3- ولديه عدي وقصي الذين كونا أتباع خاصة لهما.

وكان هؤلاء يمثلون المراكز الأمنية في جهاز الدولة، ولهم دور في توطيد السلطة لكن حدود هؤلاء تتحدد من خلال الأمور التالية[2]:

1- يجب أن يذعن هؤلاء أن لصدام حسين الفضل عليهم في الامتيازات وإعادة التعيين.

2- أن صدام حسين هو من يقرر من يخدمونه على النحو الأفضل وما هي استحقاقاتهم لذلك.

3- تشجيع صدام لهم على مناقشة بعضهم البعض ؛ بأفضلية الخدمات التي يقدمونها له، وذلك من خلال الامتيازات الممنوحة لهم.

---

[1] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص ص299-301.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص346.

وبالنسبة لموقف القيادة القومية لحزب البعث بقيادة ميشيل عفلق، فلم تحظ بصلاحيات فعلية تذكر أمام القيادة القطرية للحزب برئاسة صدام حسين، رغم ما تمتع به الأمين العام القومي لحزب البعث ميشيل عفلق، من اهتمام القيادة القطرية، حيث أحيطت حياته ببذخ شديد، وأخذ يكيل التعظيم لصدام حسين، فينعته مثلاً بالقائد الضرورة، على اعتبار أن وجوده ضرورياً لاستمرار الحزب والثورة، وأنه عطاء السماء لحزب البعث، الذي بدوره أهداه إلى الأمة العربية، وقد أيدته القيادة القومية في حربه على إيران، وانتقدت النظام الراديكالي الإسلامي في إيران، واعتبرت أن هذه الحرب هي حرب بين العرب والفرس وأنها ضرورية من أجل الحفاظ على الأمة وأرضها، لكن ما يدل على ضعف إرادته أمام إرادة الأمين القطري لحزب البعث صدام حسين، أنه حاول إقناعه بعدم إعدام أحد قادة البعث وهو عبد الخالق السامرائي ،لكن دعوته لم تستجب، حيث جعل صدام حسين الحزب في العراق أكثر اصطباغاً بشخصيته، وعمل على أدلجة الجيش وإخضاعه للأمن، وإضعاف المنافسين له مثل عائلة البكر التي تراجع دورها أمام عائلة المجيد، وخاصة بعد زواج ابنتيه (رغد ورنا) من ابني عمه حسين كامل المجيد وصدام كامل المجيد، وفي إطار ذلك عمل على تصفية حساباته مع أبناء أحمد حسن البكر، حيث كان نجل الرئيس السابق أحمد حسن البكر وهو (محمد) قد هدد بقتل صدام حسين خلال فترة رئاسة أبيه ، وشهر مسدسه في وجهه بسبب ازدياد تدخله في الدولة، كما أطلق ابنه الآخر النار على ابن خال (صدام حسين) رغم كونه زوج أخته، وهو عدنان خير الله طلفاح وعلى هذا الأساس فعند وصول صدام حسين للسلطة تعرض نجل الرئيس البكر (محمد) لحادث سير غامض، وتوفى هو وعائلته. أما بالنسبة للبكر الذي توفى عام 1982 فقد أكد صهر الرئيس صدام حسين (حسين كامل المجد) بعد انشقاقه عن النظام ولجوءه للأردن عام 1996، أن الرئيس صدام حسين قد قام بتسميم البكر تسميماً بطيئاً[1].

---

[1](?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص224-225، ص ص 63-64.

كما أن إشعال النظام العراقي للحرب مع إيران قد أثَّر سلباً على الاقتصاد العراقي ؛ بسبب تدمير إيران للمنشآت النفطية العراقية في الفاو، ولولا احتياطات العراق النقدية من العملة الصعبة والتي وصلت إلى حوالي أربعين مليار دولار لما استطاع النظام العراقي الاستمرار، حيث عمل النظام العراقي على أن تستمر حياة المواطنين كما هي في كل أنحاء العراق[1]، لكن هذا لا يعني أن هذه الحرب لم تحدث أزمة اقتصادية وبشرية، لأن الانفاق العسكري قد ازداد، وانخفاض الدخل القومي للعراق من النفط، إثر ترميم المنشآت النفطية، وإغلاق سوريا لخط أنابيب بانياس عام 1982،حيث انخفض الدخل العراقي من 26 مليار دولار عام 1980 إلى تسعة مليارات عام 1982وبحلول عام 1983 القروض من الخارج بمعدل 15 مليار سنوياً أي ما يعادل 120 مليار دولار على مدى سنوات الحرب الثمانية، وقد استخدم النظام العراقي جزء من هذه الأموال في تطوير برامجه لامتلاك وتطوير أسلحة غير تقليدية، مما أثار بعض الدول مثل إسرائيل التي شنت في يوليو 1980 هجوماً على مفاعل أوزيراك، إلا أن النظام استمر بالسعي لامتلاك برامج أسلحة كيميائية وبيولوجية واستعملها في حربه مع إيران، كما استعملت إيران نفس الأسلحة ضده، وعمل العراق على تطوير صواريخ أرض أرض بعيدة المدى وقام بحرب المدن ضد إيران، لكن إيران ردَّت على الهجوم العراقي، بحرب مدن ضد المدن العراقية أيضاً، كما ردت على حرب منشآتها النفطية بضرب السفن العراقية والخليجية المتعاونة مع العراق، إضافة لذلك فإن شط العرب استمر طيلة سنوات الحرب مغلقاً، ولم تتنازل إيران عن مكاسبها فيه[2].

---

[1] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص307.

[2] (?) C.S. Bigler, **"Tensions Between International Law and Strategic Security, Implications of Israel's Preemptive Raid on Iraq's Nuclear Reactor,"** Virginia Journal of International Law, 24, No. 2, 1984, pp.459-511. , للمزيد انظر : تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره :ص ص30-313 ، انظر أيضاً :

H.Gruemm, **"Safeguards and Tamuz: Setting the Record Straight"**, International Atomic Energy Agency Bulletin,[Vienna], 23, No. 4, December 1981,pp. 10-14.

كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من للحبوب خلال هذه الفترة إلى 37% ، وهذا يعني عجز الاقتصاد العراقي عن توفير الحد الأدنى للمتطلبات الحياتية والسلعية والخدمية للسكان، في غياب القطاع النفطي والتعامل الخارجي والافتقار إلى الحد الأدنى الآمن من الاكتفاء الذاتي ، واستمرار جهود التنمية أياً كانت السياسات التنموية، وبغض النظر عن إدعاءاتها من خلال التوسع في الظاهرة الاستهلاكية الممتدة على الخارج في ظروف تجاوزاتها قدرة الاقتصاد المحلي، كما برزت قيود محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي على ضوء نقص تكامل موارده ومهاراته المطلوبة، ونقص هياكله الأساسية، وبسبب الإجراءات البيروقراطية وخاصة في القطاع العام المسيطر، إضافة لسياسة عسكرة المجتمع والاقتصاد وتصاعد نفقات الجيش إلى عشرون مليار سنوياً، إضافة إلى 39% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس تناقصت جهود التنمية في مجال الإنشاءات والنقل لكنه لم يتوقف، بفعل المساعدات والديون الخارجية، إضافة لذلك فإن العراق رغم كونه قد أقام صناعة عسكرية كبيرة نسبياً ؛ إلا أنه استمر كأحد أكبر الدول في العالم استيراداً للسلاح حيث بلغت نفقاته العسكرية 198 مليار دولار خلال الفترة (1980-1990) ، وهو ما يتجاوز مجمل عوائده النفطية منذ بدء إنتاج النفط عام 1931 وحتى عام 1990 ، رغم أن الصناعة العسكرية في العراق لم تكن مرتبطة مع بقية القطاعات الأخرى ، عدا أنها كانت تضايق القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية بسبب استهلاكها لنفقاته وكوادره[(1)].

حيث تم تعبئة مليون شخص خلال هذه الحرب من أصل مجموع السكان البالغ عددهم خمسة عشر مليوناً في ذلك الوقت، لذلك امتصت المؤسسة العسكرية معظم الكوادر الإنتاجية واليد العاملة اللازمة للصناعة ، ولمعالجة الأمر عمل النظام على تشجيع العمالة الخارجية في الدخول للعراق والعمل به بغية سد نقص هذه اليد العاملة العراقية[(2)]، وتم

[1](?) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 161-202.

[2](?) هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر**، ترجمة محمد مخلوف لما سول (قبرص) دار قرطبة للنشر والتوثيق، 1992 ، ص ص371 – 373.

تشريع القانون رقم (115) لعام 1982 والقانون رقم 36 لعام 1983 ليرفع سقف الاستثمارات الخاصة من مائتي ألف دينار عراقي إلى مليوني دينار للشركات المحدودة ، وإلى خمسة ملايين للشركات المساهمة وفتح باب الاستثمار العربي، وكانت هذه الإصلاحات تتوخى دفع القطاع الخاص نحو التصنيع بدلاً من الخدمات والتجارة، وقد اقترن ذلك بإجراءات محدودة من الخصخصة في مجال الزراعة، وانخفاض العائدات النفطية وضخامة الانفاق العسكري وهذا ما سمي بالثورة الإدارية عام 1987 ، وكانت عبارة عن عمليتين هما عملية الخصخصة من جهة وعملية إزالة القيود الإدارية المعيقة للرأسمال الخاص، فجرى فتح المجال لآليات السوق من تعديل لقوانين العمل، ورفع ضوابط الأسعار، وتوسيع السوق، مما أدى إلى ترسيخ مواقع الرأسمال الخاص وإفساح المجال لآليات السوق بالعمل، إلا أن هذه العملية لم تفلح في خلق طبقة رجال أعمال عميقة الثقة بالنفس ومستقلة عن الدولة، حيث استمرت الدولة تحتفظ بثقل أساسي سواء في الاستثمارات الصناعية الضخمة أو التدخل في آليات الأسعار وعلى هذا الأساس بقي اقتصاد السوق مقيداً حتى أزمة العراق مع الكويت 1990[1].

أما تأثيرات ذلك على الطبقات الاجتماعية في العراق فقد كان سلبياً، إذ ضعفت الطبقة الوسطى، وازداد التضخم الذي أثَّر على أسعار الصرف وأسعار الفائدة بعيداً عن أسعارها الحقيقية، الأمر الذي ساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع في نهاية عقد الثمانينات تجاه الفئات غير المرتبطة بالجهاز الوظيفي للدولة وهو النشاط الخاص، وهذا أدى إلى انحراف وفساد إداري في القطاع العام نتيجة تزايد تكاليف أسعار المستهلك عبر تخفيض دخله من 4033 عام 1980 إلى 1956 عام 1989 ، وتراجع قدراته الشرائية إضافة إلى تزايد المتطلبات من النقد الأجنبي لمواجهة ضغوط الحاجات الأساسية وتوفير مستلزمات الإنفاق العسكري الذي وصل إلى حوالي نصف الدخل القومي[2]، وهذا أدى إلى توقف عمل عدداً كبيراً من المشاريع ، وفي بعض الأحيان تم الاتفاق

---

[1](?) فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص ص97-148.

[2](?) أحمد يوسف أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 562.

مع الشركات على تزويد دولها بالنفط بدلاً من العملة الصعبة التي استنفذت مقابل استمرارها في المشاريع[1]،وقد كان وجود عمال من خارج العراق وخاصة من المصريين، يخفف من الاحتياجات الكبيرة لليد العاملة، التي تعتمد عليها هذه المشاريع، حيث وصل عدد العمالة المصرية في العراق إلى ثلاثة ملايين عامل، ومثلوا معظم اليد المنتجة العراقية التي اقتيدت إلى جبهات القتال[2].

لكن معظم الصناعات والمشاريع التي شجعتها الدولة خلال هذه الفترة فيما عرف بسياسة الخصخصة والسياسات التحررية، كانت عبارة عن مشاريع صغيرة وصناعات غير إنتاجية ولم تساعد على دعم الاقتصاد الوطني[3]، فلم يعمل النظام على تطوير الصناعات النسيجية، حيث كان يجبر المصانع على شراء القطن العراقي بحجة تدعيم الإنتاجي الوطني، وبسعر أعلى من السعر العالمي، مما جعل هذه المصانع تضعف وتُكسر بالديون للمصارف الحكومية مثل مصنع نسيج الحلة، كما لم يعمل على تطوير صناعة النفط والتكرير، فلم تشهد مصفاة النفط في الدورة أي تطور منذ عام 1955[4] ، ويبين الجدول (1-4) نسبة القوة الفاصلة بالنسبة للقوات المسلحة خلال سنوات الحرب مع إيران.

جدول رقم (1-4)

القوة العاملة والقوات المسلحة (1980-1988)

(?)[1] علا سيد عبد العزيز إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص 30-32.
(?)[2] نفس المرجع السابق، ص ص144-185.
(?)[3] جوزيف براودي، **العراق الجديد**، مرجع سابق ذكره، ص ص102-104.
(?)[4] بول بريمر، **عام قضته في العراق: النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2006، ص72.

السنة	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلحة / قوة العمل
1980	3.2	0.43	13.4
1981	3.3	0.49	11.9
1982	3.8	0.40	10.6
1983	4	0.43	10.9
1984	4.1	0.78	19.2
1985	4.2	0.78	18
1986	4.4	0.8	18.2
1987	4.5	0.9	20
1988	4.7	1	2.3

المصدر: (عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير الآفاق 1950 – 2010) ترجمة، محمد سعيد عبد العزيز دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995، ص100.

وبدل أن يعتمد النظام العراقي سياسة التقشف في ظل هذه الحرب رفع شعار (البندقية والزبدة) أي الاستمرار في رفاهية المواطن وتوفير احتياجاته الغذائية، مع استمرار النفقات العسكرية، وهذا ما أدى لازدياد الواردات العراقية من 4.2 مليار دولار قبل الحرب إلى 21.6 مليار دولار عام 1982 ، كما ارتفعت المشروعات غير الإنتاجية (العمرانية) من 14.8 مليار دولار عام 1980 إلى 24.3 مليار دولار عام 1981، أي بنسبة تجاوزت 64% رغم ما واجه الاقتصاد العراقي من تضخم وعدم القدرة على إنفاق التخصصات الاستثمارية المرصدة، ونقص الأيدي العاملة وشلل البنية التحتية، إلا أن ظروف الحرب مع إيران ، وإعاقة العراق للوصول إلى مينائه التجاري على الخليج بعد إغلاق أنبوب النفط العراقي المار بسوريا، جعل العراق يلجأ مضطراً للمسالك البرية عبر الكويت والأردن وتركيا ، واعتمد سياسة اقتصادية أكثر واقعية من خلال تخفيض الاتفاق ؛ إلا أنه بالمقابل أوقف معظم المشروعات التنموية وأبقى المشروعات المرتبطة بالمجهود الحربي، فازدادت أسعار الواردات، بعد توقف برامج التصنع وخاصة البتروكيماويات والحديد والصلب المتواجدة في جنوب العراق ؛ بسبب تعرضها للهجمات الإيرانية وبالتالي انسحاب

الخبراء والعاملين الأجانب من كثير من المشروعات وبناء على ذلك فقد قادت الحرب مع إيران إلى عدة نتائج أهمها[1]:

1- استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية.

2- تراجع التنمية الاقتصادية بسبب معدلات التضخم العالمية.

3- التوسع بالقوات المسلحة.

4- التراجع في الإنتاج الزراعي والصناعي.

5- تغيير مسالك التجارة الخارجية.

6- تقليص الاتفاق الاستثماري.

7- نقص الأيدي العاملة.

8- تدهور الاقتصاد العراقي بشكل عام.

9- زيادة الواردات.

10-تصاعد التبعية الغذائية للخارج.

11-تزايد المديونية الخارجية.

12-تعاظم الاتفاق العسكري وتوجهه نحو المجهود الحربي.

فقد استخدم النظام العراقي خلال هذه الحرب ما يقرب من المليون شخص عراقي بالقوات المسلحة أي ما يعادل 21% من القوة العاملة ، وهذا ما استنزف عدد العاملين بالاقتصاد المدني مثل قطاع الزراعة الذي تراجع من 42% قبل الحرب إلى 12.9% خلال الحرب ، وهذا ما جعل زيادة في الهجرة من الريف إلى المدينة، وتراجع محصول القمح من 800 ألف طن قبل الحرب إلى 300 ألف طن خلال

(?)[1] عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي، النفط، التنمية والحروب، التدمير، الآفاق،(1950-2010)** ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999، ص ص111-120 ، انظر أيضاً :
Tim ,Niblock,. **Iraq: The Contemporary State**. New York: St. Martin's Press, 1982, PP .30-180 **, Also Look:** M.S.Navias and E.R.Hooton , **Tanker Wars : the assault on merchant shipping during the Iran-Iraq conlict 1980-1988** , (London, 1996), pp .70-188.

الحرب، وزادت واردات العراق من المواد الغذائية، كما انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الصناعي من 25% قبل الحرب إلى 7.8% خلال الحرب، وعلى هذا الأساس بلغت نسبة القوات المسلحة من القوة العاملة العراقية 42.3% ووصلت نسبة الإنفاق العسكري إلى 75% من دخل النفط، حيث صرف العراق خلال الفترة (1980-1985) حوالي 120 مليار دولار أي ما يعادل 245%من إجمالي الإيرادات النفطية التي تعادل 23.9 مليار دولار، أي بعجز قدره 9.7مليار دولار، وهو الفارق بين النفقات العسكرية والإيرادات النفطية، كما ازدادت معدلات التضخم 369% عام 1988 ، وبناء على ذلك فالجزء الأكبر من حصة الفرد العراقي من الناتج القومي قد ضاعت[1]، ويوضح الجدول (4-2) الاتفاق العسكري والإيرادات النفطية والناتج الإجمالي خلال الفترة (1980-1989) بمليارات الدولارات كما يوضح الجدول رقم (4-3) الواردات العسكرية وغير العسكرية خلال نفس الفترة ، أما الجدول (4-4) فيوضح معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية التي تم اختيارها لتبيان معدلات الزيادة أو النقصان التي تشمل معظم سنين دراسة المبحث.

جدول (4-2) : الإنفاق العسكري، إيرادات النفط والناتج الإجمالي (1980 - 1969) بمليارات الدولارات

السنة	النفقات العسكرية	الإيرادات النفطية	نسبة النفقات العسكرية بالنسبة لإرادات النفط	السائع المحلي	نسبة النفقات العسكرية على الناتج المحلي
1980	19.8%	26.4%	75%	53.6%	8.8%
1981	24.6%	10.4%	236.5%	33.3%	66%
1982	25.1%	10.1%	248.5%	43.7%	57.4%

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص121-126.

1983	25.3%	7.8%	324.4%	42.5%	59.5%
1984	95.9%	9.4%	275.5%	47.7%	44.4%
1985	19%	10.7%	177.5%	49.5%	38.4%
1986	11.6%	6.9%	168.1%	47.9%	24.2%
1987	14%	11.4%	122.8%	57.9%	24.2%
1988	12.9%	11%	117.3%	55.9%	23.1%
1989	12.9%	14.5%	89%	64.4%	20%

المصدر عباس النصراوي، مرجع سابق ذكره، ص127

جدول (3-4) : الواردات العسكرية وغير العسكرية خلال الفترة (1980-1989) بالمليار دولار

السنة	إجمالي الواردات	الواردات العسكرية	النسبة إلى الإجمالية	الواردات غير العسكرية	النسبة إلى الإجمالي	الناتج الفعلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الإجمالي
1980	13.8	2.4	17.4	11.4	82.6	51	27.1
19	20.5	4.2	20.	16.3	79.5	37.3	55

81			5				
1982	21.5	7.1	33.5	14.4	67	43.7	49.2
1983	12.2	7	57.3	5.2	42.7	45.5	28.7
1984	11.1	9.2	82.9	1.9	17.1	47.6	23.3
1985	10.5	4.7	44.8	6.1	55.2	49.5	20.2
1986	8.7	5.7	65.5	3	34.5	47.9	18.2
1987	7.4	5.5	74.3	1.9	25.17	57.6	12.8
1988	10.6	4.6	45	6	55	55.9	19
1989	13.6	4.9	35.5	11.1	80.4	64.4	21.4

المصدر عباس النصراوي، مرجع سابق ذكره، ص127

الجدول (4-4) :معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية المختارة

المؤشرات المختارة	الفترة (1980-1985)	الفترة (1985-1989)
الناتج المحلي	8.1 -	1.7 -
الإجمالي	1.3 -	4.4 -
الاستهلاك	7.6 -	4.6 -
الحكومي	0.3 -	1.5 -
الاستهلاك الخاص	8.8 -	1.1 -
تكوين رأس	8.2 -	2.9 -
المال الثابت	6.3 +	6.7 -
تكوين رأس	7.3 -	11.4 +
المال الثابت	0.3 +	3.1 -
صادرات السلع	7.8 -	16.2 -
والخدمات	1.3 +	10.8 -
استيراد السلع	12.4 -	1.8 +

		والخدمات الزراعة إجمالي الصناعة الصناعات التحويلية التجارة الداخلية النقل والمواصلات

المصدر: Source: united nationals, national accounts statistic, main aggregates and detailed tables 1989, part 1 (New York , 1991)

ويمكن تفسير هذه البيانات من خلال دراسة السياسة الاقتصادية التي اتبعها النظام العراقي، باعتماده منذ عام 1987 على الخصخصة، كمخرج للمشكلات الاقتصادية المتفاقمة، وإعطاءه زيادة في دور القطاع الخاص بالزراعة لعدة أسباب أهمها[1]:

1- إخفاق الدولة في تحقيق الهدف الأساسي للبرنامج الاقتصادي لحزب البعث، والذي يركز على ضرورة إحراز الاكتفاء الذاتي بالموارد الغذائية.

2- الارتباك السياسي الاقتصادي في البلاد.

3- نقص العمالة بقطاع الزراعة مع التزايد المستمر في العمالة غير العراقية.

4- فشل الاستثمارات الضخمة بالزراعة.

وأسباب هذه الإخفاقات هو قصور التخطيط الزراعي والافتقار للإدارة الكفوءة، بسبب التغيرات المستمرة بقانون الإصلاح الزراعي، وتسارع تدفق النازحين من الأرياف إلى المدن، لذلك أهملت الحكومة الاهتمام بالزراعة واعتمدت على القطاع النفطي، إضافة لإهتمام القطاع الخاص، الذي شمل بيع المزارع الحكومية ومصالح القطاع العام، والاهتمام بالنشاط المصرفي، وتحرير سوق العمل من القوانين والتعليمات المقيدة له، وخلق سوق للأوراق المالية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتقديم الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص، مع تقليص الدعم لمؤسسات القطاع العام، وإعفاء المستوردين الذين يملكون عملات أجنبية من الحصول على إجازات الاستيراد إلا أنهم بدل أن يستخدموا الموجودات الأجنبية لديهم قاموا بتصدير الدينار العراقي للبلدان المجاورة، وبيع العملة العراقية بمعدلات منخفضة، ومن ثم استيراد السلع الأجنبية وتسويقها بالداخل بأسعار تضخمية، وقد شجعت الحكومة ذلك، مما أدى لمعدلات تضخم عالية، وحرف الأرصدة من القطاعات السلعية المنتجة باتجاه قطاع التجارة

---

[1] (?) عباس النصراوي، مرجع سابق ذكره، ص ص129-130.

الخارجية أو للمعاملات المضاربة الأخرى، والتي حققت معدلات ربح كبيرة خلال فترة قصيرة[1].

وبسبب ما أدت إليه هذه السياسة من تدهور للمستوى المعاشي لمعظم أفراد الشعب العراقي، لذلك تراجعت الحكومة عن سياستها واضطرت لاتخاذ عدة إجراءات لمعالجة الأزمة أهمها[2]:

1- تخفيض الأسعار.

2- إصدار قانون تجميد أسعار عدد من السلع الاستهلاكية.

3- إعادة تأميم بعض المؤسسات المخصصة للقطاع الخاص.

4- زيادة الإعانات لقطاع الزراعة.

5- زيادة رواتب موظفي الدولة.

6- تثبيت سوق منخفض لمستويات أرباح مؤسسات القطاع العام والمختلط.

لكن هذه العملية لم تحقق المرجو منها ؛ بسبب الخسائر الاقتصادية والبشرية التي مني بها العراق، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1- خسارة نصف مليون عراقي قتلوا في هذه الحرب.

2- خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى 91.4 مليار دولار.

3- خسائر الإيرادات النفطية البالغة (197.7) مليار دولار.

4- خسائر العملات الأجنبية البالغة (خلال الحرب) 78.8 مليار دولار

5- خسائر احتياطات العملات الأجنبية المختلفة والبالغة 80 مليار دولار ؛ بسبب تزايد الإنفاق العسكري.

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص130-131.

[2] (?) Anthony. H Cordesman, **"The Iran-Iraq War: Attrition Now, Chaos Later",** Armed Forces Journal, 120, No. 10, May 1983,pp. 36-42, pp. 116-17 انظر أيضاً : عباس النصراوي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص133-145 .

وبناء على ذلك فقد خسر العراق 452.9 مليار دولار أي أنه أهدر ما يعادل مرتين ونصف من الإيرادات النفطية المتراكمة خلال خمس وسبعين سنة ، وبمعدل وصل إلى 50.2 مليار دولار ، وانتهت هذه الحرب بخسارة 458 مليار دولار ، وهذا ما يعادل عشرة أضعاف معدلات الناتج القومي الإجمالى خلال الفترة (1980-1988) ، وبسبب ذلك وصلت القروض التي اقترضها العراق من عدة دول إلى 86 مليار دولار مع إلزامات بخدمة الدين بلغت ثمانية مليارات دولار عام 1995، وشكلت نسبة قدرها 55 من إيرادات النفط المنخفضة عام 1989 ، وبناءاً على ذلك اعترفت الحكومة العراقية أن حجم ديونها بلغ 42.1 مليار دولار وأن عليها أن تدفع خدمة الدين المقررة بخمس وسبعين مليار دولار خلال الفترة (1991- 1995) أي بمعدل سنوي قدره خمس عشرة مليار دولار ، وهذا يفوق إيردات النفط لعالم 1988 بنصف مليار في ظل تآكل العملة العراقية ، وقلة جهود الإعمار والبناء وحدوث ركود بالإنتاج وتدهور بالمستوى المعاشى وازدياد حالات الفقر ، رغم الاهتمام بالصناعات العسكرية في مجالاتها المختلفة ، حيث ازداد عدد العاملين فيها إلى مائة ألف شخص ، إضافة إلى اهتمام النظام بتشييد القصر الجمهوري الجديد، وإهمال رسمي للاقتصاد المدني والتنمية وحدوث سوء الإدارة الاقتصادية ، وانتشار ظواهر الفساد والرشوة والمعاملات غير القانونية التي شملت المستويات العليا من الدولة ، مما أدى لتراجع في الناتج القومي الإجمالى عام 1989 بنسبة 9% ؛ لذلك كان لابد للحكومة أن تقلص الإنفاق الحكومي عام 1990 بنسبة 6% عن السنة التي سبقتها ، وطالبت الحكومة الإدارات الحكومية بتخفيض عدد العاملين فيها بنسبة خمسين بالمائة[(1)] .

كما يتبين لنا ارتباط العامل الاقتصادي بالعامل السياسي والاجتماعي وتأثيره على الوحدة الوطنية في العراق من خلال

---

[1](1) نفس المرجع السابق ص ص 145-147 ، للمزيد حول دور القوى العظمى في حرب الخليج الأولى

ينظر : M.S ,El-Azhary **"The Attitudes of the Superpowers Towards the Gulf War",** International Affairs, [London], 59, No. 4, 1983,pp. 609-20.

تحول اليد العاملة المنتجة من العمل الإنتاجي والزراعي إلى العمل المستهلك وهو القطاع العسكري ، الذي كان من أكبر العوامل التي أثرت على العملية الإنتاجية ، فكما نعلم أن حجم الجنود بالنسبة لعدد السكان في الجيوش النظامية لا يتجاوز (3-4) % ، ومثال على ذلك الجيش المصري الذي خاض حرب أكتوبر 1973 ، فكان مجموع عدد ضباطه وجنوده 3.5% من مجموع عدد السكان الذي كان عددهم 35 مليون نسمة أي عدده كان مليون ومائتى ألف نسمة ، إلا أن الجيش العراقي شذَّ عن هذه القاعدة فوصل عدد الجنود العراقيين إلى 8.5% من عدد السكان في العراق عام 1988 ، وهذا يعنى أن الجيش العراقي قد استنفذ كل الطاقات القادرة على العمل والإنتاج من بين أوساط الشعب ، فكل من كان قادراً على حمل السلاح بين (18-60) سنة سيق إلي وحدات الجيش النظامي أو الشعبي أو قوات الطوارئ رغم أن الكثير ممن سيقوا كانوا من كبار السن وذوي العاهات ، والذين ليس لهم القدرة على انجاز الواجبات القتالية أو الإدارية ، حيث أصدرت القيادة العراقية إلى لجان الفحص الطبي بتعليمات مشددة لا تسمح بالإعفاء من الخدمة العسكرية لأسباب صحية مهما كانت الحالة الصحية للمكلف، حتى أن معوقي الحرب لم تسمح لهم بالخروج من الجيش ؛ حيث تم استخدامهم في المقرات أو ظلوا في وحداتهم وكان لهذا الأمر مردوداً سلبياً رغم انتهاء الحرب ، حيث أوحي إلى الشعب العراقي أن القيادة العراقية غير مهتمة بالجوانب الإنسانية للشعب العراقي[(1)].

كما أن من نتائج تناقص اليد العمالة العراقية وفتح البلاد لليد العاملة غير العراقية لتحل محلها ، بقصد سد الفجوة في الريف والمدن ، بعد أن أفرغها الذهاب إلى الخدمة في الجيش ، حيث جيء بالعمال العرب وخاصة من الجانب المصري ، وتم تخصيص أجور كبيرة لهم حتى أصبحت العمالة

---

[1](1) أحمد الزيدي ، الأزمنة الضائعة ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 216-218 ، للمزيد انظر :
Anthony. H Cordesman **."Lessons of the Iran-Iraq War: The First Round,"**
Armed Forces Journal, 119, No. 8, April 1982,pp. 32- 47,Also Look : Anthony. H Cordesman, **"Lessons of the Iran-Iraq War: Part Two Tactics,Technology, and Training",** Armed Forces Journal, 119, No. 10, June 1982,pp. 68-85.

الوافدة أكثر من العمالة العراقية ، فامتلأت المطاعم والمقاهي والأسواق والحانات بالآلاف منهم ، أما الريف فقد تم تأجيل العمل به لأن المواد الأساسية وخاصة القمح كان يأتي مدعماً من الولايات المتحدة ودون تكاليف إنتاجية ، وبدل أن تنتج هذه العمالة أصبحت مستهلكة تشارك الشعب العراقي قوت يومه التي يدفع قيمتها ملايين ومليارات الدولارات من واردات النفط ، ومن القروض والهبات التي تعطيها الدول الأخرى التي لها مصلحة في استمرار نار الحرب وتأجيجها، كما ظهرت حالات الاختلاس والنصب والمخدرات من قبل بعض أفراد هذه العمالة ، إضافة إلى زواج المصريين من زوجات قتلى الحرب وهروبهم عنهن، وانتقال عادات وممارسات غريبة وغير معروفة للمجتمع العراقي ، خاصة أن الرئيس العراقي حرص على أن يجعل القوانين والمحاكم ومراكز الشرطة في خدمة العمالة الوافدة فقد أصدر توجيهاً شخصياً للدوائر المعنية يطلب فيها الحكم لصالح المصري الذي ينشيء بينه وبين المواطن العراقي أي خلاف حتى ولو كان واضحاً أنه صاحب الحق هو المواطن العراقي ، كما شجع أرامل ضحايا الحرب على الزواج من هذه العمالة مع تقديم مساعدات مالية مجزية لهم ، إلا أن الكثير منهم استولى على تلك المنح وتركوا زوجاتهم الجديدات دون أن يعودوا للعراق ، حتى أصبح العراقيون يتهكمون على مثل هذه الزيجات البائسة ، إضافة إلى أن وجود هذه العمالة في الداخل العراقي بين معظم رجال الشعب على جبهات القتال قد أثار حفيظة العراقيين وأخذ الحسد يتحول إلى حقد وكراهية بدأت تختزن في نفوسهم تنتظر لحظة الانفجار ؛ إلا أنه عند انتهاء الحرب العراقية الإيرانية تخلى النظام العراقي عن هذه العمالة وشجع الاعتداءات ضدهم ، خاصة بعد احتلال الكويت ووقوف النظام المصري ضد هذا الاحتلال حيث استقبلت القاهرة مئات الجثث لمصريين لم تعرف الأسباب الحقيقية لوفاتهم[1] .

كما أن من نتائج تناقص العمالة العراقية في الداخل العراقي أن النظام العراقي عمل على التثقيف السياسي

[1](1) Adeed .Dawisha. **"Iraq and the Arab World--The Gulf War and After",** World Today, [London], 37, No. 5, May 1981, pp. 188-94.
للمزيد انظر أحمد الزيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 219 -220

للمرأة العراقية من خلال الاتحاد العام لنساء العراق بقصد حشد التعبئة والتأييد لصالحه ، وحض النساء على الزواج من أجل المساهمة في العملية الإنتاجية ووقوفهن إلى جانب الجيش العراقي من خلال اشتراكهن في الجيش الشعبي والإدارة والتمريض وفق قانون ينظمه قانون الخدمة العسكرية[1].

في ظل تلك الظروف أخذت الدول الدائنة للعراق تطالب بديونها بعد انتهاء الحرب وقد استطاع النظام العراقي إقناع الدول الغربية والاتحاد السوفياتى، أنه يستطيع سدادها من عائدات نفطة حيث بلغت ديونه لها حوالي 35 مليار دولار، وطالب بتعويضات عن حجم ماتم سحبه منها، حيث حفرت تلك الآبار بشكل مائل داخل الأراضي العراقية ، وقد قدر العراق تلك الكمية بـ 2.4 مليار دولار ، وطالب بحقوق تاريخية للعراق في الكويت التي كانت تاريخياً جزءاً من العراق ، واتهمها أنها كانت تعمل على تخفيض أسعار النفط الخام مع دولة الإمارات العربية المتحدة، رغبة منها في عدم نهضتها الاقتصادية وهذه الحرب التي تشنها هاتين الدولتين هي حرب تشبه الحرب العسكرية ، ونوع من العمالة للإمبريالية ، ورغم موافقة الكويت على تعيين الحدود وفقاً للأمم المتحدة بشرط اعتراف العراق الرسمي باستقلال الكويت ، الذي كان قد أعلنه البعث سابقاً في عام 1963 ، لكن رفض النظام العراقي ذلك واعتبر أن خسارته كانت بسبب الكويت والإمارات والبالغة مليار دولار نتيجة زيادة إنتاجهما من النفط ، فبسببهما هبط سعر برميل النفط من 19.78 دولار بداية عام 1990 إلى 14.02 دولار بعد عدة أشهر [2].

كما أن من نتائج الحرب مع إيران ، ازدياد عدد المتسولين في العراق بشكل كبير ، وخاصة بين طائفة

---

[1] (2) مثال يونس الألوسي ، المرأة في زمن الحرب ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1985 ، ص ص 47-67 ، للمزيد انظر : M..Farouk-Sloglett **:Liberation or Repression ? : pan –Arab nationalism and and the women's movement ,in Iraq** , in Hopwood , Ishow and Kozinowski , Iraq , pp.65-73

[2] (1) هنري لورانس ، **اللعبة الكبرى : الشرق العربي المعاصر** ، ترجمة محمد مخلوف (لماسول: قبرص) ، دار قرطبة للنشر والتوثيق ، 1992 ، ص ص 371 -373 ، للمزيد انظر عبد الوهاب عبد الستار قصاب ، **احتلال ما بعد الاستقلال : التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ، ص ص 151 -155 .

الكولية ، وانتشار البغاء بسبب موت الأب أو الزوج في ظل وجود أولاد تريد أن تأكل ، وأصيب الكثير من الجنود بحالات مرضية نفسية ؛ بسبب الخوف الذي تعرضوا له في ساحات المعركة ، في ظل هذا الوضع المتردي كان للرئيس العراقي قصوره المترفة، وفريق طبي خاص به وبأسرته وقد وصلت قصوره إلى أربعين قصراً مليئة بالحدائق والأشجار على ضفاف نهر دجلة، كما كان لكبار أفراد النظام نواديهم الخاصة الممنوعة على عامة الشعب، مثل نادي الزوارق على نهر دجلة ، والذي توافرت فيه جميع المشروبات الروحية، إضافة لانتشار المجون واللهو وبنات الهوى فيه[1] .

وشهدت هذه الفترة أيضاً عملية تريبف المدينة حيث وصلت نسبة سكان المدن إلى 69% من مجموع السكان ؛ بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا ما أضعف التواصل الاجتماعي ، بسبب تمزق التلاحم التقليدي في الريف والمدينة على حد سواء ، كما أصيب الريف بالإفقار والتفريغ من سكانه، وأصبحت بغداد تضم حوالي ربع سكان العراق ، ومما تسبب في الهجرة أن المسافة قد كبرت بين المراكز في المدن والأرياف ، حيث اقتصر تحسين الخدمات الصحية والتعليمية على المدن وحدها ، وقدمت المدينة فرص عمل أكبر بكثير وأجور أرفع وتركزت فيها التجارة والبناء والنشاط العقاري ، وقد سيطر عليها الموالون للدولة ممن ترضى عنهم الحكومة ، أما المسؤوليات الإدارية في الدولة قد اتسمت بالعشائرية ، وعادت الألقاب والنسب إلى التداول فقد أشرف أخو الرئيس العراقي برزان إبراهيم الحسن على أموال النظام في الخارج ، وأنشأ شبكة واسعة لغسل الأموال تضم أكثر من مائة حساب مصرفي ، واستخدم بعض عائدات المال في تمويل شبكة من الموالين له في الدولة لرصد تحركات المعارضين العراقيين في الخارج[2].

---

[1] (2). K.Mofid , **Econmic Consequences the Gulf War** , (London , 1990), pp 35-52 , pp. 42-120 انظر أيضاً : علاء بشير ، **كنت رئيساً لصدام : صورة عن قرب** ، القاهرة ، دار الشروق ، ط3، 2003 ،ص ص 17 ، ص 91 ، ص ص 88 -117 ، للمزيد انظر ، أحمد يوسف أحمد وآخرون ، **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 228 – 229 .

[2] (?)عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 78 ، ص 183 ، ص 232 .

وبالرغم من ذلك ظل الرئيس العراقي يتشكك من أقرب مقربيه ،ففي اجتماع العشائر التكريتية التي ينتمي إليها خلع صدام حسين أخوته وطلبان وبرزان وسبعاوى من مناصبهم في شبكات المخابرات والأمن ، وعين بدلاً منهم أفراداً من عائلة المجيد ، مما أثار الغيرة والحسد بينهم لذلك سعى بعضهم إلى الاستفادة من قرابته من النظام لأجل مصالحه الخاصة وبذلك لم يستطع صدام حسين إحداث توازن في عائلته ، رغم استخدامه القوة والعنف تجاه أفراد أسرته ، فعلى سبيل المثال حينما قتل ابنه(عدي) أحد خدمه وهو (كامل حنا) ، قام الرئيس العراقي بسجن ابنه ثم نفيه إلى سويسرا ، كما كان مقتل ابن خاله عدنان خير الله إنذاراً للآخرين أن كل من يتجاوز حدوده سيكون مصيره القتل[1]، لذلك فلا يمكن أن يستغرب المرء القسوة تجاه المعارضة العراقية من قبل النظام ، فعلى سبيل المثال كانت المعارضة العراقية في الأهوار تلحق الكثير من الأذى بالنظام العراقي ، وتقتل كل من يتعاون معه، وتدمر الشركات التي تعمل في العراق على أساس أنها تعمل على تقوية النظام ، مما حذا بالنظام عام 1987 إلى الرد على هذه المجموعات بعمليات في منتهى القسوة شملت التفجيرات وإحراق المنازل وتسميم المياه وتجنيد الفارين من الخدمة والذي يستطيع النظام الثقة بهم لاغتيال العناصر المعادية ، وتطبيق حصار اقتصادي عليهم بسحب المؤن الغذائية، ومنع تهريب البضائع إليهم ، وهذا ما ساهم في إنهاء تمردهم[2] .

كما أساء النظام إلى الطبقات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، عندما حذا بصرف الملابس على الكتب والبرامج التليفزيونية والندوات والمحاضرات التي تتحدث جميعها عن الرئيس العراقي منذ طفولته حتى وصوله للرئاسة ، ومواقفه من النواحي المختلفة ؛ ثم أخذ يشجع الحركة العمرانية اللاإنتاجية ، ويشارك في الحلقات الدراسية لإنشاء المباني الضخمة مثل قوس النصر ، ونصب الشهيد والجندي المجهول ، والطرق الحديثة والمشاريع العمرانية والمحلات التجارية الضخمة ، وتم إنشاء الكثير من التماثيل لضباط عراقيين لقوا

---

[1] (?)تشارلز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص 327

[2] (?)هانز كريستوف فون سبونيك ، **تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو** ، مرجع سابق ذكره ، ص 302 .

حتفهم خلال الحرب مع إيران ، وهذا ما كلف الميزانية الكثير من الأموال[1] .

وبناءاً على ذلك يتبين أن النظام لم يستطع تحقيق تفاعل بينه وبين الشعب من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال الحرب مع إيران وبعدها حتى أزمتها مع الكويت، حيث كانت هذه الحرب لها تأثيراتها السلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام، فتراجع مستوى الدخل الفردي والقومي، وتوقفت أو ضعفت إنتاجية المنشآت الصناعية ، وقلّ الإنتاج الزراعي وزاد الانفاق على السلاح، وفقد الكثير من أبناء الوطن بسبب الحرب ، وضعف تلاحم الأسرة العراقية ، نتيجة فقدان أحد أبناءها ، وانتشرت أمراض اجتماعية كثيرة ،بسبب هذه الحرب مثل التسول والكآبة ، في ظل ذلك ازدادت وطأة النظام على الشعب العراقي من خلال أجهزته الأمنية والمخابراتية وتحول المجتمع إلى مجتمع سلبي فاقد للحياة في الداخل أو مضطر ألا يعبر عما في داخله ، وهذا ما جعل الكثير من أبناء الوطن تهجره وتسعى لحياة أفضل خارج البلاد.

ثالثاً : مدى تحقق الحرية والعدالة والمساواة

منذ تولي صدام حسين للسلطة في العراق في 17 يوليو 1979 ، قضى على كل معارضة له ؛ فبعد ثلاثة أسابيع من توليه الحكم أعلن أن هناك مؤامرة بين أعضاء القيادة القطرية للحزب تستهدف النظام العراقي ، وأن لها علاقة بنظام الحكم في سوريا، لذلك تم اعتقال أكثر من ستين شخصاً من أعضاء النظام ، وأعدم وسجن أكثرهم ، كما تم تجريد 290 عضواً حزبياً من كبار أعضاء الحزب من مناصبهم بتهمة الفساد أو لحماسهم للوحدة مع سوريا ، أو لعلاقتهم مع متهمي المؤامرة ، وعلى هذا الأساس رأى الأعضاء الآخرين أن الانصياع وراء الآمين العام القطري للحزب في العراق ، والتقرب منه هو مقياس الترفيه والبقاء السياسي والجسدي ، وبالمقابل اعتمد النظام في اختيار مقربيه على روابط قرابية ، وإقليمية وصداقات مجزية منذ ما قبل وصول صدام للرئاسة

---

[1] (?)علاء بشير ، مرجع سابق ذكره، ص 88 .

، وهذا ما حوَّل الدولة إلى دائرة ضيقة من المقربين المترابطين بشبكة تحالف ومصالح يصعب على الآخرين اختراقها إلا بأمره[1] .

وبالنسبة للأجهزة الأمنية فقد كانت قادرة على تجاهل أي تعبير عن الاستياء الشعبي تجاه أوضاع الحرب مع إيران ، فتم فرض رقابة صارمة على بعض رجال الدين الشيعة ، والإشراف على محتويات الخطابة، وجميع المقامات والمساجد الشيعية ، وتعيين أشخاص محسوبين عليها في مواقع المسؤولية ، وجعلت من جميع علماء الدين الشيعية موظفين يتقاضون رواتب من الدولة [2].

وعمل النظام على إبعاد كل شخصية لا تنقاد بشكل تلقائي للنظام فعلى خلفيه دعوة أحد الوزراء العراقيين وهو وزير الصحة عام 1982 في اجتماع مجلس الوزراء ، حيث اقترح ذلك الوزير تخلي صدام عن السلطة ، ولو لفترة مؤقتة بحيث تتوقف الحرب مع إيران ، حيث أكدت إيران بعد عدة انتصارات على العراق أنها من الممكن أن توقف الحرب مع العراق بشرط تنازل الرئيس صدام حسين عن الحكم ، فما كان من النظام إلا أن أعدم ذلك الوزير في نفس الاجتماع واتهامه بالفساد ، وفي ظل هذه الأثناء زادت الدعاوى لتخلي صدام حسين عن الرئاسة وإعادتها لأحمد حسن البكر لإيقاف الحرب مع إيران ، مما أدى إلى الموت الغامض لأحمد حسن البكر في أكتوبر 1982 ، وهذا ماحذا بالجميع إلى التخوف من مناقشة موضوع التخلي عن الرئاسة من قبل الرئيس العراقي على اعتبار أنه لا يتورع عن تصفية قريبه ورئيسه السابق عندما تمس سلطته ، وعلى إثر ذلك قام الرئيس العراقي بتغييرات جديدة في أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث، والحكومة العراقية في صيف 1982 بحيث تكون تلك المؤسسات أكثر انسجاماً مع شخصه، ثم دعا إلى عقد المؤتمر التاسع للقيادة القطرية لحزب البعث ، وشدد على أولوية العراق، ومعنى الدين في فكر البعث وإسناد دور القائد الضرورة له بصفته النابغة والحكم النهائي

---

[1] (1) تشارلز تريب ، مرجع سابق ذكره ص ص 294 – 296 ، للمزيد انظر : هنري لورانس ، **اللعبة الكبرى** ، مرجع سابق ذكره ، ص 333 .

[2] (2) نفس المرجع السابق ، ص ص 300 – 308

في أيديولوجية الحزب ، وعلى هذا الأساس أصبح هو الذي يحدد ما يدخل في أيدلوجية الحزب والثورة [1].

وبالنسبة للمجلس الوطني الذي شكل عام 1980 ، فقد كان حافزاً أو رمزياً، حيث تعرَّض جميع أعضاءه لمراقبة أجهزة الأمن ، وقد هدف منه تصوير أن الحكومة خاضعة للمجلس الوطني ومراقبة الشعب وأنه رمز للوحدة الوطنية على أساس أنه يشتمل على أناس من جميع قطاعات المجتمع العراقي ، إلا أنه كان إحدى أدوات ممارسة سياسة المحسوبيات ، ويتم من خلالها مكافأة أعداد كبيرة من مختلف المجتمعات بمراكز نفوذ للوصول إلى الموارد الإسكانية والمادية التي ربطتهم بالقيادة ، وقد شجَّع النظام الناس على الترشيح لمقاعد المجلس الوطني ، وعلى انتقاد الوزراء وبيروقراطية الدولة ووعد بالانفتاح على الشعب ، لكن خضع الجميع للمراقبة الأمنية ولم يسمح لهم بتوجيه الانتقاد سوى لمسؤولين معينين وخصوصاً التكنوقراط الذين استخدموا ليحاولوا معالجة التدهور الاقتصادي ، أما الرئيس وأقربائه ومقربيه فهم محصنين ضد الانتقاد[2].

وقد اتبع النظام سياسة صارمة تجاه كل من يحاول أو يسعى ؛ لإضعاف الحكم فقد اتهم عدداً من الضباط وقادة البعث العراقي بتهمة محاولة قلب نظام الحكم أو التعاطف مع المعارضة ، فتم إعدام اللواء (وليد محمد سيرت) الذي كان يشغل مدير المخابرات العسكرية بتهمة التعاطف مع عبد الخالق السامرائي ، كما تم إعدام أحد القادة البعثيين وهو اللواء محمد سعيد علي ؛ بسبب خلافات عميقة بينه وبين صدام حسين قبل توليه الحكم[3].

ورغم توقيع النظام العراقي على كل اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، إلا أنه لم يلتزم بها في العراق ، فقد كان

(?)[1] **Saddam Husain speed to majors of Najaf Maisam and Karbalaa** , 7june ,1987 in **Saddan husain , Al-Mullefat al –Kamila** , vol .xv.(Baghdad, 1990) pp5.420and **Arab Baath socialist party Iraq the central report of the ninth regional congress** , June ,1982 . (Baghdad ,1983)

(?)[2] تشارلز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص299 ، ص327 .

(?)[3] نفس المرجع السابق ، ص ص 372 – 374 ، للمزيد انظر هشام خضر ، **إعدام رئيس : بداية ونهاية صدام حسين** ، القاهرة ، العالمية للكتب والنشر ، 2007 ، ص ص 124 – 127 .

الناس يخشون التغيير عن آرائهم ويهمسون بها سراً أو يلوحون بها بالإشارات عندما يريدون توجيه انتقاد ، وكانوا يفضلون التحدث إلى أسرهم وأصدقائهم في الخلاء بعيداً عن أجهزة التصنت ، وذلك عندما يريدون انتقاد النظام ، ومن أمثلة انتهاك حقوق الإنسان في العراق كان المرسوم (474) لسنة 1981 الذي حضَّ على طلاق الأزواج العراقيين المتزوجين من إيرانيات أو الذين تم ترحيلهن إلى خارج العراق على خلفية أصولهن الإيرانية وإبعادهن عن البلاد وذلك في مقابل تعويض مالي، كما مارس النظام تقييدات كثيرة على سفر العراقيين[1] ، لكن رغم ذلك لا يمكن اعتبار العسف الذي يمارسه النظام يخص طائفة أو فئة بعينها فقد مارس هذا العسف بدرجات متساوية على جميع أفراد الشعب العراقي فكل شخص مهما كان قربه أو بعده من النظام يشك أنه من الممكن أن يشكل تهديداً لها من النظام أو أمن رئيس النظام لابد أن ينتهى سواء بالسجن أو بالإعدام بطرقه المختلفة[2].

ومن الأمور التي أساءت للنظام العراقي هو تهديده بتدمير نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية العراقية ، ولم يدرك أن الغرب كله سيتدخل فيما لو تمت مهاجمه إسرائيل وخاصة في ظل انتصار المعسكر الغربي على المعسكر الشيوعي ، وفي ظل ازدياد الاستبداد الشعبي من النظام على خلفية رفض النظام لإشراك بالأكراد في مجلس قيادة الثورة كونه الصانع الحقيقي للقرار السياسي في العراق ، وقيامه على حل اتحاد الطلبة العراقي ، واتحاد المرأة العراقية على أساس وقوعهما تحت هيمنة الحزب الشيوعى العراقي ، إضافة لاكتساب جهاز الأمن العراقي حقوقاً خاصة تمنحها صلاحيات كبيرة ، منها على سبيل المثال إطلاق النار دون مساءلة قانونية على الفارين من الخدمة العسكرية وقد شملت هذه الحقوق الأجهزة الأمنية والأجهزة الحزبية على حد سواء ، إضافة لاستمرار سيطرة مجلس قيادة الثورة برئاسة رئيس الجمهورية على القرار السياسي الذي يتولى الحكم بالمراسم التي تحمل إما قوانين جديدة أو قرارات تنفيذية ،

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 304 – 312 .
[2] (?) خير الدين حسيب ، **مستقبل العراق** ، مرجع سابق ذكره ص ص 125 – ص152 .

وتركز جميعها على الصلاحيات الممنوحة لرئيس هذا المجلس بموجب الفقرة (أ) من المادة (42) من الدستور المؤقت [1].

ورغم إدعاء النظام أن المجلس الوطني يمثل الشعب على اعتبار أنه يتألف من 250 عضو كل منهم ينوب عن خمسين ألف عراقي ، لكن فرض عليهم أن يؤمنوا بأهداف ثورة السابع عشر من يوليو 1968 ، أي القبول ببرنامج وأهداف الحزب الحاكم ، وفقاً للمادة 26 من الدستور ، وقد حصل البعث في كل انتخابات هذا المجلس على أكثرية المقاعد ورغم كون رؤساء المجلس كانوا جميعهم من الشيعة وهم على التوالي (نعيم حداد ، سعدون حمادي ، سعدي مهدي صالح)، ورغم كونهم في القيادة القطرية ، لكن عملياً صلاحيات هذا المجلس كانت ضعيفة ؛ لأن الصلاحيات الفعلية تتركز في يد مجلس قيادة الثورة ، ورغم أن المجلس يحظى بحرية مناقشة الاقتراحات والقوانين ورفع التوصيات إلى مجلس قيادة الثورة الذى يصدر المراسيم التي تقوم بمنزلة التشريع الناسخ لما قبله ، وبناءاً على ذلك فالمجلس الوطني يقع بمنزلة التابع لمجلس قيادة الثورة عملياً ، أما ظاهرياً فهو رديفياً له ، كون كل أعضاء مجلس قيادة الثورة هم أعضاء في القيادة القطرية للحزب الحاكم بينما في المجلس الوطني لا يوجد سوى رئيس المجلس وهو عضو في القيادة القطرية للحزب ، والدليل على عدم فعالية هذا المجلس أنه لم يشارك في اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة قبل تنفيذها مثل إعلان الحرب على إيران واحتلال الكويت ، وإيقاف الحرب مع إيران ، لكن ظلَّ المجلس له أهمية تتركز في بناء شبكات قاعدية مع فئات واسعة تخدم بمثابة قنوات شعبية ؛ للحصول على منافع ومكاسب مهما تكن ضعيفة من قبل أعضائه، إلا أنه ظاهرياً يمثل معظم فئات الشعب العراقي وخاصة الشيعة الذين يشكلون حوالي 40% من نواب المجلس ، وهذا يقود إلى استقطاب قاعدي يعطى النظام بعض الشرعية ، وخاصة في ظل الظروف التي مرَّ بها العراق مثل خوض الحرب مع

[1] (?) السيد عبد المنعم المراكبي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 154 – 160 ، انظر أيضاً ، عدنان المفتى ، **الأكراد والعلاقات العربية الكردية** ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريس والنشر ، 1998 ، ص79 أيضاً : فالح عبد الجبار ، **الدولة : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق** ، القاهرة ، مركز ابن خلدون 1995 ص 74 .

دولة إسلامية شيعية من جانب جيش أكثر قواعده من الشيعه[1].

وبالنسبة للسلطة القضائية ، فقد تميزت ، بثنائية واضحة، أي وجود نظامين قضائيين متوازيين ومنفصلين في آن واحد هما[2]:

- النظام القضائي الأول الذي يتمثل في وجود محكمة الثورة ،والمحاكم الخاصة التي تنشأ بمرسوم .
- النظام القضائي الثاني يتمثل بمنظومة المحاكم المدنية ، وترتبط إدارياً بوزارة العدل، ويتمتع باستقلالية مضمونة في الدستور ، وكان هذا الجهاز يتولى النظر في كل الدعاوى بما فيها الجرائم السياسية .

وكان ارتباط هذا الجهاز بمحكمة الثورة ، التي أنشئت منذ عام 1968 ، على اعتبار أنه نظام قضائي يخضع لمجلس قيادة الثورة الذي يتمتع بصلاحية تأسيسها وإلغائها ، وصلاحية التصديق على قراراتها ، وتتألف هذه المحكمة من هيئة غير معلنة ، باستثناء رئيسها ، وهو في العادة عضو قيادي في حزب البعث وحقوقى من حيث المهنة ، ولا يسمح للجمهور أو أية هيئة أخرى بدخول قاعة هذه المحكمة ، أو حضور المرافعات باستثناء المتهم ، ومحام تعينه المحكمة ، ويقتصر امتياز دخول المحكمة على (40-50) محامياً ينتمون لحزب البعث ، ويكونون موضع ثقة المحكمة ، أما الأحكام الصادرة منها فتكون غير قابلة للاستئناف أو النقض ، ونشاطات هذه المحكمة تقتصر على النظر في قضايا أمن الدولة التي تشمل قضايا التجسس والنشاط السياسي الداخلي المعارض ، ثم تنوعت صلاحياتها لتشمل قضايا الأمن الاقتصادي مثل التلاعب بالأسعار وتزوير الهوية والرشوة وتهريب العملة، لكن بشكل عام الجرائم السياسية فيها عقوبتها الإعدام ، ويعتبر الانتماء إلى أي حزب آخر غير حزب البعث بالنسبة لأي عضو في القوات المسلحة عقوبته الإعدام ، كما أن عقوبة الإعدام

(?)[1] Baram. **"The June 1980 Election to the National Assembly** Amitzia **in Iraq,"** Orient, 27, No. 3, 1981 , انظر أيضاً : فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره ، ص ص 91- 155

(?)[2] نفس المرجع السابق ، ص ص 99-104 .

تشمل كل عضو بعثي كانت له فيما سبق ارتباطات بأحزاب أخرى ، ولم يفصح عن ذلك عند ارتباطه بحزب البعث ، وعلى هذا الأساس كانت هذه المحكمة رهيبة على الشعب ورمز للرعب على غرار قصر النهاية في ظل حكم البكر، وهذا ما أدى إلى إضعاف مكانة النظام القضائي المدني ، وتقويض الوعي القضائي الذي كانت بداياته الأولى قد ترسخت في الحياة الاجتماعية مثل حرمة المنزل ، وعدم تفشيها إلا بأمر قضائي ، وحرمة الأفراد وحقهم في محاكمة علنية وفي الدفاع والاستئناف[1] .

ولم يستطع النظام أن يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية تجاه جميع أفراد الشعب ، وخاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة ، لأن معظم الشركات والمقاولين والمستثمرين العراقيين كانوا أقرباء وأتباع النظام ، حيث أصبحت هناك طبقة عليا تضم حوالي ثلاثة آلاف عائلة في عموم أنحاء العراق ، كما سيطرت بعض هذه العائلات على بعض الصناعات ومجالات محددة من المقاولات واتسمت الطبقة العليا الجديدة بعدة سمات أهمها [2]:

1- الاعتماد الشديد على الدولة كفاعل اقتصادي ، وقرابتها من رموز النظام من خلال المصاهرة والقرابة ، والتبعية العشائرية ثم التبعية الاقتصادية .

2- عدم تجانس هذه الطبقة اقتصادياً بسبب مصالحها المتبعثرة .

3- ظلت ضعيفة التركيز والتمركز بالقياس إلى المشاريع والمؤسسات الحكومية .

4- لم تكن متجانسة اجتماعياً ، لأنها تنحدر من عوائل ملاك زراعيين أو تجار أو فئات وسطى أو عسكريين .

5- لم تكن متوازنة من حيث مكوناتها الدينية أو المذهبية أو الإثنية ؛ بسبب عمليات الإقصاء المكشوفة أو المستترة ، فعلى سبيل المثال أن كتلة كبيرة من التجار والصناعيين الكبار والمتوسطين من الشيعة قد تم إقصائها عام 1980

[1] (1) نفس المرجع السابق ، ص101 – 104 .
[2] (2) نفس المرجع السابق ، ص ص 115 – 121 .

حيث لم تفلح عمليات الاندماج والصعود إلا لعدد محدود من رجال الأعمال الأكراد من العوائل الموالية للنظام، وتركز معظمهم في المثلث السني العربي إثنياً وطائفياً .

6- سيطرة شريحة من الطبقة العليا على الصناعات الكبرى في العراق ، ومؤسساتها الصناعية الكبرى المملوكة للدولة ، ومعظم هؤلاء من القيادات العسكرية والأمنية ، كما كان استبداد وزير الصناعة والصناعة العسكرية ، صهر الرئيس العراقي (حسين كامل المجيد) عام 1987 بالصناعة بشكلها العام ودمج الصناعة العسكرية بالمدنية وتعيين ضباط عسكريين مدراء على هذه المصانع وتجريدها من إطارها النقابي ؛ قد أضعف الصناعة بشكل عام، وكان من أسباب اتباع هذه السياسة هو إضعاف الثراء الفاحش لبعض العائلات المدنية العاملة في الصناعة من خلال سيطرة عناصر عشائرية تابعة للدولة على مشاريع الاستثمار والتشييد الخاصة بالدولة ؛ إضافة للريوع النفطية ومعظم هؤلاء من العسكريين الذين لا يخضعون للسوق إلا في حدود قليلة ، ومعظم عمال هذه المؤسسات والمشاريع كانوا بلا حقوق ولا تنظيمات نقابية ، وهذا ما يفسر قلة دورها وانتهائها خلال فترة الحرب مع إيران ، مما حذا بالنظام إلى الاستعاضة عنها بقوة عاملة خارجية تركت آثارها على سوق العمل[1] .

لكن بعد انتهاء الحرب مع إيران ، طرح النظام فكرة التعددية وحرية الصحافة والتظلمات النقابية على الواقع العملي ، إلا أن النظام حافظ على جوهره من الداخل بإبقاء الحزب الحاكم هو السائد والمسيِّر للدولة من خلال الرئيس ومقربيه الذين ينتهجون منهجاً عشائرياً وفئوياً ، وقد أكَّد هذه الحقيقة نائبي الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري، وطه ياسين رمضان ، بادعائهما أن الحزب له مليون عضو ، وكل عضو له سبعة أنصار أو مؤيدين وهذا يعني أن له سبعة ملايين صوت أي إجماع الأمة[2] ، لكن هذا يخالف الواقع العملي لسياسة النظام حيث أنه من غير المعقول أن تجتمع الأمة على تهجير مئات الآلاف من العراقيين ونزع الجنسية منهم وإبعادهم عن أجهزة الدولة الحساسة كالجيش والخارجية

---

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 121 – 128 .
[2](?) نفس المرجع السابق ، ص 220 .

والداخلية والمخابرات ، بحجة أنهم ذوى تبعية لإيران أو من أصول إيرانية ، وهذا ما أشعر الشعب العراقي في الجنوب خاصة بطائفية النظام ، الذي اعتبر أن الولاء هو معيار المواطنة ، وليس الولادة أو رابطة الدم ، كما أن نزع أموال هؤلاء واعتبارهم طابوراً خامساً يعد مخالفة صريحة للمادة الخامسة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من الاتفاقيات الدولية التي لا تجيز نزع الجنسية تعسفاً وتحظر حرمان أي كان من جنسيته[1] ، كما أنه من غير المعقول أن يجتمع الشعب على أن تسيطر الأجهزة الأمنية على جميع حركات وسكنات الشعب العراقي وعلى عمليات الإعدام الدائمة للمعارضة ، وأن يتحول العنف إلى لغة السياسة ، ويصبح مصدر شرعية النظام ، وقوة فعَّالة في السيطرة على الدولة ويمتنع أي حوار سياسي أو مناقشات في شئون الأمة ويصل بصاحبه إلى الإعدام ، إضافة إلى ذلك لا يمكن أن يجتمع الشعب على أن تتحول كل المواهب إلى مجرد كائنات بلا حركة وبلا صوت وبلا رأي وأن يصبحوا بوقاً للنظام ، الذي اتجه إلى صياغة فكرة الزعيم المقدس الذي انتشرت صوره في كل مكان من الأمكنة العامة ، والخاصة وأن يحتل هذا الزعيم عدة مناصب في الدولة بحيث تصبح كل خيوط السلطة في يده فهو الأمين العام للحزب ورئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للزراعة ورئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية ويلقب بأسماء عديدة منها القائد والزعيم والمناضل والمهيب وحامل اللواء ، وفارس الأمة ، وبطل التحرير القومي ، والأب القائد ، والفارس المغوار، والعامل الأول ، والجندي الأول ، والفلاح الأول ، والمعلم الأول ..... الخ ، وتذكره وسائل الإذاعة والتلفزيون باسمه طوال اليوم ، إضافة إلى ألقابه وبرقياته وخطبه وتغني الأغاني والأناشيد بمجده ومزاياه وفضائله، والأوضاع التي يكون فيها، حيث تظهره بمواقف مختلفة مرة باللباس العربي أو الكردي أو بالزى العسكري ومرة بأحدث الموديلات العالمية ، ومرة وهو يقرأ قرآن أو يعطى محاضرة في العلوم ، ومرة وهو يحل ضيفاً على الإفطار في رمضان لدى مواطنين فقراء لا يتوقعون حضوره ، مع ذكر أهم مواقف

[1] (?) نفس المرجع السابق ص 541 .

حياته وقد امتد تقديسه إلى النظام التعليمي، حيث كراسات المدارس تحمل صورته في الصفحات الأولى ، والطلبة يحملون صورته على قبعاتهم أو يعلقوها على صدورهم ، ويدرسون فكر البعث وفكر أمينه العام ، في حصص التربية القومية التي تعد جزءاً من مناهج دراستهم[1] .

وهكذا رفع النظام شعار من ليس معنا فهو ضدنا ، مما حوَّل الوطن كله إلى سجن كبير ، فلا فرق بين الآلاف الذين يعيشون في السجون والملايين الذين يعيشون خارجها ، وقد سعى هذا النظام إلى ربط كل الشعب به من خلال طلاب الجامعات ، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، والبعثات الخارجية ، وغيرهم ، وكلهم أعضاء في الحزب ، ومن لم ينتسب سيهمش وسيعامل معاملة قاسية ، وأهم الأجهزة الأمنية التي عانى منها شعب العراق[2]:

1- رئاسة المخابرات ، وتتألف من إحدى عشرة شعبة ، ولها سجون تحت الأرض مع جميع معدات التعذيب الحديثة، وهى تشرف على التنسيق والإشراف على عمليات الأمن الداخلي والخارجي، وتمارس العنف والإرهاب بحق المتهمين.

2- مديرية المخابرات العسكرية : وهي مؤسسة تهتم بجميع المعلومات عن العدو أو العدو المحتمل للنظام ، وترتبط بقيادة الأركان ، وتتألف من ستة شُعب مرتبطة بالقصر الجمهوري مباشرة ، وسكرتير الرئيس (عبد حمود) ، ويتم فيها ممارسة أقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي .

3- مديرية الأمن العامة ، وهي مؤسسة ذات نشاطات مختلفة ، أهمها مكافحة النشاط الرجعى الذي تعني به النشاط الإسلامي ، وكان لها الدور الكبير في تصفية الآلاف من المعارضة الإسلامية ، والمقابر الجماعية في أماكن عديدة من العراق، وإلقاء مجموعات منهم في الشوارع بقصد إرهاب الشعب العراقي.

---

[1] (?) جيف سمونز ، **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة وتشكيل الشرق الأوسط** ، بيروت، دار الساني ، 2004 ، ص ص 70 -96 .

[2] (?) أحمد الزيدي ، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 267-292.

4- جهاز الأمن الخالص ومقره القصر الجمهوري ، وكان يديره حسين كامل المجيد صهر الرئيس العراقي .

5- التنظيم الحزبي ، الذي من خلاله تم تشكيل الجيش الشعبي ، وله مليشيات عقائدية خاصة به ، وأهم واجباته كتابة التقارير ومراقبة المواطنين ، واعتقالهم ، والبحث عن الهاربين من الخدمة العسكرية ، وفي ظل هذه المؤسسات ظهر إرهاب الدولة ، من خلال اختفاء العديد من المواطنين أو إعدامهم بتهم مختلفة ، بعد عمليات التعذيب ، وبناءاً على ذلك كان لابد للشعب العراقي أن يستسلم للنظام بسبب غريزة حب البقاء لديه ، وأن يظل جباناً في الداخل لكن لابد له أن يكون شجاعاً على جبهات القتال للدفاع عن النظام تحت غريزة حب البقاء ، وبناءاً على ذلك لم يبق في العراق أسرة لم تفقد إبناً أو أخاً أو قريباً لها على جبهات القتال[1] .

أما من يخالف ذلك مثل المليشيات الكردية في الشمال ، فإن الجيش العراقي سيتحول إلى قوة أمنية قاسية تجاههم ، وهذا ما ظهر في حملة الأنفال التي تم فيها استخدام السلاح الكيماوي من جانب النظام العراقي ، واستغلتها القوات الإيرانية أيضاً ضده لتثير الرأي العام ضد العراق ، لكن هذا لايعني عدم مسئولية الجانب العراقي عن اختفاء أكثر من مائة ألف عراقي كردي عام 1987، وعن ضرب مدينة حلبجة في 16 مارس 1988، رغم أن إيران لها دور كبير في هذه المأساة إضافة لمسئولية القيادة الكردية التي تقود قوات البيش ماركة التابعة للباراتي والاتحاد الوطني الكردستاني[2] .

كما أنه من الوسائل التي قام النظام العراقي بها في انتزاع الاعتراف من المتهمين، أو إجبارهم على الاعتراف بما يريد هو انتهاك أعراضهم، أو تعذيبهم وإجبار أحداً من ذويه على توقيع ورقة يطالب فيها بإعدامه كونه خائناً للوطن وبإسقاط الجنسية عنه، ولا يعلم بالمعتقلات السرية سوى رجال النظام المقربين[3] ، كما عمل النظام على استغلال الطلبة العراقيين الذين يعملون بالخارج ، وإعطائهم تعليمات

---

[1](?) تشارلز تريب، مرجع سابق ذكره ص ص 125-140 .
[2](?) هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ص ص 300-301 ، للمزيد انظر عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ص1
[3](1) ياسر فرحات ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 66-73

لإظهار تمسكهم بالإسلام وبالعقيدة الروحية والتملق بها ؛ لإظهار الفكر البعثي على أنه لا يعادي الإسلام بحسب إدعاءات المعارضة العراقية[1] ، كما كان المدرسون العراقيون في المدارس العامة يسألون طلابهم عما إذا كان أبائهم قد أداروا جهاز التلفزيون عندما كان يعرض برنامج عن الرئيس العراقي فإذا كان الجواب بالنفي كان من الممكن أن ينتهي الأمر بالوالد إلى التحقيق والمساءلة[2].

كما أعطى النظــام الحق للضــباط في الجيش في تنفيذ العقوبـات حيـال مرؤوسـيهم من الجنـود وصف الضـباط مثل السجن أو الغرامة أو العقوبات الجسدية ، وقد أسـتغل الكثـير من هؤلاء الضباط هذه الصلاحيات لتغـريم الآخـرين وابـتزازهم دون أن تكون هنـاك محاكمة عسـكرية أو لم يراعـوا القـوانين بحد ذاتها ، كما نفذت الكثير من الإعـدامات بتهمة المخالفـات رغم عـدم إثبـات القيـادة ذلك ، ونتيجة عـدم فهم الكثـير من الضباط للقوانين العسكرية ؛ بسبب اهتمام الكليات العسكرية بالجانب العملي أكثر من الجانب النظـري ، وخاصة في مجـال القوانين وهذا ما ساهم في زيادة مخالفاتهم[3] ، كما تدخل في المجال الصحي لتسريح عشرات الأسـاتذة والمتخصصـين في مجال الطب الذين تلقوا تعليمهم في الغرب ؛ ليعطي الفرصة لمجموعة من الأطباء الصغار ذوي العلاقات بحــزب البعث في الـترقي السـريع[4] ، فمن بين الأسـباب الـتي أدت إلى تـذمر النظــام من وزير الصــحة والــتي في النهاية أودت بحياته هو رفضه إعطـــاء شـــهادة لأحد الأطبـــاء الـــبيطريين عن الطب الشـــــرعي بغية ذهابه إلى أوروبا وتخصصه في الأســــاليب الوقائية في حـالات التسـمم، أما السـبب المباشر فكما ذكر سابقاً هو اقتراحه لتنازل الرئيس العراقي عن السلطة لفـترة ما ، ريثما تنتهي الحرب مع إيران ، ومن ثم يرجع إلى السلطة حيث اقترحت القيـادة الإيرانية تنازله عن الحكم مقابل إيقـاف الحرب ، فكان أن تم قتله في اجتمـــاع مجلس الـوزراء وأتهم بالمســؤولية عن حــالات وفــاة حقن فيها المرضى في الوريد بكميات كبيرة من كلوريد الكالسيوم عالية التركيز[5].

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 77 – 80.
[2] (?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ، ص 121.
[3] (?) أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 205 – 206.
[4] (?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ،ص 319.
[5] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 94 – 95.

كما أن النظام كان من أخطائه إغراء بعض المواطنين العرب على الاستيطان بها والهجرة إليها موفراً لهم العمل والسكن والسيارة والراتب المغري ، ثم تم منع تدريس اللغة الكردية والتركمانية فيها ، وحوَّلها النظام إلى مبنى حصن عسكري عربي كبير ، وأصبح الدخول إليها كالدخول إلى معسكر سري[1] ، وبالمقابل اهتم النظام ببلد الرئيس تكريت وسماها محافظة صلاح الدين ووسعها من خلال اقتطاع مناطق مجاورة لها ، وأسس فيها أضخم مدرسة عليا لسلاح الجو ، ودشن قاعدة عسكرية فيها ومبان حديثة ودواوين حكومية على أعلى مستواً من الحداثة والعصرية[2].

ورغم أن النظام دعا أن ممارسته للديمقراطية هي ممارسة تختلف عن الممارسات الغربية في الدول الليبرالية كونه سمح بتعددية حزبية ؛ بشرط عدم الارتباط بقوى خارجية، وبتشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تشكلت عام 1980 وتضم الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي والبارتي فسمح لها بالعمل داخل العراق ، لكن لم يسمح للمجموعة ذات الارتباطات الدينية وهي المجموعة التي تشكلت عام 1981 بقيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والمرتبطة بالنظام الإيراني[3] ، حيث اتهمها النظام بالخيانة وعليه فقد تم القبض على تسعين شخصاً من مؤسسة محمد باقر الحكيم عام 1983 وأعدم ستة منهم ، مما حذا بهذا التنظيم إلى محاولة اغتيال صدام حسين عام 1987 ، لكنه فشل واعتقل على إثر ذلك خمسة آلاف شخص اتهموا بالانتماء للحركات الإسلامية في العراق وأعدم قسماً منهم في غياب القضاء المستقل ، وعدم قدرة أحداً على الاعتراض على هذه الأحكام وخضوع كل شيء في العراق لأسس الوساطة والمحسوبية ، وهذا مما هدد حرية الأفراد في الوصول للمناصب على أسس الكفاءة وتمزق المجتمع وزادت الانتماءات للتكوينات الأولية والعشائرية وتكوين شبكات اجتماعية جديدة تؤدي إلى حماية مصالح هذه الأسر ؛ لمواجهة بيروقراطية النظام[4].

---

[1] (?) صحيفة الحياة ، بيروت ، 26/8/2005 ، 24/2/1993.
[2] (?) هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 62 – 78.
[3] (?) علا سيد عبد العزيز إسماعيل ، مرجع سابق ذكره، ص ص 134 – 135.
[4] (?) مي مجيب عبد المنعم مسعد ،مرجع سابق ذكره ،ص ص 127 – 129.

وكان تدخل الرئيس وأقربائه في المجتمع العـراقي قد أضـعفت الوحـدة الوطنية في العـراق نتيجة اسـتغلال نفـوذهم وسلطاتهم على حساب أبنـاء الشـعب العـراقي، فعلى سـبيل المثــال كــان تقلد ابنه عـــدي للمناصب الثقافية والشـــعبية والرياضـــــية والإعلام بحصـــــوله على وزارة الثقافة ورئاسة صحيفة بابل وتأسيسه لنـادي الرشـيد الرياضي عـام 1995 ، وإصداره لصـحيفة الرشـيد الرياضي والـتي تحويل اسـمها إلى صـــحيفة البعث الرياضي ، وتدخله في كل النـــواحي الأدبية والفنية في العـــراق حيث تـــدور في فلكه كل من نقابـــات الصحفيين والأدباء وجمعيات الفنانين والمصورين الفوتوغرافي والشعراء الشعبيين ، ثم أصبح رئيساً للمجمع الثقافي ثم أقام إذاعة وقناة تلفزيونية للشباب ، وأصبح رئيساً للاتحاد الوطـني لطلبة العراق ورئيساً لمجلس إدارة صحيفة (صوت الطلبــة) ، كل ذلك ليوحي أنه صانع التجديد في العـراق من خلال صـوت الشـــــباب النقي في مواجهة الإدارات البيروقراطية القديمة (الحـرس القـديم) ، خاصة أن مجلس قيـادة الثـورة ألـزم كل المدنيين بمخاطبة عدي بلقب الأستاذ بعد وفاة مؤسس البعث ميشـــيل عفلق عـــام 1989 على اعتبـــار أنه امتـــداد للقائد المؤسس وصانع التجديد[1].

وعــرف عن عــدي بذخه الشــديد وتبديله للسـيارات بما يتلاءم مع ألوان البدلات التي يلبسها ، إضافة لقيادته السيارات بتهور والعمل على الحصول على أي فتاة أو امرأة تعجبه حتى ولو كان ذلك اغتصاباً ، فقد كان شغوفاً بالفسـاد وقد قتل أحد خدم أبيه وهو (كامل حنا) عنـدما تجـرأ على الكلام معه عنـدما كـان مخمـوراً ، حيث ضـربه بعصـاً في يـده وأرداه قـتيلا وقد سـجنه أبيه لمـدة شـهر ونصف ثم عينه في الخـارج سـكرتيراً أولاً في ممثلية العراق الدائمة في جنيف ، ومما أساء للنظـام أن عــدي أخذ يفضِّــل ناديه الرشـيد على بقية الأندية العراقية ويســرق لاعبيها ويفـــرض على هــذه الأندية أن تلعب بشــكل ضعيف عندما تكون المباراة مع فريق (الرشيد) ؛ ليسـمحوا له بالفوز ، إضافة لفرضه على حكم البـاراة بضـرورة فـوز فريق الرشـيد مثلما حـدث في مبـاراة القمة بين فريقه وبين فريق الطلبة العراقي الذي كان مـؤهلاً للفـوز ببطولة الـدوري ، كما

[1] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 227 – 228.

تدخل لإقصاء وزير الشباب والرياضة وتــولى هو بنفسه رئاسة اللجنة الأولمبية الوطنية للعــراق ورئاسة الاتحـــادات الوطنية الرياضية بأعضائها البالغ عـددهم بضـعة ملايين ، وكـان يعـاقب الفريق الوطني أو فريق الرشيد فيما لو خسر إحدى مباريــات في الخــارج ، مثلما فعل مع لاعب الكــرة أحمد راضي الــذي جعله يركل كرة خرسانية لمدة ربع ساعة حتى تورمت قدمه ؛ بســبب أن المنتخب العــراقي قد خسر إحـــدى مبارياته في الخارج ، وكـان له سـجنه الخـاص الـذي يسـجن فيه أصـدقائه الـذين لا ينقـادون له أو الـذين تشـتكي منهم إحـدى صـديقاته حيث كــان يكلِّف أصــدقائه لقضــاء الســهرات مع الشــابات والمجون والشراب[1].

ورغم تعــيين أخو الــرئيس العــراقي (وطبــان إبــراهيم الحسن) مديراً لـدائرة شـكاوي الـرئيس ، لكن عمليـاً لم يكن لهذه الدائرة أي قيمة عمليه لإنقاذ الناس من جور بعض رجال الدولة نظـراً لانتشـار الفسـاد والتعسف ، فقد كـان الاشـتباه يقود بصاحبه إلى السجن والمعاملة القاسـية داخله وقد ينسى المعتقلـــون أنه في الســـجن ولا يعلم ذويه عن مكانه إلا إذا دفعوا الكثير من الأموال ليعلموا مصيره ، إضافة إلى أن رجال المخــابرات كــانوا يأخــذون أمــوال النــاس عنــوة وإلا فــإنهم سيتهمونهم بتهمة ما تقودهم إلى السجن[2].

وبسبب ما كان لنـائب رئيس مجلس قيـادة الثـورة عـزة إبــراهيم الــدوري من إيمــان بمبــادئ الحــزب وبالاشــتراكية وبالتوزيع العادل للثـورة ، مما أثـار بعض أفـراد عائلة الـرئيس مثل برزان إبراهيم الحسن الـذي حـاول سـحب امتيازاته على اعتبار أن بـرزان كـان ارسـتقراطياً يمتلك الكثـير من الأراضي الزراعية التي يتولى إدارتها زوج أخته سعد العاني[3].

هذه الممارسات من أقرباء الرئيس كانت تضعف الوحدة الوطنية وتقود إلى تـذمر الشـعب العـراقي ، رغم أن الـرئيس العراقي كان يقف في كثير من الأحيان في وجه أقربائه الذين يتجاوزون القـانون بأفعـالهم ، فعلى سـبيل المثـال أخو زوجته

---

[1] (?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ، ص 116 ، أنظر أيضاً : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 227 – 228 ، ص ص 122 – 127.

[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 141 – 142.

[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 192 - 194.

ساجدة وهو لؤي خير الله طلفاح عندما رسب في الجامعة أمر بضرب أستاذ المادة التي رسب فيها وكسر ذراعه ، مما حذا بالرئيس حينما علم أن يأمر بكسر ذراع قريبه ، كما سجن أخوه سبعاوي إبراهيم الحسن عندما تدخل لصالح أحد مقربيه على حساب مواطن من الشعب ، وأمر بسجن أبنية عدي وقصي كما ذكر سابقاً ، لكن في حالات كثيرة كان لا يعلم عن أفعال هؤلاء فعلى سبيل المثال كان إطلاق النار من قبل ابن أخيه (عمر سبعاوي إبراهيم الحسن) على رئيس اللجنة الطلابية بعد شجار دار بينهما ، وبعد هذه القضية أصبح عمر رئيساً لتلك اللجنة وتم إبعاد رئيسها عنها كما كان الخلاف بين (لؤي خير الله طلفاح) ، وأخيه وطبان إبراهيم الحسن من أجل إحدى بنات الليل قد أدى لإطلاق النار على وطبان بعد أن استعان بابن أخته عدي ، مما حذا بالرئيس أن أمر بإحراق أكثر من ألف سيارة استوردها ابنه عدي من الخارج من أفضل أنواع السيارات في العالم بدل أن يصادرها ويوزعها على الشعب[1].

كما اتهم الرئيس العراقي بإعدام مائة وثمانوأربعين مواطناً عراقياً شيعياً من بلدة الدجيل عام 1982 ، وقد اشترك معه في هذه القضية رئيس محكمة الثورة وأخيه برزان الذي كان رئيساً لمخابرات القصر الجمهوري ونائبة طه ياسين رمضان ، وأدين آخرين من أعضاء الحزب ، وبناءاً على هذه القضية صدرت -بعد سقوط النظام عام 2003- أحكام بإعدام صدام وأخيه وطه ياسين رمضان ورئيس محكمة الثورة وأحكام مختلفة للآخرين رغم أن محاموا الدفاع في هذه القضية أكدوا أنه كان من المبرر إعدام المائة والثمان والأربعين شخصاً من قبل النظام العراقي على اعتبار أنهم شاركوا في محاولة اغتيال الرئيس[2].

كما أن الرئيس العراقي جمع جميع الوزراء في الثمانينات وشكَّل منهم فريق إعدام في سجن بغداد ؛ لكي يرهب كل معارض له وبذلك استطاع النظام من خلال السجون والإعدامات والتعذيب للمعارضين أن يتخذ أخطر القرارات دون مشورة أحد ، كما أعطى مطلق الحرية لابن

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 201 – 209.
[2] (?) روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 83 – 194.

عمه علي حسن المجيد المعـــروف عنه القســـوة والطاعة العمياء للـرئيس ، حيث كـان يطلق الرصـاص على رأس بعض المعتقلين عندما كـان مـديراً للأمن العـام ويـرديهم قتلى دون محاكمة[1].

مما سبق نصل إلى أن النظام العراقي فشل في تحقيق الحرية والمسـاواة والعدالة بين أفـراد الشـعب العـراقي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فكـان الظلم الـذي لقيه الشعب من الأجهزة الأمنية ، وصعود بعض أفراد المجتمع الذين لهم نفوذ سياسي في الدولة إلى الطبقة الموسـرة رغم أنهم قبل ذلك لم يكونـــوا يملكـــون إلا القليل ، وعـــدم إتاحة المجـال أمـام التنظيمـات الحزبية المعارضة ووجـود مجلس وطني شـكلي لا يتمتع بسـلطة حقيقة في الدولة ، أما مجلس قيـادة الثـورة والقيـادة القطرية للحـزب اللـذين فرضا نظامـاً ديكتاتورياً ثورياً مما أتاح الفرصة لبروز الحزب القائد والزعيم الفرد الذي استغل سـلطته في التعسـف هو وأسـرته ومقربيه على الكثـير من أبنـاء الشـعب ، وبسـبب هـذه الممارسـات تهددت الوحدة الوطنية وضعفت بسبب شـعور أفـراد الشـعب أن النظام لم ينصفهم ولم يهتم بشؤونهم واستغل قوته الأمنية في قهرهم.

رابعاً : الهوية الوطنية للجيش

رأى النظام العراقي أن شن الحرب على إيران سيجبرها على الاعتراف بأن ميزان القوى لصالح العراق ، وسـيعيد شط العـــرب كـــاملاً للســـيادة العراقية ، بـــالرغم من قلة أهميته بالنسـبة للعـراق ، ولكن كـان فعل النظـام هو لإظهـار القـوة العراقية ولي ذراع النظام الإيراني وكسر شوكته بعدما فـرض عليه التنازل عن نصفه وفقـاً لاتفاقية الجزائر 1975 ، فقـام بحـــرق المعاهـــدة على شاشة التلفزيـــون مؤكـــداً الســـيادة العراقية على شط العرب ، ثم قامت قواته المسـلحة بغـارات جوية على مطـــارات عســـكرية إيرانية ، واجتيـــاح عـــدداً من المواقع على الأراضي الإيرانية مثل مدينتي عبدان وخورمشهر على شط العرب وقد ظن النظـام العـراقي أن ضـعف إيـران سيجبرها على التفـاوض لوقف الانتهاكـات العراقية لحـدودها ،

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص 25 – ص 99.

وستؤكد على العلن تفوق العراق ، وذلك من خلال تنازلات إقليمية إلا أن النظام الإيراني سرعان ما استوعب الضربة الأولى ورأى بهذا الحدث تحدياً عراقياً لثورته الإسلامية وامتحاناً لقدرتها على المواجهة ضد نظام علماني شبيه بنظام الشاه ، فأصبح الدفاع عن البلاد وثورتها محط تركيز التعبئة الشعبية لإيران وقد استغلها النظام الإيراني لتوطيد سلطاته وبدأ بمواجهة القوات العراقية لمدة أسابيع متواصلة وبناءاً على ذلك تحولت هذه المعارك الجزئية إلى حرب إقليمية شاملة ، خاصة بعد ادعاء النظام العراقي أن مسألة السيادة العراقية على شط العرب هي مسألة شرف وطني ومهمة مقدسة للأمة ولإقليم عربستان (خوزستان) العربي ، وقد كانت نتيجة الهجوم الإيراني أن استعادت إيران كل الأراضي التي احتلتها القوات العراقية وأسرت حوالي أربعين ألف عراقي ؛ إضافة لعشرات الآلاف من الضحايا فكانت هذه الهزيمة قد شككت بحكمة الإستراتيجية العراقية في الحرب على إيران[1] ، خاصة بعد التعاطف في بعض الأوساط الدينية العراقية مع الثورة الإيرانية ، مما حذا بالعراق إلى اعتقال أي مواطن يتحدث في مسألة خطب الخميني الداعي لإسقاط النظام العراقي وتصدير الثورة إلى العراق ، حيث عالج النظام العراقي هذه المسألة بحدة وضيق أفق وبعيداً عن الحكمة بإلقاء خطب نارية ضد النظام الإيراني وبتسمية معركته مع إيران بقادسية صدام ، رغم ما مني به من هزائم عام 1982 بالرغم من أنه حاول في يوليو 1982 تصحيح مساره من خلال الإعلان عن وقف إطلاق النار ، والدعوى لمجيء قوة دولية للإشراف على ذلك وتكليف لجنة دولية لاستقصاء أسباب الحرب ومن هو الطرف الذي بدءها ؛ تمهيداً لإنهاء حالة الصراع بين البلدين ، لكن النظام الإيراني رفض ذلك مصراً على إسقاط البعث العراقي خاصة أن للقطبين العظميين تدخلاتهما في كلا الدولتين من خلال وسطاء دوليين ومن مصلحتهما استمرار تلك الحرب[2] ، لكن هذه لا يعني أن

---

[1](?) تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 299 – 307 ، أنظر أيضاً : حسن محمد طوالي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 5 – 7 ، أنظر أيضاً : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 84 – 93.

[2](?) حسن محمد طوالية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 150 – 169 ،انظر أيضاً :
Phebe ,Marr, **The Modern History of Iraq**, Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

إشعال هذه الحـرب كـان من أسـبابها أيضـاً النزعـات الفردية عند الرئيس العراقي الذي كان يريد إثبـات أنه من الممكن أن يكون خليفة للشاه وشرطياً للمنطقة عوضاً عنه وذلك لصـالح المصالح الغربية[1].

ولم يـدرك النظـام العـراقي أنه كـان من الممكن له أن يمنع الحرب مع إيران ، حيث لم يكن قد اسـتنفد كل الوسـائل الممكنة لمنعها فلم يقطع العلاقـــات السياســـية ، ولم يغلق الحـــدود معها أو يقاطعها اقتصـــادياً ، كما أنه لم يســـتخدم أسـلوب الوسـاطة الـتي يكلف فيها طـرف أو عـدة أطـراف محايدة ومقبولة لدى الطرفين لحل النزاعات وإيقاف التـدهور في جميع المستويات ، كما لم يـدرك نـوع الحـدود المشـتركة وســعة الأراضي الإيرانية والمـــوارد الاقتصـــادية والبشـــرية والحربية المتيسرة لكل طرف من طرفي الـنزاع ، ولم يـدرك أيضاً أن روح الحمـاس للثـورة الإسـلامية الـتي أطـاحت بحكم الشاه تشكل دافعـاً قويـاً للانـدفاع نحو حماية الثـورة والـدفاع عنها ، مثلما فعل الشـــعب الفرنسي عنـــدما أطـــاح بالنظـــام الارستقراطي عـام 1789 ، فأسـاء هـذا النظـام تقـدير قـوة الخصم المصـمم على البقـاء من أجل النصر وليس الهزيمة ، أيضـاً أخطأ النظـــام العـــراقي في أنه كسب عـــداء الشـــعب الإيـــراني له بـــدل أن يكسب وده من خلال تســـميته للحـــرب بقادسـية صـدام على أسـاس أن الإيرانـيين ما هم إلا فـرس مجـــوس وأن نظـــام البعث يمثل الإســـلام وهـــذا مما حفز المشاعر لدى الشعب الإيـراني ضد النظـام العـراقي ، كما أن كلمة فرس ومجوس التي كان يستخدمها النظام العـراقي في دعايته ضد إيـران هي كلمة لها دلالتها عند شـيعة العـراق على أساس أن الإيرانيين هم شـيعة أيضـاً وأن نعتهم بـالمجوس هو نعت للشيعة العراقيين ، وهذا ما دعى الإيرانـيين إلى تسـمية بعض عملياتهم ضد العراق بأسماء إسـلامية مثل عمليـات بـدر وخيـبر ، إضـافة لكل ذلك أن الجيش العـراقي لم يكن مهيئـاً للحرب ضد إيران حيث أن معظم وحداته لم تكن مدربه تدريباً

---

[1] (?)عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 286 – 288 ، للمزيد حول دور المخابرات الأمريكية في تقديمها المساعدات الاستخباراتية للعراق ، انظر : تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص 315 ، انظر أيضاً : T.Niblock (ed), **Iraq : the contemporary state**, (London , 1982)

جيداً وكان قسماً من هذا الجيش متعباً ؛ بسبب الحرب في كردستان وقلة آليات ومعنويات جنوده[1].

وأهم الاستراتيجيات التي اتبعها النظام العراقي والتي كان لها تأثيراها السلبية على قوة الجيش ، وعلى مجريات الحرب مع إيران وعلى الوحدة الوطنية خلالها هو أنه اعتمد على جذب الضباط العراقيين لصالحه من خلال ترقية قسماً منهم على حساب آخرين ، إضافة لتقديمه مساعدات مادية مجزية بقصد استمرار ولاءهم له لكن رغم ذلك لم يكن ليثق بهم ثقة مطلقة ، حيث كانت تراقبهم كوادر حزب البعث ولم يسمح لأي مبادرة منهم دون إذن القيادة العليا ، حيث تحال جميع القرارات العسكرية إلى القيادة السياسية وهذه من الأسباب التي أدت إلى الكثير من الخسائر خاصة أن القرار السياسي يكون صادر عن سياسيين غير محترفين في المجال العسكري ، كما أن ترقية ضباط لا يتمتعون بالكفاءة القتالية على حساب آخرين ذوي أفضلية في ذلك ، وقد أدى ذلك لنزاعات شخصية وانشقاقية فالولاء للنظام السياسي كان هو الذي يرقي صاحبه إلى الرتب العليا ، ويسمح بعمليات تطهير واسعة لغير الموالين[2] ، فعلى سبيل المثال عندما استولت القوات الإيرانية عام 1986 على شبه جزيرة الفاو الواقعة على مدخل شط العرب مما حذا بالنظام العراقي لبعث وحدات من الحرس الجمهوري ، والانضمام للمعركة حيث كانت تلك الوحدات في معظمها من منطقة الوسط وقيادتها من محافظة صلاح الدين التي ينتمي إليها الرئيس العراقي ، وكانت وظيفتها الأساسية حماية النظام من أي اعتداء داخلي تقوم به وحدات من الجيش ضد أي انقلاب عسكري ، لكن بسبب ما تكبد الحرس الجمهوري مع قوات الجيش النظامي من خسائر مادية وبشرية على خلفية استرجاع الفاو ؛ لذلك رأى قادته ضرورة الانسحاب من المعركة ، وضموا صوتهم لصوت بقية قادة الجيش في مواجهة القائد العام للقوات

---

[1] (?) أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 23 – 30 ، ص 155 – 156 ، للمزيد انظر : D.Hiro, **The Longest War :the Iran –Iraq military conflict** , (London , 1998), pp.167-212

[2] (?) S.Chubin and C.Tripp **, Iran and Iraq at War** ,(London , 1988) , pp.13-30,
انظر أيضاً : تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 311.

المسـلحة ، حيث وضَّحوا له أنهم لا يستطيعون توريط جميع قواتهم في مواجهات عسكرية لا جدوى منها سوى تنفيذ أوامر القادة السياسيين ، وهذا ما دفع النظام العراقي للموافقة على أرائهم ، والرد على الجيش الإيراني باحتلال العراق لمدينة إيرانية غير إستراتيجية بعد أن تكبد خسائر كبيرة جداً عام 1986 وادعى أن احتلال هذه المدينة هو خطوة إستراتيجية نحو تحرير الفاو.

لكن هذا أدى إلى انتقادات واسعة داخل الجيش أيضاً ، مما أثار تخوف الرئيس العراقي من انتقادات قادة الوحدات العسكرية له، لذلك عمل على توطيد سيطرته على جهاز الدولة، متجاوزاً مجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية وأقال عدداً من الموظفين ونقل آخرين من مناصبهم ، وزاد اعتماده على الدائرة الضيقة لأقربائه وأعوانه الذين شكَّلوا أساس نظامه، وكان مصمماً على ألا تمتد عمليات المساءلة المؤسساتية إلى داخل قيادته السياسية وشبكات نفوذه الواسعة[1].

ورغم أن معظم ضباط الجيش كانوا من السنة العرب، وأن معظم المجندين وصف الضباط كانوا من الشيعة ، إلا أن الجميع كانوا يقاتلون بكل جدية وشجاعة وذلك لاعتبارات برغماتية بحته، كالحاجة للدفاع عن أنفسهم، وخوفهم من العواقب الوخيمة عليهم وعلى عائلاتهم إن هم رفضوا المشاركة في القتال ، لكن عندما كان تسنح الفرصة لبعضهم للهرب كان لا يتوانى عن ذلك ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الهروب من الجيش خلال تلك الحرب بالرغم من الدعاية العراقية لجنودها بأن العراق يدافع عن بوابة العرب الشرقية، وأن إيران هي المعتدية على العراق[2].

كما كان من أخطاء القيادة السياسية خلال هذه الحرب زجها بعناصر بعثية من الفاشلين في الثانويات كضباط عسكريين، وتخريجهم السريع والإشراف عليهم عبر المكتب

---

[1] (?), Samer,Chubin and C.Tripp , op ,cit , pp . 7-53, pp.30-31. انظر أيضاً ، تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره، ص 318 – 319.

[2] (?)98-104 , pp . pp.22-114 , pp. 188-20-, pp.7-61, , , Ibed ، أنظر أيضاً : عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 371- 422.، للمزيد أنظر تشاليز تريب: ص ص 323 - 324

العسكري التابع للقيادة القطرية للحزب[1] ، حيث ظهر الأثر السلبي لهؤلاء في هذه الحرب وفي الحروب التي تلتها، إضافة لذلك كانت عمليه تبعيث صف الضباط والجنود العراقيين سلبية لعدم إيمان هؤلاء بمبادئ الحزب، لكن كان انتسابهم لأجل الاستفادة أو لإبعاد أي شبهات عنهم، فكانت ازدواجية التوجه السياسي من أخطر الظواهر الاجتماعية السياسية التي أفرزتها نظرية التبعيث والتعبئة السياسية على الممارسة اليومية ؛ لأفراد القوات المسلحة العراقية، وهذا ما يفسِّر حالات الانشقاق والهروب التي تعرضت لها القوات المسلحة، وبعض حالات التآمر التي حصلت في ذلك الوقت، وبالتالي كان فشل هذه الحالات في إسقاط النظام قد أدى لتصفية الكثير من العسكريين المتمردين[2].

كما كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أبرزت ظاهرة جديدة في القوات المسلحة وهي ظاهرة الاستقطاب الطائفي السياسي ، وقد مثَّل حزب الدعوة الإسلامية هذه الظاهرة وتم ملاحقة نويات هذا الحزب في القوات المسلحة، وتم تصفية الكثير منهم، وهذا مما أساء لتماسك القوات المسلحة وانضباطها، وانعكس سلباً على مستوى حرفية الضباط والجنود لنقص التدريب من جهة، ولصعوبة تعويض العناصر المبعدة عن القوات المسلحة؛ لعدم وجود زمن كاف لتراكم الخبرة الفنية والقتالية للعناصر الجديدة، والتي استمرت ثمان سنوات في الحرب مع إيران، وهذا مما حذا بالقيادة العراقية إلى تشكيل الحرس الجمهوري وتسليحه بأفضل أنواع الأسلحة ورعاية أفراده رعاية خاصة، بقصد إيجاد بديل للجيش العراقي الذي بدأ الفساد يدب فيه نتيجة تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة التدريب والقضاء على حالات الهروب الواسعة التي شهدها الجيش العراقي بعد أن أصبح يزداد عدده حتى وصل إلى مليون جندي عام 1987، إضافة لقوات الحرس الجمهوري التي وصلت إلى مائتين وخمسين ألف جندي[3].

---

[1] (?) فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص 82.

[2] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 583 – 594.

[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 595 ، للمزيد أنظر علا سيد عبد العزيز إسماعيل ، مرجع سابق ذكره ،ص 34 ، انظر أيضاً : Mohammad.A ,Tarbush. **The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941**.(London: Kegan Paul, International,

وفي مقابل ذلك عمد البعض ممن لا يؤمنـــون بهـــذه الحـرب وضـرورتها على تأجيل أو إعفـاء أنفسـهم من الخدمة العسكرية، من خلال اتباع إسـتراتيجية الرسـوب في المدرسة لعـدة سـنوات، أو الهـروب إلى غـرف سـرية تحت الأرض في بيــوت أقـــاربهم، كما لجأ البعض منهم إلى إيـــذاء نفسه بخلق عاهة في جسمه على أساس أن فقـدان يـده أو سـاقه أفضل من فقدانه حياتــه، كما عمد البعض إلى قتل أخد المغــتربين الذين يعملـون في العـراق، على اعتبـار أن السـجن أفضل له من المـــوت فـي الجبهـــة، وفي نفس الـــوقت فك الكبت عن نفسه فيما يعانيه من مغبة وجود العراقيين على جبهات القتال ، بينما هؤلاء المغتربين الذين ملئوا ساحات العمل في العـراق بديلاً للعراقيين وهم يجنون الرواتب والمكافآت[1].

كما عمل النظـام على الحد من حـالات الاستبسـال في أداء الواجبات العسكرية وعدم تشـجيعها، لأن ذلك يخـدم هـذا النظام، حيث دأب الحـزب على بنـاء جيش ذو مناعة تامة ضد حـــالات الانقلاب، وحماية الحكم من مطـــامع العســـكر، أما جــوانب الإبــداع الــذاتي من قبل الضـباط والإجـراءات الـتي تنطلق من توجهـات مسـتقلة فلم تكن لتلقى أي تشـجيع، فقد واجه هـؤلاء الضـباط الـذين حققـوا نجاحـات بـاهرة في هـذه الحـــرب أحد مصـــيرين إما المـــوت في ظـــروف غامضة أو التهميش وبالمقابل فإن كتبة التقـارير الـذين يشـون بـزملائهم في جـــوانب تـــدخل في إطـــار التمـــرد والانشـــقاق عن جسم الحزب ؛ يتم تـرقيتهم وإعـدام الآخـرين وهـذا ما يفسر إعـدام العديد من كبار قادة الجيش، الـذين رأى النظـام فيهم تهديـداً له ، كما لجأ النظـــام للحد من الانتقـــادات الموجه له بعـــدم تكريم الضباط الذين كانت لهم مبادرات فردية نادرة في هــذه الحــرب، من خلال احتفـالات تكريمية جماعية لهم في محاولة منه لتشتيت الأضواء عن الإنجازات الفردية للقـادة ، والتركـيز على البطولات الجماعية، وبذلك تغيب صورة البطل العسكري القائد في المعارك[2].

1982),PP. 20-180

[1] (?) جوزيف براودي ، **العراق الجديد** ، مرجع سابق ذكره ، ص 163 ، أنظر أيضاً: أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره – ص 158.

[2] (?) Anthony H,Cordesman,. **The Iran-Iraq War: 1984-1986**.

وبالنســـبة للـــرئيس العـــراقي فقد أحتل منصب القائد الأعلى للجيش والقوات المسـلحة ، بعد أن أعلن نفسه مهيب ركن، وهي رتبه تعادل رتبه المشـير، وذلك عند توليه السـلطة وبالرغم من أنه لم يدخل أي كلية عسـكرية(*) فقد أخذ يتـدخل في الخطط الحربية خلال تلك الحــرب ، وقد أدت تدخلاته إلى كـوارث عسـكرية حلَّت على الجيش العـراقي ، خاصة أن من استلم الكثير من قواده في الجيش كان مقربــاً له من الجنـود والقربـاء حيث تم تـرقيتهم إلى عقـداء وعمـداء وألوية وقـادة فرق في انتهاك صـريح للأعـراف العسـكرية ، ودون أي معيـار عقلاني ، حتى تحول هؤلاء من الولاء للدولة إلى الولاء للزعيم الفرد الـذي حصر انتصـار العـراق على إيـران بنفسـه، رغم ما كان لوزير دفاعه وأبن خاله خير الله طلفاح من دور كبــير في هذا الأمر، واكتسابه ولاء الكثـير من الضـباط والجنـود له على اعتبــــار أنه البـــديل الأفضل لصـــــدام[1] ،خاصة بعد انتقاداته للقرارات الخاطئة التي كـان يصـدرها الـرئيس العـراقي أثنـاء المعركة ، وتنديـده من قسـوته في عقـاب الضـباط والجنـود الذين يخفقون في رد الهجمات الإيرانيـة، حيث كـان مصـيرهم الإعـدام، إضـافة إلى اسـتيائه من زواج صـدام ، بزوجة أخـرى غــير أختــه، بعد أن أجــبر زوجها على تطليقها وهي ســميرة الشهبندر ، كل هذه الأمور قد أساءت بعلاقته بصدام ، وهذا ما فسَّره الكثـيرين من أن موته في انفجـار طـائرة عمودية ، هو عبارة عن تصفيه حسابات مع الرئيس العراقي[2].

Rosslyn, Virginia: Eaton Analytical Assessments Center,1986, PP. 30-220,
.Stephen,Grummond. **The Iran-Iraq War: Islam Embattled**
،New York: Praeger, 1982, PP .50-80 للمزيد انظر : نفس المرجع السابق ، ص ص 161 – 163

(*) كان رفض رئيس مجلس الأعيان الملكي { مولود مخلص } مساعدة صدام في الدخول للأكاديمية العسكرية ، قد أدى إلى مقتل ابنه عند وصول صدام للرئاسة بحيث تم إعدام ابنه رمياً بالرصاص ، أنظر حول ذلك : حازم صاغية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 213- 216.

[1] (?) حدثت عملية انقلاب ضد الرئيس العراقي في بداية 1989 ، وكان هدف العملية إسقاط صدام من الحكم وتعيين خير الله طلفاح رئيساً للعراق بدلاً من إسقاط النظام بأكمله، لكن فشل العملية كان من الأسباب التي أدت لمقتل عدنان خير الله طلفاح بعد ذلك ، أنظر حول ذلك، تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 326 – 329

[2] (?) حازم صاغة ، **بعث العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 170- 173, انظر أيضاً :
Viorst ,Milton, ,. **"Iraq At War,"** Foreign Affairs, 65, No. 2, Winter 1986-87, PP. 349-65.

ومن نتائج اندلاع هذه الحرب هو الفرض على الكوادر العلمية من أساتذة الجامعات والمثقفين الذين يشغلون مسؤوليات في الجامعة أو الدولة ؛ للانتساب إلى الجيش الشعبي رغم كون البعض منهم لا تسمح حالته الصحية بذلك مثل رئيس قسم طب الأسنان في جامعة بغداد الذي رفض مع بعض الأساتذة الذهاب للجبهة ؛ فتم إقالتهم من مناصبهم وتحويلهم للجبهة رغم أن عمليات التجنيد والنفير تميزت بافتقارها إلى خطط عملية تلبي الحاجة الحقيقية لوجود الجنود في الوحدات القتالية لدرء المخاطر الناجمة عن أي تهديد خارجي أو داخلي لذلك اعتمدت القيادات العراقية المتعاقبة على الجيش عن طريق بقاء الجنود في وحداتهم أطول فترة ممكنة وصلت إلى عشر سنوات ، مما جعل الجيش مؤسسة لا ينظر إليها بعين الرضا بين أبناء الشعب وأصبح الجيش مكروهاً وهذا ما يفسر ظاهرة الهرب من الجيش بالرغم من العقوبات المشددة تجاهها والتي تصل في بعض الأحيان إلى الإعدام[1].

وكان هاجس الخوف من المؤسسة العسكرية قد دفع النظام إلى تحويل القوات المسلحة العراقية من جيش واحد متجانس بحدود مقبولة إلى عدة جيوش ومنظمات وميليشيات شبه عسكرية وأهم هذه الانقسامات هي:

1- الجيش النظامي.

2- الحرس الجمهوري الخاص.

3- الحرس الخاص : الخاص بحراسة قصور الرئيس الخمسة والستين .

4- الحرس الجمهوري.

---

(1) Viorst ,Milton. **"A Reporter at Large: The View from the Mustansiriyah",** New Yorker, Pt. 1, October 12, 1987,PP. 92-114**. Also Look :** Viorst ,Milton, **"A Reporter at Large: The View from the Mustansiriyah,"**, New Yorker, Pt. 2, October 19, 1987,PP.76-96.
انظر أيضاً :علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ، ص 89 ، أنظر أيضاً أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص 213.

وقد سلم ابنه قصي رئاسة الحرس الخاص والحرس الجمهوري الخاص ورئاسة جهاز الأمن الخاص ، ومعظم قادة هذه التنظيمات كانوا من محافظة صلاح الدين { بيجي، تكريت، الدور، سامراء } ، كما أصدر القائد العام أمراً إلى القوات المسلحة أن ينادى ابنه الأكبر عدي بكلمة { سيدي } من قبل كل قادة الجيش والقوات المسلحة على أساس رغبته أن يخلفه في رئاسة الدولة ، رغم أن النظام جمهوري ولا يوجد أي سند قانوني أو شرعي يجيز له ذلك ، كما أنه في إحدى سفرياته إلى موسكو أصدر مرسوماً يخول فيه قيادة الدولة وإدارتها إلى زوج ابنته { حسين كامل المجيد } ، بالرغم من أنه لا يملك أي صفة قانونية أو رسمية تؤهله أن يقوم بمهام أعلى منصب في الدولة ؛ لأنه رسمياً لا يملك مركزاً هاماً في قيادة السلطة السياسية أو الحزب سوى كونه عقيداً في الجيش وقد منح هذه الرتبة عند زواجه من ابنه الرئيس ، ولم يكن يتجاوز من العمر سوى ست وعشرين عاماً ، إضافة إلى ذلك كانت أداة المحاكم العسكرية والمدنية على حد سواء تحكم لصالح أبناء محافظة صلاح الدين ، وخاصة أبناء تكريت حتى وإن كان الحق ليس لصالحهم[(1)].

ومن الأمور التي أضعفت الجيش هو عسكرة الإدارات المدنية خلال فترة الحرب مع إيران ، فكان تحويل الكثير من الضباط العسكريين إلى محافظين للمحافظات العراقية المختلفة ؛ قد ساهم في جعل الدولة العراقية عبارة عن جيش تقتل فيه المبادرة ، فعلى سبيل المثال تم تعيين قائد الأركان السابق { فتيح الراوي } محافظاً لكركوك ، والفريق صلاح عبود محافظاً للناصرية والفريق طالع خليل الدوري محافظاً لبابل والفريق صابر عبد العزيز محافظاً لكربلاء إضافة لغيرهم من الضباط ، وهذا ما حوَّل الجيش العراقي إلى جيش احتلال داخل الدولة يمارس سلطته العسكرية على أفراد الشعب العراقي ككل ، كما ظهر التمييز داخل الجيش بين الفرق العسكرية وبين الجيش النظامي وميليشيات الحرس الجمهوري ؛ مما أثر سلباً على معنويات الجيش ،

---

[1](?) أحمد الزيدي ، الأزمنة الضائعة ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 283 – 313 ، ص ص 207 – 254 ، انظر أيضاً : S.Chubin and C.Tripp , **Iran and Iraq at War**,(London , 1988) , pp. 13-30, pp . 7-53, pp.30-31 , pp.7-61, pp. 188-20

فعلى سـبيل المثـال لم يسـتطع فيلقـاً تعـداده سـبعة فـرق عسكرية تطهير كردستان من المتمردين البيش ماركة والذين لم يبلغ عددهم سـوى بضـعة آلاف ، كما كـان انقسـام الجيش نخبويـاً إلى طبقة نخبة ثم إلى طبقـات أخـرى قد أثـار الجيش وفككه[1].

ومما أثار الكثير من أبناء الشـعب العـراقي تجـاه الجيش العراقي وقيادته أن الكثير من ضباط الجيش لم يكونـوا قـدوة حسنة يقتدى بها ؛ بسبب تصرفاتهم اللامسؤولة والذميمة التي تتنـافى مع روح المجتمع العـراقي وأخلاقه ، والأمثلة على ذلك كثيرة فقائد الفيلق الثالث ماهر عبد الرشيد الذي يرتبط بصلة قرابة مع الرئيس العراقي كان يعشق حياة اللهو والمجون مع بنـــات الهـــوى من طائفة الكولية ، وتمت خطبة ابنته من ابن الرئيس العراقي قصي وصـرف على هـذه الخطبة الكثـير من الأموال العراقية ، في نفس الوقت الـذي كـان فيه الكثـير من العراقيين يقيمون العزاء على فقدان أبنـائهم في معركة الفـاو ، كما كـان يتمـيز بمجاملته وعنصـريته لصـالح أبنـاء عشـيرته تكريت على حسـاب أبنـاء الشـعب العـراقي ، أما قائد الفيلق الرابع الفريق هشام صباح الفخري ، فكـان أيضـاً ذو علاقة مع غانيات الكولية واتسـامه بسـوء السـلوك والقسـوة حيث كـان بعيـداً عن الإنسـانية فكـان يـأمر بإعـدام الأسـرى الإيرانـيين ميدانياً ، كما أشرف على إعدام أربعمائة جندي عراقي هربـوا من القصف الإيـراني عنـدما سـيطرت القـوات الإيرانية على (هـور الحـويزة) وبنفس هـذه المواصـفات كـان كل من قائد الأركان ثابت سلطان شهاب ، واللواء صلاح القاضي ، واللـواء ضياء توفيق إبراهيم وغيرهم ، وفي نفس الـوقت كـان أعضـاء التنظيم الـــذي دخل القـــوات المســـلحة والـــذين كـــان من المفترض أن يكونوا قـدوة لغـيرهم حيث شـكّلوا طبقة جديـدة في القوات المسـلحة لها اعتباراتها الخاصة ولا تخضع للقـانون بدرجة كافية ولا ينفـذون الواجبـات العسـكرية بدرجة كافيـة، بسـبب أعـذارهم المتواصـلة وهـذا ما كـان يربك الوحـدات العسكرية ويحطم تماسكها فأصبحت شعاراتهم أن البعثي آخر من يستفيد للاستهلاك المحلي ، وأصبحت الوحدات العسـكرية تعـاني من حشـودهم الممثلة للعـاطلين المتهـربين عن العمل

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 178 – 181.

والذين جعلوا الولاء للحزب والثورة يعني الولاء للنظام القائم ، وأصبحت قضية الحزب هي قضية بقاء الدولة العراقية بقيادة الأمين العام للحزب على نظامه[1].

ومما أثر سلباً على الوحدة الوطنية خلال هذه الحرب هو وجود الجنود في معسكرات على الجبهة لفترات طويلة دون رؤية عوائلهم ، وتعرضهم للكبت الجنسي وانتشار الأمراض الجنسية كالسفلس في ظل وجود مجتمع محافظ ينظر للمصاب نظره دونية ، كما أصيب الكثير من الجنود بالكآبة بعد أن قضوا أجمل سنوات عمرهم وشبابهم على جهات القتال ، وبرز إحساس الخوف من الموت الذي أخذ يلاحق الجميع واتسعت في نفس الوقت الهوة بين الضباط وصف الضباط بسبب العداء بين الجانبين ، ووجهوا التهم لبعضهم البعض عبر المكتب العسكري ؛ مما أضعف الترابط بينهم ، وبناءاً عليه فقد كان وجود المكتب العسكري الحزبي في الجيش عاملاً سلبياً أكثر منه إيجابياً ؛ لأنه أضعف الروابط بين الضباط وصف الضباط[2].

وأصبح النظام يدَّعي أن الرئيس هو صانع الخطط العسكرية وهو المحلل العسكري وصاحب النظريات العسكرية ولولاه لما تحقق النصر على إيران ؛ فحكمته واقتداءه بحزب البعث ومنظورة الوطني والقومي كانت وراء ذلك النجاح ، ثم أخذ هذا النظام يكلف بعض الأقلام العربية في الدول العربية لتأييد هذه الحرب وتمجيد قائدها[3] ، رغم أن كل الوقائع تؤكد أن تدخله في هذه الخطط كان كارثياً على الجيش العراقي فكان تدخله في إحدى الخطط العسكرية عندما زار الجبهة عام 1981 قد تناقض تماماً مع خطط وزارة الدفاع ، وحينما أخبره قائد الفرقة المدرعة ذلك تم إقالته من الجيش وسجنه في بغداد ، كما كان انسحاب

(?)[1] **Baathism Not The Ruling Ideology Of Iraq**, Mark Bowden **,** ParaPundit, 2002, 02 ,06 ,November ، للمزيد انظر : أحمد الزيدي ، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 342 – 382.

(?)[2] نفس المرجع السابق ، ص ص 383 – 405 ، انظر أيضاً :
S.Chubin and C.Tripp , op , cit, pp.22-114 , pp . 98-104

(?)[3] صدام حسين ، **دراسة عسكرية تحليلية {2}،{3}**، بغداد ، مدرية المطابع العسكرية 1986 ، ص ص 5-35 ، أنظر أيضاً : صباح سلمان ، **القائد والمعركة: دراسة تحليلية عن دور الرئيس القائد صدام حسين في تحقيق النصر** ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1986 ، ص ص 19 – 54 ، أيضاً ، م م ، **قادسية صدام في الصحافة التونسية** ، تونس ، شركة قنون الرسم والنشر والصحافة ، 1981 ، ص ص 3 – 11.

الفيلق الثاني من مدينة خرمشهر ؛ بسبب القصف الإيراني حيث كان ذلك الانسحاب تكتيكياً من أجل الحفاظ على الجيش ؛ مما حذا بالنظام إلى إعدام قائد الفيلق صلاح القاضي وإعادة الهجوم لاستعادتها رغم التفوق العسكري الإيراني الواضح ، وهذا تسبب في مزيد من الخسائر ولم يفلح الجيش في استعادتها ، وعلى هذا الأساس اختفى وأعدم العديد من قادة الجيش مثل قائد الفرقة الثالثة وقائد الفيلق السابع وقائد الفيلق الثاني وغيرهم ؛ بسبب اتهامهم بالتخاذل وسوء الإدارة كما تدخل الرئيس العراقي في أمر احتلال عبدان رغم التحصينات الإيرانية المكثفة عليها ؛ لكن لم يتمكن من احتلالها رغم الخسائر الكبيرة للجيش العراقي ورغم نصيحة قادة الجيش أن احتلالها يعد مجازفة كبرى حيث تم إبادة معظم القوات العراقية المهاجمة وأسر من تبقى منهم[1].

وما أثَّر سلباً على الجيش العراقي أن النظام العراقي عمد إلى إيجاد اتجاه انتهازي ومصلحي ومادي داخل صفوف الشعب العراقي وقواته المسلحة خلال الحرب مع إيران من خلال شراء الذمم بالأموال والهدايا والأنواط وإغداقه في ذلك ، كما أنه اتبع أساليب وطرق معينة ؛ لإماتة الضمير للمقاتلين ، حيث كانت عطية الشهيد ثلاثة آلاف دينار عراقي وسيارة تويوتا وقطعة أرض ؛ فأصبح بعض الأهل الفقراء يأملون في الحصول على هذه العطايا حتى ولو على حساب موت أبنائهم، وبالنسبة لتشجيع المقاتل على القتل المجرد وإبعاده عن النبل الإنساني والروح والقيم العسكرية الشريفة ، مما جعله فريسة لحالة التفكك الأخلاقي والإحساس بالدونية ، وتأكيد وتشجيع هذه الأشياء من خلال عرضها كمسرحية غير حقيقية ، ومن أهم هذه الابتكارات أن النظام العراقي قرر منح مبلغاً كبيراً من الأموال قدره بين {500 – 1000 } دينار عراقي إلى أي مقاتل يقتل أكثر من 25 إيرانياً ، وهذا مما عزز روح القتل لدى الجندي العراقي بجعله يتصف بالصفات السابقة الذكر ، إضافة لما منحه من سيارات مدنية لبعض الضباط

[1](?) أحمد الزيدي ، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 313 – 315.

بقصد شراء ذممهم وتأمين استمرارهم في القتال وحرمان آخرين[1].

كما أنه مما أثر سلباً على القوات المسلحة أن الأكاديميات العسكرية الخاصة بتدريب الضباط ؛ كانت تركز على مجموعات عرقية {عربية- سنية} أكثر مما تركز على المجموعات الأخرى على أساس أنها غير جديرة بالثقة حتى وصلت نسبة الضباط في محافظة صلاح الدين وتوابعها إلى 74% من كل قادة الحرس الجمهوري الخاص، ونسبة القادة منهم تصل إلى 62% وقد شكل ضباط محافظة الموصل 15% منهم، والأنبار 9% وبغداد 5%، في حين لم تكن تحتوي هذه القوات على أي ضابط من المحافظات الوسطى أو الجنوبية[2].

وقد كان أمل القيادة السياسية في العراق من الحرب مع إيران هو شد الداخل باتجاه المركز على اعتبار أن التهديد الذي تعرض له العراق يتجاوز الخلافات السياسية بين الفئات المختلفة التي لا ترقى في خطورتها إلى الدرجة التي يتهدد بها الوطن من عدو خارجي ، وفحص مستوى كفاءة القوات المسلحة قتالياً وقياس الدرجة التي وصلت إليها عملية إعداد القوات المسلحة العراقية وتزويدها بأحدث ما تيسر في سوق السلاح العالمي ، وما أمكن الوصول إليه، وكذلك فحص عمليه تجاوز نقاط الضوء التي وصلت في عملية اشتراك القوات المسلحة في حرب أكتوبر 1973 على الجبهة السورية، وفي عملية الحشد العسكري تجاه سوريا عام 1976[3]، لكن هذه القرارات والآمال لم تكن تساوي حجم التضحيات والخسائر التي تكبدها العراق، فالثمن كان أغلى بكثير ما أملته هذه القيادة ، لكن بعد انتهاء الحرب مع إيران وقبول إيران بوقف إطلاق النار بعد سلسلة الخسائر التي تكبدتها عام 1988،

(?)[1] نفس المرجع السابق ، ص 324 ، للمزيد انظر : **"Gulf War Moves Towards the Final Showdown"** Middle East Economic Digest [London], 31, No. 51, December 19, 1987,pp. 32-33. ، انظر أيضاً :
G.H. Jansen, **"Iraq: Bleak Outlook",** Middle East International, [London], February 4, 1983, p.6.

(?)[2] جوزيف براودي ، مرجع سابق ذكره ، ص 169، للمزيد أنظر : عبد الستار هادي عبيد ، **العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي** ، مرجع سابق ذكره ، ص 16.

(?)[3] عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 ، ص ص 84 – 93.

عندها حاولت القيادة العراقية للقوات المسلحة العراقية، صياغة نظرية علمية وعقلانية عسكرية تعتمد الدفاع مع إمكانية الانتقال إلى الدفاع التعريضي عند التهديد من الخارج ، لكن هذه المحاولة تم إجهاضها بعد القرار السياسي الخاطئ الذي قام به النظام العراقي دون علم القيادة العسكرية للجيش العراقي {الدفاع والأركان}، وهو قرار دخول الكويت في الثاني من أغسطس 1990، من خلال قوات الحرس الجمهوري المنفصلة بقيادتها عن قيادة الأركان العامة، كونها مرتبطة برئيس الجمهورية بشكل مباشر[(1)].

ولم يدرك النظام العراقي في حربه ضد إيران أنه هاجم بلداً يزيد عدد سكانه ثلاث مرات على سكان العراق ومساحته أربعة أضعاف مساحة العراق، ورغم ذلك لم يخفض في استهلاكه للمواد الكيميائية بدل أن يعالج حالة التقشف التي بدأ يدعو إليها منذ عام 1982، حيث أستورد سلعاً غير عسكرية خلال فترة الحرب تقدر بإثنين وأربعين مليار دولار أي بمعدل أربعة عشر مليار دولار سنوياً وهو أربعة أضعاف الاستيراد العراقي غير العسكري لعام 1975 ، و75% من واردات العراق النفطية لتلك السنوات، وقد أدت هذه الحرب لانخفاض دخله الإجمالي من إثنين وخمسين مليار دولار عام 1980 إلى سبع وعشرين مليار دولار عام 1988 ، ومثلت الديون التي تراكمت عليه ثلاثة أرباع دخله القومي عام 1988 ، كما تضخم الجيش العراقي في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتدهور، وهذا ما أنذر بقرب قيام انقلاب عسكري، كانت بدايته عام 1989 حيث تم تصفيه وزير الدفاع السابق "عدنان خير الله طلفاح" على إثره ؛ لذلك كانت عملية غزو الكويت سرية جداً في الأوساط العسكرية، فلم يناقشها القائد العام للقوات المسلحة إلا مع ابن عمه {علي حسن المجيد} وصهره {حسين كامل المجيد} ، ورغم أنه استعين بتكاليف تلك العملية من خلال موارد وزارة الدفاع والمخابرات العسكرية تحت غطاء قيام فيلق الحرس الجمهوري في حينه بتنفيذ مناورات مع مثلائه من أعضاء مجلس التعاون العربي

---

(1) W.Danspeckgruber and Tripp (eds) , **The Iraqi Against Kuwait**,(Boulder , colo , 1996), pp.12-38

انظر أيضاً : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 235 ، أنظر أيضاً: أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 297.

على المحور الصحراوي الموازي لوادي الفرات ، إلا أن قيادة الأركان ووزارة الدفاع لم يكن عندها أي علم بغزو الكويت[1].

كما أنه مما أثار الأكراد ضد الجيش العراقي، واعتباره جيشاً لا يمثلهم، أن هذا الجيش الذي تؤخذ موارده ومعداته من قوت الشعب وموارد الدولة، قد استخدم ضد سكان المنطقة الكردية، وليس المتمردين الذين يقاومون مع إيران مثل حزب البارتي فحسب ، لأن هؤلاء لا يمثلون سوى بضعة ألاف من الأكراد، فكان من الخطأ على القيادة السياسية العراقية أن تبعث في السادس من مارس 1988 بطائرات لتلقي غاز الخردل والسارين والتابون على مدينة حلبجة وتقتل عدة آلاف من سكانها، وإصابة آخرين بمشاكل صحية طويلة الأمد ؛ بالرغم من أن الكثير من المصادر تؤكد أن العراق لم يستخدم هذه الأسلحة خلال تلك الحملة ، وإنما تم استخدامها من قبل إيران، حيث كانت إيران قد احتلت حلبجة وفي أثناء تحريرها من قبل العراق قامت بإلقاء هذه الأسلحة على المدينة لتثير الأكراد ضد النظام العراقي، لكن إن كان النظام العراقي لم يستخدم هذه الأسلحة فعلاً إلا أنه استخدم الأسلحة التقليدية في حملته ضد الأكراد قبل ذلك ؛ فيما عرف بحملة الأنفال حيث نفذت القوات العراقية سياسة الأرض المحروقة على مدى سبعة أشهر وقدر عدد الضحايا الأكراد بمائة ألف كردي بين قتيل ومفقود مع تدمير لمئات القرى الكردية[2].

لقد كان من أكبر وأخطر العوامل التي أدت إلى تحطيم الجيش العراقي وضعفه هو انغماسه في عمليات الأمن الداخلي، وتحوله لقوة بوليسية وأداة قمع وقهر، مما جعله فاقداً للقدرة اللازمة والاستعداد المطلوب لتأدية مهامه الأساسية والدفاع عن الوطن ضد الأخطار الخارجية، بسبب التفكك الذي سببته عمليات الأمن الداخلي وإنهاك الجنود والضباط بمقاتله إخوتهم من أبناء الوطن، سواء برضاهم أم

[1] (?) حازم صاغة ،مرجع سابق ذكره ، ص 159 ، للمزيد أنظر : عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 236.

[2] (?) روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص 34 ، أنظر أيضاً : جيف سيمونز ، مرجع سابق ذكره ، ص 306 ، أيضاً ستيفن سي ، بلليتر ، ودوغلاس ، نقلاً عن جونسون الثاني وليف . ر . روزنبرغر ، **القوة العراقية وأمن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي ، ثكنة كاريل ، بنسلفانيا ، 1995، ص 52.

رغماً عنهم، لذلك فإن فكرة الوطن والدفاع عنه أخذت تفقد أهميتها وقدسيتها في أذهان وعقول الشعب والجنود على حد سواء، وهذا أدى إلى إضعاف وشلل كل الجهود المبذولة من أجل بناء جيش مشبع بروح الوطنية ؛ بسبب انتقال أحاسيس البغض والضغينة والكراهية والانقسام من أوساط الشعب إلى بنية الجيش العراقي، وهذا مما أثر على الوحدة الوطنية للجيش ، إضافة لذلك فإن من مساوئ تحويل الجيش العراقي إلى قوة أمنية ؛ أنه عمل على تفريغ مناطق واسعة من سكانها، في مناطق الاصطدام مع المتمردين، بحجة حرمانهم من مصادر الدعم والتموين والحصول على معلومات ووصل عدد القرى المدمرة إلى حوالي (1500) قرية، مما شكل اختلالاً كبيراً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لآلاف السكان الذين وجدوا أنفسهم قد اقتلعوا من بيوتهم ومزارعهم ودمرت حياتهم بعد أن تم نقلهم إلى مناطق بعيدة في الوسط أو الجنوب، زد على ذلك أن هذه العمليات تقسم الشعب العراقي وتصنفه إما إلى موال لها أو معاد لها ، وعلى ضوء ذلك تقوم بتسليح المجموعات التي تواليها[1].

كما أثرت سياسة المحاباة تجاه بعض الشخصيات المقربة من الدولة، وعدم مقاضاتها أو معاملتها مثل معاملة باقي أفراد الشعب، فعلى سبيل المثال زوج شقيقة الرئيس العراقي رفض التطوع في الخدمة العسكرية إبان الحرب مع إيران، وكان قاضياً في المحكمة مما حذا بالنظام العراقي إلى الاكتفاء بإقالته من منصبه بينما عمد إلى إقالة آخرين وتحويلهم رغماً عنهم إلى جبهات القتال ، أما زوج أخته الأخرى {أرشد ياسين} فقد تم ترقيته إلى رتبه عميد طيار دون أن يقوم بدورة طيران ولا تدريب تؤهله لنيل هذه الرتبة رغم كونه من كبار مهربي الآثار العراقية إلى الخارج، وبيعها لحساب الأسرة الحاكمة، كما كان مسيطر على الكثير من الأعمال التجارية في الخارج ،وعملت دوائر التجنيد أو الاحتياط على القبول بالرشاوى والوساطات وانتشرت فيها

---

[1] (?) أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 257 – 267 ، انظر أيضاً :

Nita M .Renfrew, **"Who Started The War?"** Foreign Policy, No. 66, Spring 1987,pp 98-108. **ALSO LOOK** : Sciolino Elaine**,"The Big Brother: Iraq Under Saddam Hussein,"**, New York Times Magazine, February 3, 1985,p16.

المحسوبية، حيث كانت تفرز الجنود ذوي الوساطة إلى الشرطة أو الحرس الجمهوري أو إلى أماكن أخرى مريحة، وتؤجل آخرين تأجيلات طويلة الأمد خلافاً للقوانين، وهذا مما أثر على نفسية الكثير من الجنود الآخرين الذين كانوا يسافرون إلى جهات القتال وإلى مناطق أخرى نائية نتيجة عدم قدرتهم على دفع الرشاوى أو عدم وجود وساطات لهم رغم أن معظمهم كان ضد تلك الحرب ولا يعرفون السبب في قتال مسلمين مثلهم ، وعلى هذا الأساس اغتنى الكثير من الضباط واشتروا مزارع ومنازل من هذه الرشاوى[1] ، وما يدل على انتشار الفساد في الجيش أن أياد خفيَّة قد عطلت أجهزة الإنذار ضد الطائرات المعادية حينما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في الرابع من يوليو 1981، واستمر قصفها له مدة أربعين دقيقة، وعادت جميع الطائرات الإسرائيلية إلى قواعدها سالمة[2].

وبعد انتهاء الحرب مع إيران ظهرت عدة تداعيات أثرت على الوحدة الوطنية أهمها:[3]

1- تنامي السخط الاجتماعي العام في ظل تضاؤل القدرة والهياكل التنظيمية التي يمكن أن تحول هذا السخط إلى فعل سياسي منظم أو مؤثر.

2- العسكرة الفائقة التي ضمنت التماسك والنصر في الحرب ولَّدت بعد هذه الحرب عواقب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية سلبية أهمها:

1(?) روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ،ص 208 – أنظر أيضاً : أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 248 – ص 214 ، أيضاً :علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 97 – 117.

2(?)Jed .C. Snyder, **"The Road to Osiraq: Baghdad's Quest for the Bomb",** Middle East Journal, 37, No. 4, Autumn 1983, PP. 565-93. للمزيد انظر : فؤاد مطر، **الخميني وصدام، القرار الصعب والخيار الأصعب**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007ص 85 ، انظر أيضاً : Vahe.Petrossian, **"The Gulf War"** World Today [London], 36, No. 11, November 1980,pp. 415-17.
للمزيد انظر أيضاً :
Ramberg Bennett, **"Attacks on Nuclear Reactors: The Implications of Israel's Strike on Osiraq"** ,Political Science Quarterly, 97, No. 4, Winter 1982-1983,pp. 653-69.

3(?) فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 149 – 157.

- إطعـام جيش تعـداده وصل إلى مليـون فـرد والإنفـاق عليه ، وهذا ما مثل مشـكلة اقتصـادية في ظل تـدهور الإنتاج الزراعي والصناعي وانخفاض أسعار النفط.
- تسريح قسماً من المؤسسة العسـكرية ونقلها للحيـاة المدنية ، مما ولّد قــــــوة اجتماعية هائلة ذات ذهنية تحمل ثقافة العنف ، وتطــــالب بحصة من الرفـــــاه المدنى بعد أن دفعت نصيبها من العناء العسكري.
- سـيقت ثلاثة أو أربعة أجيــال إلى التجنيد العســكري وفرض عليها أن تمكث على جبهات القتـال قرابة عقد من الزمان وقد تعرضت هذه الأجيال لفظائع بشـاعات الحــرب الطويلة ، وحــرم جيل من الشــباب منهم من أحلى ســـنوات العمر كما حـــرم من فـــرص العيش الطليقة ، وهذا ما أثَّر على نفسية الشعب العراقي.

كما أن أتساع العسـكرة قد أدى إلى تنـامي ثقافة العنف عند المجنــدين الــذين يشــكلون أكثرية قــوة العمل وقاعــدة الجيش في ظل تضخم الجيش العراقي إلى حد كبير وغيَّر من التوازنـات القرابية داخله ، وعلى هـذا الأسـاس تحـول الجيش إلى قنبلة موقوتة ، مــوتراً بتــوتره كامل النســيج الاجتمـاعي العراقي ؛ خاصة أن هذه الحرب كـانت قد زودت السـلطة في العـــراق بســلاح سياسي هو النزعة الوطنية العراقية أو نزعة الـــدفاع عن الـــوطن مما جعلهم يصـــبرون عليها ؛ إلا أنه عند زوال الخطر الخارجي عقب انتهاء الحرب ضعفت هـذه النزعة ، وأملت المعارضة أن يحـــدث انفصـــال النزعة الوطنية عن النزعة القومية التي تدعيها الفئة الحاكمة ؛ لكن لم يحدث هذا مما زاد من الاحتقان الداخلي لدى أفراد الشعب.

وكان تسريح بعض كبار الضباط التي أثبتت الحـرب عـدم كفاءتهم مثل قائد الأركان نـزار الخـزرجي والفريق إيـاد فـتيح الـــراوي ، ووزير الصـــناعة العســكرية حســين كامل المجيد والفريق ماهر عبد الرشيد وشقيقه مما أثر سلباً على النظــام كون أن معظم هؤلاء لهم موالين في القـوات المسـلحة ، مما جعل النظام يعود ليركز على الحرس الجمهوري على حســاب مـوارد الجيش العـراقي ، ويوكل إليه أمر احتلال الكـويت دون

معرفة قيـادة الأركـان الجديـدة أو وزارة الـدفاع ، خاصة أن معظم هـؤلاء الضـباط الـذين تم انتقـائهم من سـكان البـدو والعشـائر الـذين كـانوا يحملـون الضـغينة لأبنـاء الحضر الـذين أثبت ضـباطهم خلال هـذه الحـرب أنهم أكـثر كفـاءة وشـجاعة منهم وأكـثر عطـاءاً وأبـداعاً ، وكـانوا يحرضـون على تنمية ثقافتهم عبر المطالعات والمواكبات لكل مسـتجدات الحـروب التقنية ، بينما البدو بطبيعتهم يكرهون القـراءة والعلم والثقافة ويعتبرونها غير مجدية في القتال ، وهذا ما جعل الضباط البـدو غـير قـادرين على إنتـاج قـادة أو ضـباط تتكامل فيهم القـدرة والكفاءة والثقافة ليؤمن لهم تأدية أدوار متعددة داخل الجيش ؛ فهم الذين أضعفوا الجيش العراقي بإيقـاف الإبـداع والتجديد والتفكير المتسق العميق فجعلوا التفكير محدوداً ، واسـتمرت أنانيتهم بسبب شحة موارد بيئتهم وصعوبة الحياة فيها[1].

وبـذلك نخلص إلى أن النظـام العـراقي لم يسـتطع أن يجعل من هوية الجيش العراقي عاملاً مهمـاً للوحـدة الوطنية كون هذا الجيش تحـول في ظل الحـرب مع إيـران وتـداعياتها إلى سجن كبير لأبناء الـوطن ، والـذي بسـببه تـدنت كـرامتهم واقتصادهم وقتل خيرة أبنائهم ؛ بسبب حرب لم تكن ضـرورية وكـان بإمكـان النظـام العـراقي تفاديها حرصـاً على مصـلحة الشعب العراقي أو حرصاً على الشعور الإنسـاني ، كما شـكل هـذا الجيش عامل انقسـام للشـعب العـراقي كونه اعتمد في قيادته على فئات محـدده من الشـعب العـراقي دون آخـرين ، ولم تكن قيادته قدوة حسنة لأفـراد الشـعب والجنـود ؛ بسـبب أخطاءها وفسـاد أخلاقها ، وبـذلك أدرك الشـعب العـراقي أن هـذه الحـرب والتضـحيات الـتي بـذلها ، لم تكن تسـتطيع أن توازي حجم الانتصار العراقي الذي عاد بالعراق إلى ظروف ما قبل الحـرب وقبل باتفاقية الجزائر الـتي كـان قد نقـدها وأثـار بنقدها والتخلي عنها هذه الحرب.

ويقودنا هــذا المبحث إلى الاســتنتاج أن حــزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاد النظـام منذ تسـلم صـدام حسـين للرئاسة وحـتى انتهـاء حـرب الخليج وتـداعياتها الـتي انتهت بــاحتلال الكــويت ؛ لم يسـتطع تحقيق الوحــدة الوطنية في

---

[1] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 243 ،للمزيد أنظر ، أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ، ص 157 – 198 ، ص 199.

العــراق وفق المؤشــرات الــتي حــددتها الدراسة فــرغم كونه دعى لوحدة البلاد واحــترام لغتها ووحــدتها وثقافتها الوطنية إلا أنه بفعل القرارات السياسية قبل الحرب وخلالها وبعــدها ؛ قد أثَّر ســلباً عليها فعــدم اهتمامه بشــكل متســاوي بين فئــات المجتمع العراقي وابتعاده عن ثقافة المجتمع الروحية والفئوية بتفضــيله لمن يواليه واصــطباغه بــروح الإقليمية والعشــائرية والعنصــرية والمذهبية ؛ قد ســاهم كل ذلك في إبعــاد فئــات كثيرة من الشعب عنه ؛ إضــافة إلى أنه لم يحسن التفاعل مع الشــعب العــراقي سياســياً واجتماعيــاً واقتصــادياً ؛ فكــانت قراراته السياســية مجحفة بحق الشــعب العــراقي وســببت الكثير من الكوارث على أبناء الشعب العــراقي ، وخاصة خلال فــترة الحــرب مع إيــران الــتي كــانت آثارها مــدمرة للشــعب العراقي ، كما أنها أضعفت الاقتصــاد العــراقي وأهلكت الكثــير من أبنــاءه وأضــعفت بالتــالي دخل الفــرد ونشــرت البطالة والتضخم ، كما لم يستطع حزب البعث تحقيق الحرية والعدالة والمساواة بين فئات الشعب العراقي فكانت الأحكام الجــائرة بحق الكثير من الأبرياء وفئــات الشــعب واســتغلال الكثــير من المسئولين لمراكزهم على حســاب الآخــرين ، واغتنــاء آخــرين نتيجة انتشار الفســاد والرشــوة والمحســوبية واعتمــاد النظــام على العلاقة العشائرية والإقليمية والفئوية في استلام المراكز المهمة في الدولة ؛ ولم يســـتطع الجيش العـــراقي أن يجمع الشــعب العــراقي في ظل البعث تحت هوية واحــدة مشــتركة تصــهره بــالوطن العــراقي كــوطن للجميع ، فقد تحــوَّل هــذا الجيش إلى هاجس خوف ورعب في ظل الحــرب مع إيــران ، وأفقد الشــعب العــراقي خــيرة شــبابه وأهــان كــرامتهم ومكّن النظام من تشديد قبضــته على الشــعب ؛ واســتنفد كل مــوارد الدولة وتــرك الشــعب العــراقي رهينة الفقر والعــوز والبطالة والتضخم والمديونية الخارجية ، وبناء على ذلك إذا كــان حــزب البعث لم يســتطع تحقيق الوحــدة الوطنية في العــراق خلال حربه مع إيــران وما تلاها من تــداعيات فهل كــانت نتيجة تلك التداعيات هو قــرار احتلاله الكــويت؟ وهل زادت حــرب الخليج الثانية قوة الوحدة الوطنية في العــراق أم أضــعفتها ؟ وما هي التداعيات التي نتجت عن تلك الحرب وهل أثرت على الوحــدة الوطنية؟ هذا ما سيبينه المبحث الثــاني من هــذا الفصل الــذي

سـيبحث الوحـدة الوطنية في العـراق في ظل حـرب الخليج الثانية وتداعياتها.

المبحث الثاني

حرب الخليج الثانية وتداعياتها

يقوم هذا المبحث بدراسة الوحدة الوطنية في حرب الخليج الثانية التي كانت نتيجة احتلال العراق للكويت عام 1990، حيث قام تحالف دولي ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، واشتراك حوالي ثلاثين دولة ، وقد أطلق النظام العراقي على المعركة التي دارت بينه وبين قوات التحالف باسم (أم المعارك)، بينما أطلقت الولايات المتحدة عليها اسم (عاصفة الصحراء)، كما تناولتها الكثير من الأقلام باسم (حرب احتلال الكويت)، أو حرب الكويت، أو حرب تحرير الكويت، أو حرب الخليج الثانية، حيث يعزى الاسم الأخير أنها الحرب الثانية التي قامت في الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، التي أطلق عليها حرب الخليج الأولى، وقد ترتب على هذه الحرب، الكثير من النتائج السلبية على العراق ونظامه السياسي ومجتمعه، واقتصاده بسبب تدمير البنية التحتية له، وخسارته لأرصدته في الخارج، إضافة لما قرره مجلس الأمن من عقوبات اقتصادية، وحصار اقتصادي استمر اثنى عشر عاماً، كان كافياً لإرجاع العراق سنوات طويلة إلى الوراء، فما هي التأثيرات التي أثَّرت على الوحدة الوطنية في العراق في ظل هذه الحرب؟ وما هي تداعياتها من حصار اقتصادي وعقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن على العراق، بحيث كان لهذه التداعيات تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الترتيبات التي قام بها النظام العراقي، والدواعي التي دعته لخوض هذه الحرب، والقرارات السياسية التي اتخذها خلال هذه الحرب وتداعياته وتأثير كل ذلك على الوحدة الوطنية.

أولاً : احترام ووحدة البلاد ولغتها الرسمية وثقافتها الوطنية

كما ذكر سابقاً أن العراق حاول زيادة عائداته النفطية من خلال إقناع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لرفع دخله القومي بعد انتهاء الحرب مع إيران، وأن تحدد حصص

جديدة، وقد توجه إلى مجموعة من الدول العربية في الخليج، مثل الكويت والسعودية، لحل مشكلة العراق في حل أزمته الاقتصادية نتيجة تلك الحرب، على أساس تقييد إنتاجها والضغط على الدول الأخرى في الأوبك لأجل ذلك، كما اقترح عليها أن تفي العراق من ديونها تجاهه واعتبارها هبة لا ديناً ، حيث تبلغ قيمة هذه الديون أربعين مليار دولار، كما اقترح عليها مساعدة العراق في إعادة بناء اقتصاده، لكن خاب ظنه بها، مما دفعه في بداية عام 1990 إلى التهديد باستخدام القوة، فكان الهدف المباشر له هو الكويت، أما الهدف غير المباشر فهو الحصول على موارد وتنازلات من دول الخليج كلها بما فيها السعودية، وكانت الإستراتيجية في ذلك هي جعل الكويت ضمن العراق أو جعل حكومتها تابعة له، أو مقايضتها مقابل تنازلات مالية خليجية لتعزيز سلطة النظام العراقي، وجعل العراق القوة المهيمنة في الخليج والرائدة في سوق النفط، لكن رفضت هذه الدول مطالب العراق، وهذا ما أوحى للنظام العراقي أن استخدامه للقوة سيحقق له استعادة حقوقه من خلال الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الرئيس صدام حسين، الذي أمر في الثاني من أغسطس 1990 باحتلال الكويت، وقد تم هذا الاحتلال خلال أربع وعشرين ساعة، وهرب أفراد الأسرة الحاكمة من آل الصباح إلى السعودية ومعهم ثلاثمائة من أتباعهم، ثم شكّل العراق حكومة كويتية مؤقتة لإعطاء الانطباع بأن القوات العراقية استدعيت إلى البلاد ؛ لدعم ثورة ضد عائلة الصباح الحاكمة، لكن بعد أيام على ذلك الغزو أعلنت الحكومة العراقية ضم الكويت إليها على أساس أنها المحافظة التاسعة عشرة، وقد صورت هذه الخطوة أنها من الأهداف الوطنية العراقية، لرفع الظلم الذي مارسه الاستعمار البريطاني بفصله الكويت عن الوطن الأم العراق، عند رسم الحدود العراقية، وهي إحدى تحركات حزب البعث لتحقيق الوحدة العربية والاشتراكية، والتوزيع العادل للثروة العربية[(1)].

---

[1] (?) عبد الله الأشمل، **مأساة العراق، البداية والنهاية**، القاهرة، مؤسسة الطوبجي، 2004، ص25 ، للمزيد أنظر: مي مجيب عبد المنعم مسعد، **بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة : دراسة حالة لشيعة العراق 2003-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006 مرجع سابق ذكره، ص ص129-130، أيضاً، تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص329 ، للمزيد انظر :
E.Kanovsky , Economic Implication for Region and World Oil Market, (London , 1987), pp.5-234

إلا أن مجلس الأمن والجامعة العربية رفضا ادعاء حكومة العراق المؤقتة التي نصبها العراق بقيادة العقيد (علاء حسين علي)، كما رفضا ادعاء العراق أن له حقوقاً تاريخية في الكويت، ورأيا أن ضمها للعراق هو قرار غير شرعي، وطالبا بضرورة الانسحاب من الكويت، إلا أن العراق رفض هذه القرارات وأكّد أن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وأنها إحدى محافظاته التي أطلق عليها اسم (كاظمة) وأن عملة الدينار الكويتي قد أصبحت تعادل الدينار العراقي من حيث القوة الشرائية ، ثم عمل النظام على تغيير اللوحات المعدنية للسيارات إلى لوحات عراقية، وتزينت الشوارع الكويتية بالأعلام العراقية وبصور الرئيس الرئيس العراقي[1]، وحتى لا تتوتر العلاقات مع إيران، حيث تخوف العراق أن تستغل إيران احتلال العراق للكويت، لتقوم بمهاجمته من الخلف، لذلك أعلن في أغسطس 1990 استعداده لقبول كافة الشروط الإيرانية، لحل جميع المشاكل العالقة بينهما، منذ توقف الحرب مع إيران وإعلانها قبول اتفاقية الجزائر، وأهم تلك المشاكل هو انسحاب القوات العراقية من كافة الأراضي الإيرانية، ومن نصف شط العرب، والتبادل الفوري للأسرى، وإعادة تخطيط منطقة الحدود واستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتسليم مجاهدي حركة خلق المعارضة لإيران، وكل ذلك في مقابل تحييد إيران في قضية الغزو ومنعها من تأييد الجهود الدولية والقانونية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية المناهضة للغزو، ومساعدة العراق في فتح ثغرة في جدار الحصار الدولي الذي أعلن على العراق، وتنسيق الجهود معها للعمل على مناهضة الوجود العسكري الأجنبي الذي يكبل يد إيران في المستقبل ؛ لكي تكون سيدة الخليج[2].

وأصبحت الدعاية العراقية قبيل الحرب مع قوات التحالف تؤكد أن الكويت قد سرقت من نفط حقل الرميلة

---

[1](?) هشام خضر، مرجع سابق ذكره، ص ص97-98، ص ص170-178، أنظر أيضاً، هنري لورانس، **اللعبة الكبرى**، مرجع سابق ذكره، ص ص224-225 ، انظر أيضاً :
George Kerevan, The Syrian-Iraqi Baath party and its Nazi beginnings , The Scotsman, Sat 29 Mar, 2003

[2](?) عبد الله الأشمل، مرجع سابق ذكره، ص ص72-74، أنظر أيضاً : فؤاد مطر، **الخميني وصدام، القرار الصعب والخيار الأصعب**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص ص 63-72.

الذي يقع 90% من الأراضي العراقية، ما قيمته 2.5 مليار دولار، وأنها كانت تريد مهاجمة العراق بحشد قواتها ضده، وأنها تسعى لتدمير العراق عبر خفض أسعار النفط، إلا أنه رغم كل هذه الدعاية فلم يتعاون مع النظام العراقي من الكويتيين إلا القليل[1]، ورغم أن النظام العراقي أخذ يركز على الإسلام في خطاباته وأحاديثه، وعدَّل العلم العراقي بزيادة كلمة (الله أكبر) عليه وربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام 1967 ؛ لإثارة الشارع العربي والإسلامي لصالحه، دون أن يدرك أن هذه الشعوب لا تستطيع أن تفعل أي شيء لصالحه، في ظل وجود حكومات تابعة سياسياً واقتصادياً للدول الكبرى[2]، إلا أن الكثير من الجنود العراقيين كانوا يسخرون من هذه الدعوات، ذات الأيديولوجية الإسلامية التي يدعيها النظام ، حول مفهوم الإيمان بالله ورفض الإلحاد، كون كافة الأجهزة الإعلامية تقف حائلاً أمام ألوهية الله، أو بإشراكه بشخصية الرئيس العراقي، حيث صورته في كل مكان، وأعينه (مخابراته) في كل مكان، ومن يحظى بتقديره برفعه ويعلي من شأنه، أما من يسخط عليه فيكون في أسفل الدرجات، حيث الاحتفال بمولده، وثورته، وحزبه، وانتصاره على إيران[3]، كما أنه لم يحقق العدالة بين جنوده وأبناء شعبه، فكيف سيحققها على مستوى الوطن العربي، فمن ظلم أبناء وطنه ولم يستطيع أن يحقق لهم العدالة، والكرامة وخاصة في الجيش والقوات المسلحة، فلن يستطيع أن يحققها على مستوى المنطقة العربية ككل، حتى لو ادعى ذلك.

وكانت خطوة الدخول العراقي إلى الكويت، قد لقيت تأييد القوى العراقية المعارضة في الخارج، ليس لأنهم مع النظام العراقي، بل لأن العراق أصبح مستهدفاً، وأصبح كل عراقي في مواجهة مع الذات بمن فيهم الأكراد كونهم جزء من الوطن وتسابقت جبهة كوردستان، لإجراء الاتصال مع نظام الحكم في العراق وإعلان الرغبة في العودة إلى الوطن لمواجهة ما تعرَّض له من تحديات تنذر بالعدوان، وخاصة من

---

[1] (?) ياسر فرحات، مرجع سابق ذكره، ص ص 12-20، أيضاً، أحمد رائف، **على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية**، القاهرة، مركز الدراسات والترجمة،

[2] (?) حازم صاغية، مرجع سابق ذكره، ص167.

[3] (?) أحمد الزيدي، **الأزمنة الضائعة**، مرجع سابق ذكره، ص ص390-392.

جانب زعيم حزب البارتي، مسعود البرزاني، وزعيم حزب الاتحاد الوطني جلال الطلباني، اللذين أعلنا وقوفهما إلى جانب النظام العراقي، ضد أي عمليات مسلحة ضده[1].

لقد كانت النتيجة أن هزم العراق في حربه مع قوات التحالف، وأصدر مجلس الأمن في الثاني من مارس 1991، شروطاً لوقف إطلاق النار[*] التي تضمنت وقفاً لكل العمليات العسكرية وإلغاء العراق لقراره بضم الكويت، وقيامه بتزويد الأمم المتحدة بمعلومات كاملة عن الأسلحة غير التقليدية التي يملكها، وإطلاق سراح كافة الأسرى، واعترافه بالمسؤولية عن الخسائر والأضرار التي نشأت عن احتلاله للكويت، وقد قبل العراق بكافة هذه الشروط في 28 مارس 1991، وكان من آثار هذه الحرب، إضافة لتدمير البنية التحتية للعراق، ومقتل حوالي، مائة وخمسين ألف جندي عراقي، أن النظام العراقي قام بإحراق 737 بئراً نفطياً كويتياً، حيث استمرت مشتعلة لمدة تسعة أشهر بعد انتهاء الحرب وسكب ما يقرب من المليون طن من النفط الخام في مياه الخليج، وكان لذلك تأثير سلبي على البيئة والحياة النباتية والمحاصيل لجميع سكان المنطقة ومنهم العراقيين، وخاصة بين الأطفال وكبار السن، وأثر ذلك على التربة بسبب ترسب ذرات النفط المتطايرة على تركيبة التربة وغلق مسامات الطبقة السطحية منها، مما منع عنها التهوية ونفاذ المياه فيها، وارتفاع درجة حرارتها وبالمقابل استعملت قوات التحالف اليورانيوم المنضب، وهو عبارة عن يورانيوم يحتوي على نسبة مختزلة من نظائر عناصر كيماوية لليورانيوم وتسمى بـ (U-235)، وكان استعمال هذه المادة قد أدى إلى ارتفاع نسبة التشوهات الخلقية للولادات، ونسبة سرطان الدم وسرطان الكريات البيضاء في الدم[2]، وهذا يعني أنه لولا خوض النظام العراقي لهذه الحرب، ولو انسحب من الكويت قبل مدة الإنذار التي أنذر بها، لكان تلافي كل هذه الأمور ولما كان قد أوقع الشعب العراقي بهذه الكوارث، بالرغم من دعواته لخوض هذه الحرب كونها حسب نظره مسألة كرامة، وهدفها

[1] (?) منذر الموصلي، **القضية الكردية في العراق**، مرجع سابق ذكره، ص ص345-350.
[*] (*) حول كافة شروط وقف إطلاق النار التي حددتها الأمم المتحدة، أنظر السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 90.
[2] (?) روبرت فسك، مرجع سابق ذكره، ص ص29-62.

الإنساني هو لصالح الشعب العراقي الذي يريد توحيد أرضه والحفاظ على ثرواته.

فكان من أهم نتائج هذه الحرب على الشعب العراقي، هو الشعور بالمهانة نتيجة هزيمة العراق المذهلة أمام قوات التحالف، مما حذا باندلاع ثورتي الجنوب الشيعي، والشمال الكردي، وقد قام الحرس الجمهوري بقمع هاتين الانتفاضتين بكل شدة وقسوة، وأدى ذلك لنزوح جماعي بالنسبة للأكراد، إلى كل من إيران وتركيا، وقد وصل عددهم إلى ما يقرب المليون، مما حذا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار 688 في الأول من إبريل 1991، الذي دعى فيه العراق إلى وضع حد للقمع الذي يمارسه النظام ضد شعبه، وهذا مما مهد الطريق أمام الحلفاء لإقامة (منطقة آمنة) للأكراد شمال خط العرض (36) في العراق الذي يمر جنوب أربيل، حيث منع على الطائرات العراقية عبور أجواء تلك المنطقة، وطالب القيادة العراقية بمهلة لإبعاد قواتها ؛ خشية قيام الحلفاء بعمل عسكري واسع، وبالفعل فقد منع دخول القوات العراقية بعد انسحابها من المنطقة الآمنة منذ أكتوبر 1991، فتم إنشاء كيان سياسي كردي بمساعدة الحلفاء، ورسخ البارتي والاتحاد الوطني سيطرتهما على المنطقة الكردية، وأجريا انتخابات حرة نسبياً تحت الرعاية الدولية في منطقة الحكم الذاتي في مايو 1992، وحصل هذين الحزبين على نسبة متساوية من الأصوات، إضافة إلى مجموعة من الأحزاب الصغيرة (الأشورية، والمسيحية، والاشتراكية) التي فازت ببعض المقاعد، وتشكل على أساسها مجلس النواب الكردي في أربيل، وعملت على تقليص علاقة المنطقة الكردية بالحكومة المركزية، مما حذا بالنظام العراقي إلى سحب جميع إداري الحكومة المركزية من المنطقة الكردية وفرض حصار اقتصادي على كامل المنطقة الكردية، فأوقف دفع الرواتب ومنع استيراد البضائع[1].

ثم بدأ الحزبان الكرديان من خلال حكومتهما في الشمال، على مهاجمة النظام العراقي على أساس فضح حملاته ضد الأكراد في العهود السابقة، وأخذا ينتقدان تعريب منطقتي كركوك والموصل على أساس أنهما تتعرضان

[1](?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص 330، 351.

لانتهاكات حقوق الإنسان، وأنهما أراض كردية، كما عملت الأمم المتحدة على مساعدة حكومة كردستان في بناء قرى جديدة للاجئين الأكراد، الذين فروا بسبب الحرب بين الحزبين الكرديين التي بدأت عام 1994 ، بسبب التنافس على موارد كردستان العراق، وظلوا يعانون من سوء التغذية والخدمات الطبية والبطالة وسوء التعليم، بالرغم من أن الحكومة العراقية كانت تعطي مساكن جديدة للسكان التركمان والأكراد قرب قلعة كركوك، وتهدم بيوتهم القديمة المعرضة للسقوط، إلا أن الحزبان الكرديان كانا ينظران إلى هذه الخطوة على أن من أهدافها تهجير السكان غير العرب وتغيير ديمغرافية كركوك، وهذا لم يكن صحيحاً، وليس هدفاً من أهداف النظام العراقي في ذلك الوقت ، بل على العكس أن حكومة كردستان كانت قد اتفقت عام 1995 مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على العمل على إنتاج الكهرباء في كردستان، دون إذن الحكومة المركزية في بغداد، وهذا يعد انتهاكاً للسيادة العراقية ولا يتوافق مع وحدة الأراضي العراقية، ودعوة صريحة للانفصال عن العراق، وما زاد في هذا الأمر أن المنطقة الكردية أصبحت مفتوحة الحدود للذين يدخلونها دون جوازات سفر من رجال المخابرات والقوات العسكرية الأجنبية ورجال الأعمال وممثلوا المنظمات غير الحكومية والسياح، حيث يدخلها كل هؤلاء دون إشعار الحكومة المركزية في بغداد، أو الحكومة الإقليمية في المنطقة الكردية، وأصبحت منطقة كردستان العراق، منطقة اجتماع ملائمة لمنظمات المخابرات المهتمة في تنفيذه مخططاتها في هذا الجزء من العالم، فعلى سبيل المثال حافظت المخابرات التركية وحزب الشعب التركي على تمثيل شبه رسمي من خلال تنظيمات الاتحاد الكردستاني الوطني، كما كان للجيش التركي قوات شبه دائمة في محافظة دهوك، واخترقت المخابرات الغربية العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بمهمات إنسانية في كردستان، واستمرت المواجهات الدائمة بين القوات العراقية وقوات البيش ماركة على حدود المنطقة الكردية، واستمرت القوات الأمريكية والبريطانية في انتهاك الأراضي العراقية من خلال طلعاتها الجوية من قاعدة انجرليك في تركيا[(1)].

---

[1] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص61-78 أنظر أيضاً:

كما تم إنشاء المنطقة الآمنة في جنوب العراق، بقصد حماية الشيعة في الجنوب، بسبب الملاحقات التي يتعرضون لها من خلال الطيران العراقي في الثامن عشر من أغسطس 1992، وقد تضمنت خطتهم قيام الطائرات الحربية التابعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بإسقاط أي طائرة عراقية تحاول أن تقوم بطلعات جنوب العراق، وقد جاء هذا التحرك الغربي بعد سنة كاملة من سحق التمرد في الجنوب 1991، وتم تحديد منطقة حظر الطيران في الجنوب بخط عرض(32)، وبمساحة قدرها 140 ألف كم2، أي ما يعادل ثلث مساحة العراق تقريباً، بينما مساحة المنطقة الشمالية حوالي خمس مساحة العراق، وقد أيَّد مجلس الأمن في قراره رقم 688 هذه الخطوة لاعتبارات إنسانية ؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب العراق[1].

لقد كان حظر الطيران العراقي عن المنطقة الآمنة في جنوب وشمال العراق، يقصد به إذلال النظام العراقي، وتحدي سيادته على أرضه، لأن الطيران العراقي لم يشكل تهديداً للشحنات الجوية الإنسانية التي قرر الغرب إرسالها إلى الشيعة والأكراد، كما أن هذا البرنامج لا يمنع الحكومة العراقية من تعقب الشيعة في الجنوب دون استخدام الطيران أو تعقب البيش ماركة في الشمال،وهذا ما حصل عندما استعان مسعود البرزاني بالقوات العراقية عام 1996 ضد قوات الاتحاد الوطني ، حيث سيطر على المنطقة الشمالية بالكامل، وعلى هذا الأساس انقسم العراق نظرنا إلى ثلاث مناطق هي: [2]

الأولى: شمال خط (36) للأكراد.

الثانية: جنوب خط (32) للشيعة.

الثالثة: للحكومة العراقية بين خطين (36 شمالاً و 32 جنوباً)

New Yourk times: 28/9/2003.

[1] (?) عبد الله الأشمل، **مآساة العراق**، مرجع سابق ذكره، ص ص126-137.

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص138، للمزيد أنظر منذر الموصلي، مرجع سابق ذكره، ص ص 355-361.

لكن رغم ذلك استمر بقاء الجنسية والقوانين العراقية في كل هذه المناطق، كما أنها لم تقم بأي علاقات خارجية سوى من خلال سلطة بغداد.

وأصدر مجلس الأمن في يونيو 1995 القرار رقم (986) ؛ الذي ألزم فيه العراق بقبول صيغة جديدة تكرس الانتقاص من سيادته لصالح المنطقة الآمنة، حيث أشار القرار إلى السماح بتصدير كميات من النفط العراقي بشرطين هما[1]:

1- أن يتم تصدير النفط عبر أنابيب النفط التركية.

2- أن تخصص حصيلة بيع هذه الكميات ؛ للإنفاق على الأكراد في شمال العراق.

لكن ما يؤخذ على القيادات الكردية أنها استسلمت للدعاوي الغربية، التي تحرَّض على العمل باتجاه إقامة الدولة الكردية في الشمال، من خلال التركيز على التهويل من خطر الحكم العراقي المباشر على السكان الأكراد، وتأكيد الإشاعات التي ادعت أن النظام العراقي قد قام بعمليات قمع رهيبة ضد الأكراد، ولم تدرك أن الطائرات الأمريكية كانت قد حلَّقت فوق الأراضي الكردية ، وألقت كميات من الأسمنت الأبيض عليها، فشعور السكان أن الهجوم العراقي قد بدأ وأن هناك بالفعل انتفاضة كردية مسلحة في الشمال، بالرغم من أن هذا لم يكن موجوداً فلم تكن هناك مليشيات مسلحة ثورية، حيث لم يسمع بها سكان المدن الشمالية ، ولم يغادروا مناطقهم ، فكيف يقوم النظام العراقي بضرب القرى الكردية ويترك المدن كما ادعت وسائل الإعلام الغربية؟ ، وكيف يهرع قادة الأكراد إلى بغداد ليفاوضوا الجانب العراقي قبل الإعلان عن الانتفاضة المزعومة؟ ، لكن تم استغلال الدعاية ضد النظام العراقي وتسخير القيادة الكردية للحزبين الرئيسيين لاستصدار قرار مجلس الأمن الخاص بحماية الأكراد من الجيش العراقي، رغم أن مجلس الأمن لم يتأكد من تلك الشائعات، لأنه كان من المفروض أن يرسل لجنة استقصاء الحقائق للتأكد منها، ورغم إقامة الملاذ الأمن في الشمال، إلا أن الشعب العراقي في الشمال لم يستفد من هذه الخطوة

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص142-143، أنظر أيضاً، حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص ص180-194.

الانفصالية، فقد ذاق الأكراد من حكومة كردستان أكثر مما ذاقوه على يد أعدائهم الفرس والروس والأتراك[1].

فقد كانت الحرب بين الحزبين الكرديين الرئيسيين البارتي والاتحاد الوطني، قد سببت مقتل آلاف الأكراد من الجانبين، كما أن كلا الجانبان كانا ينقلان أسرار بعضهما البعض للنظام العراقي، حيث كانا حليفيَّه سراً، وهذا ما تأكد عندما استنجد البارتي بالقوات العراقية ضد الاتحاد الوطني، حيث تم إجلاء جماعة الطلباني عن معظم مناطق الشمال عام 1996، وهذا ما أثار الولايات المتحدة التي ضربت العراق بالصواريخ، وجعلت الطلباني يستعيد بعض المناطق بعد الاستعانة بالقوات الأمريكية والإيرانية، ولم يتأثر من ذلك سوى الشعب الكردي الذي أخذ يئن ويتوجع مما يحدث من صراعات على السلطة بين الجانبين الكرديين[2].

لكن رغم ذلك استمرت العلاقات بين هذين الحزبين والنظام العراقي قائمة ، وقد عمل النظام العراقي على استقطابهما إليه ، فكان أن اجتمع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة إبراهيم الدوري ؛ مع ممثلي حزب الاتحاد الوطني، ثم مع رئيسه جلال الطلباني، للاتفاق حول اتفاقية الحكم الذاتي، بشرط ألا تكون كركوك داخله في المفاوضات، ثم التقى الرئيس العراقي، مع رئيس الاتحاد الوطني، واتفقا على حل المسائل العالقة بين الجانبين، إلا أن النظام العراقي تراجع عن اتفاقه معهم لعدة أمور أهمها[3]:

- رفض المطالب الكردية حول حقوق الإنسان.
- رفض القانون الذي سيحدد منطقة الحكم الذاتي.
- إن إتاحة الفرصة للحزبين الكرديين يعني صبغ المنطقة الشمالية بلون كردي، يقف حائلاً أمام عملية الانصهار المجتمعي التي يسعى إليها النظام.

---

[1] (?) منذر الموصلي، مرجع سابق ذكره، ص ص362-364.

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص364-366. أنظر أيضاً :

- M.M.Gunter**," The Kurdish predicament in Iraq"**, (London, Martin's Press, 1999), pp.67-126**, Also Look** : I.al Khafaje**," The destruction of Iraq Kurdistan middle east report"**, (oct-Dec.1996)

[3] (?) نفس المرجع السابق، ص254.

كما رفض الجانب العراقي أيضاً مسودة الدستور التي دعت إليها حكومة كردستان، والتي جاء فيها مجموعة من المبادئ والأسس التي رآها النظام العراقي تتعارض مع وحدة العراق الوطنية وأهم هذه الأسس هي[1]:

1- تحديد حدود إقليم كردستان، حيث أشارت المادة الأولى أن إقليم كردستان يشمل محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك بحدودها الإدارية السابقة لاستلام البعث للسلطة عام 1968 ، إضافة إلى الأقضية والضواحي الكردية في محافظات الموصل وديالي والكوت.

2-كردستان العراق جزء من كردستان الكبرى، وهذا ما أوردته المادة الثانية ، وهذا ما يعتبر رداً على ما أورده الدستور العراقي ؛ بأن العراق جزء من الوطن العربي، ورأى الأكراد ضرورة تغيير الدستور العراقي بما يتوافق مع الفيدرالية التي أعلنوها، وأن ينص على أن العراق يتضمن جزءاً من الوطن العربي وجزء من الوطن الكردي.

3- تحديد الأساس القانوني لتكوين الدولة العراقية الفيدرالية، بأنه أساس جديد قائم على التعايش الطوعي والاختياري بين الشعب الكردي والعربي في إطار جمهوري فيدرالي على أساس التعاقد الحر.

4- تحديد شعب كردستان دينياً قومياً، حيث نصت هذه المادة على أن الشعب يتكون من الأكراد والتركمان والآشوريين والعرب والأرمن، الذين يقطنون إقليم كردستان بصورة دائمة بحيث يتم ضمان الحقوق الثقافية للأقليات اللغوية والعرقية في الإقليم.

5- تحديد السمات القومية للإقليم، بالقول إن اللغة هي اللغة الرسمية وتستخدم معها اللغة العربية في المراسلات مع المركز.

6- إعطاء ضمانات للإقليم تكفل وجوده ومستقبله، وذلك بالنص بمنع إلغاء الإقليم أو ضم جزء منه إلى إقليم آخر،

[1] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص 188-189 ، للمزيد أنظر حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص ص182-188.

ومنع المركز من التدخل في شؤونه أو تهديده ، من خلال عدم تحريك القوات العراقية إلى داخله أو خروج قوات منه ؛ إلا بموافقة تحريرية من قبل حكومة الإقليم.

7- حدد مشروع الدستور الموارد المالية وقسَّمها بين الإقليم والمركز.

8- توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

ومع أن فقهاء القانون العام يرون أنه يجب ألا تعلن الفيدرالية من جانب واحد ، ولا يجوز إعلان دستور لإقليم ينوي الدخول في فيدرالية مع إقليم إلا بموافقة الأخير، وعلى هذا الأساس فلا يجوز قانونياً إعلان الدستور المحلي قبل إعلان الدستور الفيدرالي، لكن الأكراد يرون أنه يجوز لهم وضع دستور لإقليم كردستان قبل وضع دستور فيدرالي للعراق بأكمله.

ولم يكن رفض الجانب العراقي لهذا المشروع بسبب هذه الشروط فحسب، بل أن الأكراد طرحوا ضم أراضي ليست ذات أغلبية كردية، ولم تخضع للحكم الذاتي الممنوح لهم عام 1975، كما لم تخضع لهم بعد الاضطرابات الكردية عام 1991، إلا أن الأكراد يرون أنها مناطق كانت كردية، وتغيرت تركيبتها السكانية من قبل الحكومات الكردية المتعاقبة ، حتى أصبحت ذات أغلبية عربية، وقد حددت هذه المناطق بأجزاء من الموصل وديالا وكركوك، وبناء على ذلك تكون الفيدرالية المطروحة من قبل الأكراد ليست سوى انفصالاً مقنعاً ؛ لأن تنظيمها جرى بعيداً عن الأسس القانونية والسياسية للفيدرالية المتعارف عليها، خاصة أن مشروع الدستور نص في مادته الرابعة عشرة على تخصيص ثلاثين بالمائة من الميزانية العامة الفيدرالية والميزانيات المركزية الأخرى لصالح إقليم كردستان، وتحويل خمسين بالمائة من عائدات النفط والمعادن المستخرجة من الإقليم للخزانة، كما رأى الجانب الكردي أن قانون الحكم الذاتي الذي كان معمولاً به في ظل نظام صدام حسين، والذي يدعو إليه الجانب العراقي ، لم يحقق لهم مبدأ المساواة والمشاركة السياسية،

ولم يساعد في الإسهام في توجيه شؤون الدولة أو صنع القرار السياسي، ولم يساعد في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار السياسي والتكامل القومي، حيث تم التضييق على هيئات الحكم الذاتي، مما أفقدها استقلالها وتوازنها، وتم إفراغ الحكم الذاتي من مضمونه، ولم تزد الاختصاصات الممنوحة في مجلسه التنفيذي عن الاختصاصات الممنوحة لأي وحدة محلية[1].

لذلك عملت حكومة كردستان والمجلس الوطني الكردستاني، اللذين تشكلا تحت إشراف الأمم المتحدة، والدول الغربية، وحددا عدداً من الأهداف أهمها[2]:

1- تنظيم علاقة كردستان مع الحكومة المركزية على أساس اتحاد اختياري ضمن عراق ديمقراطي يعترف بحقوق الأكراد.

2- إقامة أفضل العلاقات مع البلدان المجاورة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

3- الضغط من خلال الأمم المتحدة على النظام العراقي لرفع الحصار الاقتصادي عن كردستان العراق ؛ واستبعاد المنطقة من نطاق العقوبات الاقتصادية على العراق.

وفي أعقاب التعديل الوزاري الذي أجرى عام 1993 ذكر مجلس الوزراء الكردستاني أنه سوف يبذل جهود حثيثة من أجل تنظيم علاقة حكومة كردستان مع حكومة بغداد المستقبلية، على أساس اتحاد وطني طوعي واحترام إطار عراق فيدرالي وديمقراطي تصان فيه حقوق الأكراد، كما أصدر المجلس الوطني الكردستاني قراراً أكد فيه على أنه أجمع على تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه، على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي يؤمن بنظام تعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية.

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص228-239.
[2] (?) منظمة العفو الدولية، مرجع سابق ذكره، ص ص16.

وما يؤكد أن للولايات المتحدة دوراً في التأثير على قرارات هذه الحكومة الكردية والحزبين الكرديين الرئيسيين، أنهما حينما تقاتلا على موارد الإقليم وعلى مناطق النفوذ، عملت الولايات المتحدة على المصالحة بينهما، لما يشكله ذلك من إضعاف للنظام العراقي، الذي توترت علاقتها معه منذ دخوله الكويت 1990 ، فتم الاتفاق في سبتمبر 1998 على إعادة الثقة بين الجانبين الكرديين، وتقاسم السلطة بينهما، وعودة مجلس النواب الكردي إلى الانعقاد وإجراء انتخابات جديدة على أساس شروط نصَّت على تحويل إيرادات الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، وإنشاء قوة أمنية موحدة، والوعد بحل جميع النزاعات العالقة حول الأملاك والأراضي وعرفت تلك الاتفاقية باتفاقية واشنطن، وتشير هذه الاتفاقية على ما يلي[1]:

1- تعترف الاتفاقية على نحو صريح بالتركيبة المتعددة الإثنيات للمنطقة الكردية وبالتالي للعراق ككل، وتضع مجموعات على غرار التركمان والأشوريين والكلدان على قدم المساواة مع الطموحات الكردية.

2- تضمن التزام الأحزاب بلحمة ووحدة الأراضي العراقية، على أساس بنية سياسية تعددية ديمقراطية فيدرالية.

وقد ساهم وجود منطقة كردية مستقلة للحكم الذاتي الكردي، على تشجيع الأحزاب العراقية المعارضة على تجاوز خلافاتها والاجتماع في فيينا في يونيو 1992 لعقد المؤتمر الوطني العراقي كمظلة لتشجيع التعاون، ثم عقدوا اجتماعاً في مدينة صلاح الدين قرب أربيل في المنطقة الكردية، فأنشأ مجلس ضم ممثلين من جميع مجموعات المعارضة باستثناء بعض الجماعات البعثية المنشقة والقومية العربية السنية، وانتخبت لجنة تنفيذية بقيادة أحمد الجلبي، وهو أكاديمي ومصرفي ينتمي لعائلة شيعية بارزة، لكن هذا المؤتمر كانت تطغي عليه أحزاب معينة مثل الحزبين الكرديين الرئيسيين، والأحزاب الإسلامية الشيعية وأبرزها حزب الدعوة الإسلامية، وحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، لكن ظهرت

[1](?) D.Medwall, **"Addressing the Kurdish Issue",** in G.Kemp and J.Gross stim (eds). Powder keg in middle East; The struggle for gulf security, (London: 1995). Pp.211-36.

الخلافات بين الأحزاب الكردية بعد ذلك، كما برزت خلافات بين الأحزاب الكردية وأحزاب اليسار، ثم حدثت خلافات وقتال عنيف بين الحزب الإسلامي الكردي، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وعلى هذا الأساس لم يستطع المؤتمر الوطني العراقي التحدث باسم القوى المعارضة العراقية ككل، وتحولت المجموعات فيه إلى مجموعات منقسمة متعارضة، يصعب اتفاقها مع بعضها البعض[1]؛ لذلك لم تعمل هذه الأحزاب لتكوين بوتقة عراقية واحدة، بحيث تكون أهدافها بعيدة عن المؤثرات المذهبية، والطائفية والإقليمية والعشائرية، فعلى سبيل المثال انشق الحزب الشيوعي العراقي بفعل المؤثرات القومية الإثنية عام 1992 إلى كتلتين كتلة تمثل الجانب العربي، وكتلة تمثل الجانب الكردي، كما انقسمت القوى الممثلة لرجال الأعمال إلى كتل فئوية شيعية وسنية وكردية، زد على ذلك أن بعض الأحزاب قامت على عصبيات محلية صغيرة سواء مدينية أو عشائرية أو أسرية ؛ وتشعبت الأحزاب الكردية إلى أحزاب كثيرة، رغم استمرار سيطرة الحزبين الكرديين الرئيسيين كأكبر الأحزاب الكردية رغم أنهما لم يتفقا ؛ حيث سرعان ما عادت الحرب بينهما مرة أخرى [2].

وفي إطار الضعف العراقي خلال الحصار تشجعت الدول ذات المطامع في المنطقة العربية، فقد حصل التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران، من أجل الأقلية التركمانية، فاستغل الأتراك التقارب الاثني معهم، لتشكيل الحزب الوطني التركماني بزعامة (مظفر أرسلان)، كما دعمت إيران تشكيل الاتحاد الإسلامي التركماني، الذي يضم التركمان الشيعة، وفرضت تركيا على البارتي أن تحصل الجبهة التركمانية التي تضم جميع الأحزاب التركمانية في كردستان، على جزء من الموارد المالية للمركز الحدودي (إبراهيم الخليل)، لكن رغم ذلك حدثت صدامات بين البارتي والجبهة

---

[1] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص355.

[2] (?) Michael .M. Gunter , **The Kurdish Predicament in Iraq** , (London, 1999), pp.67-126

انظر أيضاً: I.al-Khafaji , **The Destruction of Iraqi Kurdistan** , Middel East Report , (October ,December , 1996), pp.8-35

انظر أيضاً : فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص ص178-180، للمزيد أنظر حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص114 .

التركمانية، وهذا ما وتر علاقة البارتي مع تركيا، التي ما لبثت أن شنت غارات على مواقع حزب البارتي وقتلت بعض البيش ماركة، وأكدت الحكومة التركية ضرورة تمثيل جميع الفئات في كردستان، في إشارة منها لذلك إلى الأقلية التركمانية، بعد مصادرة أراضيهم من قبله، فشكلوا الحركة الديمقراطية التركمانية ، أيضاً دخلت بعض المجموعات العقائدية في صراع مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، مثل الحزب الشيوعي العمالي العراقي[1].

أما حزب الاتحاد الإسلامي فقد تشكل في يونيو 1994 عند إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في العراق، وقد انشق هذا الحزب عن حزب الإخوان المسلمين، وكان له دوره الكبير في عملية الإغاثة وبناء القرى المهدمة، وبناء المساجد فيها، خلال أحداث 1991 في شمال العراق، وقد انشق هذا الحزب إثنياً إلى حزب الاتحاد الإسلامي في كردستان ودعى إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي من منظور إسلامي، وأكد على نبذ العنف والديمقراطية في كردستان، ورغم أنه دخل في التشكيلة الوزارية لحكومة كردستان، إلا أنه اصطدم مع الحزبان الكبيران، بسبب سيطرتهما على مناطق النفوذ، وعلاقته الوطيدة مع حزب الرفاه الإسلامي في تركيا وحزب الإخوان المسلمين في مصر[2].

أما بخصوص مشكلات الجنوب الشيعي، فقد كانت انتفاضة الجنوب ضد النظام عقب الهزيمة المهينة للجيش العراقي، داعياً للثورة ضد النظام، لكنها كانت ذات طابع طائفي لأنه لم يشترك السنة فيها، ولأنها رفعت بعض الشعارات الطائفية مثل (نحن نريد حكماً جعفرياً) و(لا سيد إلا علي) وهذا ما آثار النظام الذي اتهمها بالطائفية ، وأكد على الولاء للقومية العربية التي تجمع العرب سنة وشيعة، وأكد أيضاً أن ثمة أياد إيرانية لها علاقة بها، على اعتبار أن إيران

---

[1] (?) حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص197، كما أعطت تركيا، الجنسية التركية لجميع تركمان العراق، وقوت شكوتهم، حتى أن جلال الطلباني، أراد أن يستغل التركمان لصالحه، فدعا إلى اتحاد فيدرالي مع تركيا، وأن لها حقوقاً تاريخية في الموصل، أنظر حول ذلك، السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص123، ص ص188-189. أنظر أيضاً، حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص182-188.

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص199-200.

من أولويات سياستها هي التدخل في العراق،وهذا ما أكده المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي[1].

وفي ظل غياب التنظيمات السياسية وحرية الأحزاب السياسية والدينية، بقيت المساجد والحسينات والمراكز الدينية هي الأماكن الوحيدة القادرة على استيعاب الناس واستقطابهم، رغم أن موقف النظام العراقي من أداء الطوائف الدينية لشعائرها بعد حرب 1991، شابه الكثير من التحسس ومنع ممارسة تلك الشعائر لاعتبارات سياسية وأمنية من وجهة نظر النظام السابق، مما سبَّب إثارة مشاعر المواطنين وامتعاضهم من عدم أداء تلك الشعائر ما دامت لا تؤثر على أمن وسيادة العراق[2]، وفي نفس الوقت الذي أصدر النظام تراخيص منافية للآداب والأخلاق تحت إشرافه السري ورعاية رجال الأمن والآداب في العراق، والتصريح لأي سيدة بممارسة هذه الأعمال، ومعظمهن من طائفة الكولية، وذلك بمجرد استخراج ترخيص قانوني أينما ذهبت، خاصة أن طائفة الكولية اعتمدت على الترحال المستمر، وهذا مما أثار حفيظة المتدينين والوطنيين على حد سواء، في ظل تناقص رواد المساجد وخلو الخطب البعثية من البسملة، وقد برر الرئيس العراقي عدم انتهاجه للقرآن والسنة وتطبيقها، هو اختلاف التفسيرات لهما، وأن الإسلام ليس هو الدين الوحيد في العراق، وبالتالي فإن تأييد تفسير معين سيؤدي على إثارة آخرين ينقضون هذا التفسير وستنشأ الخلافات وهذا سيؤثر على وحدة الأمة والوحدة الوطنية[3].

لذلك عمل النظام على ملاحقة التيارات الدينية، والمراجع الدينية في الجنوب الشيعي وتدخل في التعليم الديني، وتم تصفية وإعدام قسماً من المعارضين، أو أجبروا على ترك البلاد، ومنعوا من المشاركة الفعلية في الحياة العامة، وهذا ما حذا بأحد المراجع وهو عبد المجيد الخوئي، ابن المرجع الأكبر أبو القاسم الخوئي، الذي توفى عام 1992، إلى مغادرة البلاد إلى الخارج، وتشكيل مؤسسة الخوئي في لندن عام 1998،وكان معه الكثير من المعارضين للنظام

---

[1] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص77.
[2] (?) فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص ص178-180، ص223.
[3] (?) هشام خضر، مرجع سابق ذكره، ص ص97-98.

الذين أكدوا أن معاناة الشعب العراقي يجب أن تستمر حتى يسقط النظام العراقي[1]، وعلى هذا الأساس خلص مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن سياسة الحكومة العراقية تقوم على انتهاك منهجي لحقوق الحرية الدينية التي تضمنتها المادة (18) من الحقوق المدنية والسياسية الدولية، والتمييز ضد رجال الدين الشيعة والتراث الديني للشيعة[2]، لكن تظهر ازدواجية المعايير في الأمم المتحدة أن الحزبين الكرديين الرئيسيين عملا على تصفية الجماعات الإسلامية والتركمانية دون أن تندد بعثات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهذه الأعمال[3]، ولم تندد بالانتهاكات اليومية على الحدود العراقية من قبل قوات التحالف في جنوب العراق حيث كانت الطائرات الغربية تغير على الأراضي العراقية، كما أنها قامت بضرب العراق فيما عرف بعملية ثعلب الصحراء[4].

في هذا الإطار اعتمدت سياسة الحكومة العراقية في ظل ضعفها، سياسة جديدة تقوم على الاستعانة بشيوخ القبائل العراقية، حيث تشتريهم السلطة وتسلحهم وتتلاعب على حساسيتهم العربية ضد المؤسسة الدينية الشيعية، وبين إصلاح المراكز وأماكن العبادة التي تضررت من جراء حرب الخليج الثانية وانتفاضة الجنوب 1991 وتم فتحها للحجاج الإيرانيين وغير الإيرانيين، لكن تم تقييدهم ببيروقراطية كبيرة عند دخولهم إلى هذه المناطق، كما عمل العراق على استقطاب الشيعة من خلال تكليف عضو القيادة القطرية (سعدون حمادي) وهو شيعي لتشكيل حكومة عراقية في الثالث والعشرين من مارس 1991 ، لكن بالرغم من ذلك تم التضييق على بعض المراجع الشيعية واغتيال البعض منهم تحت ظروف غامضة مثل المرجع محمد صادق الصدر مع ولديه في فبراير 1999، وهو والد الزعيم الشيعي (مقتدى الصدر) الذي سطع نجمه بعد احتلال العراق 2003[5].

---

[1] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص307-318.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص306.
[3] (?) عبد الله الأشمل، مرجع سابق ذكره، ص ص205-206.
[4] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص321.
[5] (?) حازم صاغية، مرجع سابق ذكره، ص118، للمزيد أنظر: تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص337.

كما أن الاستقطاب الحكومي للعشائر العراقية لم يكن دوماً لصالح الحكومة ، حيث زادت هذه العملية في تأجيج الروح العشائرية عند المواطنين، فكانت المشاجرات الدائمة على خلفية الإنتماءات العشائرية، فعلى سبيل المثال كانت المشاجرات الدائمة بين عشيرتي الجبور والحويج مع عشائر أخرى[1]، وفي نفس الوقت كان الاستقطاب الطائفي للنظام لبعض الرموز الدينية فيما عرف بالحملة الإيمانية، قد أدى إلى نمو الحركات السلفية (الوهابية) وأصبح هناك تداخل بين توجهات النظام وبعض النزعات الدينية الإسلامية، بهدف تسخير العامل الديني لخدمة توجهاته ومواجهاته الداخلية والخارجية فكان أن كتبت نسخة من القرآن بدم الرئيس العراقي، ثم أصبح النظام يصدر قرارات جزائية ذات دلالات إسلامية، مثل قطع يد السارق، ثم أخذ يهتم بدروس التربية الإسلامية في المدارس العراقية بشكل كبير، في نفس الوقت الذي كان فيه النظام العراقي يمارس الضغوط على المراجع الشيعية ويحد من مكانتها في المجتمع العراقي على أساس أنهم ينافسون النظام وتتعارض توجهاتهم مع توجهاته في السيطرة على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد[2] ، من خلال ادعاء ولاءها للنظام، ومدى مشاركة أبناءها في الحلقة الضيقة من النظام وأجهزته الأمنية، حتى أن النظام قد سمح لبعض المشايخ بتشكيل مليشيات خاصة بهم، واحترمت القيم الطائفية والعشائرية المؤسسة الأمنية والعسكرية للدولة، وبالمقابل شجَّعت الدولة على العمل بالأعراف العشائرية، وأصبح في البلد عملياً قانونان هما قانون العقوبات الحكومي والعرف العشائري، وبذلك كانت الكثير من العشائر موالية للنظام حتى سقوطه، وأكبر مثال على ذلك كانت غالبية العشائر الكردية وعلى رأسها الزيبار موالية للحكومة المركزية في بغداد، حتى سقوط النظام، بالرغم من عداء الحزبيين الكرديين الرئيسيين للنظام[3].

---

[1] (?) جوزيف براودي، مرجع سابق ذكره، ص ص109.
[2] (?)عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص167-168.
[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص289.

أما حول الاستقطاب الطائفي فكان من نتائجه العكسية التي ارتدت على النظام، هو ازدياد الارتباط بين المواطنين العراقيين الشيعة بالحوزة الشيعية والمراجع الشيعية، التي حاولت الدولة استقطابها لصالحها من خلال التأكيد على أهمية الولاء الديني من قبل الدولة، وقيام الرئيس العراقي بزيارة المراقد الشيعية، وإلحاق مساجد الشيعة بوزارة الأوقاف والتحكم بتعيين أئمتها، مما آثار بعض المراجع الشيعية مثل المرجع محمد صادق الصدر، الذي رفض هذه الإجراءات وأصرَّ على إقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة، وهذا مما أثار النظام، الذي تخوف أن يكون هذا العمل مقدمة لحدوث تمرد شيعي، جديد وعلى هذا الأساس تم اغتياله في عام 1999، ومنذ ذلك الوقت أصبح المرجع علي السيستاني ذو الأصول الإيرانية هو المرجع الأساسي في العراق وأصبح ينادي بفصل الدين عن السياسة، وعدم التدخل في السياسة[1]، لكن يقودنا هذا إلى الاعتقاد أن المستفيد من عملية قتل الصدر هو إيران أكثر من النظام العراقي، على أساس أن الصدر من أصول عربية، ولا يوالي السياسة الإيرانية. لكن السيستاني ذو الأصول الإيرانية والذي رفض الحصول عدة مرات على الجنسية العراقية، لابد أنه يوالي إيران، وإلا بماذا نفسر رفضه للجنسية العراقية؟! كما أن إيران لم تتخل يوماً عن سياستها في التدخل في العراق منذ فجر التاريخ، لذلك فترى الدراسة أنه من المرجح أن تكون إيران هي من قام بهاذا الفعل، نظراً لتخوفها من أن تنتقل المرجعية إلى شخصية عربية بعيدة عن التوجهات الإيرانية.

في ظل هذه الأوضاع برزت ثقافة التصفيق، وانهمك الكتاب والشعراء في روايات وقصائد التمجيد للرئيس العراقي ، واهتم النظام بتمجيد الزعيم الفرد فاستمرت سياسة تخليده، عبر تسمية الأماكن باسمه، مثل شارع صدام، ومطار صدام، وأكاديمته صدام ، وازدادت التماثيل والنصب والجداريات في الأماكن العامة والخاصة، واستمرت عسكرة المدارس والجامعات، والتحية العسكرية في المدارس والعهد بالولاء لصدام حسين الذي أصبح يوصف بالأب القائد، وأقيمت المعسكرات لتدريب الأطفال بوصفهم أشبال صدام وازداد

[1] (?) مي مجدي عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ذكره، ص132.

نشاط المخبرين الحزبيين داخل الجامعات ، وتم حجب المواطنيين عن الإنترنت والفاكس والاشتراك في المجلات والصحف الصادرة خارج العراق، وفرضت الرقابة على المراسلات والكتب الواردة والصادرة وتحريم الاتصال بالأساتذة العرب والأجانب، وربط البحث العلمي في الجامعات بخطط برامج التصنيع العسكري وبرامجه[1]، حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة نسبياً لإنجاح عسكرة البحوث ، حيث استغل النظام بذلك حاجة الأستاذ الجامعي الذي قلَّ مرتبه في زمن الحصار إلى خمسة عشر دولار شهرياً، وتم إلزام الطلاب الجامعيين بقضاء شهر ونصف في مؤسسات التصنيع العسكري، أو وزارة الصناعة والمعادن على أساس الاستفادة منهم في التصنيع العسكري، ثم عمل النظام على الترويج للمواقف الرسمية والسعي إلى استيعاب المثقفين والفنانيين والمغنين ؛ فالذي يكتب أغنية تمجد الحرب أو صدام، له هدية قيمة، ثم أقام النظام منذ عام 1991، مسابقة أم المعارك للتأليف الموسيقي، وتم الاهتمام بمركز صدام للفنون وتنشيطه، فانتشرت كتب الزعيم وأطوار حياته وأعياده، وانجازاته، وأصبح التقرب من النظام هو المحدد الأول لحصول الفنان على موارده الأولية وفرص عمله، وجعلت سيرة صدام فيلماً للمخرج المصري (توفيق صالح) من خلال رواية للشاعر عبد الأمير معلة، في فيلم (الأيام الطويلة) حيث فرض عرض الفيلم في المدارس والمراكز الحزبية ثم أمر بتدريس رواية صدام ، في المنهاج التثقيفي لتنظيمات حزب البعث، وانتشرت قصائد التكسب ومدح الرئيس، وحروبه فانتشر أدب تمجيد الحرب والشهادة والحرب المقدسة، وتكررت صورة الأم والأب الذين يفرحون لمقتل ابنهم في المعركة على أساس أنه فداء للوطن، ونشأ الشعر الحربي البعثي، فألحق الأدب كلياً بالنظام، خاصة بعد إلحاق كاتب سيرة صدام (عبد الأمير معلة) بوزارة الثقافة حيث عهد له النظام بوزارة الثقافة، بسبب ما بذله من جهد حول كتاب الأيام الطويلة ، وخصصت الجوائز الأدبية مثل جائزة الفاو، وجائزة قادسية صدام، وأمنت المهرجانات الكثيرة فرصاً للعمل لمن يبحث عنها[2].

---

[1] (?) هشام خضر، مرجع سابق ذكره، ص89.
[2] (?) حازم صاغية، مرجع سابق ذكره، ص ص 167- ص ص193-206.

رغم أنه في هذه الفترة، كان هناك ضعف اقتصادي كبير، حيث قلَّ عدد المدارس من جهة، وهجر كثير من الفنانين والكتاب العراقيين العراق، رغم أن النظام حاول أن يستفيد من هذا الحصار ليروج لبقاءه، فأشاع على أن العولمة هي عبارة عن هيمنة أمريكية يجب مقاومتها، وأن العراق قد حسم أمره، وأغلق الباب أمام خطر العولمة، ولهذه الأسباب برر مناهضته لوسائل الاتصال المعاصرة وشبكة الإنترنت بوصفها شكلاً من أشكال الهيمنة الأمريكية، وأقام حول ذلك مؤتمرات ودراسات تثبت ذلك، وبالمقابل سمح لخاصته ومواليه الذين يدينون له بالولاء المطلق باستخدام الإنترنت إلا أن هؤلاء لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف وكلهم رسميون ؛ حيث تم إصدار قوانين تحرم الاستخدام غير المشروع للحاسوب ولشبكة الإنترنت، على أساس أن استخدام الإنترنت هو وسيلة تخريب ثقافي وتدمير للفكر القومي والوطني، وأصبح التركيز على الجانب المظلم من الإنترنت[1].

ومما أضعف الأدب والفن العراقي، هو تدخل رموز النظام فيها وتسييرهم لها بما يتوافق مع سياستهم وآراءهم، رغم ما تحمله هذه التدخلات من تشويه لصورة الأدب والفن، واستغلال لطاقات المجتمع وموارده استغلالاً لا يتناسب مع ضرورة وأهمية وتكاليف هذا الأدب، إضافة إلى أنه يبعد المجتمع العراقي عن أصالته وثقافته، بسبب تسييسه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي الثالث عشر فبراير من عام 2000 اجتمع الرئيس العراقي مع كتَّاب العراق من أجل كتابة رواية تضم أفكاره التي لا تعبر عنها الأحاديث والخطب السياسية، في مقابل مزايا مادية كبيرة لكل واحد منهم، فتم تشكيل لجنة من عشرة كتَّاب مهمتها تطبيق حديث الرئيس على الرواية بوصفها وثيقة أدبية تتحدث عن فكره ورؤيته للمعارك العظيمة، وخاصة أم المعارك، وطلب من الجنود العراقيين وضباطهم أن يكتبوا يوميات أم المعارك وقادسية صدام مستعينين بالكتَّاب، وأن الرئيس العراقي هو قدوة لهم في ذلك، حيث أنه أصدر روايته بعنوان (زبيبة والملك) دون أن تحمل اسم المؤلف وأصبحت الصحف العراقية تسبغ على بطل هذه الرواية (صدام حسين) صفات العبقرية والفرادة ،

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص15-200.

وتم جعل هذه الرواية مادة تثقيف سياسي لتنظيمات حزب البعث من درجة نصير إلى نائب الأمين العام للحزب، ثم تم عرضها على شكل مسرحية في المسارح العراقية بعد أن أعيدت صياغتها على شكل نص شعري، ثم عرضت على المسرح الوطني احتفالاً بميلاد الرئيس العراقي في الثامن والعشرين من أبريل لعام 2002، وتم ترجمة هذه الرواية لعدة لغات، ووقعت عقوداً مع دور النشر لنشرها، وصدرت في بداية فبراير 2003 في باريس، كما أصدر الرئيس العراقي رواية اسمها (القلعة الحصينة) في ديسمبر 2001، وانتشرت الدعاية لها أيضاً ، وهي عبارة عن قصة لمراحل حياة صدام، الذي كان هو بطل الرواية باسم (صباح)، ثم صدرت في عام 2002 رواية أخرى لصدام حسين، وهي مؤلفة من جزئيين كان الجزء الأول هو (رجال ومدينة) وهي تتحدث أيضاً عن شخصية شبيهة بصدام حسين وسيرة حياته، ومواقفه، أما جزئها الثاني، فنشر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعنوان (أخرج منها يا ملعون) ، كما أصدر صدام حسين كتاباً صغيراً اسمه (وصايا) يتضمن حِكَم ووصايا الرئيس العراقي للفرد والأسرة والمجتمع كواعظ للجميع، من أجل تنظيم حياتهم، كما صدرت عنه الأعمال الكاملة في عشرة أجزاء، وأقيمت المتاحف التي تشير إلى حياته، وأصبح إقامة أي مشروع في العراق تتضمن وجود صور كثيرة له في مكتب صاحب المشروع أو مديره، على اعتبار أنه الفلاح الأول والعامل الأول والمربي الأول، وأصبح تمجيده في كل مؤسسات الدولة، وذكر اسمه يصحبه كلمتي (حفظه الله)[(1)]، وهنا تثار مجموعة من التساؤلات أهمها هل كان صدام حسين متفرغاً لتنسيق أفكاره وترتيبها، لتظهر له كل هذه الأعمال؟ وهل تستحق هذه الروايات هذه الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتنتشر وتدرس ويثقف بها؟ ألا يوجد في العراق كتاب وشعراء وفنانون يستطيعون أن يقوموا بشكل أكثر فعالية وجدية وأهمية من هذه الأعمال؟ وعلى هذا الأساس فقد تأثرت الثقافة العراقية سلباً بسلطة حزب البعث خلال هذه الفترة نتيجة طغيان أفكار وأعمال وخطب الرئيس على أفراد المجتمع وتسخيرها لصالح النظام العراقي.

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص214-220,

كما برزت خلال الحصار على العراق، ثقافة الحصار وهي ثقافة جديدة على المجتمع تتركب من أبعاد متعددة وأساسية هي[1]:

1- بعد العنف في الممارسة اليومية للمواطن العراقي ، حيث أصبح حمل السلاح جزءاً منها.

2- بعد الحرمان الاقتصادي الذي تفجَّر بعد سقوط بغداد عام 2003.

3- بعد سياسات التفتيت التي أنتجها الحظر الجوي، والتي خلقت شرخاً في بعض النفوس من أن هناك تبايناً قومياً طائفياً ، بالرغم من أن تنوع الشعب العراقي هو من مقومات وحدته.

وعلى هذا فنستطيع أن نصل إلى أن حزب البعث العربي الاشتراكي، من خلال سيطرته على السلطة السياسية في العراق لم يستطيع تحقيق المحدد الأول من محددات الدراسة، وهو احترام ووحدة البلاد ولغتها الرسمية وثقافتها الوطنية، كونه لم يستطع حل القضية الكردية، حيث استفادت الأحزاب الكردية المعارضة له من الوضع الدولي الجديد، لتكوين حكومة خاصة بها، مرتبطة اسمياً بسلطة بغداد، كما فشل النظام في تعامله مع الشعب العراقي في الجنوب، فرغم استخدامه الرموز الدينية لتوطيد سلطته ؛ لكنه كان يتخوف من العامل الديني لدى الشيعة ومراجعها، وهذا ما ورطه بأخطاء كبيرة معها، أما بالنسبة للأقليات الأخرى في شمال العراق فقد أصبحت تستغل الوضع في الشمال أيضاً للمناداة بضرورة التعبير عن ثقافتها ضمن مجتمع ديمقراطي يهتم بحقوق الأقليات، وقد استغلت بعض الدول المجاورة مثل تركيا بعض الأقليات التي تواليها للتدخل في شؤون العراق، وكذلك إيران التي لها مصالح عند الشيعة في الجنوب، والتركمان الشيعة في الشمال ولذلك كانت تغذي عدم الاستقرار في العراق، رغم تأكيد الكثير من المسيحيين العراقيين أن نظام البعث لم يضطهدهم، وكانت معاملته لهم جيدة، وكانوا هم بالمقابل يؤيدون الحكم البعثي العلماني ؛ لأن

---
[1](?) أحمد يوسف وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص ص233-238.

الحكم الديني ينقصهم الكثير من حريتهم وحقوقهم[1]، كما فشل النظام في استقطاب الأحزاب المعارضة لصالحه، ولم يبق معه إلا الجبهة الوطنية القومية التي يسيُّرها الحزب القائد وهو حزب البعث، والتي ليس لها تأثير يذكر على الحياة السياسية في العراق، أما العشائرية فقد ازدادت قوتها في هذه المرحلة، وهذا ما أدى لضعف الولاء تجاه الدولة، مقابل ازدياد قوة الولاء للعشيرة، أو للطائفة أو للإثنية أو للاقليم كما أن اصطباغ السلطة السياسية بطابع النظام وبرموزه، إضافة لتسخير الفن لصالحه، على حساب ثقافة المجتمع الأصيلة، وثقافة ولغة فئاته المختلف، مما أضعف الولاء للنظام، لأن الإجبار على الولاء لثقافة معينة لن يولد الإيمان بها، فظهرت ولاءات قليلة المصداقية للدولة، مقابل بعض الأموال والمصالح، فضعف الولاء للوطن أمام الولاء للمصالح الشخصية.

ثانياً : الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي

لقد أدى احتلال العراق للكويت إلى فرض نظام عقوبات من قبل الأمم المتحدة وفرض عليه نزع أسلحة الدمار الشامل والقدرة الصاروخية التي يملكها، واشترطت عليه عدة شروط لوقف تلك العقوبات هي[2]:

1- الموافقة على دفع تعويضات الحرب.

2- الخضوع للمساءلة بشأن ستمائة فرد من الكويتيين الذين اختفوا إبان الاحتلال.

3- التوقف عن تهديد الأمن الإقليمي.

4- وضع حد للقمع الذي يمارس ضد المواطنين العراقيين.

لكن عملياً استعمل نظام العقوبات لتحقيق أهداف أخرى، أهمها تدمير الاقتصاد العراقي، وفرض أشكال تطفلية من عمليات التفتيش والتدخل التي لم تحترم السيادة العراقية، والعمل على إسقاط النظام العراقي عبر عدم إتاحة

---

[1] (?) جيف سيمونز، مرجع سابق ذكره، ص ص148-141.

[2] (?) Freedom and karsh, **The gulf confect**, pp 297-227 ، أنظر أيضاً: تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص ص337-339.

الفرصة له للنهوض، من خلال إفشال أي محاولة لرفع العقوبات، والعمل على تدمير سيادته وإضعافه أمام الشعب العراقي، والتعاون مع المعارضة العراقية لأجل الإطاحة به.

وقد عمل النظام خلال هذه الفترة على استقطاب رؤساء القبائل والاعتراف بسلطتهم في حل النزاعات وتنظيم شؤون قبائلهم، وإعادة نظام تشريعي خاص بهم، وإعطاءهم حقوقاً عقارية وترقية أبنائهم في مختلف فروع الدولة والسماح لهم بتسليح أتباعهم، كما تبنت وسائل الإعلام الرسمية للدولة وشجعت وطورت ما أسمته (الفضائل العربية)، وهذا مما أعطى معنى المفاهيم الهوية القبلية التي راح أبناء المدن الذين نزحوا من الريف منذ عدة أجيال، يعيدون بموجبها اكتشاف تحدرهم القبلي وهوياتهم أو يسعون عمداً إلى أخذ إذن أحد المشايخ للانتساب إلى قبليته بعد أن أصبح نسبهم غامضاً، وكل ذلك رغبة في الاستفادة من شبكة المحاباة والحماية إلى تؤثر في حياة الأفراد[1].

وفي ظل هذا الحصار القاسي على العراق استمر النظام في إجبار الطلاب على أداء تحية العلم وإنشاء الأشعار أسبوعياً في الملاعب تعظيماً للقائد العام ورئيس الجمهورية ، وكان كل من ينتسب لحزب البعث من طلاب الثانويات تزداد درجاته في الامتحانات، وتصبح فرصتهم أكبر في دخول الجامعات، واستمرت الصحف العراقية الرسمية بتمجيد الرئيس الذي استمر في بناء القصور والحياة الفارهة هو وأبناء أسرته ومقربيه، بينما الشعب يتضور جوعاً، ما عدا العشائر الموالية له تلك التي حصلت على الامتيازات الكثيرة والمناصب الكبيرة في الدولة، كما ملأت تماثيله وصوره، جميع الساحات العامة، وقد كانت تماثيله أكبر من حجم الناس العاديين للإيحاء أنه لا يمكن أن يقارن بالبشر العاديين[2].

لكن لا يمكن أن نقول أن هناك ثمة انقسامات إثنية أو طائفية بين أفراد الشعب، في الحياة اليومية، حيث كان هناك

---

[1] (?) R.Springborg , Infitah , **Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq** , Middle East Journal , n 40, (Winter , 1986), pp.35-49
للمزيد انظر : تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره، ص375.

[2] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص 88-93.

الزواج المختلط بينهما، أي بين العرب والأكراد، والسنة والشيعة بشكل كبير، كما عمل كثير من الشيعة في الحكومات والجامعات وغيرها من المجالات المتخصصة والسياسية، بما في ذلك الأحزاب الشيوعية، وبناءاً على ذلك كان الظلم الذي مارسه النظام على الشعب العراقي متساوياً بالنسبة لجميع فئات الشعب العراقي[1].

فقد كان اضطهاد الشعب العراقي في الجنوب والشمال عقب الهزيمة القاسية التي مني بها النظام العراقي في حرب الخليج الثانية، بسبب أن العامل الأمني في العراق أصبح له أهمية ارتيابية داخل النظام العراقي، لذلك كانت أخطاء النظام كبيرة في التعامل مع رجال الدين الشيعية، وحظر حزب الدعوة وتقليص الشعائر الدينية للطائفة الشيعية، خاصة أن الإطار الزمني للعقوبات الدولية على العراق كان مفتوحاً وكذلك إنهائها أو تعليقها أو تجديدها، وهذا ما يعني استمرار العراق في حالة حرب، وبالتالي منع أي تغييرات اجتماعية في سياسة النظام، فقد كانت لجنة العقوبات تملك صلاحيات متطورة، ولم يكن يوجد صيغة قياسية لمراجعة العقوبات الإنسانية في العراق، وصيغة قياسية لبرنامج النفط مقابل الغذاء فقط، ولا يوجد تقييم منتظم لتأثير العقوبات في العراق، في ظل وراثة الشعب العراقي لتداعيات حربي الخليج الأولى والثانية، فالأولى حملت للشعب العراقي مليون عراقي بين قتيل وجريح ومعوق وأسير، إضافة إلى مئات الآلاف في حرب الخليج الثانية، وزاد من ذلك قسوة الحصار الاقتصادي الذي تسبب بمقتل حوالي مليوني عراقي، أكثرهم من الأطفال، بسبب سوء التغذية والأمراض التي نتجت عن حرب الخليج الثانية، فتحملت المرأة العراقية تربية الصغار ومسؤولية إعالتهم بعد أن فقد زوجها أو ابنها، إضافة لما حدث من خلل واسع في البنية الاجتماعية للشباب الذين سيطرت عليهم المشكلات الاجتماعية والعقد النفسية، وفشل النظام في حل هذه الأزمة فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكانية إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة، رغم محاولة بعض الأعضاء في أجهزة الدولة الأمنية في ظل انتشار الخوف والرعب الحيلولة دون

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص 304-305.

ذلك، فظل النظام منعزلاً عن الشعب بسبب فشله في بناء جبهة وطنية وتجميع القوى الوطنية في ظروف إصراره على احتكار السلطة، وشابت العلاقة بين النظام والمعارضة الكثير من الحساسية والشك وعدم الثقة، بدل فتح صفحات جديدة مع المعارضة العراقية الوطنية بكل فصائلها، من خلال مؤتمرات واجتماعات لتبادل وجهات النظر وصولاً إلى حلول مشتركة للأزمة السياسية، لكن ما حصل بالفعل هو وصف المعارضة بالخيانة من قبل النظام العراقي، والدعوة لملاحقتها واغتيال قادتها[1].

كما أن من الأخطاء التي ارتكبها النظام والتي أثَّرت سلباً على مستقبله السياسي والاقتصادي، أنه لدى احتلاله للكويت، عمد البعض من أفراده إلى تفريغ كامل الكويت من محتوياتها وسلعها، من خلال سرقات الضباط والجنود، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تفرض على العراق الكثير من الأموال لسداد ما اقترفه جنودها، مما زاد من تأثير العقوبات الاقتصادية على المواطن العراقي[2].

وفي ظل ضعف النظام العراقي نشطت التيارات السياسية والحزبية وتشعبت بعض الأحزاب الأخرى، نتيجة بروز الطابع الاثني والطائفي ؛ فقد انقسهم الحزب الشيوعي العراقي إلى جناحين في أكتوبر 1993، وازدادت قوة الحركة الإسلامية في كردستان وشكلت لها قواعد في المناطق الخاضعة لسيطرتها، إضافة لازدياد قوة حركة الفيليين الأكراد والإسلاميين التي عملت على لفت الانتباه لمعاناة الشيعة الأكراد الفيليين، ثم ما لبثت أن انضمت إلى البارتي، ثم شكَّل عدداً من الشيوعيين العراقيين حزب جديد سمي (راية الثورة)، الذي انضم فيما بعد إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وتشكل الحزب الشيوعي العمالي العراقي، وحزب الوحدة الكردستاني عام 1993، إضافة إلى تشكل جماعات كردية حزبية لكنها كانت على أساس عشائري مثل (جميعة العشائر الكردية) التي انشق منها حزب المحافظين الكردستاني ،وظهرت أحزاب دينية أخرى مثل حزب الله

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص309-331، أنظر أيضاً، عبد الوهاب حميد رشيد، ص ص 153-157.

[2] (?) هنري لورانس، **اللعبة الكبرى**، مرجع سابق ذكره، ص ص427-430.

الكردي، بزعامة خالد البرزاني ابن عم مسعود البرزاني، ثم حزب الله الكردي الثوري، بزعام (أدهم البرزاني) ، كما شكلت الحركة الديمقراطية الأشورية، التي تضم الجماعات المسيحية، وجماعة مسيحييِّ كردستان الموحدة، وجماعة كلدوآشور الديمقراطية، أيضاً تشعبت التيارات التركمانية في كردستان إلى عدة تشعبات حزبية، أهمها الحزب الوطني التركماني العراقي، وحزب الاتحاد التركماني واتحاد الوطنيين التركماني، وحزب الإخاء التركماني[1].

ورغم محاولة النظام العراقي عقب انتهاء مشكلة الشمال 1991، الوصول إلى حلول نهائية مع الجبهة الكردستانية الممثلة بالأحزاب الكردية الثمانية ، لكن لم يتوصل الجانبان إلى حل القضايا العالقة التالية: تحديد منطقة الحكم الذاتي، ووضع مدينة كركوك، ومسئولية الشؤون الأمنية في منطقة الحكم الذاتي ، ووضع دستور جديد، وإقامة نظام سياسي على أساس التعددية الحزبية ومسألة إتاحة حرية الصحافة وغيرها من الحريات، مما حذا بهذه الأحزاب إلى إجراء انتخابات لاختيار برلمان كردي، ليتولى شغل الفراغ الإداري الذي خلَّفه انسحاب إدارات الحكومة المركزية عند إقامة المنطقة الآمنية، وتم حل المجلس التشريعي السابق الذي كانت الحكومة العراقية قد أنشأته ثم تشكيل مجلس وزراء إقليم كردستان العراق، ثم تم استحداث لجنة عمل دائمة للإشراف على عمل اللجان المحلية المختلفة التابعة للجبهة وتنسيق جهودها، وقد أطلق عليها (الهيئة العاملة للقيادة السياسية) من ثماني أعضاء يمثلون أحزاب الجبهة ومقرها أربيل ، وفي التاسع عشر من مايو 1992 جرت انتخابات لتشكيل المجلس الوطني الكردستاني، وشارك في الانتخابات اثني عشر حزباً سياسياً، وقد تم مراقبة هذه الانتخابات من قبل (جماعة القانون الدولي لحقوق الإنسان)، وحصل الحزبان الرئيسيان على أصوات متساوية وهو ما يعادل 50% من الأصوات، ولم تحصل بقية الأحزاب على نسبة الـ7% اللازمة لكي تشغل مقاعد في المجلس الوطني، لذلك اتفق الحزبان الأخيران ، على أن تحصل الحركة الديمقراطية الآشورية على أربعة مقاعد من المقاعد الخمسة

---

[1](?) منظمة العفو الدولية، ص ص15-17.

المخصصة للأحزاب المسيحية، وبعد شهرين تم تشكيل مجلس وزراء إقليم كردستان العراق، وتم استحداث خمسة عشر وزارة ؛ لكن لم تنشأ وزارة للشؤون الخارجية، ثم أعلن عن عدة قوانين مفصلة تحدد طبيعة الجهاز الإداري، واختصاصات كل وزارة ؛ لكن اندلاع الحرب بين الحزبين الرئيسيين، أدى لتدهور الوضع الداخلي في كردستان، مما حذا ببعض الدول الغربية للتدخل من أجل المصالحة بينهما، وإيجاد حل دائم ونهائي للخلافات السياسية بينهما، تحت صياغة مشروع تضمن عدداً من الأهداف الرئيسية من بينها[1]:

1- إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في كردستان العراق.

2- إبعاد الأحزاب السياسية عن التدخل في الشؤون الإدارية.

3- تعزيز دور البرلمان.

4- تبني سياسة موحدة تجاه الحكومة العراقية وغيرها من الحكومات المجاورة للعراق.

5- استخدام نظام للمحاسبة فيما يتعلق بالشؤون المالية لمجلس الوزراء.

6- توحيد قوات الشرطة وقوات الأمن الداخلي.

7- حل المليشيات المسلحة التابعة للحزبين الرئيسيين.

8- إلغاء وزارة شؤون قوات البيش ماركة وتشكيل جيش موحد على أساس التجنيد الإجباري.

لكن رغم ذلك اندلعت الحرب مرة أخرى بينهما، بالرغم من توقيعهما على ميثاق التحالف الذي دعى لنبذ النزاعات المسلحة بين القوى والأحزاب السياسية في كردستان، وإدانة اللجوء إلى أساليب العنف والاغتيال والإكراه كوسيلة لفرض الآراء على الآخرين.

وقد أدى نظام اقتسام السلطة إلى اضطهاد الأحزاب الأخرى وإرهابها، وممارسة سياسة الترغيب والترهيب ضدها، كما عمل الحزب الإسلامي الكردستاني، الذي لم يحصل على

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص15-20.

أي مقعد في المجلس الوطني الكردستاني، على إيجاد منطقة نفوذ تابعة له، يمارس فيها صلاحياته التعليمية والقضائية والإدارية، دون أن يستطيع الحزبان الرئيسيان منعه من ذلك بسبب قوته العسكرية، كما أدى اقتسام السلطة أيضاً إلى الشلل الإداري بسبب سياسة المناصفة في تولي المسؤوليات بينهما والتي طبقت على جميع مواقع القيادة والسلطة في الإدارة ، وتعطيل القرارات التي تمس أي من الحزبين من قبل الحزب الآخر والمشاكل بين كل مسؤول ونائبه، حيث كان من أساسيات المناصفة أن يكون المسؤول في حزب البارتي ونائبه من حزب الاتحاد الوطني، أو العكس، وسادت روح الحزبية لدى المسؤولين الإداريين وغاب نظام المحاسبة، وأسيىء استخدام السلطة، حيث أدى ذلك إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل المسؤولين وهم بمنأى عن المساءلة أو العقاب، وظهرت ديكتاتورية الفرد ممثلة في كل من زعيم حزبي البارتي والاتحاد الوطني، اللذين لم يحترما استقلال القضاء بسبب تدخلهما في مجرى العدالة، حيث صرَّح جلال الطلباني في يوليو 1994 لمنظمة العفو الدولية أن حزبه ارتكب مجموعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان ؛ لكنه لن يتخذ إجراءات لتقديم المتورطين للعدالة بسبب أن الوضع الأمني محفوف بالمخاطر في ظل فقدان الثقة في الأوساط السياسية الكردية، وعجز الموارد ونقص التدريب وانتشار الفساد بالرغم من وجود منظمة حقوق الإنسان في كردستان التي لم يكن لها أي فعالية تذكر[1].

وقد اتجه النظام في معالجة هذه الأوضاع إلى استغلال النزعة الوطنية والقومية من خلال إظهار نفسه أن ما حصل له هو بسبب وقوفه في وجه الإمبريالية ونزعته القومية، لذلك أخذ يدعو إلى حب الإنسان لوطنه، من خلال الدفاع عنه وعن نظام الحكم فيه، لكن رأت الكثير من القوى الشعبية أن ما حصل من كوارث على العراق هو بسبب تهور النظام، وأن حب الإنسان لوطنه لا يعني أن يقف مع سياسة النظام، وأن الدفاع عن الوطن يقتضي تخليصه من هذا النظام المتهور، لذلك اتجه النظام إلى استخدام استراتيجية النزعة الدينية لدى الشعب العراقي، من خلال دعوة رموز الأصولية

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص21-160.

الإسلامية إلى مؤتمرات في العراق ، لكن رغم ذلك استمر ابتعاد الكثير من أبناء الشعب عن النظام حتى أن أعضاء حزب البعث أخذوا يتخلون عنه شيئاً فشيئاً، حيث قُدَّرت نسبة الكوادر الحزبية التي أخذت في هذا الاتجاه بـ40% من الأنصار والمؤيدين ، كما انقلب قسماً منهم على الحزب نفسه، وهذا ما حذا بمجلس قيادة الثورة لإنشاء لجنة خاصة برئاسة وزير الدفاع (علي حسن المجد) للتحقيق والتدقيق في العضوية، وقدمت الحكومة عدد من الإصلاحات أهمها[1]:

1- الميل للتصالح مع الأكراد.

2- إجراء تغيرات وزارية ذات طابع إصلاحي باختيار (سعدون حمادي) رئيساً للوزراء وهو من الشيعة.

3- توسيع دائرة الاعتماد على الجماعة القرابية وبالذات آل المجيد.

4- ميل الإصلاحات العامة باتجاه التعددية مثل طرح مسودة الدستور وقانون للتعددية وقانون للحكم الذاتي.

5- ميل المصالحات الاجتماعية مع كبار ملاك الأرض وشيوخ العشائر في الجنوب لبسط السيطرة على أرياف الجنوب ذات الأغلبية الشيعية.

ورغم ذلك لم يفلح النظام في حل مشكلاته مع المعارضة ، حيث رأت أن هذه الإصلاحات هي أقل مما تطالب، لذلك استمرت المعارضة في الخارج بالعمل على إسقاط النظام متيقنة أنه لا يمكن إصلاحه، إلا أن هذه المعارضة أصيبت بالكثير من التباينات والخلافات الأيديولوجية، بسبب التعارضات والتباينات حول الحصص القيادية لكل طرف وآليات العمل والعلاقات مع دول إقليمية، حتى قام المصرفي (أحمد الحلبي) بتجميع قوى المعارضة في لندن ثم فيينا بين (16-19) يونيو 1992، وشكّل المؤتمر الوطني العراقي، وقد مثل الجانب السني في هذا المؤتمر (حسن النقيب)، ومثل الجانب الشيعي (محمد بحر العلوم)، ومثل الجانب الكردي

---

[1] (?) فالح عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص159، ص ص171-172.

(مسعود البرزاني)، وقد ركَّز هذا المؤتمر على الأمور التالية[1]:

1- إزاحة الرئيس العراقي وأسرته كشرط أساسي للتغير.

2- إقامة حكم برلماني دستوري جديد.

3- حل القضية الكردية من خلال نظام حكم فيدرالي.

4- التمسك بالسيادة العراقية.

كما لجأت بعض القوى المعارضة الشيعية إلى إيران ، وشكَّلت تنظيمات عسكرية من خلال حزب الدعوة الإسلامية أو حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، وقد أشرف على تدريبها الحرس الثوري الإيراني والمخابرات الإيرانية وبدأت هذه القوى في عمليات داخل العراق، مما حذا بالنظام العراقي إلى التعويل على تنظيمات حزب البعث، وقواه الضاربة التي نظمها في كل من جيش القدس (شبه النظامي) ، وأفواج التدخل السريع على مستوى المحافظات ؛ لإحباط هذا التدخل الإيراني غير المباشر ، إضافة إلى قوات من الفيلقين الأول في كركوك والآخر في الموصل لدحر هذه التحركات[2].

أيضاً لجأت المعارضة العراقية على تشديد حربها النفسية من خلال الدوائر الغربية وإعلامها، لذلك عمل النظام على كبح هذه الحرب من خلال استغلال عامل الدين حيث شجَّع جماعات دينية كانت معارضة للنظام، لكن هذه الجماعات شكلت تهديداً للنظام بسبب فعاليتها، وهذا ما حذا بالنظام للإنقلاب عليها والعمل على تصفيتها، وعلى هذا الأساس لجأ النظام إلى حشد التأييد له من خلال المغريات المادية التي خصَّ فيها الأشخاص والأجهزة التي تحيط به وتحميه في الداخل مثل تنظيمات حزب البعث وأجهزته الأمنية والمخابراتية والحرس الخاص، دون أن يشعر أنه عمل على خلق مجموعات مستفيدة وغنية، بدأت تحرص على حماية مصالحها المادية أكثر من حرصها على الوطن، لكنها رغم ذلك كانت قوى قادرة ومستعدة لتصفية أي مقاومة داخلية بحكم

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص176-177.
[2] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مرجع سابق ذكره، ص 239.

أن مصيرها ومصير النظام أصبح شيئاً واحداً، إلا أن الولايات المتحدة من خلال عداءها للنظام العراقي عملت على اتباع نفس هذا الأسلوب، في إعطاء مغريات للموالين لها، والمستعدين لذلك، لذلك نجحت في استمالة أعداداً كبيرة من الشخصيات الرسمية والحزبية والعسكرية والأمنية إلى جانبها، كما أن هذا الأسلوب كان سلبياً على النظام العراقي نفسه حيث خلق له نوعاً من الحقد ورد الفعل ضده من قبل الغالبية العظمى من أبناء الشعب الذي يعاني الفقر والفاقة في ظل وجود أقلية منعمة بالامتيازات والمنح المادية والعينية، وهذا ما ولَّد حالة لا مبالاة وانكسار في النفوس ، وعلى هذا الأساس كان النظام قبل احتلال العراق عام 2003 منفصلاً عن الشعب ؛ بسبب عدم قدرته على خلق جبهة موحدة منه على الرغم من الشعور الوطني الطاغي لدى أغلب فئات الشعب العراقي[1].

كما أن ما قام به النظام من عملية غير مدروسة حول تجفيف الأهوار قد ساهمت لإساءة علاقته مع الشعب العراقي، حيث أنه بسبب هذه العملية هاجر حوالي نصف مليون عراقي معظمهم من الشيعة، وهذا ما أشعرهم أنهم مستهدفون من قبل النظام[2].

وفي ظل الوضع الاقتصادي المتدهور، عمل النظام على القيام بأعمال ليست ذات فائدة آنية للمواطن العراقي، الذي كان يعاني وطنه الحرمان والجوع والمرض، من خلال صرف كثير من الأموال على إعادة بناء مدينة بابل الأثرية على الرغم من احتجاج علماء الآثار الأجانب أن إعادة البناء بعد إجراء حفريات مستعجلة، ستدفن أشغالاً يدوية وألواح نقوش مسمارية لا تقدر بثمن ؛ لكن رغم ذلك قام النظام ببناءها، وتم نقش اسم الرئيس العراقي على كل حجر من حجارتها، على غرار ما كان معمولاً به في ظل الملك البابلي (حمورابي)، وقد ادعى النظام أنها أقيمت من أجل مجد العراق، ثم عمل على إصدار نقود عليها صورته على أمل أن يخلد اسمه، وليغطي العجز في العملة عمل على زيادة طباعة

---

[1] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص ص 216-223.
للمزيد أنظر: محمد الهزاط وآخرون، **احتلال العراق: الأهداف، النتائج المستقبل،** بيروت، مركز دراسات الوحدة الحربية، 2004، ص ص159.
[2] (?) محي مجيب عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ذكره، ص133.

الدينار العراقي دون أي زيادة في الرصيد الذهبي مما أدى لتضم في العملة الورقية[1].

ومما أثار الشعب العراقي أيضاً، أن النظام لم يبال بالتهديدات العسكرية الأمريكية والتي توحي بالضربة الأمريكية لاحتلال العراق، حيث أصدر الرئيس العراقي في نهاية عام 2002 قراراً بالاستعداد ليوم عيد ميلاده في الثاني والعشرين من إبريل، وكان هذا اليوم عطلة رسمية في العراق، وقد أعلنت الدوائر العراقية أن هذا اليوم سيكون أم الحفلات، وأنها قد طرحت مسابقة لرسم صورة الرئيس العراقي، حيث أن الصورة الفائزة ستعلق على مدخل مسقط رأسه في تكريت، لكن سقطت بغداد في التاسع من أبريل بينما كانت الاستعدادات قائمة للاحتفال بعيد ميلاده[2].

أيضاً كانت مركزية اتخاذ القرار من الأسباب التي أبعدت البعث عن الديمقراطية في فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين ، فأصبح القرار الفوقي يأتي إلى المستويات الأدنى تحت مبدأ (نفذ ثم ناقش)، وأصبح المهم لدى النظام هو تجنيد الجماهير لصالح حزب البعث من خلال الهتافات بحياة الحزب وقائده، دون أي تحقيق أو تمييز، في ظل التوسع في الأجهزة الأمنية الخاصة، وتوسيع دورها لتشمل كل عناصر الحياة في العراق، لتقرر ما هو المسموح وما هو الممنوع، ولتنعت المعارضة للنظام بالخيانة، وقد دمَّر هذا النهج الإنجازات وأفرغها من محتواها، لأن الإنسان كائن مفكر ينظر ويتدبر ويرفض ويفرح ويحزن ويرضى، ويغضب ومن محصلة فعل هذه المشاعر وتفاعلها يصنع الإنجاز ويخلقه، وللأجهزة أن تراقب حماية المجتمع، وليس أن تقمعه لتحميه، لذلك تخلت الجماهير عن قيادتها عندما شعرت أن قدرة النظام على القمع قد تلاشت بفعل العامل الخارجي، وتحولت الجماهير وقيادتها إلى أداة تخريب وقمع أحرقت كل ما تم إنجازه ولذلك أنهار النظام[3].

---

[1] (?) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ص72، ص99.
[2] (?) زكي محمود زكي، **بغداد بين الخيانة والتكنولوجيا**، القاهرة، دار الروضة للنشر والتوزيع، 2003، ص ص74.
[3] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مرجع سابق ذكره، ص276.

كما عمد النظام العراقي ضمن إستراتيجيته؛ لزيادة نفوذه وسلطته على الشعب العراقي إلى استقطاب رؤساء العشائر من خلال الاعتذار عن الإصلاحات الزراعية التي حدثت في عهد البكر ، وهذا ما قوَّى من سلطة رؤساء العشائر ومبايعة صدام حسين قائداً أبدياً لهم، كما تم إدخال هؤلاء الرؤساء – رؤساء العشائر- في المجلس الوطني العراقي، حتى أن الرئيس العراقي قد سمى حزب البعث بقبيلة القبائل على أساس أنه البوتقة التي تنصهر فيها جميع القبائل العراقية، وكان هذا السبب في إضعاف الشبكة الأمنية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الضرائب ونمو التهريب، فتصدعت البنى الاجتماعية والمقومات الأساسية للدولة الحديثة ولم يظهر على الساحة سوى العشيرة ، كما لم يقتصر الأمر على العشائر العربية بل تعداها إلى العشائر الكردية التي كانت تعارض الحزبين الكرديين، وأصبحت الصحف الرسمية تعكس الواقع العشائري، فالصدارة تحتلها برقيات المبايعة من زعماء العشائر وليس برقيات التأييد التي ترسل من المنظمات البعثية، حتى وصل الأمر أن النظام العراقي أصبح يوكل إلى زعماء العشائر مهمة فرض الأمن وجباية الضرائب في المناطق التي يتواجدون فيها، مقابل تسليمها وردَّ الأراضي التي سبق أن صادرتها الدولة، وتعهد النظام بمعاملتهم معاملة خاصة بحيث يعفى شباب هذه العشائر من الخدمة العسكرية، ويعطى رؤساء العشائر جوازات سفر دبلوماسية، ونتيجة لذلك أصبح أبناء العشائر يروِّعون أبناء المدن وخاصة أهالي بغداد، بعد أن أصبحوا قوة مسلحة لها وظائف أمنية في العاصمة، مما أدى لتدهور الأمن وإثارة حساسية بعض أجهزة السلطة، وظهر التناقض بين الأعراف والقوانين، بسبب ما كان يُكنَّه أبناء العشائر من حسد على المدينة، وتجلي ذلك في المواقع التي احتلتها بعض العشائر في الدولة مثل عشائر التكارتة، وقد انتقلت الحساسيات إلى حالات ثأر دموي، فعلى سبيل المثال، انفجر نزاع بين عسكريين (جبوريين) عام 1992 مع عسكريين تكارتة، الذين اتهموا الجبوريين بالتخطيط لانقلاب عسكري، حيث تم إعدام قسماً من الجبوريين وهرب آخرين خارج البلاد، كما انتفض بعض الضباط من عشيرة الدليم عام 1995 بسبب إعدام السلطة لأحد ضباطهم وهو العقيد (مظلوم

الدليمي) ، وبسبب ازدياد هذه التوترات بين العشائر اضطر مجلس قيادة الثورة أن يصدر القرار رقم (24) في مارس 1997، بمنع العشائر من التعرض للمواطنين[1].

ورغم الأوضاع المتدهورة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فقد استمر النظام بتمجيد الزعيم الفرد، واستمر بإشادة القصور له ولعائلته، إضافة إلى السيارات الفارهة والحياة الرغيدة، في ظل الجوع الذي يعانيه أبناء الشعب، ولم يقتصر ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بل تعداه إلى إفساد نظام التعليم، حيث انهالت الشهادات الجامعية على الرئيس وأنجاله وأخوته، الذي نجحوا كلهم في الحصول على الدكتوراه بامتياز، وسحبت الدكتوراه ممن رفضوا إعطاء مقربي الرئيس هذه الشهادات مثلما سحبت من أستاذ القانون الدولي البروفيسير (عبد الحسين القطيفي) الذي رفض إنجاح سكرتير الرئيس (الرائد علي العبيدي) في امتحان الماجستير[2].

وفي ذات الوقت أخذ النظام يتنصل من التزاماته تجاه الشعب العراقي، فقانون التعليم الإلزامي والمجاني، الصادر في عهد الرئيس السابق أحمد حسن البكر عام 1976، تم تعطيله وانخفضت النسبة الإجمالية للإنفاق على التعليم من الدخل الوطني إلى أقل من واحد بالمائة عام 1994، وبين عامي (1990-1994) أغلقت حوالي تسعمائة مدرسة، وزادت الضرائب على المواطنين، وأصبح أكثر من نصف التلاميذ بلا مقاعد دراسية، ووصلت معدلات الرسوب في المدارس والجامعات إلى أكثر من 71% بسبب الفقر والاضطرار للعمل، ورغم تقلصها بعد القبول بتطبيق قانون النفط مقابل الغذاء في الرابع عشر من أبريل 1995، إلا أنها ظلت كبيرة قياساً بالحالة قبل احتلال الكويت، حيث كانت 320 مليون دولار، فأصبحت عام 1998 (23) مليون دولار، أي بانخفاض قدره عشر أضعاف رغم زيادة عدد السكان ،

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص183-187، للمزيد أنظر: جيف سيمونز، مرجع سابق ذكره، ص ص68-71.

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص209-221.

ورغم ازدياد موارد العراق من النفط عقب فتح خط الأنابيب المار بسوريا والذي وصل دخله إلى مليار دولار سنوياً[1].

كما أثَّرت هذه العقوبات على أداء المعلمين وأساتذة الجامعات ؛ بسبب قلِّة المعنويات وازدياد المرضى وشحة الموارد التعليمية وقلّة وسائل النقل، وقلّة الكتب المدرسية، وعدم قدرة وزارة التربية والتعليم على طبع أي كتاب بسبب عجزها عن الحصول على مواد الطباعة الضرورية، وعدم قدرة الجامعات على الحصول على كتب جديدة أو معدات جديدة، وانخفاض التحاق التلاميذ بالمدارس، والعزلة الفكرية التي عانتها الجامعات، حيث افتقر أعضاء هيئة التدريس إلى الوسائل البشرية والمادية لمواصلة الاتصال بالتطور في حقول تخصصاتهم، مما جعل الكثير منهم يترك الجامعات والمدارس، ويسعى لمغادرة البلاد، أو يمارس أعمالاً أكثر أجراً مثل قيادة سيارات الأجرة ، وازداد تغيب التلاميذ عن المدارس، والطلاب عن الجامعات وهبطت المستويات الأكاديمية في المؤسسات التعليمية كافة فقد ارتفعت نسبة الأمية من 20% قبل الحصار إلى 40% عام 1998[2].

أيضاً ظهر الفساد وتفشى في أوساط الأسرة الحاكمة، التي لم تراعي التقاليد الاجتماعية للشعب العراقي، وهناك أمثلة كثيرة تؤيد ذلك، منها على سبيل المثال أن وزير الداخلية العراقي عام 1991، عمد إلى إلغاء إحدى البيوت التي تخل بالأخلاق مما أثار أخو الرئيس العراقي وطبان إبراهيم الحسن، فعمد النظام إلى إقالة وزير الداخلية، بتهمة الفساد وتعيين وطبان مكانه، ثم صودرت أملاكه بطريقة غير شرعية، أيضاً كان ابن الرئيس العراقي (عدي)، لا يتورع عن الإتيان بأي فتاة تعجبه، حيث استمر بهذا النهج خلال هذه الفترة، والكثير من هؤلاء الفتيات كن يأتين إليه من أجل أبيهم أو أخيهم الذي اختفى في سجون المخابرات أو طلباً للمال في ظل الفقر، أو من أجل وظيفة في الدولة، حيث كان له جماعة خاصة يأتون له بهن، وقد كان يستغل الحفلات الجامعية للتعرف على الكثير منهن، وقد كان يعاملهن بكل

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص235-246، للمزيد أنظر: تيم بنلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص94-95.

[2] (?) تيم بنلوك، مرجع سابق ذكره، ص96.

قسوة، بعد أن ينهي رغباته منهن، وبسبب هذه الممارسات اللاأخلاقية فقد تعرَّض لعدة محاولات اغتيال آخرها جعلته معاقاً بعد أن أصيب بشكل مباشر من خلال إطلاق نار عليه، وتعدى فساده إلى المجال الصحي حيث حوَّل المستشفى الحيدري إلى المستشفى الأوليمبي الخاص به، وقد اضطر الكثير من المواطنين للمعالجة فيها إبان الحصار، لأن المستشفيات الحكومية أصبحت لا تفي بمتطلبات الناس، ونقص اهتمامها بالمرضى، رغم أن التكاليف في المستشفى الأوليمبي كانت كبيرة جداً، لذلك اضطر الكثيرين منهم لبيع بيوتهم وأثاثهم من أجل العلاج، لكن هذا لم يكن ليتقوى لولا سلوكيات الرئيس العراقي نفسه التي لم تكن أقل من هذه الأعمال الغير مقبولة، فقد كان صدام حسين مولعاً بالنساء، وكان يختارهن ويقلدهن مناصب في إدارات الدولة والإذاعة، ويستغلهن في كشف أسرار المسئولين،[1]، وهذا ما تسبب لهؤلاء المسئولين والإداريين في الكثير من حالات التسريح والسجن والإعدام، فقد كانت شبكة النساء التي تعمل لصالح النظام لها دورها الكبير في الحياة الخاصة للرئيس العراقي والحفاظ على نظامه، وقد كان يقدم لهن الأموال، ويقوم بتسفيرهن للخارج من أجل السياحة والمتعة في أوروبا، فعلى سبيل المثال كان تعيين وزير الخارجية العراقي (ناجي صبري الحديثي)، الذي كان سفيراً للعراق في النمسا، على خلفيه إفراطه في الاهتمام والاستقبال لإحدى السيدات اللواتي بعثهن الرئيس العراقي للسياحة في فيينا، مما حذا بها إلى امتداحه وطلب تعيينه وزيراً للخارجية، بدلاً من محمد سعيد الصحاف في نوفمبر 2001، وبالمقابل تم طرد رئيس المكتب الهندسي الذي كان يعمل لصالح قصور الرئيس العراقي، بسبب انتقاد تلك السيدة له لدى الرئيس ، والسبب الآخر لتعيين الحديثي وزيراً للخارجية، بسبب إعدام الرئيس العراقي لأخيه مرتضى الحديثي الذي كان يشغل وزيراً للخارجية، على خلفيه اتهامه بالاشتراك بانقلاب ضد النظام فتعبيراً عن حسن النوايا، تم تعينه بهذا المنصب، كما أنه بسبب اهتمام الرئيس العراقي بالمرأة العراقية، بسبب ما أعطاها من قوانين لصالحها، مثل الفرض على الرجل أن

---

[1] (?) علاء بشير، مرجع سابق ذكره، ص ص195-196 ،انظر أيضاً :
Fox News , London, 23/7/2003

يتكفل بمصروفات مطلقته، وأن ينتظر ثلاث سنوات قبل أن يسمح له أن يخرجها هي وأطفالها من البيت الذي كانا يسكناه معاً، ويصبح كل ما في البيت من أثاث وممتلكات من حق المرأة في حالة الطلاق، كما أعطى المرأة حق الانفصال عن زوجها، كل هذه الأمور أثارت رجال الدين في العراق[1].

وامتد فساد الأسرة الحاكمة إلى الوسط الأكاديمي التعليمي، فقد كان الصراع بين الأجيال قد أدى ببعض النافذين من هذه الأسرة ومقربيهم، حيث كان من أسباب اهتمامها بالعمل للحصول على أعلى الشهادات من ماجستير ودكتوراه، وهي لا تملك إلا الشهادات الإعدادية والثانوية على الأكثر، بسبب أنه قد هالها أن ترى أن أجيالاً أصغر منها تمتلك تلك الشهادات، لذلك عمل أفراد هذه الأسرة ومقربيهم على الحصول على البكالوريوس والليسانس والماجستير والدكتوراه بزمن قياسي من جامعة بغداد، فعلى سبيل المثال حصل عدي على جميع شهاداته حتى الدكتوراه في العلوم السياسية، بتفوق لا يجاريه أحد فيه، ووسط تهليل المشجعين، وتبعه الفريق (عبد حمود) الذي كان يشغل السكرتير الشخصي للرئيس العراقي، ثم صهر الرئيس العراقي جمال مصطفى (زوج ابنته حلا)، ثم أخو الرئيس العراقي سبعاوي إبراهيم الحسن، حيث حصل كل هؤلاء على الدكتوراه في القانون والاقتصاد السياسي، كما تم ترتيب شروط خاصة في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة بغداد لتهيئة الفرصة لكبار رجال المجتمع العراقي من أجل تحسين مؤهلاتهم الدراسية، وكان يتم الإعلان عن نتيجة الامتحان قبل عقدها، وكل أستاذ جامعي يرفض إعطاءهم هذه الشهادات أو إنجاحهم يهدد بالطرد من عمله أو بالسجن ، إضافة للتوصية على أبنائهم لدى أساتذة الجامعة فعلى سبيل المثال، ابن السكرتير الخاص بالرئيس، حصل على جميع الشهادات في الطب بزمن قياسي، ثم تم تعيينه بعد حصوله على الدكتوراه مباشرة عميداً لكلية الطب، وقد انتقل هذا الداء إلى جميع أرجاء الدولة، حيث أصبح المدرسون يتلقون من التلاميذ والطلاب، رشوة مقابل إنجاحهم[2].

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص231، ص ص277-281.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص312-313.

وقد ظهرت سياسة النفاق بالنسبة للإداريين والمسؤولين عن القطاع الصحي، حيث ساد التملق من خلال الكثيرين، فعلى سبيل المثال كان الطبيب الخاص للرئيس العراقي في مجال التجميل يذكر له أن مركز صدام لجراحة التجميل على أحسن ما يرام ، رغم أن العكس هو الصحيح حيث كان يهتم بأسرة الرئيس التي كانت تهتم بالقيام بعمليات تجميل لبناتها[1].

لقد هدف الحصار إلى تدمير السيادة العراقية عبر تفتيش القصور الرئاسية ومراكز الجيش والأمن والوزارات والجامعات من خلال ما يعرف ببرنامج التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ، حيث تم تدمير الإنسان العراقي ومحو أدميته تحت عنوان وجوب الالتزام بأحكام القانون الدولي فقد أوصل الحصار المجتمع العراقي إلى حدود لا يعود فيها قادراً على تحمل تكاليف الحياة إلا بالثورة على نظامه السياسي الموجود في ظل حصار أمريكي ودولي أكثر ما يؤثر على الشعب العراقي الذي دمَّرت شخصية أفراده ، وتم تجريدهم من كرامتهم الإنسانية وإذلالهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم وشغلهم لهموم البقاء على قيد الحياة بعد أن كان الإنسان العراقي قد وصل قبل الحصار إلى مرحلة الإبداع العلمي وأصبح قادراً على كسر احتكار المعرفة ، فكان لابد من كسر إرادته وإخراجه من حلبة التاريخ من خلال تدمير النظام الصحي والتعليمي لإنتاج أجيال مريضة وجاهلة من الشعب العراقي[2].

في ظل ظروف الحصار ظهرت أيضاً المنافسة على الحكم والتناقضات داخل الأسرة الحاكمة نفسها ، حيث تراجعت حظوظ بعض أفراد هذه الأسرة ؛ بإقالة علي حسن المجيد عن وزارة الدفاع وإبعاد صهره حسين كامل المجيد عن معظم أعمال التهريب بعد أن كان شريكاً لابنه عدي ، مما زاد من الخلافات بين الرجلين وهدد عدي صهره بالقتل ، مما حذا بالأخير إلى الهرب إلى الأردن ، وطلب حق اللجوء السياسي بعد أن أعطى معلومات كاملة عن أسلحة الدمار

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ص ص 317-322.
[2] (?) محمد الهزاط وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 100-130 ، انظر أيضاً : The Guardian unlimited , 17/9/2002 , BBC, 21/9/2002

الشامل حينما كان وزيراً للصناعة الحربية في الثمانينات ، لكن الأردن ما لبث أن تخلى عنه نتيجة لضغوط خارجية مقابل أن يصل هو وأخوته الهاربين معه وأهمهم الصهر الثاني لصدام حسين وهو صدام كامل المجيد على عفو خاص وضمانات قدمت لوالدهما مقابل رجوعهما إلى العراق ؛ لكن حينما رجعا إلى العراق تم قتلهما على يد عائلة المجيد على أساس أن هذه العشيرة قد محت العار لوريث شرف العائلة ، وقد انعكست هذه العملية على ولدي صدام حسين عدي وقصي ، اللذين تعرضا لمحاولة اغتيال بعد ذلك رغم أن البعض يرى أن هاتين العمليتين الفاشلتين كانتا من رموز المعارضة الشيعية[1] وبذلك أثبت النظام أنه لا يتورع عن قتل كل من يخون أو لا يمتثل لأوامره حتى وأن كان أقرب المقربين.

وكان للطبيعة القمعية للنظام العراقي دور في ابتعاد الشعب عن النظام وازدياد الهوة بينه وبين النظام حيث كان هذا النظام يحظر كل عمل سياسي فعلي، عدا تنظيمات حزب البعث الحاكم والجبهة القومية التقدمية ، لذلك اضطرت القوى السياسية الإصلاحية المعارضة للعمل في الخارج تحت ظروف غير ملائمة لممارسة سياسية صحيحة حيث كانت المعارضة العراقية الوحيدة المنظمة في المنفى وكان أمامها عدة خيارات أمام التأكيد الأمريكي لاحتلال العراق ، وهو إما الوقوف إلى جانب النظام العراقي على اعتبار أنه نظاماً وطنياً يقاوم الغزو الأجنبي المرتقب إلا أن هذا الخيار سيفوت على المعارضة فرصة التخلص من النظام الذي جلب الكثير من الكوارث على العراق وفقدان استقلالية المعارضة في علاقتها بالنظام دون الحصول على أي وعد بالإصلاح الداخلي وسيعقبها دعم الخارج لها وخاصة الولايات المتحدة ، أما الخيار الثاني فكان بالوقوف على الحياد بين النظام السياسي والمحتل وهذا أيضاً سيكلفها عدم دعم المحتل لها في قيادة الدولة الجديدة وظهور أو خلق قوى جديدة ستسيطر على الدولة الجديدة فتكون أفكارها مخالفة لقوى المعارضة.

وعلى هذا الأساس كانت اللقاءآت لقوى المعارضة قد انتقلت إلى المرحلة العملية لإسقاط النظام بدءاً من مؤتمر لندن في يوليو 2002 الذي حضره عدداً كبيراً من قيادة

[1](?) تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 346 – 347.

المعارضة العراقية ، مثل رئيس المؤتمر الوطني أحمد الجبلي ورئيس حركة الوفاق الوطني إياد علاوي وممثل حزب الدعوة إبراهيم الجعفري وممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق محمد باقر الحكيم ورئيس حزب البارتي مسعود البرزاني ورئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني ورئيس الحركة الملكية الدستورية الشريف علي بن الحسين الذي كان يرى أتباعه أن حل مشكلة العراق تكون من خلال عودة الملكية الدستورية إلى العراق ، إضافة لعدداً كبيراً من الضباط العراقيين في المنفى ، وقد دعى المؤتمر ضباط الجيش العراقي للانقلاب على النظام وتأسيس جماعة من أجل العمل للمبادئ الديمقراطية كجزء من مشروع مستقبل العراق الذي وضعته الولايات المتحدة ، أما المؤتمر الثاني فكان في ديسمبر 2002 في لندن أيضاً وحضره أكثر من ثلاثمائة شخصية عراقية مثلت أكثر من خمسين جماعة عرقية ودينية وسياسية على قمتها فصائل المعارضة العراقية الأساسية ، وقد ناقش المؤتمر تقرير المؤتمر السابق حول الانتقال إلى الديمقراطية في العراق وشكل الدولة العراقية بعد الحرب ، ودعت بعض القوى إلى الفيدرالية لكن تحفظت بعض القوى على الفيدرالية كما رفض كل من حزبي الدعوة والمجلس الأعلى إسقاط النظام عن طريق التدخل العسكري أو المشاركة في ذلك ، بينما وافق البعض الآخر ثم عقد المؤتمر الثالث في فبراير 2003 في منتجع صلاح الدين في شمال العراق قرب مدينة أربيل ، وشاركت فيه نفس القوى السابقة لكن ظهرت بينها خلافات على من سيخلف النظام العراقي في حكم العراق وما هي طبيعة الفيدرالية التي يطالب بها الأكراد ومن سيمثل السنة في حكم العراق[1].

وحول الانتخابات الرئاسية التي كان النظام يقيمها لمبايعة رئيس الجمهورية على الرئاسة فقد كانت على شكل استفتاء يرأسه قادة النظام العراقي ويفوز فيه الرئيس بنسبة 99.99% فعلى سبيل المثال فاز الرئيس في انتخابات أكتوبر 1995 بهذه النسبة بعد أن أشترك 8.4 مليون عراقي لهم حق التصويت ، حيث كانت البطاقات تملئ بنعم أو لا كما

[1] (?) عبد الستار هادي عبيد ،مرجع سابق ذكره ص ص 43 – 51.

عمل مندوبو حزب البعث على ملء استمارات من لم يصوت لسبب ما[1].

وبخصوص الوضع الاقتصادي بين الشعب والنظام وتأثيره على الوحدة الوطنية ، فقد ارتبط هذا الوضع دائماً بالعاملين الاجتماعي والسياسي كون الاقتصاد محرك السياسة ، حيث لم تكن الحرب على الكويت واحتلالها إلا بسبب العامل الاقتصادي الذي عاناه العراق قبل الحرب ، حيث وصلت ديونه إلى ثمانين مليار دولار وانهارت أسعار النفط إلى أقل من إحدى عشر دولار أي أقل مما كانت عليه عام 1980 ، وأصبحت الدول الدائنة تطالب بديونها وبذلك تراجعت مكانة العراق لأنه لم يعد بمقدوره أن يقدم نفسه بأنه حامي مصالح النخبة الحاكمة من خطر إقامة نظام سياسي إسلامي بدعم إيراني ؛ بسبب تخوفه من المأزق الاقتصادي الذي أخذ يتخبط فيه[2].

لقد أثَّر احتلال الكويت سلباً على اقتصاد العراق حيث فرض مجلس الأمن حظراً تجارياً واقتصادياً تاماً على العراق وجمدت الأموال العراقية والكويتية وأغلقت أنابيب تصدير النفط الوحيدة التي يمتلكها العراق عبر تركيا والسعودية ، ثم نشبت الحرب على العراق لإخراجه من الكويت بعد أن رفض الانصياع إلى قرارات مجلس الأمن الخاصة بالانسحاب من الكويت حيث تم انسحابه من الكويت بعد أن أيقن أن هذا الانسحاب مفيد ويحافظ على بقاء النظام المبني على صلات ديكتاتورية عشائرية[3].

ودمَّرت الحرب التي قامت بها قوات التحالف ضد العراق ؛ لإخراجه من الكويت بنيته التحتية وفرض تعويضات متوجبة عليه تجاه الكويت والدول التي تضررت من احتلال العراق للكويت ، واستمرت الديون التي كانت عليه في حرب الثماني سنوات ونشأت العقوبات الاقتصادية على الصادرات والواردات ما عدا الأدوية والأطعمة ومنع استمرار الآلات والأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية والمواد الكيمائية المزدوجة الاستعمال ، وقطع الغيار بما فيها قطع غيار

---

[1] (?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ، ص 224.
[2] (?) تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره ، ص 324.
[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 331 – 332.

المولدات الكهربائية وآلات تعقيم المياه وانتشر سوء التغذية والأمراض وارتفعت معدلات الوفيات بين الأطفال ، وقد حاولت الأمم المتحدة التخفيف من معاناة الشعب العراقي عبر إعطاء الحكومة العراقية فرصة لبيع ما قيمته 1.6 مليار دولار أمريكي من النفط عام 1992 ؛ لتغطية تكاليف الغذاء والدواء ؛ لكن رفض النظام العراقي هذا العرض بسبب إصرار الأمم المتحدة على مراقبة الأموال التي سوف يجنيها العراق وهي الاحتفاظ بنسبة 30% لتحويلها لتعويضات حرب ، إلا أنه في عام 1996 وافق العراق على بنود القرار 986 الصادر عن مجلس الأمن الذي يسمح للعراق بدفع ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر لشراء ضروريات الشعب العراقي من المواد الغذائية والخدمية ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 5.52 مليار دولار من النفط بنفس المدة السابقة بموجب القرار 1153 الصادر من مجلس الأمن لعام 1996 ، ثم ارتفعت في أكتوبر 1999 إلى 8.3 مليار دولار وقد وافق العراق مقابل ذلك بأن يعطى العراق المبلغ المتبقي بعد حسم نسبة مئوية ثابتة لتغطية تعويضات الحرب ، ووافق على عمل فريق اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة وتخصيص مبلغ معين يحوَّل مباشرة إلى المنطقة الكردية في الشمال وأن تقوم الأمم المتحدة بتوزيع المؤن المشتراه على الشعب العراقي أملاً في تحقيق المساواة(1).

إلا أن نظام النفط مقابل الغذاء الذي وضعته الأمم المتحدة خلال الفترة 1996-1999 ؛ قد أعاق الإنفاق بشكل مكثف على استيراد الأغذية وغيرها من الضرورات ، حيث أن نظام التفتيش التي تم وضعه لضمان وصول البضائع إلى القطاعات الأكثر هشاشة للشعب العراقي ، لم يكن ملائماً بما يكفي لتغطية كافة أنحاء العراق أو اختراق شبكة المحسوبية والمحاباة التي تم توزيع الواردات على أساسها حيث واصلت الحكومة العراقية استخدام معاناة الشعب العراقي في إطار حملتها لرفع العقوبات ، وفسَّرت نقص البضائع على أنه بسبب قسوة الولايات المتحدة وحلفائها ، في نفس الوقت الذي واصل فيه النظام العراقي استعمال نظام

(1) L.Freedomand E.Karash , **The Gulf Conflict 1990-1991**, (London , 1993), pp.42-94 انظر أيضاً : تشالز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 340 – 341.

الثواب والعقاب الذي خدمها في الماضي ، وكان سبباً للبؤس الذي يسيطر على أغلبية الشعب العراقي[1].

لكن بنهاية التسعينات تراخت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وأصبح العراق ينتج بين عامي 2001-2002 ما يقدر بحوالي 2.8 مليون برميل يومياً ، وهذا ما جعله يعود كقوة اقتصادية كبيرة حيث بلغ دخله من النفط خلال هذه الفترة حوالي اثني عشر مليار دولار وحوَّلت نسبة 13% من العائدات النفطية إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية ؛ إضافة لما تم تصديره من كميات كبيرة من النفط بشكل شبه سري خارج مراقبة الأمم المتحدة عبر تركيا وإيران والأردن وسوريا بعد إعادة فتح خط الأنابيب المار بسوريا عام 2000 ، وهذا ما زاد في الدخل القومي بقيمة ملياري دولار سنوياً وبناءاً على ذلك عاد العراق يستورد البضائع والمعدات لدفع عملية الاقتصاد والتطور نحو الأمام ؛ خاصة بعد أن وافق مجلس الأمن على عقود مع العراق بقيمة ثلاثين مليار دولار ومحاولات العراق للعودة إلى السوق النفطية عبر معرض بغداد في نوفمبر 2001 ، والذي استقطب ألف وستمائة شركة واشتركت فيه سبع وأربعين دولة وانخفضت أسعار البضائع إلى حد ما في السوق الداخلية ، وعقدت الحكومة العراقية صفقات تجارية مع دول مجاورة للعراق ومع أعضاء دائمين في مجلس الأمن وهي روسيا وفرنسا والصين على أمل مساعدتها في التخلص من العقوبات المفروضة عليها بإشراكها في السوق العراقي ودخولها فيه[2].

لم يدرك مجلس الأمن عندما قرر العقوبات على العراق أنه قرر العقوبات على الشعب العراقي أكثر مما قرره على النظام العراقي ، حيث كان ادعائه في ذلك أن من يمثل الشعب وهو المجلس الوطني العراقي قد وافق بالإجماع على احتلال العراق للكويت في جلسته التي عقدها في الرابع عشر من يناير 1990 دون أن يعلم أن هذا المجلس ليس له سلطة تذكر أمام قرارات الرئيس ومجلس قيادة الثورة الذي يوافق بدوره على جميع قرارات الرئيس ، حيث تحَّول العراق بسبب

---

[1](?) Sarah ,Graham . Broun , **Sanctioning Saddam The politics of intervention in Iraq**,(London , I.B. publishers) , pp: 267-91.

[2](?) R.Alkadiri , **"The Iraq Klondike , Oil and Regional Areade"** , Middle East Economic Survey , 45:4 (28June:2002), P.P:81-87.

هذه العقوبات من مجتمع ثري مجهز ببنية تحتية حديثة ونظامين للتعليم والصحة يعدان بين أكثر هذه النظم تطوراً في الشرق الأوسط إلى بلد مؤلف من قطاعات ضخمة من المواطنين الفقراء والمحرومين المحكومين بالعيش في أقل من دولار واحد في اليوم ، وأصبح الأطفال والشيوخ والنساء والشبان في أسوء الأحوال في ظل التعطيلات الروتينية والبيروقراطية القاهرة وقيود الميزانية وتصميم بعض القوى العظمى في مجلس الأمن على عدم السماح للنظام العراقي باستعادة كل مقدرات سيادته مما زاد في افتقار الشعب العراقي ؛ وتفكيك نسيجه الوطني تحت ذريعة تفكيك أسلحة الدمار الشامل(1).

أصبح العراق في ظل الحصار في حالة ضعف شديد وبأمس الحاجة إلى استيراد مواد غذائية وأدوية وسلع صناعية للحفاظ على بنيته التحتية المعقدة ونظامه الصحي ؛ وكان للأرصدة المجمدة وصناعة النفط المتداعية والواردات المقننة تأثير سريع ومدمر في الاقتصاد والبنى التحتية والاجتماعية والمادية وفي معيشة الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي ، وكان الإبقاء على هذا الوضع مدة طويلة قد أدى إلى وفيات وحالات عوز على نطاق واسع وكل ذلك بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل رغم أن السبب الذي أوجد العقوبات الاقتصادية على العراق قد انتفى بانسحاب العراق من الكويت إلا أن مجلس الأمن استمر بفرض العقوبات الاقتصادية مؤكداً استمرارها وفق القرار 687 الصادر بتاريخ الخامس عشر من إبريل 1991 فانتشر سوء التغذية والأمراض المستفحلة والسارية مثل الحصبة وشلل الأطفال والكوليرا والتيفوئيد والسعال الهزالي والسعال الغذائي ، واستمرت البنى التحتية دون صيانة أو إعادة بناء من محطات الكهرباء ومرافق المياه والصرف الصحي والجسور المدمرة والسكك الحديدية المدمرة في ظل تبعية كاملة للغذاء المستورد من الخارج ؛ مما أصاب الشعب العراقي بالإحباط والإنهاك رغم أن النظام العراقي لم يتأثر لا بالهزيمة ولا بالحصار ، بل استمر كما هو

(?)[1] هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره ، ص 16 ، انظر أيضاً :
Sharah..graham –Brown , **Sanctioning Saddam : The politics of intervention in Iraq , (London, 1999),** pp.56-104, pp.91-267

وكان مستعد للتضحية بالشعب العراقي من أجل استمراره ، والدليل على ذلك كان برفضه للبرنامج الإنساني للأمم المتحدة {706-712} على أساس أن تدخل الأمم المتحدة في عوائد النفط هو تدخل في سيادته بعد أن أكدت الأمم المتحدة ضرورة اقتطاع جزءاً من أموال النفط المصدر لدفع تعويضات للدول المتضررة من احتلال الكويت ؛ كما أدعى أن وجود المفتشين الدوليين ورضوخه لهم هو إهانة لكبرياء العراق ذو الحضارة العظيمة والعريقة[1] ، دون أن يدرك هذا النظام أن للضرورات أحكام، وأن معايير القوة والحاجة تفرض على الدول الكثير من التنازلات ليس من أجلها كدول ، بل من أجل شعبها وأطفالها.

ولم يكن برنامج النفط مقابل الغذاء الذي قبل به العراق بعد ذلك كافياً لسد احتياجات الشعب العراقي ، خاصة أن مصدر التمويل لهذا البرنامج كان من أموال العراق النفطية وليس من المساعدات الخارجية وهذا مما أثار الشعب العراقي ضد قرارات الأمم المتحدة التي رأى أنها تستغل موارده ، وبذلك تأثر بالدعاية العراقية التي تؤكد نظرية المؤامرة على العراق نتيجة صموده فلم يسمح للعراق ببيع كميات من النفط في السوق الدولية إلا تحت إشراف الأمم المتحدة وكان يتعين استيراد المؤن الإنسانية في ظل ضوابط صارمة في مجلس الأمن ، ولم يكن بالإمكان شراء سلع محلية بمقتضى برنامج النفط مقابل الغذاء رغم أن مصدر التمويل كان عوائد العراق النفطية[2].

أثرت حرب الخليج الثانية على الشعب العراقي أيضاً من خلال تخريب وتدمير صناعة النفط والمؤسسات العراقية الخاصة التي أهملت ، ولم يسمح بإعادة تأهيلها إلا بالتصليحات الأساسية لها ، وأضطر البنك المركزي العراقي إلى التخلي عن وظائفه لخزينة الأمم المتحدة وتعين إيداع كل مدخول النفط فيما يسمى حساب النفط العراقي في بنك باريس الوطني {BNP} ، وتولت الأمم المتحدة التفاوض بشأن الرسوم وأسعار الفائدة المتعلقة بالودائع العراقية على حساب بنك باريس الوطني ، ولم يكن للسلطات العراقية

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 24-28.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص 31-34.

سبيل إلى النقد الأجنبي ولا إلى مدخول الضرائب العراقية ؛ لأنه لم يكن هناك دافعوا ضرائب في ظل الاقتصاد العراقي المشلول ، أما بالنسبة لموجودات العراق في الخارج بما فيها موجودات المواطنين العراقيين الأفراد فقد جُمِّدت وأصبح العراق كبلد والمواطنون العراقيون يعتمدون على مجلس الأمن للبقاء على قيد الحياة ؛ خاصة في السنوات الأولى للحصار ، وقد شجعت هذه الأموال نمو مافيا اقتصادية نافذة مرتبطة بالنظام العراقي من خلال التفاف رجال هذا النظام على قوانين التجارة وتصدير النفط غير المشروعة عبر الدول المجاورة[1].

وكان من نتائج الحصار أن انخفضت قيمة الدينار العراقي وقلت القوى الإنتاجية لقطاع النفط حيث لم تتجاوز العقود العراقية التي سمح لها بالتنفيذ البنكي من مجمل العقود العراقية التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء فانخفض الدخل الفردي بانخفاض قيمة الدينار العراقي إلى أقل من ستون ألف بالمائة ، وأصبحت كلفة المعيشة لعائلة مكونة من أربعة أفراد بحدود خمسون دولاراً وانخفضت الرواتب بشكل كبير وازداد الاختلال الاقتصادي الهيكلي والإفلاس المالي وانحطاط المؤسسات والإدارات الاقتصادية والمالية الحكومية على مختلف المستويات[2] ، وهذا ما أثَّر سلباً على المواطن العراقي الذي أُجبر على بيع أثاثه المنزلي وأمتعته الشخصية لشراء الغذاء ، كما انتشرت ظاهرة تسول الأطفال والبغاء ، وتلوث مياه الشرب وتناقص الحصص التموينية والأدوية حتى وصل عدد الأشخاص المتوفين نتيجة الأوضاع الصحية المتدهورة ونقص الأغذية اللازمة للأطفال إلى حوالي نصف مليون شخص عام 1994 ، وقد أدى هذا الحصار إلى وقف 90% من الاستيراد و 97% من التصدير لبلد يعتمد على الأسواق العالمية في تصدير نفطه ، وعلى 80% في شراء المواد الغذائية و60% من مستلزمات الإنتاج الصناعي ، بعد أن تم تدمير ما قيمته مائتي مليار دولار بسبب إلقاء 88500 طن من القنابل والقذائف عليه ، وقد قدرت خسائر العراق بسبب الحظر حوالي 19.1 مليار دولار سنوياً ، وعلى هذا الأساس انخفض

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 35-36.
[2] (?) عبد الوهاب حميد رشيد ،مرجع سابق ذكره ، ص ص 204-218.

دخل الفرد من 1796 قبل الحرب إلى 161 دولار في ظل زيادة التضخم بفعل عوامل عديدة ؛ أهمها الإفراط في عرض النقود ومحدودية السلع والخدمات المعروضة حتى وصلت قيمة الدولار إلى ثلاثة آلاف دينار عراقي ، وأصبح معظم الشعب العراقي تحت خط الفقر ومات تحت وطأة الفقر حوالي مليون عراقي حسب تقديرات جامعة هارفارد[1].

فانخفضت القدرات الشرائية للمواطن العراقي وافتقد إلى أبسط سبل الراحة والاستقرار مثل السكن والسيارة الشخصية ، وانتشرت حالات الفساد الإداري في الدولة بشكل أكبر بكثير مما كان سابقاً ؛ مما تسبب في أضرار كانت نتائجها سلبية على الكثير من المواطنين العراقيين[2].

وبالنسبة لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي اقترحته الأمم المتحدة في 15 أغسطس 1991 ، فقد كان رفض هذا البرنامج من قبل العراق ، لأنه كان يتضمن ملياري دولار يؤخذ منها ثلاثون بالمائة للأفراد والشركات والحكومات التي تضررت من الخسائر نتيجة غزو العراق للكويت ، كما تم اقتطاع 2.2% لعمليات نزع السلاح ولمصاريف البرنامج الإنساني فكان المبلغ الفعلي هو 66% أي ما يعادل 1.32 مليار دولار ، وهذا ما كان يعني أن للفرد العراقي الواحد 32 سنت في اليوم تشمل مواد غذائية وطبية وزراعية وكهربائية وصرف صحي وتعليم[3] وهذه بالطبع لم تكن لتكفي المواطن.

وترسخت داخل الوزارات العراقية المسئولة عن توزيع السلع ومعدات النفط مقابل الغذاء برامج شراء وتموين مفرطة في التبسيط ، وكانت هذه الوزارات لا تمارس أي نوع من أنواع التخطيط لتوقعاتها أن العقوبات سترفع قريباً ؛ لذلك لم ترصد موارد من أجل تدريب معلمين وفنيين ومديرين وسواهم من موظفي الحكومة ، ولم يكن هناك خطط لإدخال تحسينات إدارية على الوزارات وغيرها من الأجهزة الحكومية ، وغياب المحاولات بغية تنفيذ خطط

---

[1] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره ، ص ص 107-108 ، أنظر أيضاً : فالح عبد الجبار ،مرجع سابق ذكره ، ص ص 166-169 ، أيضاً : أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 216.

[2] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 229.

[3] (?) هانز كريستوف فون سبونيك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 37-38.

وطنية أو لتحديد أولويات وطنية ، إضافة لغياب التمويل للإسكان والاتصالات اللاسلكية وإصلاح وصيانة صناعة النفط إنتاجاً وتسويقاً ؛ بسبب ما أصابها من أضرار خلال حرب الخليج الثانية ، ونقص الإهتمام بالشباب العراقي وانخفاض التعليم إلى مستويات دنيا تقل عن مائة دولار لكل فرد سنوياً[1].

وعند قبول الحكومة العراقية لبرنامج النفط مقابل الغذاء ؛ جرى التعاون بينها وبين الأمم المتحدة في مجال تنفيذ خطط التوزيع فتم شراء مؤن إنسانية للقطاعات المشمولة في الميزانية بتعاون بين السلطات الكردية ووكالات الأمم المتحدة فمواد البناء على سبيل المثال اشتراها مركز الأمم المتحدة للتعمير من أجل إسكان وإعادة التوطين أما وسائل التعليم والكتب المدرسية فقد فتحت من خلال وزارة التعليم العالي واليونسكو وبقي شراء الأغذية والمنتجات الطبية مسئولية الحكومة المركزية في بغداد من منطلق أن الأمن الغذائي والوقاية الطبية هي لجميع العراقيين بالتساوي ، لكن الروتين وسوء الإدارة كان عاملاً من عوامل إفساد توزيع المواد الغذائية على وسط وجنوب العراق والذي منح 80.3% ؛ بينما حصل الأكراد في الشمال على 19.7% رغم أن عددهم لا يتجاوز ما أعطوا من نسبة من هذه المواد[2].

هذه الآثار الاقتصادية قد أثرت على نفسية الشعب العراقي الذي بدت على وجوه أبنائه معالم التعب والحزن والأسى ، وهو يرى أن نظامه يهتم ببناء قصور رئاسية خلال فترة الحصار مع استمرار بذل الأموال لتماثيل وصور الرئيس في جميع أنحاء العراق وهو بجميع الأوضاع فهو قائد عسكري ورجل رياضي ومعلم ، ومرب للأجيال حيث يظهر محاط بالأطفال في كثير من الصور المعروضة في الأماكن العامة ، وكل ذلك بدل أن يهتم بوسائل النقل والمواصلات ، حيث كانت ناقلات النقل العام قليلة ؛ مما جعل الناس ترتص على شكل أرتال واقفين في صفوف طويلة منتظرين دورهم بصبر ، وقد كانت هذه القطارات أو الحافلات في حالة سيئة أما

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 39-40.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 40-41.

سيارات نقل الغذاء فقد كانت في منتهى السوء وأزيلت أجهزة الإنذار من سيارات الإسعاف بالرغم من ضرورتها ، ولم يستطع برنامج النفط مقابل الغذاء سد النقص لدى فئات الشعب العراقي من الغذاء ، حيث أصبحت قيمة السعرات الغذائية أقل من المقبول وافتقرت إلى البروتينات والفاكهة والخضراوات ، وتعرَّضت الآلات الزراعية والمدخلات الموسمية وخاصة المبيدات الحشرية ومعدات الري وقطع الغيار لمنع قاس ،وتأخر مجلس الأمن في الموافقة على إعادة تأهيل الصناعات القائمة على العنب والطماطم في كردستان العراق ؛ مما ألحق الأضرار بالاقتصاد الكردي المحلي ، وهذا جعل العراق يضطر لاستيراد صلصة الطماطم وعصائر الفواكه من الخارج بأسعار عالية جداً ، وقلت الحبوب والأسمدة والجرارات والمبيدات ومولدات الضخ وزادت فترات انقطاع التيار الكهربائي وعرقلة عمليات الشحن نتيجة البيروقراطية.

هذه الأمور أدت إلى إرتفاع معدل الوفيات والأمراض ولم يستطع العراق إعادة تأهيل المستشفيات والمصحات الطبية بعد الحرب ، بسبب القيود الصارمة التي فرضت عليه في عمليات الشراء للإمدادات الطبية والمختبرات ومعدات التشخيص والمواد الكيميائية واللقاحات ، وقلة أماكن التخزين للمواد الطبية وعدم توفر الشاحنات المزودة بمبيدات ونقص في الأدوات الإدارية الحديثة وخاصة في أجهزة الحاسوب ، كما افتقر المسئولون الصحيون وكليات الطب في الجامعات العراقية إلى الإلمام بأساليب العلاج الحديثة ؛ لأن استيراد المطبوعات العلمية والمهنية كان محظوراً ، وعلى هذا الأساس وجدت دراسة لليونيسيف في مايو 2000 ، أن نصف أطفال العراق دون الخامسة ، كانوا يعانون من الإسهال أما اللذين هم في سن المدرسة فقد ذهب أكثرهم للعمل خارج المنزل فازداد الهروب من المدرسة في ظل تلقي المدرس أقل من عشرة دولارات في الشهر ، ولم يدرك مجلس الأمن أن من حق الأطفال في الدراسة توفير كامل احتياجاتهم كما هو منصوص عليه في المادة {26} من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

---

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 65-77.

لقد كان التلاميذ يتلقون العلم على أيدي معلمين مفتقرين إلى دورات تدريبية منذ أعوام ، وأصبح همهم الأساسي تأمين مورد مالي أكثر مما هو تأدية دورهم التعليمي ، بقصد الحصول على دخل إضافي ، وافتقار المدارس إلى التجهيزات المدرسية ، إضافة إلى افتقار التلاميذ للأقلام والأوراق والكتب المدرسية ، خاصة بعد أن منعت أنظمة البريد الأمريكية والبريطانية من إرسال مواد تعليمية إلى العراق واضطرار الكثير من أساتذة الجامعات العراقيين إلى الهجرة إلى خارج العراق بحثاً عن عمل بعد أن أصبحت مرتباتهم 45 دولاراً في الشهر ، وبناءاً على ذلك ارتفعت نسبة الأمية من 20% قبل الحرب إلى أكثر من 50% عام 1998 ، في ظل ارتفاع نسبة البطالة إلى 75% وأخذ الكثير من ذوي المؤهلات العليا يعملون في مهن وضيعة[1].

كان تبديد النظام للامتيازات الخاصة لأعضاء الحزب وعدم اهتمامه بسد العجز في الأغذية أو فشله في ذلك ، وظهور الفساد الإداري ؛ قد شجع الدوائر الغربية على نشر شائعات أن النظام العراقي لا يهتم بالجانب الإنساني للشعب العراقي ؛ على اعتبار أنه يمد الأكراد بسلع غير صالحة للاستهلاك البشري وفاسدة وأنه يتاجر بالمواد الغذائية ، رغم أن هذه الشائعات غير صحيحة ، لكن وجدت لها صداً لدى الأكراد حيث كانوا يشكون في كل ما هو آت من السلطة بالرغم من أن المنطقة الكردية حصلت على مواد صحية أكثر من المناطق الجنوبية حتى وصلت إلى 65% من المواد الصحية ، بينما 30% من بقية أنحاء العراق ، ولم تتعرض مناطقهم لإجراءات عرقلة الإمدادات مثل بقية مناطق العراق التي صاحب نقص المواد الغذائية فيها عدم معالجة مياه الشرب ، وتلوث مياه دجله بالنفايات وتسرب المياه من الأنابيب الرئيسية وهذا ما أدى إلى وفاة الكثير منهم في ظل عدم وجود أدوية وانقطاع التيار الكهربائي لأكثر من اثني عشر ساعة يومياً ، وهذا ما جعل الكثير منهم يتمنون أن تحصل لهم خدمات كالتي في المنطقة الشمالية ولو على حساب سقوط النظام العراقي[2].

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 88-98.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 107-122.

وبسبب عمليات التهريب للنفط غير الشرعية ضربت القوات الأمريكية الجوية محطة تكرير النفط في زاخو في الثامن والعشرين من فبراير 1999 تلك المحطة التابعة للموصل ، رغم أن هذا التدخل غير شرعي ، وخسر العراق بسبب ذلك ما مقداره 1.5 مليار دولار سنوياً ، إلا أن هذه الأموال لم تكن تساعد على التخفيف من معاناة الشعب العراقي وإعادته إلى الحياة الطبيعية ؛ لأن الأنظمة الديكتاتورية لا تسمح لشعوبها أن تعيش حياة طبيعية فعلى سبيل المثال ، رغم عدم كفاية الموارد المتاحة لصيانة المستويات الدنيا من الحالة المادية والذهنية للمواطنين العراقيين والقصور الخطر في فرص الحياة للشباب العراقي ، والتأثير الإضافي لأعوام العجز وظروف الحياة الصعبة ، وعلامات استنفاذ قدرات المواطنين العاديين على تدبر أمورهم بطرق شرعية ومحترمة ، إلا أن النظام العراقي لم يبال بذلك ، فعلى سبيل المثال في عام 2001 انخفض سعر النفط من 25 دولار إلى 15 دولار ، مما حذا بالنظام العراقي إلى تخفيض صادراته النفطية من 2.1 مليون برميل إلى 1.4 مليون برميل في اليوم الواحد ، على أساس أن النظام العراقي يحتج على صيغة التسعيرة التي أرادت الأمم المتحدة طرحها ؛ منعاً لجباية رسوم إضافية غير مشروعة من النفط ، ورغم ارتفاع سعر البرميل في 11 مايو 2002 إلى أكثر من 25 دولار للبرميل ، إلا أن النظام العراقي زاد من تخفيض إنتاجه إلى 1.2 مليون برميل ، ثم عمد إلى استغلال المشاعر القومية بإيقاف ضخ النفط في فترات محدودة تعاطفاً مع الانتفاضة الفلسطينية ، وهذا ما زاد من وفيات الأطفال التي وصلت إلى 120 حالة في الألف أي 12% ؛ نتيجة سوء التغذية وانخفاض مستويات المساعدات الإنسانية وانخفاض السعرات الحرارية للفرد إلى أقل من النصف ما قبل عام 1995 ، وازدياد نسبة الأمية وتراجع عدد طلاب المدارس ، لكن رغم ذلك لا يمكن أن نضع كل اللوم على النظام العراقي ؛ نتيجة فشله في الخروج من الأزمة ؛ لأن لقرارات الأمم المتحدة تأثير سلبي يساهم في هذه المأساة الإنسانية حيث أكدت المادة 50 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 أنه من الخطأ إنزال عقاب جماعي ؛ بسبب أفعل أفراد ليس للسكان أي

مسؤولية عنها ، لكن مؤشرات وفيات الأطفال وسوء التغذية والأمية خلال سنوات الحصار تثبت عكس ذلك[1].

لقد ضعفت الطبقة المتوسطة في ظل الحصار ؛ نتيجة فشل الحكومة العراقية في حل المشكلة أو التقليل من آثارها السلبية ، ونتيجة زيادة الضغط على الحكومة العراقية من قبل الأمم المتحدة ؛ بسبب أن هذه الطبقة تعتمد في رفاهيتها ونشاطها على النفط ، لكن أصبح العراق في ظل الحصار محكوماً بعوامل اقتصادية أهمها العقوبات عليه وحظر عليه تصدير النفط ، وتم تجميد الأرصدة العراقية ومراقبة وتفتيش برامج التسليح الصاروخية والكيميائية والنووية ، وقضايا حقوق الإنسان في العراق ؛ لذلك تم إضعاف الدولة العراقية التي كانت تسيطر على القوة الاجتماعية للثروة وهي المالك والمنتج لها ، ومن منطلق التغطية عن فشلها الاقتصادي أخذت تتهم التجار أنهم السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية فقامت بحملة إعدامات في أغسطس 1992 شملت اثنين وأربعين تاجراً اتهموا بالتلاعب بالأسعار ، رغم أن الأسعار واصلت صعودها مع استمرار العملة العراقية بالانهيار ؛ مما حذا بالدولة العراقية إلى إعادة الاعتبار لهؤلاء التجار الذين أعدموا ووصفتهم أجهزتها الرسمية بشهداء ساعة الغضب[2].

ورغم انخفاض الظاهرة الاستهلاكية خلال فتره الحصار وزيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي بلغت أهميته النسبية نحو 32.4% من إجمالي الناتج المحلي ، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى 5.6% فقط ، بينما ظلت الصناعات التحويلية في مستواها المتواضع الذي وصل إلى 7.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 2000 ؛ لكن رغم ذلك صاحب ذلك انخفاض في الدخل القومي بالرغم من ارتفاع الدعم السعري من 5.571% مليار دينار عراقي عام 1995 إلى 349 دينار عراقي بين عامي (1994-1995) ؛ لكن في النصف الثاني من عقد التسعينات اتجه البنك المركزي العراقي نحو التوسع في الإصدار النقدي لمعالجة

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 127 ، ص 148 ، ص ص 184-185 ، ص ص 190-193 ، ص ص 206-210.
[2] (?) فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 169-171

العجز في الميزانية العامة ، وهذا أدى لارتفاع المعدل العام للأسعار فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 161.2 عام 1995 بينما ارتفع إلى 99792.1 عام 1995 ، وانخفضت تعويضات العاملين من 1178.8 مليون دينار قبل الحصار في عام 1989 إلى 1178.8 مليون دينار عراقي عام 1996 ، كما أدى الحصار إلى تباطؤ الاستثمار وانخفاض تكوين رأس المال الثابت العام من 7743 مليون دولار عام 1989 إلى حوالي 26 مليون دولار عام 2000 ، وهذا أدى لإضعاف المقدرة الإنتاجية للنشاطات الاقتصادية ؛ فانخفضت قيمة الناتج المحلي عام 2001 إلى ثلث مستواها قبل الحصار ، وهذا من أسباب ازدياد الفقر في العراق كما ترتب على التوسع في توسيع الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص إلى اضطرار السياسة الاقتصادية إلى التدخل فيها لما لها من تأثير سلبي ، كما ازداد تدخل الدولة في التجارة الداخلية والخارجية رغم وجود توازن نسبي بين القطاعين العام والخاص ، إلا أن محصلة هذا التأثير أدت إلى الفصل بين التنمية الاجتماعية ونظرتها الاقتصادية وانحراف توزيع معطيات الاقتصاد الذي غلبت عليه سمات الريعية على المسارات الموضوعية للتنمية الاقتصادية ، وما يثبت أن كل هذه الأمور قد شلت الاقتصاد العراقي هو تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 15.9 مليار دولار عراقي قبل الحصار إلى 3.4 مليار دينار عراقي عام 1994 ، بحسب أسعار الدينار العراقي عام 1980 ، وبذلك بلغت نسبة التدهور نحو 78% في ظل تراجع دخل الفرد إلى 161 دولار في نفس تلك السنة[1].

كما أنه رغم تخصيص الكثير من الشركات العامة بتحويلها إلى ملكيات مشتركة وخاصة ، بلغ عددها في نهاية 1992 خمسة آلاف شركة ، حيث لم يكن للحكومة العراقية منها سوى اثنين وأربعين شركة أكثرها شركات للنقل العام ومحطات تعبئة الوقود والمخازن الكبيرة والمصانع ، وصدر مرسوم يقضي ببيع القسم الأكبر من حصص شركة الخطوط الجوية العراقية إلى الجمهور ، لكن هذه السياسة لم تكن سياسة فاعلة لإدارة الاقتصاد بقدر ما كانت تهدف إلى أمر آخر يهدف القائمون عليه ؛ لاقتسام الثروات مع أفراد الحلقة

[1] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 863-867

الضيقة للنخبة الحاكمة ؛ في ظل ذلك انهارت الطبقة الوسطى ووصلت إلى حد الكفاف ، ولمواجهة ذلك عملت الحكومة على استيراد ستون بالمائة من حاجتها من الحبوب واللحوم في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، واعتماد نظام خاص للتموين من أجل توفير المواد الغذائية الرئيسية ، لكن لم يستطع النظام التخفيف من مآسي الشعب العراقي بهذه الحلول ، حيث أصبحت المبادلات التجارية بالمقايضة وهذا ما يعني الرجوع إلى فترات بعيدة في تاريخ البشرية فبدلاً من الانصراف إلى عد ما لديهم من نقود ، فإنهم راحوا يقومون بوزنها داخل أكياس لتحديد قيمة ما يحمله كل كيس ؛ ونتيجة ذلك أصبح أفراد الشعب العراقي قلقون على مصيرهم وعلى حاجاتهم اليومية بعد أن أصبحوا يبيعون أثاث منازلهم وأبوابها وأصبحت الفتيات يبعن أجسادهن من أجل لقمة العيش ، وأصبح أساتذة الجامعات يبيعون السجائر للإيفاء بمتطلبات الحياة بعد أن عجزت مرتباتهم عن توفيرها في ظل وجود أكثر من ستمائة ألف أرملة عراقية فقدن أزواجهن في حربي الخليج الأولى والثانية ، وقد أعتبر الكثير من أفراد الشعب العراقي أن أخطاء النظام هي التي أوصلت الشعب إلى هذه المشاكل والمحن ، وفي مواجهة هذا الاستياء لجأت الحكومة العراقية إلى تقديم بعض الإعانات المالية لدعم مختلف الصناعات وتحويل برنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق نقد شخصي لشراء العواطف الزائفة ؛ بهدف الحصول على ولاء المواطنين عبر توزيع أربعة مليارات دولار كل عام عليهم في مجال الأطعمة والبضائع الأخرى منذ عام 1996 ؛ فتم تسليم سائقوا سيارات الأجرة سيارات جديدة بتخفيضات كبيرة ، وتقديم مكافآت للعناصر الموالية للنظام مثل أجهزة الحاسوب ، كما استفاد بعض أصحاب الصناعات من دعم الدولة لهم ، لكن هذه الإجراءآت لم تؤد إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي ، وبالمقابل استمرت الحكومة في مراقبة أصحاب الشركات العراقية فيما لو عملوا على الاتصال بالخارج ،وخشي هؤلاء من مساءلات الحكومة لهم فيما لو قاموا بترويج بضائعهم بالخارج ،وذلك لما كان من أجهزة النظام وزبانيته من أخذ الخوات منهم وإلا فسيكون مصيرهم

الأذى ، بالرغم من أن معظم الصناعات والأعمال التجارية الكبيرة كانت تحت سيطرة عائلة الرئيس ومقربيه[1].

وفي ظل الحصار تحوَّل الكثير من الأعمال التجارية المشروعة إلى نشاطات غير مربحة لهم ، وأصبحت العديد من السلع الاعتيادية بعيدة المنال في السوق المشروعة ، وانتشرت نشاطات السوق السوداء والجريمة المنظمة ؛ لذلك عمد النظام إلى استخدام أسلوب الترهيب من خلال دعايته ونشر بعض البرامج المرئية والمسموعة في الإذاعة والتلفزيون التي تبيِّن قدرة الحكومة على كشف مخططات المخالفين والمجرمين بنظرها ، رغم أن الخروج على القانون أصبح مسألة عادية فانتشرت الفوضى والرشوة ؛ للتخلص من كل العراقيل والعقبات البيروقراطية التي تقف حائلاً دون القيام بأي عمل تجاري أو صناعي ، كما أن انتشار حالات التهريب بين التجار ولَّد بمرور الوقت ملوك عمليات التهريب ورجال عصاباتها ، وتكنوا باسم (قطط الحصار) وهي تسمية عكست شعوراً جمع بين الاستخفاف والحسد في آن واحد ؛ بسبب ما حققوه من أرباح سريعة وطائلة من خلال تكديس مختلف البضائع في الدول المتاخمة للعراق ، وكان أفراد هذه الفئة يقومون بتهريب سلعهم إلى داخل العراق كلما ارتفعت الأسعار في ظل الظروف المضطربة للتضخم المالي لاقتصاده ، ومعظم أفراد الشعب يعاني من عسر اقتصادي وفقر ؛ إلا أن (قطط الحصار) برزوا باعتبارهم أفراد النخبة الغنية الذين لم يكن لديهم من الخجل ما يحول دون تبجحهم العلني بما يحققونه من نجاحات على صعيد العمل التجاري ، خاصة أنهم كانوا مرتبطين بكوادر حزب البعث وقد أساؤوا للشعب العراقي ؛ بسبب تصرفاتهم مثل تبجحهم بقدراتهم الشرائية العالية في محلات الأزياء الفاخرة في أرقى المحلات التجارية في العاصمة وركوبهم لأرقى السيارات المرسيدس وشراءهم لأغلى أنواع المجوهرات ، ثم برزت المنافسات بينهم للسيطرة على الأسواق حتى تحوَّلت الأسواق إلى نظام قائم لذوي الأهلية العليا في عالم الرذيلة والفساد والإجرام ، وقد استطاعت هذه الفئة من بسط نفوذها على تشكيلات عرقية وإثنية وطائفية واسعة من فئات الشعب المختلفة ،

---

[1](?) جوزيف براودي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 194 - 201

إضافة لاستمالة أعضاء النظام الحاكم لهم من خلال الأموال[1].

وقد ظلم النظام العراقي شعبه حينما حرم الكثير من أبناء الشعب العراقي في الجنوب من الحصص التموينية في ظل الحصار ، كما أخذ أفضل الأدوية ومعدات المستشفيات وحوَّلها إلى القيادات المختصة للنخبة الحزبية والحرس الجمهوري وأهتم ببناء القصور الرئاسية التي كلفت مليارات الدولارات على حساب البنية التحتية المدمرة للعراق كما وعمل النظام على تحويل ثلث الناتج المحلي على القوات، المسلحة ، ولم يقم بحل مشكلة النفايات البشرية التي كانت تلقى في نهري دجلة والفرات ،وكانت معظم مشاريع الدولة وصناديق الائتمان والمصارف ملكاً لأشخاص أكثر من كونها ملكاً للدولة لهذه الأسباب كانت المشاريع الحكومية تخسر[2].

لم يستطع النظام العراقي خلال فترة الحصار التعويض عن الخسائر التي لحقت به بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية وتدمير موجودات عراقية قدرت بـ 232 مليار دولار وتعويضات الكويت عن الأضرار التي أصابتها نتيجة الاحتلال حسب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم بـ 678 لعام 1991 بـ 240 مليار دولار ، وهذا ما انعكس على الوضع الاقتصادي للعراق من ناحية البنية التحتية ومرتكزات الاقتصاد العراقي ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين العراقيين ، وأصبح العبء الاقتصادي الذي يعاني منه الشعب العراقي كبيراً وتضائل حجم الاستيراد وتدمير الصناعات العراقية الوطنية[3].

أن عدم إدراك النظام أنه غير قادر على خوض حرب الخليج الثانية كان كارثياً على الشعب العراقي[4] ؛ فلو كان هذا النظام يدرك بالمنطق العملي أنه لن يستطيع الصمود في هذه الحرب وتداعياتها لما كان قام بهذه الحرب أو تحدى الإرادة الدولية ؛ فالعراق بلد يستورد 75% من غذائه و 97% من صادراته هي من النفط وبلغت عام 1989 حوالي 15

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 197 – 207.

[2] (?) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 42-50 ، ص 72.

[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص 153 ، للمزيد أنظر ، عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص2.

[4] (?) أحمد رائف ،**على حافة الكارثة : أزمة الخليج السرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي ، 1991 ، ص ص 89-90.

مليار دولار ، بينما وارداته 17 مليار دولار ، وقد أشارت إحصائيات المقاطعة الاقتصادية على العراق والتي نشرت في سبتمبر 1995 أن مخزون العراق من السلع هو كما يلي:

1- مخزون الأرز يكفي لأقل من أربعة أشهر.

2- مخزون القمح يكفي لأقل من شهر.

3- مخزون الشعير يكفي لأقل من عشرة أشهر.

4- مخزون الذرة يكفي لأقل من عشرة أشهر.

5- قطع الغيار العسكرية تكفي لأقل من عام.

وأن الحرب لو اندلعت فلن تستمر لأكثر من شهرين على الأكثر ، وأن العقوبات الاقتصادية ستؤثر على العراق خلال ستة أشهر من تطبيقها عليه، لكن النظام الذي أرجع العراق سنوات طويلة للوراء بسبب عدم ادراكه هذه الأمور ، فقبل وصول صدام للسلطة تكونت نخبة علمية مهتمة بالبحث العلمي في العراق وتحوَّلت إنجازاتها العلمية بمجال الإنتاج إلى تقنيات عسكرية ومدنية ، وأكدت تقارير دولية أنه كان من المفترض أن هذا التطور سيرشح العراق للتحول إلى دولة صناعية متطورة بحلول عام 2000 ، لولا الحرب التي خاضها النظام العراقي[1].

لكن لم يكن هذا الخطأ الوحيد الذي ارتكبه النظام العراقي نتيجة سوء تقديره ، فقد كان سوء تقديره الأول حول احتلال الكويت كما صرح بذلك نائب رئيس الوزراء العراقي للشئون الاقتصادية إبان حرب الخليج الثانية أن العراق كان سيتمكن من تسديد ديونه خلال أقل من خمسة سنوات ، وسيتضاعف إنتاجه من النفط إلى 4.6 مليون برميل بدلاً من 3.1 مليون برميل ، بحيث يصبح دخله السنوي ثمان وثلاثين مليار دولار ، وقد يصل مستقبلاً إلى ستين مليار دولار ، وسيتوسع القطاع الخاص بعد دمج القطاعين الخاص والعام ، وسيزداد الإنفاق العراقي على مشروعات التنمية والواردات ، لكن تبددت هذه الآمال بعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ستمائة وستون بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية ؛ ثم

[1](?) زكي محمود زكي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 13-20.

العقوبات الاقتصادية والمقاطعة الدولية الإلزامية على العراق والكويت التي تسببت بخسارة سبعة عشر مليار دولار[1].

ورغم ذلك لم يبال النظام العراقي في ظل الحصار بالتخطيط الاقتصادي ؛ فظل يرتكب الأخطاء التي تعود بالاقتصاد العراقي إلى الوراء ، فعلى سبيل المثال كان قرار النظام بإلغاء مجلس التخطيط الذي استبدله بوحدة أطلق عليها "جهاز" ضمن تشكيلات وزارة التخطيط ويتشكل هذا الجهاز من وزير التخطيط وعضوين ممثلين عن مكتب رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والمالية وثلاثة أعضاء من موظفي الدولة ، وحدد القانون مهام المجلس بتقديم المشورة والاستشارات لمجلس الوزراء[2].

جدول رقم (23)

الناتج المحلي الإجمالي – حصة الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة على أساس أسعار 1980 - خلال الفترة (1990-1993)

السنة	السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي(م8)	حصة الفرد من الناتج(S)
1990	18.9	16.4	868
1991	19.9	12.3	627
1992	20	11.1	555
1993	20.6	10	485

المصدر: عباس النصراوي ، ص 194.

جدول رقم (401)

مقارنة تبين استهلاك المواطن قبل وبعد حرب الخليج الثانية

الأغذية	التجهيزات المدعومة للشخص الواحد خلال عام 1989 بالكغ	التجهيزات المدعومة للشخص الواحد خلال العام 1996 بالكغ

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 195.
[2] - عباس النصراوي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 107-156.

قمح (دقيق)	15كغ	7كغ
أرز	3.28كغ	1.2كغ
سكر	3.4كغ	0.5كغ
شاي	0.25كغ	0.1كغ
زيت طبخ	1.28كغ	0.75كغ
حليب رضع	3.06كغ	1.7كغ

المصدر : تقرير معهد التغذية العراقي "*العراق*" وزارة الخارجية أثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق (بغداد – الوزارة - 2000) ، أنظر أيضاً تيم نبلوك-العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (*العراق-ليبيا-السودان*) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية – 2001 ص 78

ج
جدول رقم (1-7)
الوفيات الشهرية بين الأطفال
بسبب الأحوال الصحية قبل وبعد حرب 1991

الحالة الصحية	عدد الوفيات في فبراير 1989	عدد الوفيات في فبراير 2000	معدل الزيادة
الإسهـــــال	104	1377	1224.04%
فقر الدم والأمراض المعدية	158	2004	1800%
ســوء التغذيـــة	94	2560	2623.4

%			

المصدر: تيم بنلوك ، ص 87.

جدول رقم (1-8)
الوفيات الشهرية بالنسبة للبالغين فوق سن الخمسين
بسبب الظروف الصحية قبل حرب الخليج 1995.

الحالة الصحية	عدد الوفيات في فبراير 1989	عدد الوفيات في فبراير 2000	معدل الزيادة
أمراض القلب والضغط	7	593	735.21 %
أمراض السكر	90	589	554.44 %
الأورام الخبيثة	318	1868	487.42 1%

المصدر: تيم بنلوك – ص 87.

جدول رقم (1-9)
الوفيات الكلية بسبب الظروف الصحية (1989 - 1999)

السنة	الأطفال أقل من 5سنوات	السكان فوق 5سنوات	المجموع
1989	7110	20224	27334
1990	8904	23561	32464
1991	27473	58469	85942
1992	46933	76530	123463
1993	49762	78261	127023
1994	52905	80774	133681
1995	55823	82961	138784
1996	56997	83284	140281
1997	58845	85942	144878
1998	71279	88760	160039

117236	6057	53579	1999
1205100	722601	482499	المجموع

المصدر: تيم بنلوك – سابق ذكره – ص 88.

جدول رقم (1-10)

إنتاج القمح والشعير خلال الفترة (1990-1997) بالمليون طن

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة/ السلع
1.1	1.3	1.2	1.3	1.2	1	1.5	1.2	القمح
0.8	1.3	0.9	1	1.6	1.5	1.2	1.9	الشعير

المصدر: تيم بنلوك ، ص 97.

لقد أيقنت المعارضة العراقية في الخارج أنه لا يمكن إسقاط النظام وإحداث التغيير في العراق ؛ إلا من خلال الدعم الخارجي ، لذلك عملت على الاتصال بالدوائر الأمريكية في الخارج فأصدر الكونجرس الأمريكي في خريف 1998 قانون تحرير العراق وخصص له مائة مليون دولار أمريكي[1] وقد عزا البعض أن أسباب احتلال العراق هي[2]:

1- فشل النظام في إيجاد الديمقراطية في البلاد فظل هدفه الأول والأخير هو الاستمرار في الحكم بغض النظر عن حل القضايا المهمة مثل القضية الكردية.

2- عدم الاهتمام بالتهديدات الأمريكية للعراق ، حيث ظلَّ الرئيس العراقي يجتمع مع قيادات التصنيع العسكري والطاقة الذرية ، ويظهر ذلك في البرامج المرئية ، مما شكك الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الممكن أن يمتلك أسلحة دمار شامل ، خاصة بعد أن عسكر المجتمع العراقي بشكل أكبر من ذي قبل من خلال تشكيله لما

[1] (?) تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص 359.
[2] (?) أحمد يوسف أنحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 223-327 ، للمزيد أنظر : عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 22-23.

سمي بجيش القدس الذي جمع كل فئات المجتمع العراقي ، وضمَّ (5-7) مليون فرد ، لكنهم دون تدريب أو انتظام أو جدية.

3- حرص الرئيس العراقي على تكديس ملايين الدولارات في أماكن نائية غير منظورة مثل حدائق القصر الجمهوري ؛ الملاصقة لنهر دجلة ؛ على أمل إعادة بناء ما ستخربه الحرب بعد انتهائها من تدمير للقصور الرئاسية والمواقع الرسمية ، بظنه أنها عاجزة عن احتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيها.

4- حالة اللامبالاة التي اتسمت فيها تصرفات الكثير من أبناء الشعب العراقي حتى أن البعض اعتقد أن الاحتلال سيكون أرحم من النظام الموجود ، وسيوفر مستقبلاً أفضل للشعب العراقي ، كما أن الكثير من ضباط الجيش الذين أقسموا للدفاع عن النظام أثبتوا أنهم غير مستعدين للتضحية في سبيله وفي سبيل وطنهم.

5- اعتقاد النظام بعدم وجود الضرورة لإجراء تغيير في سياسته وحتى بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة ، وإعلان نيتهم في إسقاط الحكم العراقي ؛ حيث ظل النظام يسخر من هذه التهديدات ويتظاهر بإمكانية امتلاك أسلحة الدمار الشامل لصد العدوان ، وهذا ما أثار فضول المجتمع الدولي ضده الذي ظن أنه فعلاً يمتلك هذه الأسلحة.

6- أعتقد النظام أن الولايات المتحدة لن تجازف في مواجهة عسكرية مباشرة دون إجماع دولي معها وأن كل ما ستقوم به هو تدمير القصور والمنشآت العسكرية، وقد رسَّخ هذا الاعتقاد عند جميع العسكريين.

لذلك اقتنع أقطاب المعارضة العراقية ، والكثير من أبناء الشعب العراقي أن هذا النظام غير قابل للإصلاح وغير قادر على حل الأزمات التي يعاني منها المجتمع العراقي ، وأن الحل لن يأتي إلا من الخارج ، وهذا ما يفسر حالة اللامبالاة التي اتسمت بها تصرفات الكثير من أبناء الشعب العراقي منذ بدأت الحرب على العراق عام 2003.

لكن تثار تساؤلات كثيرة حول أن النظام العراقي استمر طيلة اثني عشر سنة ولم يسقط من الداخل رغم كل هذه التناقضات المحددة لعلاقات النظام بالشعب العراقي ، وتفسير ذلك يكمن في الأمور التالية[1]:

1- تشابك المصالح للنخبة التجارية الارستقراطية مع مصالح العناصر الرئيسية في النظام.

2- الجهود الواسعة التي بذلها حزب البعث في التكوين العقائدي للشعب العراقي خلال فترة حكمة باستعمال القنوات التعليمية والإعلامية ؛ تحت تصرف الدولة وقد تعمق هذا التأثير على أساس أن حماية العراق هو الذي سبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي الذي يحمل الرسالة البعثية الخالدة ، وأن الاستعمار هدفه إسقاط النظام من أجل إثارة النزعات الطائفية والعرقية وتقطيع أوصاله من خلال كل من إيران وتركيا ذوي المطامع في العراق.

3- غيَّرت العقوبات الاقتصادية التوازن بين المجتمع المدني والدولة ، وأضعفت المجتمع المدني مؤكدة على قوة الدولة ؛ فالكفاح اليومي من أجل الغذاء والدواء وتحمل صعوبات الحياة الأخرى في ظل الضعف الذهني والبدني الذي أصاب الشعب العراقي ، جعله لا يفكر سوى بتأمين قوت يومه خاصة أن نظام الحصص يفرض سلطة الدولة على المجتمع المدني ؛ لأن الشعب يعتمد عليها وهذا ما عزز معرفة الدولة بتفاصيل كل عائلة وتكويناتها واحتياجاتها وحركة أفرادها ؛ إضافة إلى معرفة الشعب العراقي أن السلطة تملك المعلومات ولديها القدرة لحرمان الأشخاص المعارضين من البطاقات التموينية ، وهذا مما جعل هؤلاء يخافون من ذلك فكان نظام الحصص التموينية إحدى وسائل اختراق السلطة لهم.

4- النجاح الذي حققته الحكومة العراقية لإصلاح البنى التحتية في البلاد وإعادة تعميرها عقب حرب الخليج الثانية ، وضمان حصول الشعب العراقي على الحصص التموينية

---

[1](?) تيم نبلوك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 128-130.

والدعاية العراقية التي أوهمت الشعب أن العراق مستهدف وتآمر الدول الإمبريالية عليه بغية إلحاق الأذى به وتقسيمه من خلال مشاريعها العدوانية ، إضافة إلى تخوف الشعب العراقي أن أي تحول في النظام السياسي في البلاد ؛ سيؤدي لحرب طائفية وعرقية وإلى صراع اجتماعي وتقسيم البلاد.

5- عدم ثقة الشعب بالخارج وبقرارات الأمم المتحدة لما لحقه من أذى بسببها.

وبذلك نستطيع أن نصل أن النظام العراقي قد فشل في التعامل الإيجابي مع الشعب العراقي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، حيث استمرت ديكتاتورية الحزب القائد الذي يرفض أي تغيير سياسي في المجتمع رغم إيحائه بالقبول بالتعددية وإيجاد دستور دائم ، لكن على الواقع العملي كان النظام يرفض أي معارضة حقيقية له أو تشكيك بقراراته الداخلية والخارجية والإقليمية والطائفية والاثنية والحزبية ، حيث أنه استقطب عشائر معينه على أمل أن تكون له سنداً ودعماً وابتعد عن عشائر أخرى رأى أنها لا تواليه ، كما أنه استمر في المحاباة تجاه سكان المناطق الوسطى بتعينهم في المراكز الحساسة على حساب سكان الجنوب (الشيعة) ، وسكان الشمال (الأكراد) ، ولم يستطع إقامة جهة وطنية موحدة تجمع فئات المجتمع العراقي وتقلل من الفجوة بين النظام وفئات الشعب العراقي المختلفة ، كما أن الحصار الاقتصادي على العراق كان له تأثيره السلبي على المجتمع العراقي والشعب العراقي ، حيث أن ما عاناه الشعب العراقي بسبب هذا الحصار الذي أوصله إلى العصور الوسطى في ظل الفقر والتخلف ، جعلته يتيقن أن أخطاء النظام هي التي سببت له هذه الكوارث كما فشل النظام في ترشيد الموارد المتاحة لتقليل معاناة الشعب وازدياد الفجوة بين الطبقة العليا التي ينتمي إليها النظام مع شبكة المهربين والتجار الذين أساءوا للنظام العراقي من خلال تعاليهم عليه واستخفافهم بمشاعره ، فانتهت الطبقة الوسطى وأصبح أكثر من ثلاثة أرباع الشعب العراقي يعيش تحت خط الفقر ، وفي ظل هذه الظروف بدا للكثيرين أن سقوط النظام هو الحل النهائي لحل مشاكل العراق وخروجه من أزمته.

ثالثاً : مدى تحقيق الحرية والعدالة والمساواة

لقد اتَّسم النظام في ظل أزمة الخليج الثانية وما بعدها بالضعف الشديد ، لكن هذا الضعف انعكس بالسلب على أبناء الشعب العراقي الذي عانى الأمرين نتيجة هذه الحرب وما تبعها من حصار اقتصادي قاس ، لم يؤثر على النظام بقدر ما أثر على أبناء الشعب العراقي، فكل قرارات النظام على المستوى الداخلي أو الخارجي كان لها تأثيرها المباشر على الشعب العراقي ، واتسمت معظم هذه القرارات بتأثيرها السلبي على الشعب العراقي ، فقد قدمت منظمة الأمم المتحدة من خلال لجانها المتخصصة في مجال حقوق الإنسان تقارير تؤكد الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في العراق ، تلك التي قام بها النظام العراقي ضد أبنائه وقد نتج عن هذه التقارير أن الولايات المتحدة وحلفائها أخذوا يتذرعون بها ؛ لإبقاء العقوبات على العراق كوسيلة لإضعافه واحتوائه ، لكن أكَّد نظام العقوبات على مدى تسعة سنوات أنه لم يكن له تأثير على ديكتاتورية النظام ، بل أدى إلى زيادة معاناة الشعب العراقي[1].

كان النظام العراقي يتخذ قرارات تشدد على العقوبات بدل أن تخفف ، حيث أنه كان في حالة ضعف ، ورغم ذلك قام بمنع اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة من تنفيذ مهامها على أساس أنها السبب وراء استمرار العقوبات ، مما حذا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بعملية (ثعلب الصحراء) في ديسمبر 1998 التي دُمرت فيها منشآت عسكرية اشتبه فيها ، إضافة إلى تدمير المزيد من البنى التحتية للعراق[2].

كما أخطأ النظام عندما استغل البعد العشائري والعائلي والقبلي والإقليمي خلال فترة الحصار ؛ فأقام شبكة محسوبية وشراكة مع بعض من يؤمنون بسلطة النظام ويستفيدون من استمراره والذين لم يشكلوا أكثر من 2.5% من أبناء الشعب

(?)[1] united nation Economic and social commercial commission an Human Rightly, Reposts on the situation of Human Rightly, in Iraq, prepared by Mr Max van der stole, special Reapportions on Human Rightly , (1992-1999).

(?)[2] تشاليز تريب، مرجع سابق ذكره ص ص 342 – 343.

، ومعظمهم من المنطقة الوسطى ذات الأكثرية السنية ، والذين أيقنوا أن وجود واستمرار النظام مهم بالنسبة لهم ولاستمرارهم على قمة المجتمع العراقي ، وقد تمَّيز هؤلاء بأنهم لم يتأثروا بنظام العقوبات ؛ بسبب قدرتهم على الوصول إلى الموارد الغنية للدولة العراقية ، ومختلف شركات التهريب للنفط والبضائع التي أسسها من سموا باسم (قطط الحصار) ذوي العلاقة برجال النظام العراقي ، وعلى هذا الأساس لم يصبهم الحصار بأي أذى على عكس ما أصاب أغلبية أبناء العراق[1].

وكانت خطة النظام في إتمام مشروع النهر الثالث التي بموجبها تم تحويل نهري دجلة والفرات ، وتدمير مساحات شاسعة من الأهوار ؛ ومن ثم القيام بعمليات أمنية لاعتقال معارضي النظام الذين كانوا موجودين في هذه المناطق ، مما أدى إلى التأثير على مجمل سكان هذه المنطقة ولجوئهم إلى إيران ، أو تم نقلهم إلى قرى جديدة حرموا فيها من وسائل كسب رزقهم التقليدية ووضعوا تحت أعين قوى الأمن ، وهذا ما سبب لهم معاناة كبيرة ، وقد برر النظام مشروعه هذا بأنه مشروعاً للأمن والتحديث ، وأن هذه المنطقة المتخلفة والخارجة عن السيطرة شكلت تهديداً لهوية العراق وتقدمه ، وذلك بعد أن أقدم النظام على تشويه سمعه أهالي هذه المنطقة على أساس أنهم إلى أعراق مختلفة ومذاهب أخرى ؛ بقصد إقناع بقية أبناء الشعب العراقي بأن أهالي الأهوار لا قيمة لهم ، ومن الضروري تغيير مجتمعاتهم المتخلفة[2].

كما عمل النظام خلال هذه الفترة على رعاية زعماء العشائر الشيعية في أرياف الجنوب ، إضافة لرجال الدين الموالين له أو المحايدين ، إلا أن أي نية استقلالية كانت تؤدي إلى استخدام العنف التأديبي ، فعلى سبيل المثال تم وضع المرجع أبو القاسم الخوئي قيد الإقامة الجبرية في أعقاب انتفاضه الجنوب 1991 ، كما تم سجن مجموعة من أفراد عائلته ومستشاريه وقتل قسماً منهم ، ثم فرضت رقابة مشددة على أبناءه ورجاله الذين انتقدوا الحكومة بعد وفاته عام 1992 ، ثم قتل أبنه (محمد تقي) عام 1994 في

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 343 – 350.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص 350.

ظروف غامضة ، كما قتل المرجع البروجردي والشيخ علي الغروري في فبراير 1999 ، والمرجع محمد صادق الصدر مع اثنين من أبنائه ، رغم أنه لم ينتقد النظام صراحة ؛ بل بسبب أنه أصبح عامل وحدة وولاء بين الشيعة ، وهذا ما أكدته الاحتجاجات العنيفة المناهضة للحكومة التي اندلعت في المدن الشيعية ، وحرم الكثير من أبناء الأهوار من الحصص الغذائية والأدوية التي كان يوزعها النظام وواجهوا قصفاً عشوائياً ضدهم ، كما أنه تم وضع المرجع علي السيستاني تحت الإقامة الجبرية عام 1994 بقصد وضع حد لعلاقته مع الطائفة الشيعية ، وعلى هذا الأساس كان النظام يقوم بتخويف وتدمير أي شكل من أشكال القيادة المستقلة بين الشيعة[1].

أيضاً عمل الرئيس العراقي على التفكير فيمن سيخلفه بالرئاسة فيما لو فقد حياته ، وبما أن ابنه البكر (عدي) أصبح معاقاً ، بعد محاولة الاغتيال الذي نفذتها المعارضة ضده ؛ لذلك عمل على تهيئة ابنه الأصغر قصي في سلسلة من المناصب جعلت منه من الناحية العملية نائباً لوالده ؛ فتم تعيينه رئيساً لأجهزة الأمن والمخابرات والمكتب العسكري لحزب البعث ، ثم ترقيته في المؤتمر القطري لحزب البعث في مايو 2000 عضواً في القيادة القطرية ، لكن هذا الإجراء أثار حفيظة ابنه عدي الذي منعه والده من ترأس المجلس الوطني العراقي رغم انتخابه عضواً فيه ، وهذا أثار العداء بين الشقيقين فتحالف قصي مع الفريق علي حسن المجيد الذي كان يشغل منسقاً ومراقباً لأجهزة المخابرات وحزب البعث في وسط وجنوب العراق ، ثم حدثت انشقاقات بين أخوة صدام حسين غير الأشقاء من عائلة إبراهيم الحسن وأبناء عمه من عائلة المجيد وأبناءه من جهة ، وبين العشائر التكريتية الأخرى مثل عشيرة البوناصر التي كان ينتمي إليها الرئيس السابق أحمد حسن البكر وهذا مما أضعف النظام العراقي[2].

---

[1](?) B.Stapletion, **the sheiks of Iraq** , (London , 1993), Middle East watch, **Endless torment : the 1991 uprising in Iraq and its aftermath**, (New York, 1992) , **Minority Rights Group, the Marsh, Arabs of Iraq**, (London, 1993)
للمزيد أنظر ، هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ، ص 301.

[2](?) تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 369-370.

وبسبب ما أصاب النظام من ضعف أثار أبناء الشعب العراقي الذين أخذوا لا يتقيدون بقوانين النظام وأحكامه ؛ لذلك عمل النظام على إصدار أحكام في منتهى القسوة في الثامن والعشرين من يوليو 1994 برقم 96 ، أشارت إلى البتر في المستشفيات العامة لكل معارض للنظام ، ثم صدرت مراسم أخرى عادت بالعراق إلى القرون الوسطى مثل قطعه الآذان والأيادي والأقدام ؛ بسبب أعمال السرقة أو التهريب للأموال أو الفرار من الجيش أو السخرية من الرئيس أو أحد أفراد أسرته ، وإن تكرار الجنح يقود إلى الإعدام ، فقد حدد المرسوم 59 الصادر في الرابع من يوليو 1994 أنَّ عقوبة الإعدام ستكون بدلاً من البتر للسارق الذي يحمل سلاحاً ، ولمن يقدم الملجأ أو الحماية لأحد الفارين من الخدمة العسكرية يعاقب بقطع أذنيه ويوشم عليه ، ويواجه الأطباء الذين يرفضون البتر عقوبة مماثلة ، وبالفعل فقد تم تنفذ عمليات إعدام لكل المعارضين السياسيين ، أو الذين كانت لهم ارتباطات سياسية سابقة ولم يبلغوا عنها ، وقد برر النظام هذه العقوبات بأنه أُجبر على مثل هذه الأحكام ؛ بسبب ما تعرَّض له من أعمال معادية ومخلة بالسلام من قبل الدول المعادية ؛ لذلك فالأحكام الرادعة هي الوسيلة لحفظ الأمن رغم أن المخابرات العراقية كانت مخترقة لجميع فئات الشعب العراقي ، وتم تطبيق مثل هذه الأحكام على الجميع دون استثناء ، لكن برر مسئول المساعدات الإنسانية في العراق (هانز كريستوف فون سبونيك) للجنة الوطنية العراقية في لقائه معها أن الظروف التي يتعرض لها العراق ، لا تسمح له بالعدالة والإنصاف والحق بالحياة والتنمية للإنسان والتطبيق الأوسع للقانون الدولي ، وذلك بعد أن انتقد الكثيرين ما مارسه النظام من تقييدات على سفر العراقيين ، وعدم وجود نظام تعددي وقساوة النظام القضائي ، وعدم السماح لأبناء الشعب في التحدث بصراحة أو ما يرونه مناسباً ، وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها هذه التناقضات خلال فترة الحصار ، وعملت على الحط من كرامة النظام العراقي ، وسيادته على أرضه بإنشاء ما يسمى بالمناطق الأمنية في شمال وجنوب العراق ، وعدم ترك أي فسحة للنظام للتنفس أو للمجابهة من خلال إجراءات نزع السلاح ، والتلويح بتفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل

العراقية ، وإنشاء مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب والوقوف ضد تطبيع علاقات العراق الخارجية مع الخارج ، والضغط على المدنيين لزيادة معاناتهم وشكواهم من النظام ؛ بهدف نخر النظام وتحويله لكيان يتجه للسقوط ، ثم إصدار قانون تحرير العراق بإرسال رسالة إلى العراق تبيَّن أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إسقاط النظام ، والتحالف مع قوى المعارضة العراقية في الخارج ، بقصد تهيئة البديل السياسي وفق أجندة تنظر للعراق من منظار التفتيت وليس التوحيد[1] ؛ لهذه الأسباب نضجت نظرية المؤامرة عند النظام العراقي الذي أصبح يشك بكل شيء حوله وخاصة أبناءه ، فازداد قمعه وقسوته وهذا ما أرادته الولايات المتحدة لتظهر للعالم أنها من خلال هدفها إسقاط النظام العراقي ، إنما تهدف لإبعاد الظلم والاضطهاد عن الشعب العراقي.

ولم تقتصر عمليات التصفية التي مارسها النظام على أبناءه في المعتقلات بل تعدَّت ذلك إلى الأسرى الكويتيين الذين فُقدوا أثناء حرب الخليج الثانية 1991 ، حيث ادعى النظام العراقي أن هؤلاء المفقودين ليسوا موجودين في سجونه ، وأنه قد أعاد آلاف السجناء الكويتيين لديه ومنهم كبار الضباط ، إضافة لموافقته على ترسيم الحدود ، وأنه لا فائدة له من احتجازهم في أراضيه[2] ، وقد أكدت هذه الحقيقة منظمة العفو الدولية التي أكدت أن الكثير من السجناء السياسيين ، قد فُقدوا داخل السجون ، كما أعتقل الكثيرين دون محاكمة أو تعرضوا لمحاكمات كانت أحكامها جائرة ، وهذا ما تسبب في اختفاء مئات آلاف المواطنين رغم أن النظام كان قد ألغى في الخامس عشر من مايو 1991 محكمة الثورة التي كانت في منتهى القسوة على الشعب العراقي ؛ نظراً لحالات الإعدام الكثيرة التي أصدرتها إلا أن النظام استبدلها بمحكمة أمن الدولة تلك المحكمة التي ماثلت بشدتها محكمة الثورة[3].

---

[1] (?) هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 295-316 – للمزيد أنظر: عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 297-298.
[2] (?) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 64-65.
[3] (?) منظمة العفو الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 1-2 ، للمزيد أنظر: فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص 104.

ورغم أن ادعاء النظام بعد حرب الخليج الثانية أنه سيعمل على القيام ببعض الإصلاحات السياسية ، وسيتقارب مع المعارضة إلا أنه لم يستطع ذلك لوجود عدة عوائق تمنعه من ذلك أهمها أن فتح باب المشاركة السياسية سيدفعها لانتقاد قراراته الخاطئة التي اعتاد عليها فكر الزعيم القائد الذي يحكم مدى الحياة ، بل يمهد الطريق لأبنائه للوصول للسلطة حيث أن المعارضة تنكر هذا العمل وتؤكد على تداول السلطة ، كما أن المشاركة السياسية تتناقض مع استمرار احتكار الأسرة الحاكمة والحزب الحاكم لجميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذا يتناقض مع ميول الاعتماد على الجماعة القرابية المحدودة ، ويقلل من احتكار الحزب القائد للسلطة ، كما يقلل من امتيازات الرئيس والحزب ، وما يؤكد ذلك أن ما اقترحه النظام حول الدستور الدائم قد اختص به 79 مادة من أصل 179 مادة ، بيَّنت فيه اختصاصات الرئيس وصلاحياته فعلى سبيل المثال المادة (117) تجيز له حل مجلس الشورى ، والمادة (13) تجيز له حل المجلس الوطني والمادة (99) تجيز له إعلان حالة الطوارئ الكلية أو الجزئية وإعلان حالة الحرب وقبول الهدنة والصلح والمعاهدات دون الرجوع لأحد ، كما أكدت مسودة الدستور المحافظة على مجلس قيادة الثورة والإبقاء على قراراته التي تتجاوز قوة القانون حسب نص المادة (171) ، فلا يخضع الرئيس لأي مسائلة قانونية ولا تتمتع أي هيئة خارج السلطة التنفيذية التي يمثلها بالصلاحية الكاملة لسن القوانين ، ولا يمتلك أحداً سلطة تغيير القوانين التي فرضتها هيئة غير منتخبة هي مجلس قيادة الثورة رغم الإدعاء أن مجلس الشورى الوطني هما اللذين يُشرِّعان القوانين ، لكن لا يمكنها إثبات ذلك دون مصادقة الرئيس[1].

أما قانون الأحزاب الذي بدء العمل به رسمياً في عام 1991 ، فتتعارض مبادئه مع التعددية الحزبية المعمول بها في الدول الليبرالية ، فالمادة العاشرة منه تحظر على أي حزب عقد علاقة مع أي حزب عربي أو عالمي أو الاستعان بالخارج أو له علاقة بالخارج ، كما تحظر النشاط السياسي والتنظيم لأي حزب داخل القوات المسلحة وقوى الأمن عدا حزب

[1](?) فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 172-174.

البعث ، كما أشارت المادتين (28-29) بضرورة تقديم كل ما يتعلق بالحزب من أعضاء وأفكار وبرامج واستراتيجيات لمجلس الوزراء ، أما المادة الخامسة فتحرم على الأحزاب القائمة الطائفية أو العنصرية أو الإلحادية أو الإقليمية أو الشعبوية ، وعلى هذا الأساس فهي تمنع عملياً الأحزاب الشيوعية أو الدينية أو الكردية أو الليبرالية[1].

وقد استاءت الأحزاب الكردية من المشروع الرسمي الذي أقرَّه النظام العراقي في الثاني والعشرين من يوليو 1991 حول الحكم الذاتي للأكراد ، ونُشر في الصحيفة الرسمية حيث تضمَّن قرارات لم ترض عنها هذه الأحزاب وأهمها[2]:

1- قرارات هيئات الحكم الذاتي يجب أن ترفع إلى وزير العدل الكردي المركزي قبل تنفيذها.

2- لجنة رقابة المشروعية تتألف من سبعة أعضاء يعين رئيس الجمهورية أربعة منهم.

3- لرئيس الجمهورية حل المجلس في حالات عديدة منها عدم امتثال المجلس لهيئة الرقابة المرتبطة بالمركز.

4- لا يجوز تعديل قانون الحكم الذاتي إلا بمصادقة ثلثي الأعضاء في المجلس الوطني الخاص بحزب البعث.

وقد تضمن هذا الدستور في ديباجته صفات الرئيس العراقي وحزب البعث والبعثيين ، وبذلك يكون هذا الدستور قد خالف القواعد المتعارف عليها والمألوفة في الفقه الدستوري ؛ لأن الديباجة يجب أن تتضمن عرضاً عن أمجاد الوطن والدولة والشعب وتاريخه وحضارته وثقافته ، وبناءاَ على ذلك فقد عكست تلك المقدمة الطبيعة الاستبدادية الفردية والتأليه الشخصي وعبادة الحاكم وتقديس حزبه، وما يؤكد ذلك أنه رغم أن هذا الدستور قد أكَّد في مادته السادسة على الحقوق القومية للأكراد ، وأن الشعب العراقي يتكون من قوميتين هما العرب والأكراد ، والحكم الذاتي للأكراد في كردستان العراق وضرورة احترام مبادئ القانون الدولي

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 174-175.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص 173.

وميثاق الأمم المتحدة بناءاً على المادة (15) من نفس الدستور ، والتي أشارت أيضاً إلى ضرورة حل المنازعات بالطرق العلمية على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة والتعامل بالمثل ، إلا أنه بعد صدور مشروع هذا الدستور في الثلاثين من يوليو 1990 بثلاثة أشهر قام باجتياح الكويت وضمها قسراً[1].

ونصت المادة السادسة عشرة من ذلك الدستور على تقيد السلطة بالدستور والقوانين ودستورية القوانين وعدم سريان القانون بأثر رجعي ، لكن لم يحدد المشرع الجهة التي تنظر في دستورية القوانين بل اكتفى بالنص في المادة (89) أن رئيس الجمهورية هو من يتولى تطبيق الدستور والإشراف على تطبيق القوانين والقرارات ؛ فهو الفصل في تحديد دستورية القوانين ، وذلك أن الرئيس يجمع في يده جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى ، كما أورد نفس هذا الدستور بعض القرارات التي أكدت على عدم نشر بعض القوانين في الصحف الرسمية وإبقائها سرية ، ورغم أن المادة (48) أكدت على سرية المراسلات والاتصالات البرقية والهاتفية لكن تم تجويفها بالنص على أنه يمكن انتهاكها لدواعي العدل والأمن ، وحول الحقوق والحريات وضماناتها فرغم تأكيد هذا الدستور على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص مثل المتهم بريء حتى تثبت جريمته في محكمة قانونية ، وحق الدفاع للمتهم وعدم جواز حجز المتهم أن توقيفه أو سجنه إلا بقرار ولا عقوبة ولا جريمة إلا بنص وعدم رجعية القوانين وحرية المساكن وكرامة الإنسان وشرفه ، وحرية التجمع والتظاهر وحرية الفكر والرأي والتعبير والصحافة والطباعة والنشر وعدم فرض الرقابة ، لكن عملياً لم يوقِّع العراق على اتفاقية تحريم التعذيب للمتهم بدنياً ومعنوياً ، حيث اعتبر العراق من أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق الإنسان ، ورغم تعيين لجنة حقوق الإنسان في الثامنوالعشرين من فبراير1991 ، المقرر لها في العراق ، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان استمرت قائمة ، وتم تحوير

[1] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 532.

المادة التي تقول المتهم بريء حتى تثبت إدانته إلى أن المتهم مذنب حتى تثبت براءته[1].

أما حول اشترط المتقدم لرئاسة الجمهورية فقد اشترط الدستور صفات لا يمكن أن تكون موجودة إلا في شخصية الرئيس صدام حسين ، حيث تم تفصيل الدستور حسب مقاساته مثل الإيمان بثورة السابع عشر من يوليو وأهدافها والإسهام في قادسية صدام المجيدة والإيمان بالاشتراكية ، وأن يكون سلوكه الفعلي اشتراكياً وبلوغه سن الأربعين وعراقيته وأن يكون مؤمناً ومشهوداً له ومتميزاً بالعدل والإنصاف والشجاعة والحكمة والحلم والخدمات الجليلة للوطن والأمة ، وكل هذه المعايير تحددها اللجنة الدستورية الخاضعة للأمين العام لحزب البعث ورئيس الجمهورية صدام حسين[2].

إلا أنه رغم ذلك لم يصدر هذا القانون الدائم ، وظل العمل بالدستور المؤقت ذو الأحكام المشابهة لمواد هذا الدستور ، وعليه فإن الافتقار إلى دستور دائم نتيجة لتجاوزات السلطة التنفيذية ؛ أدى إلى غياب سلطة القانون وتمجيد القوة وتأكيد الإنفراد بإدارة شؤون البلاد وطغيان الحكم الفردي الاستبدادي الشمولي وغياب الرقابة وعدم طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وخضوعها لها ، وغياب السلطة القضائية وتشويه القضاء من خلال تدخلات السلطة التنفيذية من خلال محكمة أمن الدولة التي كانت وريثة لمحكمة الثورة ، وعدم الخضوع لأحكام الدستور المؤقت ، وصدور عشرات القرارات التي تجيز عقوبة الإعدام وبعضها ذو أثر رجعي وظل المواطن العراقي مهدداً بالإعدام بموجب خمسين قانوناً أصدرهم مجلس قيادة الثورة ، وهذا يتنافى مع مبادئ القانون العالمي لحقوق الإنسان ، واضطر أكثر من نصف مليون عراقي من حكم أنفسهم بالإعدام من خلال التعهد والتوقيع على المادة (200) من قانون العقوبات التي يمكن بموجبها تنفيذ حكم الإعدام المؤجل ، كما لم تستطع السلطة القضائية في ظل غياب الدستور الدائم من

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 535-536.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 537-538.

الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة أو الطعن في دستوريه القوانين مما أدى إلى حصرها بدور هامشي فقط[1].

وقد استمرت خلال هذه الفترة أجهزة الأمن والمخابرات في اضطهاد الشعب العراقي فكان لها مطلق الحرية في اغتصاب الأطفال والبالغين من كلا الجنسين عند استجوابهم ، وبسبب تخوف أبناء الشعب العراقي من بطشهم أصيب الكثير من أفراد هذه الأجهزة بالغطرسة والتكبر على الشعب ، حيث كان بإمكانهم سحق أي مجموعة وابتزاز الأموال العامة بحجة توفير الحماية للمؤسسات التجارية الصغيرة ، كما كانوا يقومون بخطف النساء الجميلات اللواتي كنَّ يحضرن الحفلات التي تقام في مختلف المناسبات (الزواج- الخطوبة- المسيرات......) بغض النظر عن رغباتهن في الاستجابة أو الرفض ، وسواء كنَّ متزوجات أم لا وقد خصص لهذه الأجهزة القسم الأكبر من الموارد المالية ؛ بقصدِ كبت نشاطات المعارضة في الداخل ، وقد ذهب قسماً من هؤلاء الذين أطلق عليهم لقب (الأشباح) على تنفيذ عمليات اغتيال في عدد من العواصم الغربية مثل باريس ولندن ، كما تم تسخير قسماً من هؤلاء لنشر الإيدولوجيا البعثية في الدول العربية وإقامة شبكات مع بعض أفرادها مع إقامة صروح للرئيس صدام حسين فيها ، وحشد التأييد الجماهيري وتنظيم المسيرات المؤيدة للنظام في بلدان فقيرة مثل الأردن واليمن وموريتانيا وغيرها[2].

أيضاً قام الكثير من الدبلوماسيين العراقيين في الخارج باستغلال نفوذهم من خلال إقامة نشاطات اقتصادية في إطار ممارسة العمل التجاري ، فقاموا بغسل الأموال العامة بالنيابة عن قادتهم في حزب البعث ولصالحهم ، حيث قاموا بإنشاء شركات وهمية لاستيراد التقنيات المحظورة ليضعوا في جيوبهم ما يأتي من صفقات مربحة لهذا الغرض[3].

وتفسير قلّة الاضطرابات خلال هذه الفترة ، فيعود لعدة أسباب على عكس الفترة اللاحقة -في ظل الاحتلال- أو في ظل الحكومات العراقية التي جاءت في ظل الوجود الغربي

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص 238.
[2] (?) جوزيف براودي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 106-110.
[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص 111.

في العراق ؛ لأن هذا النظام قد احتكر العنف السياسي والعرقي بفرض السيطرة على المجتمعات ذات الانتماءات الدينية المتنوعة ، وإبقاء النخب السياسية الموالية له ، كما أنه استطاع إثارة المجموعات الدينية والعرقية تجاه بعضها البعض ؛ بحيث يكون هو من يحقق التوازن لصالحه فسادت ثقافة توفيقية بين هؤلاء ، بحيث منعت من حدوث حروب أهلية أو عرقية أو دينية ، وعلى هذا الأساس فوجود النظام هو ما كان يمنع حدوث هذه الحرب ، لكن سقوط النظام أدى لاشتعال هذه الحـرب ؛ لأن بذور اشتعالها موجودة ولـم يخمدها النظام أو يقضي عليها من جذورها ، بـل استغل وجود هذه التناقضات على أساس أن يظل رأس السلطة مسيطراً عليها.

القصور الرئاسية التي أقام معظمها النظام العراقي قوَّت الشعب العراقي ومستقبله تحولت في ظل هذا النظام إلى سجون ، حيث لكل قصر سجن خاص فيه لتعذيب وإعدام المعارضين في أقبيته ومبانيه السرية ، مثلما كان في كل مركز من مراكز الشرطة العراقية غرف خاصة لاغتصاب المتهمين ، وكل ذلك في ظل وجود الرئيس العراقي الذي كان رئيساً لمجلس القضاء الأعلى ، وكان اقتناعه بأن القدر اختاره للعظمة وأن له مهمة جليلة ، وهذا ما يفسِّر دعوته لكبار الضباط ورجال المخابرات الذين يعملون كدبلوماسيين في الخارج بضرورة دراسة كتاب هتلر (كفاحي)[1]، ذلك الكتاب البعيد عن الإنسانية والنظرة الموضوعية والأخلاق السياسية.

وبسبب انتهاكات حقوق الإنسان إبَّان قمع انتفاضتي الجنوب والشمال وتدخل المنظمات الدولية إعلامياً ضد النظام ؛ اقترحت بعض قوى المعارضة ضرورة إقرار نوع من الانفتاح السياسي من خلال تعددية حزبية وسياسية وإتاحة الفرصة للتعبير عن طرق إجازة بعض الصحف المستقلة ، وإقامة حوارات مفتوحة بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ؛ إلا أن النظام رفض ذلك واعتبر أن تلك الآراء تهدف إلى إسقاطه وإضعافه ، ولمواجهة هذه المطالب والتحديات عمل على حشد التأييد له من خلال المغريات المادية التي خص بها تنظيمات حزب البعث التي روَّجت

[1] (?) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 25-30.

لمقولة صدام حسين "إن العراقيين جميعهم بعثيون وإن لم ينتسبوا لحزب البعث" ، وقد ترتَّب على هذه المقولة مشاركة جميع العراقيين بالفعاليات السياسية للحزب ، مثل المسيرات والمهرجانات والندوات والتطوع في الجيش الشعبي وجيش القدس وغيرها من التنظيمات المسلحة التي تؤسس في إطار حزب البعث ، كما تم إعطاء الكثير من المغريات المادية لأجهزة الأمن والمخابرات والحرس الخاص ، لكن هذه الخطة انعكست بالسلب على النظام حيث تشكلت مجموعات مستفيدة وغنية بدأت تحرص على حماية مصالحها أكثر من حرصها على حشد المدافعين عنه والمستعدين ؛ لتصفية أي مقاومة داخلية إلا أنهم لم يكونوا قادرين على حشد تأييد جماهيري كبير أو صد عدوان موجَّه نحو العراق[1].

ومن أخطاء تصرفات النظام ، وعدم تقديره لعواقب قراراته هو تعريضه للرعايا الغربيين عندما اشتد التوتر بينه وبين المجتمع الدولي عقب احتلاله للكويت ، حيث تم وضعهم كدروع بشرية في مناطق إستراتيجية داخل العراق فيما لو قامت قوات التحالف بمهاجمتها ولولا الوساطات الدولية ، لما أطلق سراحهم ، وهذا ماجعل النظام العراقي بدل أن يكسب رصيداً دولياً لصالحه كسب عداء الكثير من الدول ، بالرغم من أن وزير النفط العراقي (عصام شلبي) ، حاول إقناع الرئيس العراقي بضرورة الابتعاد عن المواجهة مع قوات التحالف ، مما حذا بالنظام إلى اتهامه بأنه أساء تقدير إمكانات تكرير النفط ، وأنه فرض إجراءآت التقنين ، مما أدى إلى عزله من منصبه ، وتعيين صهر الرئيس العراقي (حسين كامل المجيد) مكانه ، رغم أن الأخير لا يعرف شيئاً عن اقتصاديات النفط وليست لديه أية مؤهلات تؤهله لشغل هذا المنصب ، مثلما فعل النظام العراقي في فترة الحصار مع رئيس المصرف المركزي العراقي ووزير المالية اللذين اقترحا ضرورة تخفيف إهدار الأموال بعد أن أنفق العراق حوالي ثلاثين مليار دولار خلال الحرب مع إيران وقتل 10% من طاقة العمل الشابة في العراق ، مما حذا بالنظام إلى فصلهما ثم إعدامهما[2] ، وهذا ما فعله النظام أيضاً مع بعض

---

[1] (?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 10.

[2] (?) ياسر فرحان ، مرجع سابق ذكره ، ص 77-80 ، ص 26 ، أنظر أيضاً : أحمد رائف ، مرجع سابق ذكره ، ص 90.

مثقفي العراق مثل الشاعر محمد مهدي الجواهري والشاعر عبد الوهاب البياني والصحفي سعد البزاز الذين حضروا مهرجان الجنادرية الثقافي في السعودية فكان أن اتهمهم بأنهم باعوا أنفسهم للدولار ، وأسقط الجنسية عنهم ودعا لمحاسبتهم[1] ، فكان أن تحولوا إلى جبهة المعارضة للنظام ، فسوء تقديره كان مغلوطاً في كل هذه الحالات.

وفي إطار المنافسة بين ولدي الرئيس العراقي، أخذ كل منهما يسعى لزيادة قوته على أمل أن يصبح خليفة والده ؛ لذلك كانت أعمالهما ضد بعضهما البعض على حساب الشعب العراقي ، فقد فرض عدي الخوات على التجار باسم صندوق مساعد الفقراء الذي أنشأه ، ثم حصل على رتبه فريق ركن في الجيش العراقي ، ولم يكن عمره يتجاوز الأربعين سنة ، ثم شكَّل جهاز أمنياً سمي (فدائيو صدام) ، وأعضاء هذا الجهاز هم ثمار عملية تسييس وتعبئة طلاب المدارس والرياضة والنوادي.

وقد منحتهم الدعاية العراقية التي يسيطر عليها الجهاز الحزبي على أنهم أقوياء وأشداء ، حيث كانوا يقومون بأعمال مقززة مثل أكل الأفاعي ، وأول ظهور لهم كان في مطار المثنى بملابسهم الصفراء حيث احتفلوا بميلاد الرئيس العراقي ، وقد لقي الشعب العراقي من هولهم الكثير من المصائب ، فقد تصدوا لتمرد عشيرة الدليم وقتلوا عائلة حسين كامل المجيد إثر عودته من الأردن ، وروعوا الشيعة في الجنوب إثر انتفاضتهم عام 1991 ، كل هذه الأمور ساهمت في محاولة اغتيال ابن الرئيس العراقي عدي في ديسمبر 1996 ، وأصبح معاقاً بعدها ، لكنه لدى خروجه من المستشفى ازدادت قسوته تجاه الآخرين وأصبح أكثر اندفاعاً وراء شهواته وغرائزه ، خاصة بعد أن حسم أمر وراثة الجمهورية لصالح أخيه الأصغر قصي الذي أخذت أجهزة الإعلام والدعاية تصفه بالجدية والرصانة رغم قسوته ، إلا أنها كانت قسوة مكتومة ، حيث كان يقوم بتصفية السجناء في زنزانتهم أو في أماكن بعيد عن الناس ، حيث ينتقي السياسيين الذين يتم تصويرهم أنهم خطراً على النظام ،وقد أوكلت إليه رئاسة المكتب العسكري المكلف بحماية الرئيس

---

[1] (?) عبد الوهاب عبد الستار قصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 191.

العراقي ، وانتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث رغم أن عمره لم يتجاوز الأربعين سنة أيضاً ، ثم تولى جهاز الأمن الخاص المسئول عن الحرس الجمهوري الخاص المتفرع عن الحرس الجمهوري الذي أصبح عدده أكثر من ست وعشرين ألف جندي[1].

ولم تتوقف العلاقات القرابية عند ابني الرئيس ، بل تعداه إلى أبناء الدائرة الضيقة للنظام الذين وضعوا أبناءهم في أماكن المسؤولية ، رغم أنهم غير مؤهلين لها ، وإلا فبماذا نفسر أنهم جميعاً ينتمون إلى الدائرة الضيقة للنظام العراقي؟ وهل ثمة أشياء تميزهم عن أبناء الشعب العراقي الذي يعيش تحت وطأة الحصار ويعاني الأمرين ؟ فعلى سبيل المثال ، عبد اللطيف طلفاح وهو قريب لزوجة الرئيس العراقي ساجدة طلفاح ، أصبح قائداً لقوات الطوارئ ، وأصبح ابن أخ الرئيس العراقي عمر سبعاوي إبراهيم الحسن نائباً لعدي في رئاسة الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، وأصبح ابن أخو ساجدة طلفاح ، لؤي عدنان خير الله طلفاح، وابن نائب الرئيس العراقي طارق عزيز وهو زياد طارق عزيز يقودان المؤتمرات البعثية للطلبة ، وكل هؤلاء يقومون بإحياء الليالي الصاخبة في النوادي الليلية والنخب البعثية ، لكن رغم ذلك كانت أية معارضة للنظام أو أي تحدي للرئاسة تقمع حتى ولو كانت تنتمي لهذه الدائرة الضيقة ، ومثال على ذلك تم اغتيال كل من حسين كامل المجيد وصدام كامل المجد وهما صهري الرئيس العراقي ، بعد عودتهما من الأردن، وذلك بعد أن كانا قد طلبا حق اللجوء السياسي، كما تم قتل عدداً أخر من أقاربهم من عائلة المجيد بالرغم من أن الرئيس العراقي قد وعد النظام الأردني بأنه لن يمسهم بسوء ، لكن لم يحترم وعوده ، وهذا ماجعل الشعب العراقي لايثق بالنظام أو يحترم وعوده ومواثيقه، فما فعله بأبناء أسرته وبأشقائهم، وأبناء عمومته كان في منتهى القسوة ، وعلى هذا فقد تخوف خصومه منه[2].

---

[1] (?) حازم صاغة ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 227 – 231.

[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 228 ، 230 أنظر أيضاً : روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 96-99 .

ومن أسباب اغتيال حسين كامل المجيد وأخوه ، والكثير من أقربائه جشع ابن الرئيس العراقي عدي ؛ الذي كان شريكاً له بعد حرب الخليج الثانية فاستغل الاثنان الحصار لاستيراد السلع والتجهيزات الخاصة للحظر الاقتصادي من خلال شركتهما (شركة الأمير) ؛ لكن بعد أن حققت ملايين الدولارات من الأرباح على حساب الشعب العراقي ، فتم إغلاقها وسادت الخلافات بين مؤسسيها "عدي وحسين كامل المجيد " ، وهدد عدي صهره بالقتل وهذا ما حذا به إلى الهروب من العراق ، وقد اتهمت هذه الشركة قبل إغلاقها بالفساد والتلاعب على حساب الإدارة الحكومية ، ورغم اغلاقها لكن لم يتم محاكمة مرتكبي هذه المخالفات التي سبَّبت الكثير من المعاناة لأبناء الشعب ، لكن تم إعدام أكثر من أربعين تاجراً من تجار السلع الغذائية في أعقاب الرقابة على الأسعار دون محاكمات حقيقية ودون أن يدرك النظام حجم التضخم الذي تعانيه البلاد ، حيث أنه رغم إعدامهم وادعاء النظام أنه قضى على بؤرة الفساد إلا أن الأسعار واصلت الصعود ، وهذا ماحذا بالكثير من أبناء الشعب العراقي للهجرة خارج البلاد وتشكيلهم الكثير من المنظمات والأحزاب السياسية التي وصل عددها إلى أكثر من سبعين حزباً وتنظيماً[1].

وبالرغم من أن الرئيس العراقي كان يقف في الكثير من الأحيان ضد أقربائه عندما يتجاوزون القانون ، إلا أنه لم يستطع السيطرة عليهم ، وعلى استغلالهم لقرابته ، فعلى سبيل المثال عندما رسب لؤي خير الله طلفاح في الجامعة أمر بضرب أستاذ المادة التي رسب بها وكسر ذراعه ، مما حذا بالرئيس العراقي أن أمر بكسر ذراع قريبه ، كما تم سجن أخوه سبعاوي عندما تدخل لصالح أحد أتباعه على حساب آخر، كما أمر بسجن ابنه عدي عندما قتل أحد خدمه وهو كامل حنا ، وأغلق له مصنع بيبسي كولا وأبعده عن رئاسة اللجنة الأوليمبية ونادي الصحافة واتحاد الكتاب ونقابة الفنانين وهيئات المحامين القدماء ، وذلك عندما أطلق النار على عمه وطبان ، إلا أنه في كثير من الحالات لم يكن يعلم الظلم الذي يمارسه أقربائه ، فعلى سبيل المثال عندما أطلق ابن سبعاوي

[1] (?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ص ص 177-180، انظر أيضاً : عدنان المفتي ، مرجع سابق ذكره ص 176

إبـراهيم الحسن وهو (عمـر) النـار على رئيس اللجنة الطلابية بعد شـجار بينهما ، فتم تـدخل والـده لحل القضـية بـأن أصـبح عمر رئيساً لها ، وإبعـاد رئيسـها عنها ، كما كـانت خالة صـدام حسين (الحاجة بدره) تمارس العسف مع الوزراء ، والحــراس الشخصـيين لها ؛ إضـافة إلى أطبـاء المستشـفى الرئاسي في ابن سـينا ، كما اسـتمر ابنه عـدي بالإسـاءة من خلال صـحيفة بابل لبعض المســؤولين العراقــيين من قــادة حــزب البعث ، بسبب مشاكله الشخصية معهم ، ويسعى لصرفهم من عملهم بطريقة النقد والاتهامات الـتي لا أساس لها من الصـحة ، وكل ذلك بدعوى الإصلاح والتغيير ، كما كان يستعمل نفس الشـيء بالنسـبة لمحطة تلفزيـون الشـباب ولا يتـورع عن أخذ مذيعة يرى فيها جمـالاً من أجل رغباته ، كما قـام بإنشـاء مستشـفى خاص به ، وأخذ الكثير من معداتها من المستشفيات الحكومية ، وقد كان الأطباء يسهِّلون له مايريد أخذه ، رغم أن الحصـول على هذه المعدات في ظل الحصار كان أمراً بـالغ الصـعوبة ، أيضاً كانت إحدى طرقه لإذلال المسـؤولين الـذين لايحيـذهم ، أنه كــان يــدعوهم إليه ويجعلهم ينتظــرون لســاعات طويلة وأحيانـاً يصـرف سـائق المسـؤول وحراسه حـتى يـذهب لبيته مشـياً على قدميه ، ومن أخطائه الكبـيرة واسـتهتاره بنجـوم الفن العراقي ، أنه دعا الفنان العراقي الكبـير كـاظم السـاهر لإحياء إحدى حفلاته الخاصة وطلب منه الغناء طوال الليل ، ثم أخذ حذائه وطلب منه التوقيع عليه وعلى أحذية جميع الحاضرين ، وبالفعل فقد اضطر الفنان كاظم بأن يوقع للجميع وبعدها سافر خارج العراق ولم يرجع[1] .

لقد كــان الــرئيس العــراقي يســعى بالفعل لوضع حد للفسـاد المستشـري في أرجـاء الدولة من خلال بعض أقربائه ومسـؤوليه ؛ إلا أنه كـان يسـعى على أمنه الشخصي وكـانت رؤيته أن من يعـرفهم خـير ممن لا يعـرفهم ، حـتى وإن كـانوا أقل مستواً من الآخرين ، وبناءاً على ذلك كان يمنح المكافآت للذين لهم إنجـازات علمية في جميع المجـالات ، وخاصة ممن لم يكن لهم نصـيب من مسـؤوليات الدولة ، لكنه كـان مولعـاً بحب التمجيد، لذلك فرغم أنه كان يعاقب أقربائه ويبعدهم عن مسئولياتهم عندما يخطئون إلا أنه كان يحافظ على امتيـازاتهم

---

[1](?) علاء بشير ، مرجع سابق ذكره ص ص 209-306

، كما أنه رغم سعيه لإبعاد المسؤولين عن الأعمال التجارية إلا أنه حـوَّل بعض المنشـآت إلى اسـمه مثل تغيير مستشـفى الواسطى إلى مركز صدام لجراحـات التجميل سـنة 1996 ، إلا أن هذا المقر تحـول بعد فـترة وجـيزة إلى مقر المخـابرات ويمـــارس فيه التعـــذيب ، لكنه ســـمح لأقربائه وحاشـــيته أن يقوموا بأعمال تجارية خلال فـترة الحصـار ، لكنه كـان يـرفض أي تجـــاوزات من قبلهم مثل ســـرقة أمـــوال الدولة بشـــكل سافر[1] .

كان النظـام غـير مهتم بأبنائه ، فكـانت الوطنية الحقيقية عنـده هي الهتـاف للـرئيس ونظامه ، والتضـحية في سـبيله ، فأصبح قائد النظام رديفـاً للـوطن، فعلى سـبيل المثـال طلب الرئيس العراقي منح شـارة أم المعـارك لأكـثر من خمسـمائة شـخص عـراقي ، كـانوا قد اسـتخدموا كـدروع بشـرية لحماية عدداً من قصوره التي شيدت بدماء أبناء الشعب على حساب قوتهم ، إضافة لمواقع تتعلق بحمايته، وذلك إبـان الأزمة الـتي نشبت بين العراق والولايات المتحـدة في إبريل 1999، على خلفية التفـتيش الـدولي لأسـلحة الـدمار الشـامل ، لكن هـذا الأسلوب الأمريكي لم يمنع الولايات المتحـدة من ضـرب هـذه المواقع فيما لو أرادت ذلك ، ذلك لأنها لا تبـالي بهم ، فتكـــون المسؤولية الأولى والأخيرة على النظام العراقي ، كما أن هـذا العمل ليس عملاً رجوليـاً أو شـجاعة بل هو اسـتهتاراً بحيـاة الإنســـان وغريـــزة حب البقـــاء عنـــده ، ولم يقتصر ذلك على قصوره ومرافقه ، بل عمل على إرهاب أبناء الشعب العـراقي في الشـــمال خلال انتفاضة الأكـــراد 1991 ، حيث ألقت الطائرات العراقية بعض المسـاحيق البيضـاء ، الـتي تـبيَّن أنها (دقيق القمح) ، لكن ظنَّها سكان تلك المناطق بأنها عبارة عن غاز الخردل والتابون ، فهرب حوالي مليون عراقي كـردي الى تركيا وإيران ، كما مـارس نفس الشـيء في انتفاضة الجنـوب في نفس الفترة وفرَّ حوالي ربع مليون من الشـباب العـراقي ومعظمهم من الشيعة ، وحكمت المحاكم بإعدام الكثـير منهم ، لكن اسـتغل ولـدي الـرئيس العـراقي عـدي وقصى هـذه المحاكمات عبر وسطاء على أساس أنهم يستطيعون إنقـاذهم مقابل مبـــالغ مالية ضـــخمة ، وصـــلت إلى بيع المـــواطن لبيته

---

[1](?) نفس المرجع السابق ص ص 290-295 .

مقابل إنقـــــــــاذ ابنه أو أخيه أو أبيه ، ولم يكن الأمر أحسن بالنسـبة لمعاملة المسـؤولين العراقـيين البعثـيين المتواجـدين في إدارات الدولة والقضاء والأمن والقـوات المسـلحة ، حيث مارس هؤلاء الرشوة والمحسوبية، بسبب شعورهم أن الحزب أصبح جهازاً إضافياً من أجهـزة الأمن يحافظ على وجـوده قلة متمسـكة بالسـلطة ، لم تعد تهتم بـأي شـيء قـدر اهتمامها بمصالحها ومكاسبها بحيث تأتي نتيجة هذه التصـرفات مغـايرة للهـدف الـذي شـرعت القـوانين من أجلها وهـذا ما أفقد الثقة بالشعب العراقي خاصة أن هؤلاء ضعفت عندهم روح التضحية والفــداء ، وخاصة في الأوســاط الأمنية والعســكرية ، لــذلك أصبح حصول هؤلاء على شيء مقابل الخدمات التي يقـدمونها إلى قادة الحزب من القلة القليلة وبناءاً عليه أصـبحوا يقبلـون الهـــدايا والـــولائم والرشـــوة النقدية ، وقد ســـاعد الوضع الاقتصادي المتدهور في انتشار هذه الظاهرة [1] .

وحول العدالة والمساواة بين فئـات الشـعب المذهبية أو الإثنية ، فالنظام كان علمانياً وغير مهتم بأمر الدين ، لكنه كان مهتم بأمر القومية ، على اعتبار أن الحـزب الحـاكم هو حـزب البعث ، ذو النزعة القومية ، فقد اســتلم الكثــير من أبنـــاء المـــذهب الشـــيعي مســـؤوليات مهمة في الدولة والجيش والسـلك الدبلوماسي ، وإن كـانت معظم هـذه المسـؤوليات للسنة بحكم تاريخ السلطة السياسـية الـتي كـانت للسـنة منذ تأســيس الدولة العراقية ، فعلى ســبيل المثــال تــولى محمد سعيد الصـحاف وزارة الخارجيـة، ثم الإعلام ، وتـولى سـعدون حمادي رئاسة الوزراء وهذا المنصب لم يشغله أحد من السـنة منذ حركة الســابع عشر من يوليو 1968 ســوى أحمد حسن البكر ومن بعده صدام حسين حين وصوله للرئاسة ، كما تولى رئاسة المجلس الوطــني أعضــاء من الشــيعة فقط ، ولكن علاقة النظام بالشيعة كـانت تتـأثر بعلاقته بـإيران نتيجة وجـود الكثير من المراجع الشيعية ذوي الأصول الإيرانية في العراق ، مثل المرجع علي السيســتاني ، ومحمد بــاقر الحكم[2] ، وقد كانت انتفاضتهم عقب حـرب الخليج الثانية 1991 تعـود لعـدة أسباب أهمها[3]:

---

[1](?) أحمد الزيدي ، **الأزمنة الضائعة** ، مرجع سابق ذكره ص ص : 205-244

[2](?) تشالز تريب ، مرجع سابق ذكره ص ص 304 – 305

1. الفراغ العسكري والسياسي ، الذي تلا عاصفة الصحراء وانعدام وجود القوى الأمنية التابعة للسلطة العراقية في الجنوب .

2. التهميش السياسي الذي عانى منه الشيعة خلال فترة حكم الرئيس العراقي نتيجة حربين خاضهما دون أي مبرر ، وحرمانهم من اقتسام السلطة مع إقليم الوسط ذو الأغلبية السنية .

3. الانتفاضة قامت بهدف القضاء على النظام ،وليس لأسباب تتعلق بالخيانة ، أو الولاء لإيران، لأن الولاء للعراق لا يعني الولاء للنظام ، والدليل على ذلك أن معظم الأحزاب الإسلامية الشيعية لم تساهم في هذه الانتفاضة ، كما لم يصدر المراجع الشيعة فتوى تبيح الانتفاضة وتباركها .

لكن مما أساء لهذه الانتفاضة هو سوء تنظيمها ، فرغم انتشارها في كل مدن الجنوب إلا أنها قامت بعشوائية ، وارتكبت الكثير من المجازر ضد القيادات البعثية ، وانقسم أفراد الجنوب بسببها بين مؤيد للتيار العروبي القومي ؛ بسبب أن شيعة العراق هم عرب ، وهذا ما أثَّر على الروح المعنوية للكثير منهم بعد تخوفهم من التأثير الإيراني على المجتمع العراقي ، وقد أدى فشل الانتفاضة إلى تدمير ما تبقى من مليشيات شيعية وإلحاق خسائر فادحة في فيلق بدر الذي انسحب إلى إيران وتم طرد سبعين ألف شيعي إلى إيران وقتل وسجن آخرين مع إحكام سيطرة المركز على الجنوب ، وهروب آخرين إلى مدن العمارة والناصرية والبصرة .

كما أنه بعد تدخل الإدارة الأمريكية والدول الغربية والضغط على الأمم المتحدة ؛ لإنشاء المنطقة الآمنة للأكراد وتشكيل مايسمى بحكومة كردستان العراق، ارتكبت الحكومة الكردية المؤلفة أساساً من الحزبين الكرديين الرئيسيين ، انتهاكات خطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان في المنطقة التى تسيطر عليها منذ عام 1991 في إقليم كردستان العراق ، وشملت هذه الانتهاكات اعتقال أشخاص يشتبه في أنهم

[3](?) مي مجيب عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 130 – 133 ، للمزيد حول انتفاضة الجنوب 1991 ، انظر حازم صاغية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 116-117

معارضون سياسيون أو سجناء رأي ، وتعذيب وإساءة معاملة المعتقلين السياسيين والمعتقلين العاديين المحتجزين بموجب القانون ، والتقاعس عن التحقيق في مثل هذه الانتهاكات على نحو ملائم إضافة إلى استخدام عقوبة الإعدام وسن القوانين التي تزيد من عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، إضافة إلى تنفيذ إعدامات فورية عقب محاكمات مستعجلة ، وقتل سجناء بصورة متعمدة ومنافية للقانون واغتيال بعض النشطاء السياسيين ، كما أنه في أثناء الصراع بين البارتي والاتحاد الوطني قام كل من الحزبين باشتباكات قتل على أثرها بعض السجناء عمداً ومثلت بجثثهم ، وتم تعذيب واختطاف أشخاص مدنيين بسبب انتماءاتهم السياسية ، وقد شاركت الحركة الإسلامية في كردستان في النزاع العسكري ضد الاتحاد الوطني الكردستاني ، وقامت بتعذيب عدداً من السجناء وقتلهم عمداً [1] .

ورغم القوانين والتشريعات التي أصدرتها حكومة كردستان العراق ، حول حقوق الإنسان، والتي تتطابق مع حقوق الإنسان العالمية مثل حرية الرأي والمعتقد للأقليات في كردستان العراق وهم العرب والتركمان والآشوريين ، وفرض سيادة القانون واحترام استغلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه، وتجهيز متطلبات السجون والمعتقلات واحترام حقوق الإنسان فيها وغيرها من الإجراءات، ثم أصدرت القانون رقم 16 لعام 1993 الذي فرض السيطرة على كمية السلاح التى كانت متاحة للجميع ؛ بحيث كانت الترخيصات مطلقة، ثم صدر قانون المطبوعات وخوَّل وزارة الثقافة صلاحية إصدار جميع تراخيص النشر وصدر قانون الجمعيات لإقليم كردستان ، إلا أن كل هذه القوانين لم يتقيد بها الحزبين الرئيسيين وأخذا يفسرانها حسب مصالحها ، فعلى سبيل المثال أدت انتخابات رئيس البرلمان إلى الحرب بينهما منذ عام 1994 ، كما كانت الحرب بين الحركة الإسلامية الكردية مع الاتحاد الوطني بين عامي (1993 -1994) ، بسبب عدم العدالة التوزيعية للمساعدات الغربية في شمال العراق ، وأدانت هذه الحركة الفساد التي تورطت به المنظمات

---

[1] (?) منظمة العفو الدولية ، مرجع سابق ذكره ص ص 1-2 ، حول مقترح المشروع الرسمي لقانون الحكم الذاتي الذى نشر في الصحيفة الرسمية في 22 يوليو 1991 ؛ انظر عدنان المفتي، ص ص 173 – 175.

الإنسانية غير الحكومية وتمييزها بين اللاجئين ، وقد أدى هذا القتال إلى تشريد حوالي ثلاثين ألف كردي ، ولجوء البعض منهم إلى إيران ، إضافة إلى أن من أسباب الحرب بين حزبي البارتي والاتحاد ، هو عدم احترام وعود بعضهما البعض ، واختلاف رؤيتهما لحل القضية الكردية والعمل على استقطاب كل منهما لمنظمات وأحزاب كردية ظهرت مجدداً ، وأخذ كل حزب يزيد نفوذه على حساب الآخر ، فبينما سيطر حزب الاتحاد الوطني على 70% من إقليم كردستان سيطر البارتي على رسوم الدخول والخروج من العراق ، وخاصة معبر الخليل الذي يدر دخلاً من خلال تهريب النفط والبضائع إلى بغداد ، ورغم تدخل الجيش العراقي لصالح البارتي عندما استعان به واستيلائه على المنطقة الكردية كاملة إلا أن تدخل الولايات المتحدة لصالح حزب الاتحاد الوطني وضربها لمناطق في العراق في السابع من سبتمبر 1996 ؛ حذا به إلى التراجع ، وقد انتقد حزب البارتي الهجوم الأمريكي، بينما رحَّبت به فصائل المعارضة الأخرى مثل حزب المؤتمر الوطني والاتحاد الوطني الكردستاني ، خاصة أن الجيش العراقي ارتكب الكثير من الإعدامات بحق المعارضة العراقية الشيعة والسنة ؛ التي كانت لها مراكز في شمال العراق ، وقد تم الاتفاق مجددا بين الحزبيين الرئيسيين على إعادة تقسيم مناطق النقود دون اللجوء إلى الانفصال، أو طلب المساعدات الخارجية، لكن ما لبث أن تجدد الصراع بينها في ديسمبر 1996 ، ثم في عام 1997 وقد شاركت تركيا لصالح حزب البارتي مع مجموعة من التركمان ؛ بحجة القضاء على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وبالمقابل شاركت إيران لصالح حزب الاتحاد الوطني على تدمير قواعد البارتي ، وبذلك استطاع حزب الاتحاد الوطني استعادة المناطق التي خسرها ، مما حذا بالنظام العراقي إلى اتهام حزب الاتحاد بالخيانة[1] .

ولم يقتصر الظلم على أبناء الشعب العراقي، فقد كان الظلم يسير مع النظام أينما حل، وعلى هذا الأساس عومل سكان الكويت بنفس المعاملة التي عومل بها سكان العراق

---

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 6-6 ، للمزيد انظر ايضاً السيد عبد المنعم المراكبي مرجع سابق ذكره ، ص 58 ، ص ص 126 – 129 ، ص ص 154 – 155 ، انظر أيضاً حازم صاغية ، مرجع سابق ذكره ص ص 103- 104 .

حيث نصبت المشانق في الساحات العامة ، وتعرضت المحلات والمصارف للسرقة والانتهاكات ، وقام ابن الرئيس العراقي (عدي) بتكليف لجاناً لإحضار الذهب والسيارات الفارهة التي كانت في حوزة العائلات الغنية في الكويت ، وتم أسر حوالي ستمائة كويتي ، لكن النظام العراقي لم يعترف بهم ،إلا أنه بعد سقوط النظام العراقي تم العثور على قبور مايقرب من هذا العدد حيث كان قد تم إعدامهم على يد النظام العراقي في مقبرة جماعية[1] .

وبذلك نستطيع تحديد الوضع السياسي في العراق قبل غزوة عام 2003، بأنه كان يتميز بتضافر الظلم مع الإساءة وانعدام الحرية ، حيث كان الكبت السياسي الذي يمارسه النظام في ظروف استمرار احتكار السلطة ومحاربة القوة والأحزاب السياسية ودفعها للهجرة والعيش في الغربة ، حيث وصل عدد المغتربين في العراق إلى ثلاثة ملايين عراقي ، ومعظمهم من ذوى الكفاءات والخبرات الوطنية، أي إحدى عشرة بالمائة من سكان العراق، كما أخذت الفئات القومية والطائفية والمذهبية والعشائرية ، تزيد من انعزالها عن الاندماج في المجتمع ، بسبب ظروف الحصار، وتعمل للبحث عن حماية لها في وقت فقد المواطن فيه حماية ورعاية الدولة ، وسيطرت قيم الطائفية والمذهبية والعشائرية والحزبية ، وبذلك تصاعد شعور المواطن بالحرمان واليأس وترسخت علاقات عدائية للنظام من الخارج ، وبسبب التغييب الكبير للحريات السياسية والثقافية والإعلامية ، وحرمان الشعب من التعبير عن مواقفه، ومنع تأسيس الأحزاب السياسية ، وانتشار الصحافة الحزبية التي تعبِّر عن وجهة نظر كل حزب من أحزاب المعارضة ، كتنفيس عن تطلعات الجماهير السياسية ، وتقييد أجهزة استقبال البث الفضائي ، ومنع انتشارها تحت دعاوي وحجج مختلفة ، مما كان يسبب حرمان الشعب من رؤية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخارج ، خشية مقارنتها مع الوضع العراقي [2] .

(?)[1] حازم صاغية ، مرجع سابق ذكره ص 173 ، للمزيد انظر روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ص 55

(?)[2] عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص151، للمزيد انظر: فالح عبد الجبار مرجع سابق ذكره ، ص ص 220

أما موقف النظام من المعارضة فقد كان يشوبه الكثير من التحسس والشك، ومن أهم مظاهر هذه العلاقة [3]:

1- استمرار العداء بين النظام والمعارضة ، فلا اتصال معها لتبيان رؤيتها وتفهم وجهة نظرها أو إقناعها بوجهة نظر النظام ، من أجل تعريب وجهات النظر للاتجاه نحو حل المشكلة معها .

2- عدم لقاء رموز المعارضة وعدم إعطائهم ضمانات على حياتهم في حالة رجوعهم إلى الوطن

3- التعرض لذوى المعارضة في الداخل بدل الوقوف إلى جانبهم كتعبير عن حسن النية .

4- تجاهل رأى الشعب في الدستور والقضايا المصيرية؛ أو الاعتماد على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لأداء دورهم في هذا المجال .

5- ممارسة التفرقة في مجال توزيع المؤن الغذائية الأساسية للبطاقة التموينية الشهرية بين أغلبية الناس الذين في معظمهم لا يتسلمون إلا ما يسد حاجتهم بصعوبة، بينما أتيح لعناصر النظام حصصهم كاملة ، وكانت لهم قوانين خاصة بهم تحتوى على مختلف الكماليات بأسعار رمزية.

6- اتجه النظام لقمع المجموعات الدينية العراقية ، رغم كثرتها ، بعد أن أصبحت المساجد مراكز استقطاب لعامة الشعب في ظل غياب التظلمات السياسية العلنية ، وهذا ما يفسر بروز القوى الدينية على السطح بعد سقوط النظام حيث أنها كانت تعمل سراً .

7- تقديم المغريات لعناصره وأجهزته المحيطة به ، لكن كانت نتيجتها عكسية ؛ لأن الولايات المتحدة استطاعت أن تتبع نفس الأسلوب بمغريات أكبر ، وهذا جعلها تستقطب أشخاصاً مهمة في النظام ، كما أن استعمال هذا الأسلوب من قبل النظام قد أجج الحقد ورد الفعل وزاد من نفور أغلبية الناس من النظام الذين كانوا يعيشون في فقر

---

[3] (?) أحمد يوسف احمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 221 أنظر أيضاً: هانز كريستوف فون سبونيك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 197 – 161 .

مدفع ، ويرون أقلية صغيرة تحصل على مختلف الكماليات .

8- إصرار الرئيس العراقي على عدم وجود أي ضرورة لإجراء أي نـوع من التغيـير في سياسـته ، وظلت أية مطالبة في هــذا الشــأن تقع في خانة التــآمر والخيانة ، وزعمه أنه باســتطاعته إفشـــال المنظمات الغربية ، رغم صــعود المحـافظين الجـدد إلى الـبيت الأبيض والاحتلال الأمـريكي لأفغانســتان ، حيث أخذ قـادة النظـام العــراقي ينوهــون بـامتلاكهم لأسـلحة الـدمار الشـامل وقـدرتهم على تصـنيع الكثير منها، واجتماع الرئيس العـراقي مع قيـادات التصـنيع العسكري وخبراء الطاقة النووية العراقية بين فترة وأخرى ، وإظهارها على شاشة التلفزيون ، وهذا مما أثار الولايـات المتحــدة الــتي ادعت أن العــراق يمتلك أســلحة الــدمار الشامل .

وبــذلك نســتنتج أن النظــام منذ احتلاله للكـويت ومن ثم خوضه لحرب الخليج الثانية عـام 1991 ، الـتي كـان من أهم نتائجها تعرض العراق للحصار الاقتصادي، قد فشل في تحقيق الحرية والمســاواة والعدالة لجميع أبنــاء الشــعب العــراقي ، بســبب عــدم العدالة التوزيعية للمراكز القيادية ، ولمــوارد النظـام الاقتصـادية ، وتميـيزه بين أبنـاء الشـعب على أسس عرقيه وإقليمية وقبلية ، وســيادة روح القســوة في المعاملة وغيـاب القـانون عن أجهـزة الدولة ، أو في التعامل مع أبنـاء الشــعب ، وتجاهل النظــام للدسـتور واتجاهه لقمع المعارضة مهما كانت دينية أو عرقية أو عشائرية أو حـتى قرابية ، وعـدم إتاحته المجـال لتنظيمـات حزبية أو سياســية ، واتباعه سياسة انعزالية بعزل الشعب العراقي ، والوطن العـراقي عن العـالم عبر منعه للفضـائيات المرئية وشـبكة المعلومـات العالمية من الوصول إلى أبنـاء الشـعب ، بحجة عـدم حاجة الشـعب إليها ، وممارسته المحابـاة تجـاه مؤيديه ، بينما الظلم تجـاه معاديه ، وبــذلك نســتطيع الوصــول إلى أن النظــام فشل في تحقيق الركن الثالث من أركان الوحدة الوطنية التي حـددتها الدراسة وهو تحقيق الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين أمـام القانون.

رابعاً: الهوية الوطنية للجيش العراقي

كان هاجس الخوف من الجيش العراقي بالنسبة للنظـام كبيراً، وعمل كل ما بوسعه إبـان الحـرب مع إيـران على إبعـاد الضباط عن بعضهم البعض ، حتى لا تكـون هنـاك صـلات قوية فيما بينهم بحيث تـؤثر على سـلطة النظـام وقبضـته ، ولكن استمرت هذه الصلات لما بعد الحرب ، لذلك عمل على تنزيل رتب بعضـهم وإحالة آخـرين إلى التقاعـد، وانطبق هـذا الأمر على مقربيه من عشـيرة الـرئيس العـراقي، مثل إقالة قائد الفيلق الثالث الفريق الركن ماهر عبد الرشـيد ، وأخيه الفريق عبد الله الرشيد، وتم إبعادهما عن الحياة العامة [1].

وكان احتلال الكويت أكـبر كارثة حلَّت بـالجيش العـراقي عـبر تاريخه منذ ولادة الدولة العراقية عـام 1921، فقد انهـار الجيش العــراقي وبقي دون تغطية جويــة، وتم إبعــاد مــائتي طـــائرة عســكرية عراقية إلى إيــران على أمل إعادتها بعد الحـــرب ، لكن إيـــران رفضت ذلك وادَّعت أنها تعويضـــاً عن خسـائرها مع العـراق ، كما تم تـدمير البنية التحتية العراقية ، واستسلم عشـرات آلاف الجنـود العراقـيين لقـوات الحلفـاء ، وقبل العـراق الانسـحاب من الكـويت ، وطـالب بوقف إطلاق النـار في الثـامن والعشـرين من فـبراير 1991، إلا أن هـذه الهزيمة أثرت سـلباً على نفسـية الجيش العـراقي المنسـحب من الكــويت ؛ مما أدى لانــدلاع ثــورة شــعبية في الجنــوب ، تعـاطف معها الجيش المنسـحب ، وبـرزت في كل مدينة من مدن الجنـوب قيـادة محلية اقـترن بعضـها بمنظمـات إسـلامية مثل حــزب الــدعوة الإســلامية ، كما أرسل المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العـراق عـدة آلاف من قواته المتواجـدة في إيران (لواء بـدر) ؛ بغية مسـاعدة الثـوار ، وقد قـام هـؤلاء بعمليات انتقـام قاسـية جـداً ضد من اعتـبروهم متعـاونين ، أو عملاء للنظـام العـراقي بعد انهيـار الأمن في هـذه المنـاطق ، لكن تـدخل الحـرس الجمهـوري على مـدى أسـبوعين لضـرب أماكن الثورة ، كما تم إقناع المرجع أبو القاسم الخــوئي لتأييد النظام العراقي والدعوة إلى إنهاء التمرد ، مما حذا بــأكثر من خمسـين ألفـاً من العراقـيين للهـرب إلى السـعودية ولجـوء عشـرات الآلاف إلى إيـران وآلاف أخـرى إلى منطقة الأهـوار،

[1] (1) تشالز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 325 – 326 .

هرباً من القوات المسلحة العراقية التي أخذت تلاحقهم وقتلت عشرات الآلاف واعتقلت مثلهم ، كما تم إعدام آخرين ، وقد استغل حزبي البارتي والاتحاد انشغال الجيش العراقي في قمع التمرد في الجنوب ، والهزيمة العسكرية المهينة في الكويت ، بعد أن سمح النظام قبيل حرب الخليج الثانية بعودة كل من جلال الطالباني ومسعود البرزاني الذين ادعيا أنهم جاءا للدفاع عن العراق ضد التحالف الدولي، لكنهم ما لبثا أن حرَّضا على التمرد ، واستولت قوات البيش ماركة التابعة لهما على معظم منطقة الشمال ماعدا كركوك ، وهذا ماحذا بالنظام إلى إرسال قوات الحرس الجمهوري إلى الشمال بعد قمع ثورة الجنوب ، واستعاد السيطرة على المنطقة الشمالية وألحق خسائر فادحة بقوات البيش ماركة ، وبسبب تخوف سكان المناطق الريفية من أن القوات العراقية قد تضرب عليهم مواد كيمائية من خلال الطائرات بعد أن شاهدوا غباراً أبيضاً منطلق من طائرات في الجو ؛ ادَّعت المصادر العراقية أنها طائرات أمريكية ، بينما ادعى البعض أنها طائرات عراقية ، لذلك هرب آلاف الأكراد إلى الحدود التركية والإيرانية الآمنة ، وقدِّر عددهم بمليون شخص[1].

لم يكن تخوف النظام العراقي من الهزيمة العسكرية أكثر من تخوفه من ثورة داخلية ، لذلك تم تعيين أحد مقربي النظام ومن عشيرة الرئيس العراقي ، وهو الفريق حسين رشيد التكريتي قائداً للأركان بعد أن كان قائداً للحرس الجمهوري ، وتم نشر قوات الحرس الجمهوري لضمان سلامة النظام في وسط وشمال البلاد للحيلولة دون سقوط النظام في الجنوب ، كما تم إرجاع علي حسن المجيد إلى بغداد في نوفمبر 1995 ، بعد أن كان حاكماً عسكرياً للكويت على اعتبار أنها أصبحت إحدى المحافظات العراقية ، وقد صدق حدثه حيث أنه لولا قوات الحرس الجمهوري لسقط النظام بعد أن سقطت معظم المدن العراقية في الجنوب والشمال ، وقد اعترف النظام العراقي بعد ذلك باستقلال دولة الكويت وسيادتها ليتخلى بذلك رسمياً عن ادعائه السابق بسيادة

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ص ص 352 – 335 ، للمزيد حول التوترات التى سادت في شمال العراق وجنوبه عقب هزيمة القوات العراقية في الحرب 1991 ، انظر فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 190 – 157 ، انظر أيضاً : روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 46 -64 .

العراق عليها ، ويعترف بالحدود العراقية الكويتية التي عينتها الأمم المتحدة نهائياً لصالح الكويت في مايو 1993[1] .

لقد عمل نظام التفتيش الذي فرضه مجلس الأمن على العراق على العمل على إهدار كرامة النظام العراقي، عندما عمد إلى تفتيش المنشآت العسكرية والصناعية والكثير من المواقع العسكرية العراقية، حتى وصل الأمر إلى تفتيش القصور الرئاسية، وبعض مكاتب حزب البعث، مما أظهر العراق وكأنه فقد سيادته على أرضه، لكن أظهرت التحقيقات أن العراق كان يمتلك أسلحة كيمائية، وأنه يعمل على تكييف كائنات بيولوجية (كالجمرة الخبيثة) لتستعمل كأسلحة ، وأنه كان على وشك تطوير سلاح نووي خاص به، كما أنه عمل على التمسك بهذه الأسلحة على أساس خوفه من استغلال الدول الإقليمية لضعفه ، وبناءاً على ذلك صمم العراق على الاحتفاظ بتلك الأسلحة ، وهذا مما أثار الحلفاء ضده ، فكانت الغارات العسكرية الأمريكية ضده خلال فترة الحصار دائمة ومكثفة مثل عملية ثعلب الصحراء 1996 ، التي دمرت حوالي ثلاثين موقعاً عسكرياً عراقياً[2].

وفي ظل الحصار بدأ النظام العراقي يكشف محاولات انقلابية في القوات المسلحة ، والتي استعملت أساساً لإعدام وسجن أعداداً كبيرةً من الضباط الذين لا يوالونه بشكل مطلق ، رغم أن بعض هذه المؤامرات كانت مزعومة وذلك للتخلص من ضباط لا يثق بهم حتى وإن كانوا ضمن طبقة الـ 2.5% التي ذكرت سابقاً ، وبناءاً على مخاوف النظام هذه عمد البعث العراقي بعد اجتماع المؤتمر الوطني العراقي في لندن بعمليات تطهير واسعة مع سياستي التخويف والمحاباة ، واعتمد على شبكات قبلية وعائلية وعشائرية برزت في التجمعات العشائرية في القوات المسلحة ، وعودة ظهور تراتبيات المشايخ التي ساهمت في الحفاظ على النظام في بقاع ميادين مختلفة من المجتمع العراقي ، ولم يترك هذا

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص 341 .

[2] (?) United Nations sanctity council, Repasts of the Executive chairman of the special commission Established bay the secretary General pursuant to paragraph (9) of security council Resolution 687, (1991-1998). T.Trevan, Saddam's Secrets (London.1990). ، للمزيد أنظر: تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره، ص 339.

النظام أي مجال لمن يحكمون بحكم تعددي لا مركزية وأكثر انفتاحاً[1].

وقد تخوفت جهات داخلية وخارجية من زيادة قوة المؤسسة العسكرية مرة أخرى في العراق ،وذلك بعد رحيل المفتشين الدوليين عام 1998 ، وازدياد دخل الفرد العراقي إثر تراخي العقوبات مع ازدياد الإنتاج النفطي ، وخشيت الولايات المتحدة من أن يعاود العراق تطوير برنامجه النووي ؛ لذلك أقرَّ مجلس الأمن في السابع عشر من ديسمبر 1999 القرار رقم (1284) على أساس إعادة فرض نظام فعال للتفتيش عن الأسلحة غير التقليدية في العراق مع التعهد برفع العقوبات ، وتسريع وصول البضائع وتحديث صناعة الغطاء ؛ بموجب القرار 986 الصادر عن مجلس الأمن ، لكن رفض هذه القرار من قبل ثلاث دول لها مصالح اقتصادية في العراق وهي روسيا وفرنسا والصين كما رفضتها الحكومة العراقية أيضاً لعدة أسباب هي[2]:

- سيجعل العراق بذلك محمية للأمم المتحدة.
- لم يعد القرار برفع العقوبات عن العراق.
- استمرار تحكم الأمم المتحدة في عائدات النفط العراقية.
- استمرار الحظر المفروض على البضائع العسكرية أو المزدوجة الاستعمال.

وعلى هذا الأساس رفض العراق السماح بعودة المفتشين الدوليين التابعين للأمم المتحدة قبل رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، وزاد من تعنت النظام أنه تحدى الحصار الجوي المفروض على العراق ؛ فقام بفتح مطار بغداد للرحلات المدنية إلى بعض الدول ، وهذا ما أتاح المجال لبعض الدول للقيام برحلات إلى العراق ، كما تحدَّى الطائرات الأمريكية والبريطانية التي كانت تحلق فوق أجوائه للقيام بعمليات استطلاعية ، واعتبرها خرقاً سافراً لسيادته واشتبك معها عدة مرات ، وهذا مما أثار الحلفاء ضده فعملت الولايات المتحدة على تقديم دعم مالي للمنظمة البريطانية (اندكت)

[1] (?) تشاليز تريب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 244-257.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 344-364.

التي كانت تجمع معلومات وأدلة ضد مسئولين عراقيين ينتهكون حقوق الإنسان في العراق ، والتشجيع على إقامة محكمة جنائية تابعة للأمم المتحدة تسعى لمحاكمتهم.

وبسيطرة اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية تم استغلال تناقضات الوضع العراقي ، ثم بُدء العمل بشكل عملي في إسقاط النظام العراقي بضرب مواقع الرادار والأسلحة المضادة للطائرات حول بغداد ، وتدمير منشآت الدفاع الجوي العراقية التي أعيد بناءها على أساس أن ضرب هذه المنشآت هو لحماية الطائرات الحليفة التي تراقب المجال الجوي العراقي ، ثم عملت على إعادة إدخال المفتشين الدوليين إلى العراق ، وفرض نظام من العقوبات الذكية التي تحظر الواردات العسكرية المرتبطة بأغراض عسكرية والسماح بعودة التجارة المدنية غير المنظمة مع العراق وإضعاف قدرة العراق العسكرية ، لكن رفض العراق هذا الاقتراح ؛ مما حذا بتجدد ترتيبات النفط مقابل الغذاء ، وأعقبها هجوم جديد للحلفاء على أنظمة الدفاع الجوية العراقية[1].

كان من الواجب على النظام العراقي في ظل هذه الظروف أن يستغل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؛ للتنديد بهذه الهجمات ليكسب تعاطف الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي على اعتبار أنها عمليات إرهابية تستهدف المدنيين الأبرياء ، لكن حدث العكس تماماً إذ أعلن النظام العراقي أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي التي سببت لها هذه المآسي ؛ مما أثار الولايات المتحدة ضد العراق حيث دعى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للحرب على الإرهاب ، ومنع إي دولة معادية للولايات المتحدة من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وأهمها العراق الذي رفض عودة المفتشين الدوليين إليها ورفضه لقرار مجلس الأمن 1284 ، ثم أصرَّت الولايات المتحدة في مايو 2002 على ضرورة عودة لجنة التحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة ؛ للبحث عن أسلحة الدمار الشامل ، ومنع الواردات المزدوجة الاستعمال من دخول العراق ، إلا أن النظام العراقي تحدى هذه القرارات مما وضعه ضمن محور الشر الذي أكَّد عليه

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 364-365.

الرئيس الأمـريكي في ينـاير 2002 ، وبنـاءاً على ذلك بـدأت حــرب الشــائعات الــتي تطلقها الــدوائر الحزبية في الخــارج فانتشرت الشائعات التي تُـبين سـوء صـحة الـرئيس العـراقي وأنه يعاني من السرطان وأنه قد أصـيب بسـكتة دماغية ، مما حذا بالنظـام العـراقي إلى إظهـار الـرئيس صـدام حسـين في عرض عسكري يمر أمامه وهو بكامل قوته العسـكرية ولمـدة أربعة ساعات ، وقد أطلق النار من بندقيته بيد واحـدة ؛ ليثبت عكس تلك الشـائعات ، لكن هـذا لم يمنع من تـأثير الشـائعات الأخـــرى في ظل الأوضــــاع المتردية في المجتمع العــــراقي والجيش العــراقي على بعض ضــباط الجيش الــذين غــادروا العـراق كلاجـئين سياسـيين ، واقـترحوا عـدة اقتراحـات على الـدوائر الغربية المسـاندة لهم ،والـتي تؤكد أنهم الأقـدر على إحـداث التغيـير من الأحـزاب المدنية الضـعيفة ، وبـذلك بـرز اللواء نجيب الصالحي وهو قائد سابق في الحـرس الجمهـوري وشكل حركة الضباط الأحرار ، وكان يمتلك شبكة واسـعة من الخلايا داخل القوات المسلحة ، كما برز قائد الأركـان السـابق الفريق نـزار الخـزرجي الـذي يمتلك أتبـاع كثـيرة في القـوات المسلحة ، لكن عملياً لم تستطع هذه الفئات إسـقاط النظـام العـــراقي من الــداخل ؛ لــذلك كــان رأي المعارضة المدنية والعسكرية أن التدخل العسكري الخارجي المباشر هو الكفيل بإسقاط النظام العراقي ، لكنهم اختلفـوا حـول درجة التـدخل المطلوب[1].

كلفت حرب الخليج الثانية الكثير من التكاليف العسـكرية على العــراق ؛ فمنذ احتلال العــراق للكــويت في الثــاني من أغســطس 1990 ، أعلن عن اســتدعاء أربعة عشــرة فرقة للمشــاة وتعبئة ثلاث فــرق وإعــادة تشــكيل قــوات الأهــواز البرلمانية ، وإعادة بناء الجيش الشعبي الــذي وصل إلى نصف مليـون جنـدي ، وانتشر في الكـويت نحو أربعمائة ألف جنـدي عراقي بحوزتهم ثلاثة آلاف وخمسـمائة عربة مصـفحة وسـبعة آلاف من رجال الأمن والمخابرات ، وكان هـذا التواجد الكـثيف للجيش العــــراقي في الكــــويت قد أســــاء للعــــراق ونظامه السياسي ؛ بســــبب ما مارسه هـــــذا الجيش من نهب ونقل للسلع الغذائية من الكويت من خلال شـاحنات عراقية ضـخمة

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 364-371.

واقتحامه لجميع البنوك والمصارف ، والاستيلاء على سبائك الذهب والعملات الأجنبية ، ثم قيام النظام بقطع الخدمات الأساسية عن مقار السفارات الأجنبية وتعطيل شبكات المياه والكهرباء والهاتف عن أداء خدماتها مع أخذ عدداً من الرهائن الأجانب في العراق وعددهم يصل إلى ألفاً من جنسيات مختلفة ، لكن نصفهم أمريكيين أما من الكويت فقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف أكثرهم من الأمريكيين ، وفي نفس الوقت أعلن النظام العراقي تنازله عن نصف شط العرب لإيران ، مما أثار الجيش العراقي ضد نظامه فمن أجل شط العرب كانت حرب الثماني سنوات ، وأحرقت قرى وأهدرت مليارات وقتل وجرح مئات الآلاف ، ثم كان إعلان مجلس قيادة الثورة في الواحدوالعشرين من سبتمبر 1990 أن العراق مستعد للحرب مع الولايات المتحدة وحلفاءها دون مراعاة لقرار مجلس الأمن رقم 677 ؛ بضرورة الحفاظ على هوية وشرعية الحكومة المدنية في الكويت ، وهذا ما حذا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 678 الذي يقتضي باللجوء إلى القوة اعتباراً من الخامس عشر من يناير ، وإرغام النظام العراقي على الانسحاب من الكويت وإطلاق سراح الرهائن الغربيين ، وبدأت التجهيزات للحرب حيث وصلت القوات العراقية إلى نصف مليون جندي ، في مقابل ستمائة ألف جندي من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي الثاني عشر من ديسمبر 1990 أعلن النظام العراقي إقالة وزير الدفاع (عبد الجبار شنشل) ، وتعيين الفريق (سعدي طعمه عباس) مكانه بهدف كسب الشيعة له ؛ كونه من الشيعة ، خاصة أنَّ له سجلاً حافلاً بالحرب مع إيران ، حيث حصل على لقب بطل معركة الفاو ، ولم يستفد النظام من جهود الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيزيز ديكويار حول الانسحاب من الكويت ، بل عامله معاملة سيئة حين تركه ينتظر عدة ساعات في صالة الضيافة في القصر الجمهوري ليلاقي الرئيس العراقي ، فكان من الممكن أن يعلن انسحاباً مشرفاً للجيش العراقي من الكويت ويستغل زيارة ديكويار للعراق على اعتبار أن مجيئه ذو قيمة كبيرة عند النظام العراقي وقيادته وشعبه ؛ بقصد إنقاذ شعبه وجيشه

[1] (?) هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 175-263 ، للمزيد أنظر: جيف سيمونز مرجع سابق ذكره ، ص 310.

ومنشآته في حرب لم يكن مستعد لها ، وبالفعل فقد قامت قوات الحلفاء بضرب المواقع العراقية والمؤسسات الحكومية والبنية التحتية للعراق ، ولم يكن عنده أي طائرات حربية بعد أن أرسلها لإيران لكي تتجنب التدمير ، بينما استولت عليها إيران معتبرة إياها تعويضاً عن خسائرها في حرب الثماني سنوات ، دون أن تدرك هذه الأخيرة أن هذه الطائرات هي من دم وقوت الشعب العراقي وليس النظام العراقي ، وعلى هذا الأساس تم تدمير معظم معدات وآليات الجيش العراقي ، وأسلحته مع عشرات الآلاف من القتلى والجرحى ، حيث كان الجنود العراقيون يسارعون للاستسلام ورفع الرايات البيضاء أملاً في الوقوع أسرى بين قوات التحالف ؛ بقصد التماس شربة ماء أو كسرة خبز بعد أيام طويلة من الجوع بعد الحصار الذي نجحت قوات التحالف من فرضه على القوات العراقية المتمركزة في الكويت[1].

لقد سببت هزيمة العراق القبول بكل قرارات مجلس الأمن التي فرضها عليه ، وخاصة تفتيش المنشآت العراقية ، وقد كانت فرق التفتيش الدولية تتضمن بعض الجواسيس الذين صوَّروا أدق أسرار العراق بالصوت والصورة ، بعد أن أصبح العراق بسبب الحصار ممنوعاً من شراء الأسلحة ، فكانت أسلحته قديمة وتشكو قيادته من التخبط والاهتزاز والارتباك ؛ بسبب ما أصاب الجيش العراقي خلال فترة الحصار من ضعف في الأداء العسكري ، وعدم التنسيق أو طاعة الأوامر خاصة بعد أن ضعفت شخصية الزعيم الفرد من خلال فريق التفتيش الدولي (يونسكوم) الذي تجاوز أفراده الحرم الجامعي وأخذوا يسألون الطلبة في الجامعات العراقية ، فيما إذا كان أساتذتهم في الجامعة يعلمونهم أي شيء عن أسلحة الدمار الشامل ، ثم تفتيشهم للقصور الرئاسية ومكاتب حزب البعث ، وبسبب معارضة الحكومة لهذه الإجراءات وطردها لخبراء التفتيش قامت الولايات المتحدة بعملية ثعلب الصحراء التي تعرضت فيها الكثير من المؤسسات الإستراتيجية للقصف العنيف على مدى أربعة أيام (15-19) ديسمبر 1998 ، حيث تم تدمير منشآت عسكرية ومخابراتية ومواقع للحرس الجمهوري والحرس الجمهوري

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 253-305، للمزيد عن الأخطاء التي وقع فيها النظام عند دخوله الكويت، ينظر: علاء بشير، مرجع سابق ذكره ، ص ص 135-138.

الخاص ، اللذين كانا الركيزة الأساسية لحماية النظام العراقي ، ثم كان قرار مجلس الأمن بربط العقوبات الاقتصادية بنزع أسلحة الدمار الشامل من خلال القرار رقم 1284 لعام 1999 ، إضافة إلى أن هذا القرار لم يلغ العقوبات على العراق بل علقها لمدة أربعة أشهر قابلة للتجديد ، وهذا ما حذا بالعراق إلى رفض هذا القرار وإعلان أن لجنة أونسكوم غير مرغوب فيها ، فكان هذا من الأخطاء التي ارتكبها النظام العراقي في حالة ضعفه ؛ لأنه كان لابد أن يذعن مبكراً لمسألة نزع السلاح ، وأن يتعاون بشكل كامل مع (أونسكوم) وخليفتها (أونموفيك) ، ولم يستيقظ إلا في بداية نوفمبر 2002 ، حيث سمح بعودة المفتشين الدوليين دون قيد أو شرط ، ثم وافق على القرار رقم 441 الذي حدد العلاقة بين مجلس الأمن والنظام العراقي رغم أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر منذ أكتوبر 1998 قانون تحرير العراق بعد صعود اليمين المحافظ إلى الحكم في الولايات المتحدة[1].

كان التحليق الجوي على سكان المنطقة الآمنة في الشمال (شمال خط 36) والجنوب (جنوب خط 33) يذكِّرهم بوجود الائتلاف الدولي ، والناس في كردستان كانوا يرحبون بالطائرات الأمريكية المحلقة فوق أراضيهم ؛ لشعورهم بأنهم محميون دولياً ، وقد بررت الولايات المتحدة وجود منطقة الحظر الجوي بأن الهدف هو منع العراق من استخدام مجاله الجوي لقتل مواطنيه وإلحاق الأذى بهم وأن مهمتها كانت إنسانية ، خاصة بعد مطالبة زعماء الحزبين الكرديين في الشمال بضرورة الحماية الدولية خشية أن تخمد انتفاضتهم كما أخمدت انتفاضة الجنوب ، أو كما أخمدت انتفاضة الأكراد من خلال حملة الأنفال 1988[2].

في ظل الحصار استمر توجه النظام نحو عسكره المجتمع بصورة مكثفة ، وبلغ ما هو مخصص رسمياً للجيش والتصنيع العسكري بين (68-75%) من الميزانية العامة ،

(?)[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 308-312 ، أنظر أيضاً: حسن محمد طوالبة ، مرجع سابق ذكره، ص ص 5-98 أيضاً: هانز كريستوف سبونيك فون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 140-141 ، ص 183- ص 194 أيضاً:
Hans Blix, **Disarming Iraq** , (New York, pantheon Books, 2004) P. 49,P:54 أيضاً: UNOCHI / Baghdad / press chipping dated 19 January, 1999. P: 9

(?)[2] هانز كريستوف فون سبونيك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 254-264.

وأصبح جميع الوزراء العراقيين يرتدون الملابس العسكرية للإشارة إلى أن العراق في حالة حرب ، وأخذ النظام يتبع أسلوب الردع من خلال زيادة عدد المسلحين فأمر بتشكيل جيش القدس الذي قدر عدده بأكثر من خمسة ملايين عنصر ، رغم ضعفه وعدم انتظامه أو جديته وعدم قدرته القتالية ؛ بسبب عدم حصول أفراده على تدريب حقيقي لخوض المعركة رغم ادعاءات النظام أن هذا الجيش ذو قدرات قتالية عالية ، وأخذ الرئيس العراقي يظهر في الأجهزة المرئية مرتدياً البزة العسكرية وسط مجموعة من الحرس الجمهوري الذين أصبحوا يؤكدون استعدادهم لمواجهة العدوان ، رغم عدم جديتهم في ذلك في ظل عدم إدراك النظام العراقي لجدية التهديدات الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فأخذ بتكديس الأموال في أماكن بعيده عن أماكن السلطة تمهيداً للعودة إليها بعد انتهاء الحرب التي كانت ستقوم بها الولايات المتحدة عام 2003 ؛ مستفيدة من تدني مستوى التدريب العسكري للجيش العراقي وتوسع القوات المسلحة كماً لا نوعاً ، وتدني الجاهزية القتالية والانضباط العسكري واهتزاز ثقة الشعب بالقوات المسلحة مع تصاعد تورطها في عمليات القمع الداخلي ، وزج الجيش في قضايا الأمن الداخلي والسياسة العليا للدولة مع وجود عقلية عسكرية بنيت على أساس غير مهني أو حرفي ، بعد أن استغلت الولايات المتحدة أيضاً فريق التفتيش الدولي رغم إدراكها أن العراق دمر فعلاً أسلحة التدمير الشامل والصواريخ التي حددت مداها الأمم المتحدة ؛ لكنه لم يدون محضراً أصولياً بإجراءات التدمير ، ولم ينظم سجلاً بالمعدات والمواد التي تم تدميرها ، إضافة إلى أن إجراءه هذا يخالف قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991 الذي نصَّ على أن يوافق العراق على تدمير أو إزالة أو إبطال فاعلية جميع المواد والمعدات المتطورة تحت إشراف دولي ، فلا يجوز تدمير هذه الأسلحة من دون وجود وإشراف مفتشي الوكالة الدولية ، لكن النظام بعمله هذا قد غيَّب الدليل المادي عن المفاوض العراقي ؛ حيث وصلت المفاوضات مع لجان التفتيش إلى طريق مسدود بعد أن صار العراق غير قادر بالدليل المادي على إثبات أنه قام بتدمير أسلحته تدميراً كاملاً عام 1991 ؛ فكان دليله الوحيد أن عمليات التفتيش التي امتدت خلال الفترة (1991-

(1998) لم تعثر على شيء يذكر ، إلا أن مسئولي الوكالة الدولية رؤوا أن عدم العثور على الأسلحة لا يعني عدم وجودها ، رغم أنهم حصلوا من خلال تقارير لجان التفتيش والرقابة أن جميع مكونات البرنامج النووي العراقي قد أخضعت للتفتيش ، ولم يعد بالإمكان العمل بها لكنهم أخفوا ذكر هذه الحقائق في تقاريرهم إلى مجلس الأمن وأظهروها بعد احتلال العراق 2003 ، وصرَّحوا بأنهم كانوا على علم بعدم وجود برامج نووية عراقية[1].

لقد استخدمت الولايات المتحدة في حربها على العراق أسلحة اليورانيوم المنضب وأسلحة نووية محدودة ، حيث لوحظت عمليات القصف وهي تُحدث إنفجارات شبيهة بالانفجارات النووية ، لكنها أصغر حجماً حيث استخدمت الولايات المتحدة في حرب الخليج 1991 (375) طن من اليورانيوم المنضب و220 طن من الأخير عام 2003 والتي كانت أثارها المستقبلية مؤثرة سلباً على الصحة العامة للشعب العراقي ، وانتشار التسمم الإشعاعي بين سكان المنطقة المحيطة بالمنشآت النووية وسرقة معداتها والعبث بمواردها ، كما تعرَّضت المخازن الحكومية للحرائق ، وعلى هذا الأساس انتشرت الأمراض السرطانية بين المواطنين الذين يبلغ عددهم مائة وأربعين ألف مصاب إضافة إلى 7500 إصابة جديدة سنوياً ، وحدث التلوث المتزايد في مياه الشرب ، وسوء التغذية بين الأطفال واستمرار أعمال القصف المستمر بأسلحة اليورانيوم المنضب لمدن وقصبات البلاد ، وتدمير البيوت ودفن العوائل تحتها[2].

وقد تعثرت محاولات العراق لرفع الحصار عنه بعد هروب الفريق حسين كامل المجيد للأردن في سبتمبر 1995 ، وكشفت معلومات جديدة حول أسلحة الدمار الشامل ثم عودته للعراق بعد ذلك ، وهذا من الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لتشديد إجراءاتها نحو العراق وصولاً إلى اقناعها لمجلس الأمن بإصدار القرار رقم 1441 في الثامن من نوفمبر 2002 ، على اعتبار أنها ليست بحاجة إلى ذريعة أو سبباً لإسقاط النظام العراقي ، ويكفي الولايات

[1] (?) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 153-288.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 417-419.

المتحدة قرار الكونجرس بتأييد الرئيس الأمريكي في حربه ضد العراق ، لكن عملت في نفس الوقت على استخدام مجلس الأمن لتوسيع حربها ضد الإرهاب من خلال بعض الذرائع والحجج ؛ لاحتلال العراق حيث اعتبرت أن القرار 1441 الذي يدعو العراق لتدمير كل أسلحة الدمار الشامل هو تكملة للقرار رقم 678 الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر 1990 ؛ ذلك القرار الذي رفض استخدام القوة بناءاً على القرار 1441 الذي يعتبر تكملة للقرار رقم 678 ، على أساس أن العراق مازال يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال استمرار امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وموقف النظام العراقي السلبي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة التفتيش التي أعطيت سلطات مطلقة في العراق من خلال سماحها في تفتيش أي موقع أمني ؛ وحريتها في الدخول في أي وقت تشاء ، وحقها في عزل المناطق والطرق الموصلة لمناطق معينة بقصد تفتيشها ، والحق في مقابلة أي شخص عراقي كان يشك بوجود معلومات لديها في البرامج العراقية[1].

في هذا الوقت عمل النظام العراقي على التقارب مع الأكراد في الشمال ، خاصة بعد استعانة زعيم حزب البارتي (مسعود البرازاني) ؛ بالجيش العراقي ضد حزب الاتحاد الوطني ، حيث أكَّد النظام أن الاتصالات التي يجريها البارتي مع أوساط غربية هي جزء من سياسة عراقية مركزية في التعامل مع الخارج ؛ رغم أن الدستور الكردي الذي أقرَّه الأكراد حول فيدرالية الإقليم في مادتيه (18-19) ؛ أكد أنه لا يجوز تحريك القوات المسلحة في الإقليم أو خارجه أو الأمر بدخول قوات مسلحة فيدرالية أو غيرها ؛ إلا بموافقة تحريرية من مجلس وزراء الإقليم وأن يؤدي أبناء الإقليم الكردي الخدمة العسكرية الإلزامية في الإقليم دون غيره ، وهذه الأمور أقرب إلى الانفصال مع الاحتفاظ بسيادة العراق منها إلى الفيدرالية المتعارف عليها قانونياً في جميع الدول والاتحادات الفيدرالية على مستوى العالم[2].

[1] (?) عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره، ص ص 148-149.
[2] (?) السيد عبد المنعم المراكبي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 111 ، ص ص 230-231.

كان من أهم نتائج حرب الخليج الثانية على العراق مقتل حـوالي مائة وخمسـين ألف عـراقي ، وأسر مثلهم ، مع دمـار شـامل للعـراق من شـبكات الاتصـال والمطـارات والطـرق والجسور ومقرات حزب البعث وأجهزة الأمن ، وإضعاف نظام الرقابة والسـيطرة ، وظهـور الحركـات الشـعبية في الجنـوب الــتي أخــذت تؤكد على الاتحــادات الطائفية وترفع شــعاراتها مثلما أخذ الأكــراد في الشــمال يطــالبون بحكم ذاتي أقــرب للانفصال ؛ بعد أن أدرك الشـعب العـراقي أن ما اتبعه النظـام من أسـلوب المخادعة والحـرب النفسـية التعبوية ، من خلال إعطاء انطباع للمواطن العراقي والرأي العام في العراق ؛ أنه من المستحيل أن تقامر الولايات المتحدة بحرب ضد العراق ؛ لأن الرأي العام الأمريكي لن يقبل بفيتنام جديدة في العراق ، لكن هذه الآراء أثبتت عقمها حيث خسر العراق خـيرة كـوادره القيادية والتخطيطية وانحـــدرت الملكـــات القيادية إلى أدنى مستوياتها ، وأصبح عليها أن ترضي القيادة بأن تصدع بالطاعة دون نقـــاش أو إســـماعها ما تـــود ســـماعة ؛ رغم أن بعض القيــادات أثبتت البطولة والتضـحية في دفاعها عن الــوطن ؛ لكن كان ينقص القيادة السياسـية العراقية التوقف قليلاً أمـام تحليل مسئول لما جرى عسكرياً عام 1991 ، واستلهام العبر واســـتنباط الـــدروس الإســـتراتيجية والعملياتية والتعبوية (التكتيكيـة) على مسـتوى الأداء القتـالي ؛ وأسـاليب المجابهة فلم تعترف القيادة العراقية أن هناك ثمة فجـوة تسـليحية بين بلد من بلـــدان العـــالم يعتمد في ســـلاحه على الخـــارج وبين تحــالف دولي يمتلك آخر تقنيـات التسـلح في العـالم ، وكـان يجب عليه أن يعترف أن الاستعداد القتـالي للقـوات المسـلحة العراقية بجناحيها النظامية والحـــرس الجمهـــوري كـــان دون مستوى الاسـتعداد القتـالي لقـوات كـانت تـرمي لمقاتلة أكـثر جيوش العالم تقدماً وامتلاكـاً للتكنولوجيا والإسـتعداد القتـالي الميـداني ، حيث أشـارت الكثـير من الـدلائل إلى أن الـدبابات والمدافع والمشاة لم تقم برمي حقيقي بالعتاد الحي بالقيـاس لمدى كفاءتها القتالية ، كما أصـبحت منظومة الإسـناد الإداري (اللوجسـتي) تعـاني من تحـديات خطـيرة ؛ لغيـاب المـوارد ، والحصار على العراق حيث أصبح جهاز اتخـاذ القـرار العـراقي

يرتكز في تخطيطه للمعركة مع الولايات المتحدة عــام 2003 على أساس مرتكزين هما[1]:

- ضــمان الســيطرة على الســاحة الداخلية وحمايتهــا من الانشقاق ، وتكـرار مشـاهد عـام 1991 وذلك عنـدما حصل التمـرد الـداخلي الواسع النطـاق وبـوقت مـتزامن ؛ في كل من جنوب وشمال البلاد.
- ضــمان أفضل حشد محكم للــدفاع ضد القــوات الغازية ؛ بحيث يحافظ على مركز القرار في العاصمة بغداد سليماً.

لقد استمر الجيش العراقي خلال فترة الحصــار مؤسسة حزبية مغلقة ، أثَّرت سـلباً على كيانها في عـدة ظـواهر ، منها التعبئة السياســية وازدواجية التوجه السياسي والاســتقطاب الطـــــائفي السياسي ، فقد أدار حــــــزب البعث المؤسسة العســكرية وفق أربعة تنظيمــات منفــردة تصب جميعها في شخصية الرئيس العراقي وهي[2]:

- قيــادة الأركــان العــام الــتي تقتصر عملياتها على قيــادة الجيش النظــامي في إطــار محــدود يشــمل مســرح العمليات وشؤون الإمداد.
- خضـوع الحــرس الجمهـوري لمكتب الرئاسة مباشــرة ، حتى في وظائف مسرح العمليات.
- يتـولى المكتب العسـكري لحـزب البعث الإشـراف على عملية الأدلجة البعثية داخل وحــدات الجيش ، وشـــؤون التنقلات والترقيات للضباط.
- يطَّلع مكتب الأمن القومي بشؤون الاستخبارات والأمن ، ويتبع ضمناّ المكتب العسكري للحزب.

أما الكتلة العشائرية الـتي اسـتند إليها الـرئيس والمكونة من الحلفــاء العشــائريين المتحلقين حــول عشــيرة الــرئيس العــراقي ، فقد اخـترقت تركيبة الجيش عــبر تــولي ضــباطها المناصب ؛ والمســؤوليات الحساسة ضـــماناً لخلق أداة ولاء

---

[1] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 235-238.
[2] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 598-617.

أخـرى داخل الجيش ، لشخص الـرئيس وعلى هـذا الأسـاس تحول الجيش إلى تنظيم قبلي.

كما كانت هناك عوامل متشابكة أدت إلى تدهور البنـاء العسكري للجيش ، وأهم هذه العوامل هي افتقاده إلى عقيدة عسكرية متماسـكة ؛ تـوفر الـدليل لمسـائل التنظيم والقيـادة والسيطرة والاستخدام للقوة العسكرية ؛ بغية تحقيق الأهداف القومية للدولة فهي التي تحدد للقيادة العسكرية العليا الإطـار الاسـتراتيجي لتطـبيق القـوة ومسـتويات الحـرب ومبادئها الملزمة وهي الـتي تضع الأسس للمفـاهيم العملياتية في ميـادين القتـال ، وبسـبب عـدم تـوفر هـذه النظرية فقد انهـار الجيش العـراقي وبالتـالي انهـار كيـان الدولة كلها ، ونوضح أسباب هذا الانهيار من خلال الأمور التالية[1]:

- غيـاب المؤسسة العسـكرية المسـئولة عن صـياغة العقيـدة العسكرية لحساب طغيان الرئيس وانفراده السلطوي لقرار الحرب والسلام ، دون مراجعة أو تدقيق.
- تطبيق نظرية التبعيث وتفـرد الكتلة العشـائرية في مؤسسة الجيش من الأمـور الـتي أدت إلى تراجع وتصـفية كـوادر الضباط الأكفاء على المستوى المهني والاحترافي.
- غيـاب الهرمية في هيكلة مؤسسة الجيش لحسـاب خطـوط متوازية من السـلطات الـتي تنتهي في مكـاتب الرئاسة بالقصر الجمهوري.
- الآثار المدمرة للحرب العراقية الإيرانية على اعتبار أن طول أمدها وانعكاساتها ليس فقط على نواحي التدريب والتسليح فحسب ، بل انعكست إفرازاتها على قـوات الحـرس الجمهـوري كنخبة ممـيزة على حسـاب القـوات النظامية ، وتسلل النعرة الطائفية إلى داخل المؤسسة العسكرية.

في ظل هـذا الوضع المتـدهور اسـتاء الكثـير من أبنـاء الشعب العراقي من المؤسسة العسكرية ، حيث يذهب الفـرد العـراقي إلى الخدمة الإلزامية ، ولا يعـرف إلى مـتى سـتنتهي مدة خدمته في ظل تعـرض العـراق ؛ لتهديـدات بشن حـروب

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 618-621.

ضده بعد حرب الخليج الثانية ، خاصة أن الفجوة اتسعت بين ضباط الجيش وصف ضباطهم وهذا ما جعل الجيش العراقي في حالة تفكك ، فعلى سبيل المثال قام الكثير من الضباط بإخفاء المعلومات عن العسكريين الذين يعملون تحت إمرتهم حتى يشعروا بحاجتهم إلى هؤلاء الضباط وبعجزهم أمامهم ، كما عمل كثير من الجنود على رشوة رؤسائهم لتخفيف مدة خدمتهم العسكرية ، فكانت الهدايا السخية المقدمة هي إحدى السبل لتحسين علاقة الضابط بمرؤوسيه ، إضافة لتمييز النظام بين أبناء الشعب العراقي بإصداره قراراً باستثناء مواليد 1968 كونهم ولدوا في عهد الثورة ، وهذا كان إجحافاً بحق الآخرين ، إضافة لذلك لم يشكل الأداء الجيد والاستبسال في القيام بواجبات خدمة الجيش أساساً للضباط أو صف الضباط من أجل التقدم والترقية ، وهذا ما سبب الكثير من حالات الفرار من الخدمة العسكرية في الجيش ؛ لذلك عمل النظام على إصدار قوانين لردع هذه الظاهرة وكانت في منتهى القسوة مثل ، جدع أذن كل من يتخلف عن الالتحاق بوحدته العسكرية لأداء الواجب الملقى على عاتقه ، إضافة لكل من يترك موقعه العسكري دون إذن رسمي ، فكان هذا مما جعل الشعب العراقي يتأثر سلباً حيث رجع بذاكرته إلى قوانين حمورابي الذي كان ملكاً على العراق قبل ألفين وخمسمائة سنة ، حيث كانت الفقرة (282) من القانون المذكور تدعو لقطع أذن العبد إذا قال لسيده أنه ليس عبداً له، وبناءاً على ذلك ، فإن الشخص العراقي أصبح عبداً للنظام وجيشه ، وعلى هذا الأساس كان استسلام الكثير من العراقيين في الجيش العراقي لقوات التحالف الدولية عام 1991 ؛ حيث استسلمت معظم الوحدات العسكرية بعد أول تماس حصل بين الجيشين ، وهذا ما حصل أيضاً عندما دارت المعارك بين قوات الجيش العراقي وقوات البيش ماركة خلال الفترة (1996-1997)ـ ، حيث قام عدداً كبيراً من الجنود العراقيين بالاستسلام للأكراد بعد مشاهدتهم الطائرات الأمريكية تحلق فوق سماء المعركة ، فكان هذا من الأسباب التي شجعت الولايات المتحدة على غزو العراق 2003 بعد أن أدركت أن الجنود العراقيين لابد أنهم سيستسلمون للقوات الأمريكية وهذا ما حصل بالفعل[1].

---

[1](?) جوزيف براودي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 161-165.

لقد كانت أجهزة الأعلام الغربية تضخم من القوة العسكرية العراقية وتصنفها بأنها رابع قوة عالمية ، بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين ، بالرغم من إدراكهم أن ترسانة الأسلحة العراقية ليست سوى قوة عسكرية تشبه أي قوة عسكرية لدولة شيوعية في حلف وارسو المنحل الذي كان في أوروبا الشرقية ، وأن معظم أسلحتها من الاتحاد السوفيتي السابق وإستراتيجيتها هي نفس إستراتيجية الجيش السوفيتي من حيث التشكيل والانتشار العسكري ، وهو ذو دبابات سوفيتية قديمة ومقاتلات حربية تفتقد إلى التكنولوجيا المتطورة وهذا ما ظهر في حرب الخليج الثانية 1991 ، حيث ثبت أن الجيش العراقي غير قادر على المواجهة مع دولة متطورة تكنولوجياً وأن أسلحته غير ذات كفاءة لخوض الحرب معها ، حيث تم إلقاء قنابل تعادل بقوتها التدميرية القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما في الحرب العالمية الثانية[1].

لم تدرك القيادة العراقية أن الولايات المتحدة كانت تتوقع وقوع أزمة في الخليج ، وأنها قد وضعت جميع الاحتمالات لمواجهتها واستغلالها لصالحها ، وأن هناك خبراء متخصصون في الولايات المتحدة لشؤون الأزمات ، حيث يعتمدون على دراسة تصرفات القيادات السياسية ويراقبونها ويطبقون النظريات السيكولوجية الحديثة مثل نظرية (خلق الوضع بالإيحاء) عبر تحريك الأحداث بفعل الرعب ؛ فتقع تصرفات خاطئة تفجر الأوضاع وتساعدها في ذلك شبكات تجسس وجمع المعلومات والأقمار الصناعية التي تعمل على مدار أربع وعشرين ساعة ، ومن بينها أقمار متخصصة لالتقاط رسائل الراديو والمحادثات الهاتفية الميدانية العسكرية من خلال ما يعرف بنظام أيشلون ، حيث تمكنت هذه الأقمار من تحديد تحركات القوات العراقية قبل غزوه الكويت بخمسة أيام وكانت القيادة الأمريكية تؤكد أن الغزو سيتم بشكل كامل ، وأنها قد وضعت عدة سيناريوهات للحرب على العراق وتحرير الكويت ، خاصة أن هذه الأزمة كانت فرصة نادرة لإنقاذ ميزانيتها حيث كان من المتوقع انخفاض ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب

[1] (?) إبراهيم سعده ، **الكذاب بالصوت والصورة** ، القاهرة ، دار الفيصل ، 1991 ، ص ص 148-149 ، ص 181.

الباردة ، إضافة لما كان الاقتصاد الأمريكي يعانيه من تراجع اقتصادي أمام قوة اليابان ، وقد كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو الكويت أنها ادعت أن العراق في طريقه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل بعد أن اكتسب الخبرة الأجنبية والمعدات اللازمة لصناعتها ، إضافة لما يمتلكه العراق من أسلحة بيولوجية وكيميائية ، ورغم هزيمة العراق في هذه الحرب إلا أن النظام العراقي أخذ يدَّعي أنه انتصر على اثنين وثلاثين دولة ، رغم أنه تم أسر أكثر من مائة وخمسين ألف عراقي وقتل مثلهم دون مواجهة جدية بين القوات العراقية وقوات التحالف[1].

استمرت الإعدامات خلال فترة حرب الخليج الثانية وفترة الحصار على العراق بعدها ، وذلك لكل من يشك النظام في تورطه في انقلاب عسكري أو يتوانى عن تنفيذ الأوامر ، كما حدث عند غزو العراق للكويت ، فقد كانت الأوامر باعتقال أسرة آل الصباح بغية إعدامها ، لكن الضابط المسئول عن الهجوم فشل في ذلك ؛ بسبب تدخلات السفارة الأمريكية لصالحهم حيث تم تهريبهم من خلالها قبل وصول القوات العراقية إلى القصر الأميري ، وهذا مما أدى إلى إعدام ذلك الضابط ، كما تم ملاحقة الفريق نزار الخزرجي الذي كان يشغل قائد الأركان مما حذا به إلى الهرب خارج البلاد خوفاً من بطش النظام ، ومثله اللواء توفيق الياسري وتركي الحديثي ، وراجي عباس التكريتي بتهمة مشاركتهم في مؤامرات انقلابية ، أيضاً محمد مظلوم وهو من عشيرة الدليم لكن تم إعدامه مما حذا بعشيرة الدليمي إلى الاصطدام مع قوات الجيش العراقي إضافة إلى إعدام اللواء (أنور ساجت)[2].

وبالنسبة للجيش فرغم تعبئته وإثقاله بالمفوضين الحزبيين والأجهزة المدنية واصطباغ قياداته بلون تكريتي ؛ إلا أنه تعرَّض للتهميش المتنامي ، فقد سرح الكثير من ضباطه على دفعات وأبعد العسكريون عن مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية وتولى قيادته من لا يملكون أياً من

---

[1] (?) أحمد رائف ، **على حافة الكارثة : أوراق أزمة الخليج السرية** ،القاهرة ،مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي 1991 ، ص ص 16-23 ، ص ص 82-84 – للمزيد أنظر: إبراهيم سعده ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 188-189.

[2] (?) جيمس بول وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 183-187.

مواصفات القيادة وشروطها ، مثل علي حسن المجيد الذي كان صف ضابط وترقى فجأة إلى فريق أول ووزير دفاع ، وحسين كامل المجيد الذي كان شرطياً في موكب وزير الدفاع السابق خير الله طلفاح ، ثم ترقي إلى فريق ركن ووزير دفاع ووزير صناعة عسكرية ، وعبد حمود وهو ريفي محدود المؤهلات وكان أحد مرافقي صدام حسين ، فتم ترقيته إلى رتبه فريق وتسلم ملف أسلحة الدمار الشامل ، وطه ياسين رمضان الذي كان كاتباً في إحدى محاكم الموصل وترقي إلى نائباً لرئيس الجمهورية ، وأيضاً عزة إبراهيم الدوري الذي كان بائعاً لألواح الثلج ولم يحظ سوى بالتعليم الإبتدائي، ثم أصبح نائباً للرئيس وفريق أول في الجيش ونائباً للقائد العام للجيش والقوات المسلحة ونائبه في أمانة القيادة القطرية للحزب ،أما عبد الغني عبد الغفور فترقى من صف ضابط إلى وزير وعضو في مجلس قيادة الثورة وعضو في القيادة القطرية[1].

ورغم تخفيض الجيش العراقي في ظل الحصار بنسبة 45% لصالح الأجهزة الأمنية المتكاثرة والمعنية بحماية النظام ، تبعاً لقرارات مجلس الأمن إلا أن النظام ظل يتحدى حلفاء الإدارة الأمريكية ؛ مما كان يثير الإدارة الأمريكية بشكل أكبر فقد قام بحشد قواته على الحدود مع الكويت على اعتبار أن الولايات المتحدة أرسلت تسعاً وعشرين ألف جندي أمريكي إلى الكويت ، وأنها تدعم محاولة انقلابية ضده ؛ بسبب رفضه التعاون مع فريق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ، وهذا ما حذا بالولايات المتحدة إلى الإجهاز على بعض المنشآت العسكرية في يناير 1999 ، إضافة لما دمرته من معدات عسكرية كانت مخصصة لصنع المدفع العملاق الذي كان من المتوقع أن تصل نيرانه حتى إسرائيل[2].

لقد كان من أخطاء النظام خلال فترة الحصار هو فقدان العدالة التوزيعية داخل المؤسسة العسكرية ، حيث أصبح التعامل في المال العام داخل هذه المؤسسة اعتيادياً مثل بيع الحديد والاسمنت والخشب من خلال بيعها في الأسواق المحلية ، بعد أن يتم دفع نصف قيمتها للمواطنين من الضباط

---

[1] (?) حازم صاغة ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 231-232.
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 239-242.

؛ إضافة إلى سرقة تمـوين الجنـود من السـكر والشـاي والأرز والزبدة ؛ لبيعها في السـوق المالية ، كما ظهر الإجحـاف بحق الجيش النظامي من خلال إعطاء وحدات الحـرس الجمهـوري امتيازات أكبر من مواد التموين الغـذائي ، أكـثر من الوحـدات الأخـرى في الجيش كما كـان تسـليح النظـام لمليشـيات شـبه نظامية سميت أفواج الـدفاع الوطـني وهي تتـألف من سـكان محلــيين من العشــائر وتكــون مرتبطة بجهــاز المخــابرات العراقي[1] ، وقد أثَّر سلباً على النظـام نفسه إذ شـارك هـؤلاء ضد النظام في انتفاضة 1991 في الشمال ، كما أن اشـتراك عشــيرة (خفاجــة) الكردية لصــالح النظــام الــذي عمل على تسليحها وتقويتها بكل أنواع الأسلحة الخفيفة ، قد أثار العشائر الكردية ذات العلاقات السيئة مع هذه العشيرة ، حيث فرضت هـذه العشـيرة سـطوتها عليهم وهـذا مما أدى إلى تصـادمات مسلحة راح ضحـيتها الكثـيرين ، وجعل هـذا العشـيرة مكروهة بالنسـبة للآخــرين ، وعلى هــذا الأسـاس انقسـمت العشـائر العراقية بين موالية للنظـــام ومعادية له ، ولم تقتصر هـــذه الانقســـامات على العشـــائر العراقية بل تعـــدها إلى داخل العشـيرة نفسـها ، فعلى سـبيل المثـال قـامت مجموعة من ضباط عشيرة التكارتة بمحاولة انقلاب عام 1996 وبالتنسـيق مع شـيخ عشـيرة تميم (طـالب السـهيل) وقائد إحـدى فـرق الحــرس الجمهــوري وهو اللــواء (سـفيان العزيــري) ، لكن كشــفت العملية وأعــدم قادتها العســكريين والمــدنيين كما حـاولت المعارضة اسـتقطاب العشـائر داخل الجيش للانقلاب عليه ، مثلما عمل رئيس حركة الوفـاق العـراقي (إيـاد علاوي) في الثالث من يونيو 1996 ، إلا أن العملية كشفت أيضاً وتم اعتقال مائة وعشرين ضـابطاً في الحـرس الجمهـوري وجهـاز الأمن الخــاص وأعــدم قسـماً منهم ، كما تم ملاحقة المئـات ممن ظنَّ النظام أنهم متورطين في هذه العملية[2].

وما يثبت أن أفراد الجيش كانوا غير راغبين بهـذا النظـام أن أكــثر من ثلاثة عشر ألف أسـير عـراقي أسـرتهم قــوات التحـالف رفضـوا العـودة إلى العـراق ، مضـحين برؤية ذويهم وأقـاربهم مقابل عـدم رجـوعهم في ظل قبضة النظـام ، لكن الذين قاتلوا منهم عن اقتناع فهم قوات الحرس الجمهوري ذو

[1] (?) أحمد الزيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 245 ص 267 ، ص ص 178-181.
[2] (?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 16.

الامتيازات الخاصة ، بينما هؤلاء الجنود في الجيش النظامي الذي يشكل أكثر من ثلاثة أرباع القوات المسلحة كانوا يلاقون المهانة والقهر وأعمال السخرة في الجيش النظامي والجيش الشعبي ، فكان الشعب العراقي أمام مافيا عسكرية محدودة تتكلم باسم الجيش العراقي الذي كان يرفض المغامرات العسكرية لما لها من تأثير سلبي على واقع ومستقبل العراق ، وهذا ما يفسِّر استسلام الكثير من القوات العراقية في حربي الخليج الثانية والثالثة فيما بعد ، كما أدى ذلك لهروب الكثير من القادة العسكريين وتشكيلهم للمجموعات العسكرية المعارضة في الخارج مثل الفريق (توفيق الياسري) الذي سبق وكان رئيساً لأركان الجيش ؛ حيث شغل منصب زعيم التحالف الوطني العراقي ونظَّم اجتماع لندن الأول للمعارضة العراقية ، والفريق نزار الخزرجي الرئيس السابق لأركان الجيش العراقي[*] ، وهرب من العراق عام 1995 ولقب بحامد قرضاي العراق ، ويتهمه معارضوه بأنه استخدم أسلحة كيميائية ضد القوات الإيرانية وضد الأكراد[(1)] ، والفريق وفيق السامرائي وهو الرئيس السابق للمخابرات العسكرية ، والفريق نجيب الصالحي وهو قائد فرقة مدرعات تابعة للحرس الجمهوري وهرب عام 1991 خارج العراق وترأس حركة الضباط الأحرار العراقيين ، واللواء فوزي الشمري وكان قائداً لتسع فرق عسكرية خلال الحرب مع إيران ، ثم هرب من العراق وترأس حركة الضباط العراقيين في الولايات المتحدة ، وقد حضر كل هؤلاء مع أقطاب المعارضة المدنية السياسية في لندن في منطقة (كنزنغتون) عام 2002 في بريطانيا ، ورؤوا ضرورة إسقاط نظام البعث العراقي ، لكن ظهر الخلاف بين المدنيين والعسكريين على أساس أن المدنيين قد رؤوا ضرورة إبعاد العسكر عن الحكم ، وأن يكون دورهم هو الدفاع عن الوطن فقط ، لكن رأى العسكريين ضرورة وجود قائد عسكري يخلف صدام حسين للحيلولة دون وقوع الفوضى ، وقد حثَّ كل هؤلاء الجنود العراقيين على ضرورة الإطاحة بالنظام العراقي وترك

---

[*](*) لقد نصح الفريق نزار الخزرجى الرئيس العراقي صدام حسين بضرورة الانسحاب من الكويت نظراً للإمكانيات غير المتكافئة بين قوات التحالف والقوات العراقية مما حذا بالنظام العراقي إلى إبعاده عن قيادة الأركان ، ووضعه في الإقامة الجبرية قبل هروبه إلى الولايات المتحدة ، للمزيد حول ذلك أنظر: علاء بشير ، مرجع سابق ذكره، ص 3.

[1](?) إبراهيم نافع ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 304-305.

وحداتهم القتال دون قتال في الحـرب الوشـيكة ضد النظـام ، وشـكّلوا في نهاية المـؤتمر مجلس قيـادة على غـرار مجلس قيادة الثورة[1].

لقد اعتمد النظام العراقي قبيل بـدء حـرب الخليج الثالثة 2003 على تقســيم العـــراق إلى أربعة منـــاطق دفاعية ، ووضعت تحت إمرة أشخاص غـير مهنـيين أو محـترفين وليس عندهم خبرة عسـكرية أو قتالية ، ولم يكونـوا سـوى أشـخاص في القيادة السياسية وتم حمل بعضهم رتب عسـكرية لم تكن ســوى رتب شـرفية ، وكــان القصد من ذلك هو منع التمــرد الداخلي والاستماتة في الدفاع عن بغداد ، وعلى هذا الأسـاس وضـعت معظم القـوات العراقية في مراكز دفاعية عن بغـداد وهؤلاء الأربعة الذين عهد لهم النظام قيـادة المنـاطق العراقية الأربعة التي قسمها هم : علي حسن المجيد للمنطقة الجنوبية ، وطه ياســين رمضــان للمنطقة الشــمالية ، وقصي صــدام حسين للمنطقة الوسـطى ، وعـزة إبـراهيم الـدوري للمنطقة الغربية ، وكانت قيادة هؤلاء مأسـاوية على الجيش العـراقي ؛ بســبب تخبطهم وعــدم قــدرتهم القتالية ؛ مما كــان له تــأثير سلبي على الجنود العراقـيين وضـباطهم ، وهـذا مما أثَّر سـلباً على الجيش العراقي في حرب الخليج الثالثة 2003[2].

يتبين لنا من هذا المبحث أن النظام العراقي فشل في تحقيق هوية موحـدة للجيش العـراقي ؛ بسـبب الأخطـاء الـتي ارتكبها خلال فـترة حـرب الخليج الثانية 1991 ، وما تـرتب عليها من حصار اقتصـادي لم يسـتطع النظـام العـراقي خلالها أن يكسب ثقة الشــعب به ؛ بســبب الاســتقطاب العشــائري داخل المؤسسة العسكرية ، واصـطباغها بلـون تكريـتي (إثـني ومذهبي) ، واعتماد النظام على تشكيلات عسكرية بعينها مثل الحـرس الجمهـوري واسـتمرار النظـام في عسـكرة المجتمع العــراقي بتشــكيل مليشــيات شــبه عســكرية ، مثل الجيش الشـعبي وجيش القـدس ومليشـيات حـزب البعث وتسـليحه للعشــــائر الموالية له ، وانتشــــار الفســــاد داخل المؤسسة العسـكرية من رشـوة ومحسـوبية مع امتهـان كرامة الجنـود العراقـيين داخل هـذه المؤسسة ، وتخبط سياسة النظـام في

---

[1] (?) روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 118-121.
[2] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره، ص 238.

علاقاته مع الـدول الأخـرى ، ومع فريق التفـتيش عن أسـلحة الـدمار الشـامل ؛ مما تسـبب في ضـربات متلاحقة للمؤسسة العسكرية العراقية من قبل الولايات المتحدة ، وابتعـاد الكثـير من الضباط العراقيين الذين كانوا يشـغلون مناصب قيادية في تشكيلات الجيش عن النظام ، وانضـمامهم للمعارضة العراقية ؛ بهـدف إسـقاط النظـام وقيـام آخـرين بمحـاولات إصـلاحية بإسقاط النظام ، لكنها جميعها باءت بالفشل ، واعتماد النظام على صـلات قرابية في قيـادة الجيش ومحاولته تـوريث الحكم من خلال هـذه المؤسسة لابن الـرئيس العـراقي (قصـي) من خلال تهيئته لــذلك ، وذلكِ عــبر إعطائه الكثــير من المناصب القيادية بحيث أصبح عملياً النائب الفعلي لوالـده، وبسـبب كل ذلك كان تحرك المعارضة العسكرية واعتمادها على المعارضة السياسية المدنية ؛ لإسقاط النظـام ولو بالاسـتعانة بالخـارج ، وعلى هذا الأساس يكـون المحـدد الرابع للوحـدة الوطنية وهو هوية الجيش العــراقي الــتي تعــني أنها هوية لجميع فئــات الشعب العراقي ؛ قد أثبتت أنها لا تشـمل سـوى هوية النظـام ذات الصبغة الحزبية الضيقة والـتي تـرافقت مع إقليمية قيادته وعشائريتهم وطبقيتهم ، وهـذا ما سـاهم في اسـتغلال تنـاقض هــذه المؤسسة ؛ للإجهـاز على النظــام العــراقي في حــرب الخليج الثالثة 2003 من خلال الولايات المتحدة وحلفائها.

توصل هـذا المبحث إلى أن النظـام العـراقي لم يسـتطع تحقيق الوحــدة الوطنية في العــراق في ظل حــرب الخليج الثانية والحصـار الاقتصـادي على العـراق الـذي كـان سـبباً مباشــراً لها ، على اعتبــار أنه لم يســتطع تحقيق مؤشــرات (محددات) الوحدة الوطنية التي حددتها الدراسة ، فلم يستطع تحقيق احترام ووحدة البلاد ولغتها الرسمية وثقافتها الوطنية ؛ بسبب اندلاع انتفاضتي الشمال والجنوب ، مما أدى إلى تحديد مناطق آمنة داخل العـراق لم يسـتطع النظـام أن يحلِّق فوقها بطائراته ، كما تم تشكيل حكومة كردستان وانسـحاب الجيش العراقي من الشمال وتغيير المنـاهج الدراسـية فيها مع ابتعـاد الأكــراد عن تعلم اللغة العربية أو دراسة التــاريخ العــربي ، إضــافة إلى تــدخل المؤسســة الدينية الشــيعية ضد النظــام العراقي ، مما تسبب في اضـطهاد الكثـير من المراجع الدينية وملاحقتهم وابتعــاد النظــام عن القيم الثقافية الدينية بتبنية

للعلمانية مع ممارسة الكثـــير من قادته لما ينـــافي الأخلاق والثقافة الدينية للشعب العراقي.

ولم يستطع النظام التفاعل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع الشـعب العـراقي نظـراً لسياسة المحابـاة الـتي اتبعها ، وارتـــداده نحو العشـــائرية وتقريبه لمن يواليه من العشـــائر ومعاداته لمعارضيه ، وتقـديم امتيـازات اقتصـادية لأتباعه على حساب بقية أبناء الشعب ، واعتماده المنهج الأسري في تـولي بعض قيـــادات الدولة وعـــدم اهتمامه بـــالمجتمع العـــراقي والشعب العراقي وظروف معيشته ، وسـيادة الفسـاد والجهل والمـــــرض والتخلف والعشـــــائرية والإقليمية والطافية نتيجة سياسة النظام تجاه الشعب ؛ فأخذ يصرف الأموال على أمـور لا أهمية لها بالنسبة للشعب العراقي ، مثل القصـور الرئاسـية وفـــروع الأمن والمخــابرات ؛ الــتي أهــدرت كرامة الإنســان العــراقي ، إضــافة لــذلك لم يســتطع النظــام تحقيق العدالة والمســاواة والحرية لجميع أبنــاء الشــعب العــراقي ، فظل النظـام نظـام احتلال أكـثر من كونه نظامـاً من الشـعب ، كما ينص بذلك حـزب البعث على اعتبـار أنه يعتمد في حكمه على الشعب ، وانتشر الظلم والأحكام التعسفية واضطهاد الشـعب والقـوانين الجـائرة الـتي أثـرت سـلباً على معنويـات الشـعب العـراقي ، زد على ذلك أن الجيش العـراقي لم يشـكل معينـاً تنصهر فيه جميع فئات الشعب العراقي ؛ بسبب اعتمـاده على فئـات عشـائرية وإقليمية وانتشـار الرشـوة والفسـاد بداخله وديكتاتورية قيادته التي لم تعدل بين أفـراد الجيش العـراقي ، كل هـذه الأمـور سـاهمت بشـكل مباشر في إضـعاف الوحـدة الوطنية خلال فترة حـرب الخليج الثانية ، وما تبعها من حصـار اقتصـادي على العـراق اسـتمر لمـدة اثـني عشر عامـاً انتهى باحتلال العراق وغزوه ، عن طريق تحـالف المعارضة العراقية السياسية والعسكرية مع القـوات الأمريكية ، فـإذا كـان حـزب البعث لم يســـتطع تحقيق الوحـــدة الوطنية في ظل حـــرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي ؛ فهل استطاع النظام الـذي جاء في عهد الاحتلال الأمـريكي للعـراق والحكومـات العراقية التي جاءت في ظله من تحقيق الوحـدة الوطنية ؟ وما مصـير قيادة البعث العسكرية والمدنية في ظل النظـام الجديد ؟ هل استمروا على مبادئهم ورفضوا الواقع أم أنهم أقروا بأخطـائهم

وتعهـــدوا بانتهـــاج نهج جديد بالتعامل مع تناقضـــات المجتمع العراقي ؟ أم أنهم انتهوا بانتهاء النظام العراقي وقيادته؟ هــذا ما سيبينه المبحث الثالث وهو الوحـدة الوطنية في ظل حـرب الخليج الثالثة والحكومـــات العراقية الـــتي نشـــأت في ظل الوجود الغربي في العراق.

المبحث الثالث

حرب الخليج الثالثة والحكومات العراقية

في ظل الوجود الأجنبي

قامت حرب الخليج الثالثة في مارس 2003، بين الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، ضد النظام العراقي لإسقاطه، وإقامة حكومات عراقية جديدة تحظى بتأييدها، لكن لم يكن قيام هذه الحرب، إلا من خلال استغلال الولايات المتحدة لتناقضات المجتمع العراقي التي ذكرناها في المبحثين السابقين من هذا الفصل ، من ضعف في الوحدة الوطنية، مما أتاح المجال لاستقطاب المعارضة العراقية في الخارج، وتوجيهها بما يخدم تطلعات الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة، بإقامة شرق أوسط كبير، وإعادة تقسيم المنطقة بما يتلائم مع الاستراتيجية الجديدة لها، بإقامة كانتونات طائفية وعرقية، واستغلال مباشر لثروات المنطقة وخصوصاً السلعة الأكثر استراتيجية في العالم وهي النفط، بغية استمرار تحكمها في الدول الأخرى من خلال شركاتها النفطية حيث تمتلك معظم أسهم الشركات النفطية المسماة (الشقيقات السبع)، إلا أن ذلك ما كان يمكن أن تحدثه الولايات المتحدة من هزيمة مباشرة وسريعة للعراق، ومن دون خسائر بشرية أو مادية تذكر، لولا التعاون المباشر لقواتها مع المعارضة العراقية في الداخل والخارج، واستغلالها لتناقضات المجتمع العراقي؟ فما هي الأسباب التي أدت إلى سقوط النظام العراقي والحزب الحاكم في العراق، بهذه السهولة وهذه السرعة؟ وهل استطاعت حكومات ما بعد احتلال العراق، تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، والتعامل الرشيد مع الواقع العراقي الجديد وتناقضاته؟ وما هو مصير حزب البعث بعد أن فقد السلطة والحكم في العراق؟ هذا ما سيبينه لنا هذا المبحث، الذي سيبحث عن الوحدة الوطنية في العراق في ظل حرب الخليج الثالثة 2003، والنظام السياسي الذي ساد بعد الاحتلال الأمريكي الغربي للعراق، مع الإشارة إلى حكومات كل من إياد علاوي وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي، ومدى استطاعتها تحقيق الوحدة الوطنية، من خلال محددات الدراسة، التي أشارت إلى الوحدة الوطنية.

أولاً: احترام ووحدة البلاد ولغتها الرسمية

مع وقوع الحرب واحتلال العراق عام 2003، تصاعد الدور الإيراني في الحياة السياسية والمجتمعية في العراق المحتل، وأصبحت إيران من خلال أيديولوجيتها الدينية المذهبية الشيعية من اللاعبين الأساسيين، بفضل صلاتها بالحزبين الرئيسيين الشيعيين في العراق وهما حزب الدعوة الإسلامية ، وحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذين سيطرا على الأماكن المقدسة الشيعية في العراق، التي طالما خضعت قبل ذلك للسنة، وتقيدت سلوكيات محدودة بالنسبة للمضمون الخاص لمذهبهم وشعائرهم، لكن بعد أن تمت سيطرتهم على الأماكن المقدسة، فأقاموا جميع الشعائر الشيعية التي كانوا محرومين من أدائها، خاصة بعد أن أعلن الدستور العراقي المؤقت أن الإسلام ديناً رسمياً للدولة ومصدراً للتشريع ، وأنه سيحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، وسيضمن حرية الأفراد في العقيدة والممارسة الدينية، وأن للدولة هوية ثنائية عربية وكردية، وأن مبدأ الفيدرالية مبدأ أساسي في الدستور واللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، والحق في دمج قوات البيش ماركة في الجيش، وحق النقض في الاستفتاء على الدستور الدائم وحق النقض في مجلس الرئاسة بعد أن ضغط الحزبيين الكرديين الرئيسيين في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي أقامه الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال (بول بريمر)[1].

لكن في مواجهة موضوع الفيدرالية الذي دعى إليه الأكراد، قام البعض بالدعوة لمشروع يرتكز على محورين هما[2]:

---

[1](?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص 289-320. أنظر أيضاً، هنري لورانس، **اللعبة الكبرى**، مرجع سابق، ص 373، أيضاً، أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 509، ص ص549-554.

[2](?) نفس المرجع السابق، ص ص679-670 ، للمزيد انظر :
http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/articles-20080108-51742.html
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=37688&NrIssue=1&NrSection=2

1- إنشاء جماعة علماء المسلمين في العراق، تتسم بأنها موحدة وتضم العلماء المسلمين من كل القوميات العراقية وطوائفها.

2- قيام المجلس التأسيسي العراقي الذي يمثل كافة شرائح الشعب العراقي على أساس وطني جامع، وليس على أساس المحاصصة الطائفية أو العرقية أو العشائرية ؛ بحيث يستطيع هذا المجلس أن يقوم بإدارة الصراع مع الاحتلال حتى يتحقق الاستقلال.

وبسبب ما وقع للأقلية التركمانية في العراق بعد دخول الأكراد مدينتي الموصل وكركوك منذ الأيام الأولى لسقوط بغداد، من قتل وتشريد واضطهاد تدخلت تركيا بشكل أكبر من ذي قبل، وأخذت تطالب بمنح تركمان العراق منطقة كركوك، وأن لهم حقوقاً ثقافية يجب احترامها، وأن يكون لهم منطقة حكم ذاتي خاصة بهم، وأن لا يكونوا تابعين لمنطقة الحكم الذاتي للأكراد، وكان المقصود من ذلك جعل تركمان العراق جيشاً تركياً داخل العراق، بعد أن رفض مجلس الحكم الانتقالي أن يكون أياً من التركمان عضواً في مجلس الحكم الانتقالي بينما حصل الأكراد على أربعة مقاعد[1].

لم يدرك الأكراد أن رفض الشعب العراقي والأحزاب العراقية السنية والشيعية إعطاء الأكراد حق تقرير المصير الذي أخذ الأكراد يطالبون به، مدَّعين أن نسبتهم تصل إلى ربع سكان العراق، وكان السبب في هذا الرفض هو أن دولاً أخرى ستتدخل بناءاً على أنهم موجودين فيها ، وهذا ما سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي العربي والعراقي، وأن المبدأ الأساسي الذي يجب أن يسود هو أن يكون أي مواطن عراقي مهما كانت قوميته ودينه ومذهبه متساوياً في الحقوق والوجبات، ولا مانع أن يكون رئيس الجمهورية كردياً، أو شيعياً عربياً أو سنياً عربياً، أو تركمانياً، إذا توافرت فيه المؤهلات اللازمة لقيادة الدولة إلا أن الأكراد من خلال حزبيهم البارتي والاتحاد الوطني، عملا كل جهدهما على استغلال الوجود الأمريكي في العراق، وضغطا للتدخل في الدستور العراقي الجديد الذي ظهر في ظل الاحتلال، ليسقطا المادة التي تقول

[1] (?) هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص295-301.

أن العراق هو جزء من الأمة العربية، وليضعا مادة أخرى في الدستور المؤقت، من أن العراق فيه قوميتين رئيسيتين عربية وكردية، وأن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية وليس الشعب العراقي كله، وأخذا يطالبان أيضاً بمدينة كركوك على أساس أن إحصائيات العراق في عام 1957 جعلتهم 33.3% ، بينما التركمان 37.6%، والعرب 22.5% ، بينما بلغت نسبة الأكراد في لواء كركوك ككل 48.2%، ونسبة العرب والتركمان مجتمعين 49.6% ،حيث رأى الأكراد أنهم أكثر الفئات في كركوك، وبالتالي فيجب أن تكون كركوك ضمت إطار كردستان العراق، رغم أن الأكراد لم يشكلوا خلال هذه الإحصائيات أكثرية، كما أخذوا يطالبون بلواء الموصل رغم أن العرب يشكلون فيه 44.1% بينما الأكراد 39.2 ، أما نسبتهم في مدينة الموصل فهي 3.4% فقط ، ونسبة العرب 94.7%، لكن ضغوط الأكراد من أجل إقامة حكم ذاتي خاص فيهم يكون أقرب إلى الانفصال من الفيدرالية المتعارف عليها، مما أثار الأحزاب الأخرى سواء الأيديولوجية الشيعية أو القومية العربية، بعد أن أصبحت الصحيفة الرسمية الجديدة للعراق (الوقائع العراقية) تصدر باللغتين العربية والكردية، وأصبح التحدث والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية في الجمعية الوطنية العراقية أو الكردية بكلا اللغتين ، رغم أنهم فرضوا أن تكون اللغة في كردستان باللغة الكردية فقط، كما تم إعطاء القانون للمحافظات الكردية الثلاث ما يشبه حق الفيتو للاعتراض على نتائج الاستفتاء حول مسودة الدستور الدائم، وهذا يعني إعطاء الحق لثلثي الناخبين في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك وإلغاء نتيجة الاستفتاء على دستور دائم حتى لو وافقت أغلبية الشعب العراقي، وبالتالي فهذا يعني إعطاء الحق للأقلية للسيطرة على قرار الأغلبية ، وهذا لا ينسجم مع أسس الديمقراطية، زد على ذلك أنه أصبح الاعتراف في الوثائق الرسمية بها، ومبدأ المساواة يسري على فتح المدارس، وطبع الأوراق النقدية، وإصدار جوازات السفر باللغتين الكردية والعربية، وهذا لم يحصل في كل دول العالم، حيث إنه من المتعارف عليه أن تكون إحدى اللغتين العالميتين

الإنكليزية أو الفرنسية على العملة أو الجواز، لأنها لغة أجنبية عالمية مع لغة رسمية محلية واحدة[1].

في هذه الأثناء اشتد الصراع بين التركمان اللذين تدعمهم تركيا، والأكراد الذين تدعمهم الولايات المتحدة، لذلك ففي إطار استراتيجية الأكراد للحيولة دون استقلال الفئات العراقية الأخرى للتناقضات في منطقة كردستان العراق، عمل حزبي البارتي والاتحاد الوطني على التنسيق بينهما ، وأن يستقطبا التركمان إلى جانبهم للمطالبة باستقلال المنطقة الشمالية من خلال إطار فيدرالي أقرب للانفصال عن جسم العراق، فاجتمع رئيس حزب الاتحاد (جلال الطلباني) الذي أصبح ضمن أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، مع زعيم الحزب الوطني التركماني (مظفر أرسلان) للموافقة على انضمامه للجبهة الكردية، والتعاون والتنسيق بين الأكراد والتركمان في مقابل أن يعترف الأكراد بحقوق التركمان المشروعة، والسماح لم بتحريك قواتهم المسلحة في المنطقة الشمالية، بعد أن قام الأكراد قبل ذلك بحرق كافة السجلات الرسمية المتعلقة بالسكان والحيازات الزراعية والعقارية في المناطق التي يسكنها التركمان، وعلى هذا الأساس طالب التركمان بالأمور التالية[2]:

1- إقرار الضمانات الدستورية لكافة التركمان في العراق مع استعادتهم لكافة الحقوق الثقافية المقررة لهم، بموجب إعلان الحكومة العراقية الصادرة في الرابع والعشرين من يناير 1970، وتمثيلهم سياسياً بما يتناسب مع نسبتهم العددية.

2- توزيع حصة عادلة من الأراضي الزراعية عليهم في إطار قانون الإصلاح الزراعي.

3- وضع حد لإبعادهم عن المناطق التركمانية في العراق.

وأن يتعهد التركمان بعدم المطالبة بالحكم الذاتي، لأنهم لا يشكلون أغلبية في كل المدن المتواجدين فيها، ولن تكون

---

[1] (?) خير الدين الحسيب، **مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 103-149، ص162، ص ص200-204.

[2] (?) السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق ذكره، ص ص68-70.

لهم مقاومة أو حركات تمرد، إلا أن ارتباطهم بتركيا ذات المطامع القديمة في العراق، يشكك في ولائهم للأكراد، أو للدولة العراقية.

لكن هذا الاتفاق لم يلق قبولاً من بقية التيارات السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية للعراق بعد الاحتلال، وأهمها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب المؤتمر الوطني العراقي، وجبهة التحرير العراقي، والحوزة العلمية في النجف برئاسة المرجع علي السيستاني، وتيار الصدر ومنظمات العمل الإسلامي ومؤسسة الخوئي، وأكثر ما أضعف هذا الاتفاق، هو زيادة قوة الحوزة الشيعية بقيادة المرجع علي السيستاني، الذي رفض الاحتلال إلا أنه لم يدعُ للتصدي له أو للتعاون معه في نفس الوقت، فقد رأى الحياد بين الاحتلال، وأعضاء النظام العراقي السابق، ولم يدع للانتقام مع البعثيين، لكنه رغم ذلك عمل على تأييد الانتخابات العراقية والدعوة للاشتراك فيها، وهذا مما كان له تأثيره المباشر في فوز الشيعة بالأغلبية البرلمانية في ديسمبر 2005[1].

أيضاً كان التيار الصدري ذو التأييد الواسع في الجنوب والوسط وخاصة في مدينة الثورة، التي كان النظام السابق قد غيَّر اسمها إلى مدينة (صدام) ، ثم تحولت بعد الاحتلال إلى مدينة الصدر، فقد أكد هذا التيار على الدور الريادي للدين في العملية السياسية وفي أي اتفاق سياسي بين الأطراف في العملية السياسية ، وكان تأييد هذا التيار لزعيمه (مقتدى الصدر) ، نابع من كونه أنه سليل آل الصدر ذوي المرجعية القديمة في التاريخ العراقي، وهذا ما جعل (مقتدى الصدر) شديد الحرص على الانتقام من رموز النظام السابق، أو كل من يمت لهم بصلة، إضافة لعدم تأييده للوجود الأمريكي، كون الولايات المتحدة قد ورَّطت (أباه) المرجع محمد صادق الصدر بالثورة على النظام عام 1991 ثم تخلت عنه، وقد سيطر الصدر بقواته على معظم مناطق الجنوب، وهيمن على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية فيها، كما سعى للسيطرة على عائدات المراقد الشيعية في الجنوب، وهذا ما جعله يصطدم مع الحوزة في النجف ، إضافة إلى المجلس

[1](?) مي مجيب عبد المنعم مسعد، مرجع سابق ذكره، ص ص133-141.

الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، من خلال جيشه الذي سماه (جيش المهدي)، ثم فرضه الحجاب على النساء، وتحريمه لدور السينما والمسرح ومحلات بيع أشرطة الفيديو، وشكَّل مجموعة من المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية، لكن معاداته للحوزة أثارت الكثير من الشيعة ضده ، خاصة بعد حصاره لبيت السيستاني في النجف في إبريل 2004[1].

كما رفض حزب الدعوة الإسلامية مبدأ الفيدرالية ، واعتبرها أنها مقدمة لتقسيم العراق، وكانت قد توترت علاقته مع حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بعد أن طرح حزب المجلس الأعلى نفسه في مؤتمر لندن في ديسمبر 2002 ، أنه الممثل الوحيد للشيعة في العراق بعد سقوط النظام، بالرغم من أن هذا الحزب ذو ميول إيرانية، ويهدف لتحقيق مصالح إيران في العراق، والدليل على ذلك تعاونه الدائم مع سلطات الاحتلال، فحزب الدعوة هو التيار الأكثر عروبية وهوية عراقية من حزب المجلس الأعلى ؛ لإدراكه أن شيعة العراق يختلفون عن شيعة إيران، من خلال أنهم متمسكون بولائهم الوطني وهويتهم الثقافية في أن واحد، وبسبب الخلافات بين حزب الدعوة المؤيد للتيار الصدري، من جهة وبين حزب المجلس الأعلى من جهة أخرى ، مما حذا بالتيار الصدري إلى اغتيال زعيم حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (محمد باقر الحكيم) ، بسبب امتلاكه لقوات عسكرية مسلحة هي جيش المهدي، لكن يرى البعض أن من اغتيال الحكيم هو الولايات المتحدة بعد أن رفض الحكيم تصفية الجناح العسكري لحزبه وهو فيلق بدر، كما رفضت الأحزاب العلمانية الشيعية الممثلة خصوصاً بحزبي المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي، وحركة الوفاق الوطني بقيادة إياد علاوي، الدعوات الأيديولوجية لتدخل المرجعيات الشيعية والتيارات الحزبية الأيديولوجية في العملية السياسية ؛ إلا أن رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي، وافق على الفيدرالية بل وأيَّد إقامة إقليم شيعي، في الجنوب على غرار الإقليم الكردي في الشمال، وتقسيم العراق فيدرالياً إلى ثلاثة أقاليم كردي في الشمال، وسني في الوسط، وشيعي في الجنوب، وقد برر

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص142-144.

دعوته هذه على اعتبار أن إقليم الجنوب سيؤمن تسعين بالمائة من موارد الدولة، مما حذا ببعض الأحزاب الشيعية الأيديولوجية مثل (المجلس الأعلى، الدعوة، المستقلين، الحوزة) إلى تأييد الجلبي على دعوته، وعلى هذا الأساس تشكل تحالف شيعي ديني وعلماني سمي الائتلاف العراقي الموحد لخوض الانتخابات عام 2005، ونادى بإقامة حكم ذاتي في إطار فيدرالي، وأكّد بيان هذا المؤتمر ضرورة تشكيل لجنة أمنية مشتركة ومجلس إدارة موحد لتفعيل إجراءات التكامل الاقتصادي في المنطقة، وهذا يعني أن وجهة النظر الشيعية قد توافقت مع وجهة النظر الكردية في إقامة الفيدرالية في العراق، وعلى هذا الأساس كان التحالف الشيعي الكردي، في المؤتمر الوطني، حيث فاز الائتلاف الشيعي بنسبة واحد وأربعين بالمائة، وهذه النسبة هي أقل من الثلثين، وبالتالي فلم يستطع هذا الائتلاف تشكيل الحكومة لوحده، لذلك عمل على التحالف مع القائمة الكردية، التي نالت ستاً وعشرين بالمائة، وتم اختيار إبراهيم الجعفري رئيساً للحكومة، الذي أعطى معظم الوزارات السيادية كالنفط والداخلية والصحة والعدل والأمن الوطني والنقل لصالح الائتلاف العراقي الموحد[1].

لكن رأت القائمة الشيعية في برنامجها الانتخابي قبل فوزها في انتخابات ديسمبر 2005، أن إقامة الفيدرالية في الجنوب والوسط لابد أن يتم على غرار ما هو معمول به في المنطقة الشمالية، وأن يتم فتح المجال واسعاً أمام تدخل الدين في السياسة مع تفعيل لقانون اجتثاث البعث، وأن يتم التنسيق بين المحافظات الشيعية الجنوبية التسعة، وذلك حول الخطة الأمنية الموحدة، وأن تكون النجف هي عاصمة الإقليم، لكن التيار الصدري رفض مبدأ الفيدرالية على أساس أنها تخالف ميثاق الشرف الوطني الذي دعى إليه، ووقعت عليه جميع الأحزاب، إضافة لإعلانه ضرورة عدم التعامل مع المستشارين الأمريكيين، حيث فُرض على كل وزير عراقي مستشار أمريكي يتدخل به[2].

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص175-176 ، للمزيد انظر :
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-10/29/07.shtml

[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص177-180.

وبسبب تدخل الحوزة والأحزاب الشيعية في حكومة الجعفري، وتفاقم المليشيات الشيعية للأحزاب الشيعية، والمشاورات بين الجعفري والسيستاني في أمور سياسية كثيرة، استاءت التيارات العلمانية والعروبية والسنية والكردية، ضد حكومة الجعفري التي حذت نحو الطائفية، لذلك رأى السفير العراقي (زلماي خليل زادة) أنه من الضروري لتكون هذه الحكومة حيادية ألا تخضع للملشيات المسلحة، لذلك فمن الواجب حل هذه المليشيات، ومنع الشيعة من تسلم وزارتي الداخلية والدفاع ؛ بسبب طائفية الحكومة التي من الممكن أن تستغل هاتين الوزارتين لمصالح طائفية، لكن مما أثار الائتلاف الشيعي ضد الأحزاب الكردية، أنها أخذت تهدد بالانفصال عن جسم العراق، كما أن قانون إدارة الدولة (الدستور العراقي المؤقت) لم يحدد عدد القوات التي ستستمر بالتواجد في كردستان، كما اختلف حول وضع مدينة كركوك، هل ستنضم لكردستان العراق ؟ أم ستنضم للدولة العراقية المركزية؟ خاصة أن الأكراد أخذوا يدَّعون أن النظام السابق قام بتفريغها وتهجير سكانها الأكراد، لكن رفض الائتلاف الشيعي ذلك مؤكداً على عروبة كركوك؟ إلا أن الطرفان الشيعي والكردي، اتفقا على التوزيع العادل للثروات العراقية، وعلى التمتع بحق الفيتو والحق في حل الحكومة إذا اختلف إحداهما مع الآخر ، وأن يقيما عراقاً موحداً وديمقراطياً وفيدرالياً، وتعددياٌ، ودمج المليشيات المسلحة الكردية والشيعية وسحب الجيش العراقي وقوات الأمن، وبناءاً على ذلك تبوء الائتلاف الشيعي سبعة عشر وزيراً ، أما التحالف الكردي فتبوء فثمانية وزراء، وبالنسبة للأحزاب الأخرى فسبعة مقاعد، وجرى توزيع السلطة على أساس أن يكون رئيس الجمهورية سنياً، ورئيس الوزراء شيعياً ، ورئيس الجمعية الوطنية من السنة، لكن لم يحدد القانون أن رئيس الجمهورية السني، كردياً أم عربياً، كما لم يحدد رئيس الجمعية الوطنية هل هو عربياً أم كردياً أيضاً، وبناءاً على ذلك كان رئيس الجمهورية جلال الطلباني وهو سني كردي، ورئيس الجمعية الوطنية عربي سني ، لكن ما لبث أن اختلف الأكراد والشيعة بعد اتهام الأكراد لحكومة الجعفري بالفساد، واحتكار السلطة، والفشل في حل قضية كركوك، كما تم الاصطدام بين رئيس الجمهورية جلال الطلباني، ورئيس وزرائه إبراهيم

الجعفري على من تكون له الكلمة العليا في العراق، ومن سيمثل العراق في القمة السنوية للأمم المتحدة، لذلك اتجه الأكراد السنة، للتحالف مع جبهة التوافق السنية والعلمانيين، وترشيح رئيس وزراء آخر ، كما اختلف الاثنان على من يتولى حقيبة النفط[1].

أما عن دور السنة الذين كانوا في الحكم قبل الاحتلال، فقد قلَّ دورهم السياسي في العراق، فمنذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، بدأت التوترات بين السنة والشيعة، حيث رأت هيئة علماء المسلمين السنية، التي تشكلت بعد الاحتلال لتمثيل السنة العرب، أن هذا المجلس قد قام على أسس طائفية وعرقية، وأن السنة يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في العراق، رغم أن هذا المجلس قد أعطى الشيعة صفة الأغلبية، كما رفض السنة مسودة الدستور الدائم الذي أشار إليه قانون إدارة الدولة في مادته الواحد والستين، على أن تقوم بكتابته الجمعية الوطنية المنتخبة في موعد أقصاه 2005، وأن تعرض هذه المسودة على الشعب للاستفتاء عليها، حيث حدد القانون أن أي اعتراض من ثلاث محافظات على المسودة سيلغي الدستور، وقد كان رفض السنة لمسودة الدستور بسبب عدة أمور أهمها:

1- الفيدرالية تمهد لقيام إقليم في جنوب العراق ذو نزعة مذهبية وتحت النفوذ الإيراني.

2- ضرورة عدم حظر النشاط السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

3- إنَّ توزيع الثروة النفطية وفق هذه الفيدرالية سيجعل الثروات النفطية تتركز في الشمال والجنوب حيث آبار النفط[2].

وبناء على تلك المادة هدد السنة باستخدام المادة المذكورة للاعتراض على مسودة الدستور، مما حذا بسلطة الائتلاف، وبعض الأحزاب والحركات السياسية لإجراء مفاوضات من أجل موافقة السنة ، فتم إدراج فقرة في

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص177-197.
[2] (?) عبد الستار هادي عبيد، مرجع سابق ذكره، ص71.

مسودة الدستور تؤكد أن تقوم الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة من أعضاءها المنتخبين، بحيث يكونوا ممثلين لجميع أطياف الشعب العراقي، ويقدمون توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على الدستور وعرضها على الشعب العراقي في استفتاء عام خلال شهرين من تاريخ موافقة مجلس النواب العراقي على التعديلات، وعليه فقد جرى الاستفتاء في موعده الأساسي وبنسبة 79% ، ثم عقد مجلس النواب أولى جلساته بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات في السادس عشر من مارس 2006، وتشكلت حكومة دائمة بعد انتهاء حكومة إياد علاوي، وكما ذكر سابقاً سمي إبراهيم الجعفري رئيساً لتلك الحكومة، لكن وجود الجعفري قد آثار السنة العرب؛ إضافة للأكراد ، الذين رؤوا أنه ينفرد بالقرارات، وأنه يحابي أعضاء حزبه (الدعوة) من خلال إعطائه إياهم للوزارات السيادية مثل النفط والداخلية والمالية، وأنهم ذوي ميول طائفية مذهبية[(1)].

كما عملت جبهة التوافق السنية على الدعوة لتعديل الدستور الدائم، بعد استفتاء الشعب عليه، وموافقته له، وقد كانت أهم هذه التعديلات هي إلغاء موضوع الفيدرالية، وإلغاء قانون إجتثاث البعث، الذي وضعه الحاكم المدني الأمريكي للعراق قبل ذلك، وضرورة توزيع الثروات على كل مناطق العراق، في ظل دعوات الائتلاف الشيعي لإقامة نظام فيدرالي في الجنوب والسعي لاستمرار قانون إجتثاث البعث، والإصرار على الاختصاص بالوزارات الأمنية والمليشيات الشيعية المسلحة، كما أخذ التحالف الكردي يطالب بضرورة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية (جلال الطلباني) بغية أن يعمل على توطيد سلطته وأن يتولى الرئاسة مرة أخرى والاحتفاظ بحقائب معينة مثل وزارة الخارجية[(2)].

لكن رغم ذلك ظهرت الخلافات البينية بين هذه الفئات فكانت الخلافات الشيعية الشيعية، بسبب ارتباط الوزارات والإدارات الشيعية بمرجعيات دينية مختلفة التوجهات ، من ناحية نظرتها إلى موضوعات مهمة في العراق، كعلاقة الدين

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص 114، للمزيد أنظر:أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص236-238.

[2](?) نفس المرجع السابق، ص133، ولقد شيء بعض القادة الأكراد الروابط التي تربطهم بالشعب العربي والعراقي، رغم المظاهر التي أظهروها تجاه تفاعلهم مع المجتمع العراقي وثقافته، حول ذلك أنظر، صحيفة الأهرام، القاهرة، 11/10/ 2000.

في الدولة، والعلاقة مع إيران، وموضوع الفيدرالية، وموضوع كركوك، كما ظهرت الخلافات السنية السنية، بسبب خلافاتها حول الدستور، أيضاً ظهرت خلافات كردية كردية، حول توزيع الموارد الإقليمية بين الحزبين الرئيسيين، إضافة إلى ذلك حدثت خلافات حول المناصب بين الفئات المختلفة، فكانت الخلافات حول تسمية رئيس الحكومة، كما أعلن حزب الفضيلة انسحابه من حكومة المالكي ؛ بسبب فشله في الحصول على حقيبتي النفط والتجارة، كما ضغطت جبهة التوافق من أجل أن يكون وزير الخارجية عربياً وليس كردياً، على اعتبار أن الأكراد حصلوا على منصب الرئاسة، فتم تسوية المشكلة باستحداث وزارة الدولة للشؤون الخارجية من خلال شخصية عربية تابعة لجبهة التوافق، وأن يكون نائب رئيس الجمهورية سنياً وهو طارق الهاشمي، من جبهة التوافق أيضاً، مع أخر شيعي عربي أما رئيس الوزراء فتم تسمية نوري المالكي وهو شيعي، وله نائبان، عربي سني من جبهة التوافق، وأخر كردي سني، أما رئيس مجلس النواب فهو عربي سني وهو (محمود المشهداني) وهو أيضاً من جبهة التوافق، مع نائبين إحداهما عربي شيعي، والآخر سني كردي، وقد تم إقرار هذا الاتفاق في الثاني والعشرين من إبريل 2006، كما تولى وزارة الدفاع شخصية عربية من جبهة التوافق بينما الداخلية والأمن الوطني فشخصيتين شيعيتين[1].

وحول قضية كركوك فقد أكدت المادة (140) من الدستور العراقي الدائم ؛ أنَّ على الحكومة العراقية إنجاز كامل متطلبات تطبيع أوضاع مدينة كركوك، وتحديد إرادة مواطنيها من خلال إجراء استفتاء لمواطني المدينة في مدة أقصاها الثلاثين من ديسمبر 2007، ورغم موافقة مجلس النواب العراقي على تشكيل لجنة سميت اللجنة العليا لتطبيق المادة (140) من الدستور ، واتخذت اللجنة قراراً بتاريخ الرابع من فبراير 2007، ينص على إعادة العرب الوافدين إلى كركوك من وسط وجنوب العراق إلى مناطقهم الأصلية مع منحهم تعويضات مالية تقدر بعشرين مليون دولار أي ما يعادل اثني عشر ألف دولار لكل عائلة، من العوائل البالغ عددها سبعة ألاف عائلة، كما صادقت الحكومة في اللاثين من

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص120-135.

أبريل 2007 على قرارات اللجنة بعد إجراء بعض التعديلات التي تعطي الحق للعرب في حرية الاختيار بين البقاء في كركوك أو مغادرتها ؛ شريطة عدم مشاركتهم في التصويت حول مستقبل المدينة الذي جرى في نهاية أكتوبر 2007 ، ورغم ترحيب الأكراد بذلك القرار، إلا أن القوى العربية والتركمانية شجبت القرار، حيث أتهم التركمان، الأكراد ، بأنهم يعملون على تغيير ديمغرافية المدينة من خلال توطين عائلات كردية من محافظات أخرى، بينما اعتبرهم الأكراد أنهم من السكان الأصليين الذين نزحوا زمن النظام السابق قسراً، بعد أن جلب النظام السابق عوائل عربية مكانها بهدف تغيير ديمغرافيتها لصالح العرب والتركمان، كما رفض الائتلاف العراقي الموحد هذا القرار واعتبره يتناقض مع مبادئ الدستور العراقي الذي يعطي الحق للسكان العراقيين أياً كانوا في السكن في أي محافظة من محافظات العراق، كما نددت جبهة التوافق بالقرار، واعتبرته مقدمة لحرب اثنية بين العرب والأكراد، وعقد أكثر من ألف شخصية عراقية تمثل مختلف الاتجاهات السياسية مؤتمرها الرابع في كركوك في الرابع من فبراير 2007 تحت شعار (عراقية كركوك ووحدة العراق)، وأكد المجتمعون رفضهم لإلحاق كركوك بإقليم كردستان العراق، منطلقين من مبدأ أن الدستور العراقي الدائم ينص على أن ثروات العراق ملك للجميع، وأن حصة الأكراد مضمونة من ثروات العراق، وضرورة التعامل بروح التسامح والتصالح والثقافة المدنية، وأن تعديل المادة (140) من الدستور ضرورة وطنية، وضرورة عرضها باستفتاء على الشعب لإقرارها أو رفضها، إلا أن الحزبين الكرديين الرئيسيين رفضا هذه المطالب، إضافة إلى أنهم اقترحوا قانوناً آخر سمي قانون تشكيل الأقاليم الذي لو تمت الموافقة عليه ؛ فسيؤدي لتكريس الفيدرالية في العراق، ولكن بشكل آخر، بحيث إذا جرى اختلاف بين سلطة الإقليم والسلطة الاتحادية المركزية فسيخضع القانون الاتحادي للقانون المدني أو قانون الإقليم، ومن حق كل إقليم أن يفتح مكتب في الممثليات والسفارات العراقية في الخارج لمتابعة شؤونه الإنمائية والاجتماعية والثقافية، وفي إطار الثروات فإن الثروات الطبيعية غير المستخرجة تكون ملكاً للإقليم، أما الثروات المستخرجة حالياً مثل النفط فتدار من قبل السلطات

الاتحادية بالتعاون مع سلطة الإقليم، لكن رفض حزب المجلس الأعلى للثروة الإسلامية في العراق، وكل من الأحزاب السنية والشيعية، حيث وصل عدد الذين قبلوا به من الأكراد وبعض المستقلين إضافة إلى بعض الأحزاب الأخرى 138 عضو من أصل 275، أي أقل من الثلثين، وعلى هذا الأساس تم رفض هذا الاقتراح، الذي يعتبر ضد الوحدة الوطنية ويدخل في إطار استراتيجية تقسيم العراق التي تسعى إليها بعض القوى الغير مدركة لأخطارها[1].

وبناء عليه فقد انقسمت الكتل العراقية إلى اتجاهين حول الفيدرالية هما:

1- الاتجاه الأول تمثله الأحزاب الكردية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يدعو للفيدرالية بناءاً على الاقتراح الآنف الذكر.

2- الاتجاه الثاني يؤيد الفيدرالية بشرط وجود دولة قوية قادرة على ضبط الأوضاع في البلد مثل جبهة التوافق، والقائمة العراقية، وحزب الدعوة، والتيار الصدري.

وقد أكدت المادة 111 من الدستور العراقي الدائم، على ملكية الشعب العراقي بكل فئاته للنفط والغاز في العراق، وشكلت لجنة النفط والطاقة في الحكومة العراقية من ثلاث خبراء عراقيين لكتابة مسودة قانون النفط والغاز، وقدمت مسودة الدستور في بداية عام 2007، وقد وافق مجلس النواب العراقي عليها بعد شهر من تقديمها ، إلا أن الأكراد اعترضوا على مسودة القانون، مما أدى إلى إعادة مناقشتها من قبل إقليم كردستان والحكومة المركزية، دون أي تمثيل من قبل الإدارة المحلية للمحافظات الجنوبية التي يشكل احتياطي النفط فيها أكثر من 70% ، كما أن إنتاج النفط العراقي يأتي منها حصراً، وقد كان اعتراض الأكراد يقوم على أن كل الواردات النفطية خاضعة للتوزيع على كل أبناء الشعب العراقي، وأن الحكومة المركزية هي الجهة المخولة بإدارة هذه الموارد وتوزيع وارداتها على الجميع كونها

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص144-149 ، للمزيد انظر :
G.Kemp and J.Gross Stein (eds) , **Powder Keg in the Middle East : the struggle for Gulf security** , (London, 1995),pp.63-211.

تمثل الشعب العراقي، حيث رأى الأكراد أن القانون يستند إلى المواد (110-112-114-115)، دون التطرق للمادة (111) وبعد مفاوضات بينهم وبين الحكومة المركزية، تم إجراء بعض التعديلات في بداية يوليو 2007 بغياب ثلاثة عشر وزيراً يمثلون جبهة التوافق والتيار الصدري، اللذين رفضا أي تنازلات لصالح الأكراد، لكن ضغط الإدارة الكردية والوزراء الأكراد في الحكومة المركزية جعلها تقر بتخصيص سبعة عشرة بالمائة من واردات النفط العراقي لإقليم كردستان على أساس سدس دخل العراق من الطاقة ، ورغم كل هذه التنازلات من جانب الحكومة المركزية العراقية، إلا أن حكومة إقليم كردستان أصبحت تقوم بتوقيع عقود مع شركات أجنبية للاستثمار في الإقليم، بدون المصادقة عليها في مجلس النواب العراقي، رغم تشكيل الحكومة المركزية العراقية، التي أكدت أن المجلس الاتحادي للنفط والغاز هو فقط موكل إليه النظر في عقود الاستثمارات النفطية في كل أنحاء العراق، إلا أن الحكومة الكردية الإقليمية تجاهلت ذلك[1].

لقد زرع وجود الاحتلال في العراق بذور الطائفية بشكل سافر ، فمنذ سقوط النظام العراقي عام 2003 ، وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل السفير الأمريكي بول بريمر ظهرت المحاصصة الطائفية بين الأعراق والطوائف، التي كانت ترى أنها مهمشة في ظل النظام السابق، وهذا ما انعكس بعد ذلك على الحكومات العراقية التي جاءت بعد ذلك، مما أضعف الوحدة الوطنية في العراق فقد كان تخصيص ثلاثة عشرة مقعداً للشيعة في مجلس الحكم الانتقالي في البداية، مقابل إثنى عشر مقعداً لبقية فئات الشعب العراقي، قد أثار السنة في العراق، الذين رؤوا أن تشكيل المجلس قد قسَّم الشعب العراقي طائفياً، وأعطى الشيعة صفة الأغلبية دون استفتاء دقيق، وأن السنة بفئاتهم المختلفة عرباً وأكراداً وتركماناً، يشكلون أكثر من خمسين بالمائة وفقاً لبعض الإحصاءات، وإن هذا سيولِّد الشعور بالظلم والتهميش والتنافس بين فئات الشعب العراقي وسيدفع قادة الفعاليات الطائفية والعرقية في البلاد إلى استعراض قوتها سواءاً بقوة السلاح أم من خلال كثافتها

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص149-151.

العددية، كما كان قانون اجتثاث البعث قد أثار السنة أيضًا ؛ لأنهم رؤوه موجهاً لاستبعادهم كون الكثير منهم من إداريي ومسؤولي الدولة الذين كانوا في حزب البعث، وهذا مما زاد من الاحتقان الطائفي بينهم وبين الشيعة، وأدى لحدوث تحالفات سنية وأخرى شيعية، وقد ظهرت هذه التحالفات في انتخابات الخامس عشر من ديسمبر 2005 ، وأدت إلى تقسيم الشعب العراقي إلى كتل سنية وشيعية وكردية ، فمثَّل السنة جبهة التوافق ومثَّل الشيعة كتلة الائتلاف العراقي، ومثَّل الأكراد التحالف الكردي، وتم تشكيل أول حكومة وهي حكومة (إياد علاوي) على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية، وامتدت هذه الظاهرة لتشمل جميع مكونات ومؤسسات الدولة العراقية، فظهرت ثقافة عرقية طائفية للكتل الشعبية المؤيدة لأي من هذه الكتل، من خلال تثقيف هذه الكتل لهذه الجماهير عبر القنوات الفضائية التابعة لها، فظهر خطاب للشيعة وآخر للسنة، أو الأكراد وغاب الخطاب العراقي الوطني، فأصبحت هذه الكتل تعمل على تعريف ذاتها بعيداً عن فكرة المواطنة وقبول الآخر، وكان من المؤثرات السياسية الدراماتيكية هو مشهد إعدام الرئيس العراقي في يوم عيد الأضحى عام 2006، حيث جرى تسويق هذا الحدث كما لو أنه كان انتصاراً سياسياً للشيعة والأكراد ، في مقابل الطرف السني، دون أي اعتبار لمشاعرهم[1].

وحول الدعوات الفيدرالية التي طالبت فيها بعض الفئات العراقية، فقد دافع عنها البعض على أساس أنها الشكل الأكثر ملائمة لتعايش مكونات الشعب العراقي، وأداة فعالة لتضييق فجوة التنمية المعدومة في بعض المناطق، وإحداث وتائر متسارعة لها، قارنين بين التوجه العالمي نحو اللامركزية كوسيلة للتنمية البشرية وبين الموروث السياسي العراقي التي حوَّل مركزية الدولة إلى أداة لسيطرة مناطق معينة، وهذا مما أشعر المحافظات بالحيف والظلم والقهر والتغييب، وجعلهم متطلعين لفرصة الإنفكاك عن سيطرة المركز الذي يحمِّلونه سبب الإهمال الذي تعانيه مناطقتهم، وعلى هذا الأساس رأى الأكراد ضرورة الضغط من أجل إقامة الفيدرالية

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص 151-159 ، للمزيد حول الطائفية في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق انظر :
http://www.haythammanna.net/human%20rights%20arabic/wamadat.htm

الخاصة بهم، وحذت حذوهم بعض الكتل السياسية الأخرى في العراق مستغلة إجازة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، من أن أي ثلاث محافظات تستطيع إقامة فيدرالية خاصة بها، في ظل وجود ظروف تدفع هذه الفئات لتبني الفيدرالية ؛ بسبب أن مناطقها أكثر أمناً من مناطق أخرى من العراق، فخوفها أن ينتقل العنف إليها، جعلها تسعى نحو الفيدرالية في مناطقها، إضافة لرغبة هذه المناطق فيما حصلت عليه من مشاركة في حكم وإدارة البلاد، ورغبتها أن تحكم نفسها وتختار نموذجاً لها، وخوفها من هاجس الحكم المركزي الذي قد يفقدها مكتسباتها السياسية، إضافة إلى أن الكثير من أبناء هذه المناطق ترغب في مناصب قيادية، لا يمكن أن تحصل عليها في ظل دولة مركزية تقل فيها الفرص أكثر للحصول على مثل هذه المناصب[1].

لقد أثار موضوع الفيدرالية التي دعا إليه الأكراد بعد الاحتلال كل الفئات العراقية، والتيارات السياسية التي تمثل المجتمع العراقي، لأن تلك الفيدرالية تختلف عما كانوا قد اتفقوا عليه في مؤتمر لندن 2002 قبل الاحتلال، فلم يكن ذلك الاتفاق له أي وجه من وجوه الانفصالية، وقد استمر نهج الأكراد الرافض لموضوع الدولة المركزية، من خلال رفضهم لفيدرالية المحافظات العراقية، على أساس استبعاده لكل من محافظتي بغداد وكركوك، رغم قبوله بأن كل ثلاثة محافظات تستطيع تشكيل فيدرالية، لذلك استاء الأكراد من عدم ضم كركوك إليهم، مما حذا بالأحزاب السنية والشيعية، إلى اتهامهم بالانفصالية على أساس أن آرائهم حول الفيدرالية، تهدد وحدة التراث العراقي، لأن قبولهم بالفيدرالية التي يدعو إليها الأكراد سيؤدي إلى صراع مسلح مع الأكراد، كما أن دعوة الأكراد لهذه الفيدرالية هو مقدمة لبعض الجماعات الاثنية والدينية الأخرى في العراق، مثل الكلدان والأشوريين والتركمان واليزيدية والعلى اللهية ، وغيرهم للمطالبة بحكم ذاتي وإدارة محلية، كما أن هذه الدعوات جعلت بعض الانفصاليين ذوي النظرة اللاواقعية مثل حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي أخذ يطالب بفيدرالية إقليم الجنوب العراقي على غرار إقليم الشمال ، وأن تؤسس له

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص159.

مؤسسات تشريعية وتنفيذية وحكومية مؤقتة، وكان ذلك في المؤتمر الذي عقد في لخامس عشر من إبريل 2007، إضافة إلى ذلك أن هذه الدعوات تؤدي إلى تطهير قومي طائفي يعيد ترتيب الخريطة السكانية، ويجعلها ذات تأثيرات انتقامية متبادلة ونزوحات متقابلة، ويؤدي أيضاً إلى تدخلات خارجية ؛ بسبب ضعف السلطة المركزية وتعدد الفيدراليات، كما أن الدستور العراقي الدائم قد حلَّ مشكلة الإدارة المركزية ؛ بحيث أعطى السلطات الإدارية بين المحافظات، وفرض رسوم على نقل البضائع بين المحافظات، ووصلت صلاحيتها إلى حد إبرام عقود مع بعض الدول المجاورة[1]، وبناءاً عليه ظل موضوع الفيدرالية أساساً للتوتر وعدم الاستقرار نتيجة مساسه بجوهر الوحدة الوطنية، لذلك لم تصل الفئات العراقية إلى حل نهائي حولها.

وحول اللغة العربية في إقليم الشمال الكردي، يرى أحد القادة الأكراد وهو نيجرفان البرزاني، الذي تولى رئاسة وزراء إقليم كردستان أن الاهتمام باللغة الكردية ضروري وأن المناهج الموجودة في المدارس الكردية هي نفس "مناهج التربية في أنحاء العراق، ويعطى الطلاب درس إجباري في اللغة العربية، لكن رغم ذلك فالعربية لم تعد اللغة الرسمية في الإقليم، فأصبحت وكأنها لغة أجنبية، كما أن الإذاعات والفضائيات والصحف، في المنطقة الكردية، أصبحت تؤكد على اللغة الكردية، رغم صدورها بالعربية كلغة ثانية أو كلغة أجنبية مثلها مثل الفارسية أو التركمانية أو السريانية، بيد أن مسؤول القسم العربي والبرامج الثقافية في محطة (كردستان تي في) ، أكد أن المحطة تقدم برامج باللغة العربية عن الأكراد الذين قدموا الكثير للحضارة العربية، وعن الثقافة الكردية باللغة العربية في محاولة لامتصاص امتعاض الشارع العربي من إهمال اللغة العربية في الشمال، حتى أن الحزبين الكرديين الرئيسيين أكدا على وحدة العراق وترابه العراقي، وأخذا يرفعا شعار ومطالب الفيدرالية في ظل عراق موحد ديمقراطي وتعددي، إلا أن وزير الثقافة في إدارة البرزاني أكد بالمقابل أن الأجيال الكردية الصاعدة أقل اهتماماً باللغة العربية، بسبب ما تعرض له الأكراد من مآسي

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص 162-163، للمزيد حول الفيدرالية التي دعى إليها الأكراد، أنظر، حازم اليوسفي ، مرجع سابق ذكره، ص ص82-83.

، فالدعاية حول مقتل وفقدان آلاف الأكراد وتدمير قراهم في حملة الأنفال، وضرب حلبجه بالسلاح الكيماوي، وهجرة مليون كردي عقب انتفاضة مارس 1991 جعلهم يؤثرون الابتعاد عن أبناء وطنهم العرب العراقيين[1].

وبسبب ذلك انقسم الشارع الكردي إلى تيارين فريق واقعي يرى ضرورة التمسك بوحدة العراق، ضمن الفيدرالية التي يحددها الدستور العراقي، وفريق أخر غير واقعي، ومعظمه من جيل الشباب الذي يحظى بتأييد الأكراد في الخارج، وأكثرهم لا يتحدثون العربية، حيث يطالب هؤلاء بضرورة الانفصال التام عن جسم العراق وإقامة دولة كردية في الشمال، وأخذ هؤلاء يثيرون الحسياسيات مع بقية فئات الشعب العراقي ؛ بالمطالبة بأن تكون كركوك جزءاً من كردستان وأنهم مستعدين للحرب في سبيل ذلك، وأخذوا يطلقون شعارات متعصبة وانفصالية، مما حذا بالشارع العربي إلى التأكيد أن العرب يشكلون أكثر من 80% من سكان العراق، وأن الأكراد هم أقلية كبيرة داخل العراق، وأنهم يعارضون القضية القومية للأكراد، ويرفضون مبدأهم حول إن مالنا لنا وحدنا ومالكم لكم ولنا، وهذا ما أكدته الانتخابات العراقية 2005 حيث حصل العرب على أكثر من ثلثي المقاعد البرلمانية، بالرغم من مقاطعة الكثيرين لهذه الانتخابات، ومن أجل الوحدة الوطنية، تم ضم الأكراد للحكومة المؤقتة بقيادة إياد علاوي، وكان نائب الرئيس العراقي هو (جلال الطلباني) ، بعدما حصل عجيل الياور وهو عربي سني على منصب الرئاسة، كما تم إعطاءه منصب نائب رئيس الحكومة لأحد الأكراد، إضافة لوزارة الخارجية، وتولى رئاسة المجلس الوطني العراقي، أحد الأكراد أيضاً وهو فؤاد معصوم، لكن الأكراد لم يقتنعوا بكل هذه المراكز، وظلوا يعملون من أجل الفيدرالية التي هي أقرب إلى الانفصال عن الوطن الأم، رغم أن أقوالهم تختلف عما يعملون من أجله[2].

لقد استمرت الثقافة الكردية منذ إقامة المنطقة الأمنة 1991، وحتى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بتمجيد الثورة

---

[1] (?) حازم اليوسف، مرجع سابق ذكره، ص ص83-113.
[2] (?) نفس المرجع السابق، ص ص119-124، أنظر أيضاً، صحيفة الأهرام، القاهرة، 9/10/2004.

والمقاومة والشهادة وحب الوطن الكردي والفداء من أجله، وأخذ الأدب الكردي يهتم بلغته الكردية، بينما ضعف اهتمامه باللغة العربية، خاصة بعد أن قلَّ تواصله مع العراقيين العرب، وعدم اختلاطه معهم، وظهور الجامعات الكردية الخاصة في الإقليم الكردي، بالرغم من أن بعض المثقفين الأكراد أكدوا أنه من الواجب الاهتمام بلغتهم الكردية لكن ليس على حساب اللغة العربية، على اعتبار أن ثقافتهم عربية، وأن المثقف الكردي لا يمكنه أن يكتب ما لم يكن عنده إلمام بالثقافة العربية، وأن الفيدرالية التي يطالب بها الأكراد ستجعل التقارب بين العرب والأكراد كبيراً بعد انتهاء النزعة القومية المتعصبة، وما يدل على اهتمام الأكراد بالثقافة العربية أنهم حافظوا بعد غزو العراق على المخطوطات العلمية والأدبية العربية في مكتباتهم، كما أن ثلاث فضائيات كردية أصبحت تبث برنامج عربي واحد، والقيادة الكردية تصر على أن تكون اللغة العربية والكردية لغتان رسميتان، وأن تدريس اللغة العربية في جميع مراحل الدراسة في كردستان ، وتفرض مؤسسة التعليم في كردستان ألا يتخرج الطالب من الجامعة دون الإلمام باللغة العربية، كونها لغة القرآن والأكراد في معظمهم مسلمون، وهذا ما جعل حكومة كردستان تفرض اللغة العربية في المدارس والجامعات، وإن كل ذلك بسبب تخوف الأكراد من اندثار اللغة العربية في كردستان ، وهذا سيؤدي إلى انتهاء التواصل بينهم وبين العرب، بالرغم من أن الأكراد لا يستطيعون الاستغناء عنها ، لكن على الواقع العملي لا يوجد أي وجود للغة العربية في الشارع الكردي ويعتبرها الكثيرون منهم أنها لغة الأقوام الذين اضطهدوا الأكراد في ظل النظام السابق، وهذا ما أثار الرابطة الإسلامية في كردستان التي اتهمت النظام القائم في كردستان بأنه بعمله هذا يكون قد ابتعد عن الأيديولوجيا الإسلامية التي تؤكد على اللغة العربية كلغة مقدسة، لذلك فاتهمها بالكفر، ودعا لإقامة الدولة الإسلامية، مع عدم إلغاء خصوصيات الفئات المختلفة، وهذا ما جعله يصطدم مع حزبي البارتي والاتحاد الوطني بعد احتلال العراق 2003[1].

---

[1](?) حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص ص145-180، ص199.

بيد أنه عند تولي أحد الأكراد وهو جلال الطلباني للرئاسة، أخذ يظهر ميوله نحو الوقوف ضد التقسيم، وأن الأكراد هم عامل توحيد للعراق وليسوا عامل تفرقة وتمزيق إلى دويلات، وأن وجود التيارات الطائفية والاثنية في العراق كان بسبب وجود الفراغ السياسي في الساحة العراقية بعد الاحتلال، وأخذ يبرر وجود عدة أعلام في كردستان، أنه بسبب مالاقاه الأكراد على يد النظام السابق، وأن اللغة العربية تدرس إلى جانب الكردية في إقليم كردستان، كما صرَّح بذلك زعيم حزب البارتي، الذي تولى رئاسة إقليم كردستان مسعود البرزاني، بأن الأكراد لا يودون الانفصال، مع تأكيده بأن تكون كركوك ضمن الإقليم الكردي، كما رأى رئيس برلمان كردستان (عدنان المفتي) أنه لابد أن يبقى العراق موحداً ؛ رغم تنوعه الطائفي والديني بما يحفظ للجميع حقوقهم في ظل نظام ديمقراطي يقبل بالآخر، وضرورة عدم تجاهل الأكراد في إقليم كردستان لحقوق العرب والتركمان والآشوريين والمسيحيين وغيرهم ، وأن البرلمان الكردستاني يضم ممثلين من كل الطوائف والإثنيات الموجودة فيه، وأنه رغم أن عدد المسيحيين لا يزيد عن خمسين ألف إلا أن البرلمان أعطاهم خمسة مقاعد، كما أعطى التركمان أربعة مقاعد، إلا أنه من الناحية الواقعية لم يضم هذا البرلمان أي من العرب أو حتى التركمان، وهذا ما حذا برئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إلى التأكيد أن للتركمان حقاً في أن يحصلوا على الحكم الذاتي في شمال العراق حتى يحصلوا على حقوقهم، كما استاء العرب العراقيين أن حكومة الإقليم جعلت اللغة الرسمية فيه هي الكردية تليها الإنكليزية ثم العربية، وهذا ما يُفسَّر عدم معرفة معظم الشباب الكردي للغة العربية[1].

وعلى هذا النحو أخذ التركمان يُظهرون ميولهم القومية وتمايزهم، كما عمل الآشوريون من خلال حركتهم الحزبية

---

[1] (?) حول ذلك أنظر ، صحيفة الأهرام،القاهرة ، 4/5/2006، صحيفة الجمهورية،القاهرة ، 6/4/2006، صحيفة الأهرام، 27/5/2006، 11/5/2006، صحيفة روزاليوسف 6/6/2006، صحيفة الوفد 11/2/2002 ، لقد ازدادت حملات التبشير المسيحية في شمال العراق خلال فترة الحصار ، وهذا مما ساهم في أساء للمسيحيين العراقيين على أساس أن هؤلاء التبشيريين هم مسيحيين رغم أنهم ليسوا عراقيين ، انظر حول ذلك : فرست مرعي الدهوكي ، مجلة البيان ، العدد 1532، اغسطس 2000، ، انظر أيضاً : **http://www.enjeely.com/vb/showthread.php?t=862**

على استقطاب كل المسيحيين العراقيين، أيضاً قامت الأقلية اليزيدية على التركيز على الثنائية العربية الكردية، ثم عمل بعضهم من ذوي الارتباطات بإيران على محاولة نفي المكون العربي منها، وأظهر الشاباك أنهم متايزون ومنحوا أنفسهم هوية قومية محددة، وأصبح لكل من هذه الكتل مليشياتها الطائفية، إضافة للميليشيات الكردية والشيعية والسنية، وعملت كل منها على استهداف الآخر، وفرض رؤيتها، وهذا أدى بالكثير من أبناء الشعب العراقي إلى مغادرة ديارهم نجاة بأنفسهم، بسبب ترحيل هذه المليشيات لكل من يخالف تيارها القومي أو الطائفي، مما أسهم في نشوء كانتونات طائفية وعرقية، وترسخ الاعتقاد لدى قطاعات كبيرة من الشعب العراقي، أنَّ هناك مشروع حرب أهلية لتقسيم العراق، خاصة أن بعض الجهات الخارجية تعمل على زيادة التوتر في العراق، والتعرض للسنة العرب ذوي النظرة الصوفية المتسامحة، وازدياد الصراع العربي الكردي التركماني حول كركوك، وهذا ما ولَّد الشعور لدى الجميع أن انسحاب القوات الأجنبية من العراق، سيؤدي إلى حرب أهلية طائفية[1].

وحول الصراع الطائفي بين سنة العراق وشيعته، فلم يكن للسنة أي دور في الصراع الطائفي ضد الشيعة، بقدر ما كان لجهات خارجية أجنبية مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، الذي أخذ يستهدف الشيعة على اعتبار أنهم غير مسلمون وخارجين عن دين الإسلام، وأن الإسلام الصحيح هو الإسلام الوهابي السلفي، وبناءاً على ذلك أخذوا يهاجمون مراقد الأئمة الشيعة في الجنوب، وقتلوا الكثير من السياسيين ورجال الدين والمدنيين الشيعة، فأصبح الزرقاوي وكأنه البديل الأسوء للتعامل مع الشيعة من النظام السابق، الذي كان يعمل على إلغاء أي تذكير بالهوية الشيعية حتى لو اقتصرت على الحيز الثقافي والطقوس المذهبية، وبالمقابل قام بعض الشيعة المتطرفين وخاصة من جانب التيار الصدري، من خلال اختراقهم لقوات الشرطة العراقية الجديدة، على القيام بعمليات قتل وتعذيب لأفراد من السنة[2].

---

[1](?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 302-305.
[2](?) حازم صاغية، مرجع سابق ذكره، ص103، للمزيد أنظر أيضاً، روبرت فسك، مرجع سابق ذكره، ص 29،ص54.

وبالنسبة للتيار القومي العروبي، فقد ضعف كثيراً بعد الاحتلال، بسبب أن الأنظمة العربية والأيديولوجيا العروبية لم تقلل مما لحق الشعب العراقي من أذى واحتلال، فبعض هذه الأنظمة وخاصة أنظمة الخليج سهَّلت احتلال العراق، ودعمت بعض الجماعات الإرهابية كالتيارات السلفية الوهابية التكفيرية، كما لم تتقيد هذه الأنظمة بميثاق الجامعة العربية الذي يعتبر أي اعتداء على أحداها هو اعتداء عليها جميعها، وإلى ضرورة مساعدتها فيما لو تم الاعتداء عليها، كما أن مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت في الثامن والعشرين من مارس 2002 ؛ أعلن في قراره رقم (227) أنه سيقف وفي وجه التهديدات الأمريكية ؛ وأكد على ضرورة احترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية(1)، لكن حدث العكس حيث أن أغلبية الشعب الكويتي ونظامه السياسي قد أيَّدوا الهجوم والغزو الأمريكي مثلما أيدوا قبل ذلك استمرار الحصار على العراق، رغم أنه عندما غزا النظام العراقي الكويت عام 1990، لم يأخذ رأي الشعب العراقي، وكان قراره قراراً فردياً ديكتاتورياً(2).

كما استمر في نفس الوقت عدم تقبل الفئات العراقية لبعضها البعض من خلال قيادتها ، وليس من خلال تياراتها الشعبية ؛ لأن أياً من هذه الفئات لم تكن لتمثل الشعب العراقي أو حتى جزءاً منه، وإنما أظهرت كل الوقائع العملية أنها أحزاب وتيارات شخصانية هدفها السلطة والموارد التي تحصل عليها ، حتى لو أدعت أحياناً أنها تيارات أيديولوجية أو دينية، أو علمانية أو قومية عربية أو تركمانية أو كردية، والدليل على ذلك أنه ظهر الصراع بين التيارات الشيعية فيما بينها، وأيضاً السنية، والكردية، وأما ما ادَّعاه القادة الأكراد بدءاً من الرئيس العراقي جلال الطلباني حول الوحدة الوطنية ؛ فليس له أي ملمس على الواقع العملي، فجلال الطلباني نفسه عند وصوله للسلطة أخذ يفكر لصالح الأكراد أكثر مما

---

[1](?) خير الدين حسيب، **الحرب الأمريكية على العراق إلى أين؟** المستقبل العربي، العدد 290، إبريل 2003، ص7-8.

[2](?) خير الدين حسين، **مستقبل العراق**، مرجع سابق ذكره، ص 139، ص104 ، للمزيد حول خطة الهجوم الأمريكي على العراق وعلاقته بالأنظمة العربية أنظر:
Bol woodword, **plan of attack**, (New York: simon and Schucter, 2004). PP. 232-239. pp. 312-401.
أنظر أيضاً: جيف سيمونر، **عراق المستقبل**، مرجع سابق ذكره، ص235، ص254.

يفكر لصالح الشعب العراقي ككل، حيث قام بأعمال تتنافي مع الوحدة الوطنية مثل العمل على السيطرة الكردية على مدينة كركوك، والمصادقة على فكرة الدولة الفيدرالية التي تعترف بالجيوب الكردية كمنطقة مستقلة ترتبط بالدولة برباط فيدرالي هش، وعدم إتاحة المجال لقوات البيش ماركة بغية دمجها بالجيش العراقي الوطني الذي تم تشكيله في ظل حكومة علاوي، وعدم انصياع قوات البيش ماركة لأي من ضباط الجيش العراقي، حتى أن أحدهم أكد أنهم لن ينقادوا لأي مسؤول عراقي غير كردي، لأن هؤلاء هم أذناب النظام السابق، كما عمل مسعود البرزاني، الذي تسلم رئاسة إقليم كردستان، على إنزال العلم العراقي ورفع علم كردستان في سبتمبر 2006، ولم تستطع حكومة المالكي الوقوف في وجه هذا التصرف ؛ بسبب ضعفها وقلة حيلتها، كما ساهم ضعفها في الدعوات الانفصالية لبعض الفئات العراقية ، التي أخذت تنادي بالحكم الذاتي، مثل الآشوريين الذين طالبوا بإلحاق منطقة سهل نينوي (الموصل) بالإقليم الكردي، نظراً لانعدام الأمن في مناطقهم[1].

لقد أثَّر الفعل الكردي هذا على التوجهات الانفصالية للتركمان واليزيدية، حيث أكد أن أحد القادة التركمان وهو وزير البناء والإسكان في حكومة علاوي، أن التركمان ليسوا أقلية، وأن نسبتهم تزيد على 10% من سكان العراق، وأخذ ينادي بضرورة ضم كركوك، إلى الحكم الذاتي لإقليم تركماني يدعو إليه، على أساس أن أكثريتها من التركمان، ثم أخذت مجموعات كردية تقوم بأعمال عنف ضدهم وضد العرب، في محاولة منها للسيطرة على كركوك وتعزيز موارد الحكم الذاتي للإقليم، بما يدعو لانفصالهم واستقلاليتهم عن الحكومة المركزية، كما أخذ بعض اليزيديين ممن تدعمهم إيران ؛ لتزوير هويتهم الثقافية العرقية والدينية، من خلال ادعائهم أنهم من أصول آرية، وأن اسمهم هو الأزيدية وليس اليزيدية، وهذا ما يجعل أن لإيران حقوقاً أخرى في العراق غير التي تطالب بها، لذلك وقف أمير الطائفة اليزيدية في العراق،

[1](?) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، **الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة أحمد أبو هدية، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005، ص138، أنظر أيضاً: وحدة الدراسات الأمنية، **أداء حكومات: علاوي، الجعفري، المالكي**، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص ص8-9، ص19. أنظر أيضاً، أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص ص637، ص ص650-665.

ضدهم وأكد على عراقية طائفته، وانتقد آرائهم ودعواهم الانفصالية[1].

رغم أنه أيَّد بعض المطالب اليزيدية، مثل إعادة أراضيهم التي صودرت في أوائل الثمانينات في محافظة الموصل، وخاصة في الشيخان وسنجار، بالرغم من أنه قد تم تسمية اليزيدية على أساس أنهم عرب، وبالرغم من أن السلطات العراقية ظلت تشكك بعروبتهم وتصادر أموالهم، وتعطيها لعشائر أكثر عروبية منهم، مما حذا إلى انتقاد بعض العشائر العربية لهذه السياسة ووسموها بالعنصرية، وقد طالب أمير اليزيدية أيضاً، بضرورة الاعتراف بهم كطائفة دينية لها تاريخها، وضرورة رفع الحصار الثقافي والإعلامي المفروض عليها، وأن يمثل أفرادها في كافة مراكز الدولة، لذلك فقد رفض أميرهم (أنور معاوية الأموي) الارتباط بالأحزاب الكردية، وانتقد سياسة تكريدهم، حيث لم يرتبط بالأحزاب الكردية سوى 10% منهم، وأيضاً أكد مسيحيي المنطقة الشمالية أنهم يتقبلون نظاماً علمانياً عراقياً، ويرفضون سيطرة التيار الديني على مقاليد الحكم في العراق[2].

وما يؤكد على تعصب القيادات الكردية، أنهم دعوا إلى تغيير العلم العراقي إلى علم شبيه بالعلم الإسرائيلي، رغم أن العلم العراقي هو علم الثورة العربية الكبرى، وألوانه ألوان الخلافات العربية الإسلامية الثلاث، الراشدية والأموية والعباسية، وفي ظل هذه الخلافات ظهر الأكراد كشخصية لها ذاتها في ظل الدولة العربية الإسلامية، وزيادة كلمة الله أكبر، عليه لن تزيده إلى تعبيراً عن ثقافة المجتمع العراقي، في بلد معظم سكانه عرب ومسلمون، كما أن هذا العلم هو ليس علم النظام بل هو علم الشعب العراقي بكل فئاته، إلا أن القيادات الكردية أخذت تقاوم وجوده في إقليم كردستان، وتوضع بدلاً عنه العلم الكردي[3] ، كما أن تأكيدهم مع بعض التيارات الشيعية على ضرورة القضاء النهائي والمبرم على حزب البعث وأعضائه، أمراً يخالف طبيعة الواقع العراقي،

---

[1](?) سليم مطر، **جدل الهويات: عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماء في العراق والشيعة الأوسط**، بيروت، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص217-222، ص 225-227.

[2](?) نفس المرجع السابق، ص ص 227-240

[3](?) خير الدين حسيب ، مرجع سابق ذكره، ص162.

رغم أنهم نجحوا في تضمين الدستور العراقي ضرورة إقصاء البعث وإجتثاثه عن كل مشاركة سياسية آنية ومستقبلية وهذا يمس بالعرب، سواء القوميون المنتظمون أم غير المنتظمون في أي من التيارات السياسية، لأن هذه الفكرة ستؤدي ليس إلى إجتثاث البعث كفكر وإنما إجتثاث عروبة العراق، لأن الفكرة القومية ليست من اختراع حزب البعث، والقومية العربية ليست نظرية لكي تشطب أو تستبدل، حيث أشارت المادة الحادية عشرة من الباب الثالث من ذلك الدستور إلى حظر أي فكر أو ممارسة تحت أي مسمى كان ؛ وذلك لكل فكر ينمي العنصرية ، والمقصود بذلك القومية العربية ، كما منعت المادة الرابعة من الدستور في فقرتيها (و، ط) من الباب الثالث، البعثيين من الترشيح لعضوية الجمعية الوطنية، بالرغم من أن وزير الداخلية العراقي (بيان جبر صولاج) ، قد أكد أنه ليس كل البعثيين مدانين بالإرهاب والجرائم، لأنهم حسب رأيه ثلاثة أنواع هي :

- النوع الأول: من قام بعمليات قتل واغتيال وتلطخت يداه بدم الشعب العراقي ، على اعتبار أن هؤلاء يجب أن يقدموا للعدالة، وهذا ما يؤكد عليه قرار مجلس الأمن رقم (1483) الصادر في الثاني والعشرين من مايو 2005، الذي أجاز ملاحقتهم وعدم قبول أي دولة لإيوائهم، وقدَّم لائحة تضم خمسة وخمسين فرداً منهم وعلى رأسهم الأمين العام لحزب البعث (صدام حسين) وولديه (عدي وقصي).

- النوع الثاني: من الذين كانوا في القيادات العليا ، وساهموا مع النظام السابق بممارسة الكثير من الجرائم والقتل والسرقة بحق الشعب العراقي.

- النوع الثالث: الذين أُجبروا على الانضواء تحت لواء البعث طمعاً في لقمة العيش والمنافع اليومية البسيطة، كما حدث في كوادر الجيش والتعليم، وهؤلاء مواطنون صالحون من الممكن الاستفادة منهم.

وبناءاً على ذلك فكل عضو فرقة أو شعبة في حزب البعث، لا يحق لهم الاشتراك في المناصب القيادية في

الدولة، إلا بدرجة موظف عادي، حتى وإن كان من الكفاءة والخبرة والتعليم ما يضاهي أكبر الوزراء.

وفي ظل الفكر الشعبوي اللاقومي الذي ساد في ظل حكومات ما بعد الاحتلال أبعدت المناهج الدراسية، عن دراسة التاريخ، فتم إلغاء أمجاد التاريخ العربي، والدعوات الوحدوية العربية القومية، وإبعادها عن حروب العراق، ودعوات التحرير، ومخططات الغرب تجاه المنطقة العربية، وبناءاً على ذلك أبعد الطلبة العراقيين مسافة نصف قرن من تاريخ العراق القومي[1] ، وهذا ما حذا ببعض الأحزاب والمليشيات المرتبطة بالخارج، إلى تدمير معالم التاريخ العربي، والعراقي مثل تدمير تمثال أبي جعفر المنصور وهو الخليفة العباسي الثاني، وبأني مدينة بغداد، وتدمير نصب المسيرة، الذي كان يمثل ساحة المتحف العراقي، حتى أن وزارة الثقافة في حكومة الجعفري تعهدت بتدمير كل التماثيل التي تمتُّ بصلة إلى العهد السابق، رغم أن بعضها يمثل تاريخ العراق وليس تاريخ البعث في العراق، مثل تدمير نصب الحرية، الذي كان في العهد الملكي والذي أقرَّه الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، كما تم تدمير تماثيل تعود لشعراء وأدباء وملوك لهم بصمات في تاريخ العراق، وتم الاعتداء على كثير من رموز الثقافة العراقية من المثقفين والكتاب ، كما عملت الكثير من الأحزاب والتيارات الشيعية في الجنوب على تحويل العديد من مقرات حزب البعث ومؤسسات الدولة إلى مساجد وحسينات، وظهرت شدة الاستقطاب الديني بشكل واضح من خلال انتشار صور رجال الدين والمراجع الشيعية في الشوارع، والساحات العامة، وواجهات المؤسسات الرسمية والوزارات العراقية، وتقلَّد رجال دين وأئمة مساجد مناصب مهمة في الدولة، إضافة إلى التوجهات الإسلامية لمعظم المسؤولين في الدولة العراقية ؛ كما لم تهتم قوات الاحتلال لدى دخولها بغداد عام 2003، بحماية التراث العراقي، فسمحوا بنهب المتحف القومي العراقي، وسائر القصور الرئاسية وممتلكات الأفراد، وما يؤكد رغبتهم في ذلك أن الغوغاء من السارقين لم يستطيعوا نهب أو تدمير مبنى وزارة الدفاع ووزارة النفط أو مبنى المخابرات، فلم تمس بأي أذى،

[1](?) رفعت سيد أحمد، **على مذبح الاحتلال في العراق**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص ص167-170.

وبذلك تكون قوات الاحتلال ومن والاها، قد تجاهلت تحذيرات المنظمات والأكاديميين من أجل حماية التراث الثقافي للعراق، بما فيه المتاحف والمكتبات والمواقع الأثرية، والمكتبات الفنية، حيث أشعل المرترفة النيران في المكتبة الوطنية ونهبوها، ودمروا عدداً من المباني التاريخية والأعمال الفنية والمواقع الأثرية النادرة غير المحمية، وقد كانت دوافع اللصوص في سرقاتهم هذه يعود لعدة أسباب هي[1]:

1- عبَّر بعضهم بالسرقة عن غضبه من النظام السابق.

2- بعضهم كان ذو نوازع سياسية مثل الذين أحرقوا أرشيف حقبة البعث من المكتبة الوطنية.

3- بعضهم كان من لصوص الآثار الذين يعرفون ماذا يستهدفون ؛ أو لديهم أوامر من جهات خارجية ، وما يثبت ذلك هو قطع رؤوس التماثيل الحجرية الثقيلة بمنشار خاص وسرقة الأشياء القيِّمة فقط، مثل الكتب النادرة.

ومما زاد من الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة، هو إعدام الرئيس العراقي في عيد الأضحى، بعد أن وقَّع رئيس الوزراء نوري المالكي على ذلك، مبرهناً أنه لا يصلح أن يكون بهذا المنصب، لأن من يتولى هذا المنصب يجب أن يكون حريصاً على مشاعر الشعب العراقي ككل، فلقد مثَّل هذا الحدث إهانة للسنة، وأظهرته وسائل الإعلام الغربية، وكأنه انتصاراً للشيعة على السنة، وأنه ليس إلا كبش فداء في عيد الأضحى ، وكان باستطاعة المالكي أن يفعل كما فعل الرئيس جلال الطلباني، الذي أكد أنه لا يتدخل في أحكام القانون، كما أنه لا يستطيع التوقيع على إعدام صدام حسين، لما سيثيره ذلك من حساسيات ، وبذلك لم يكن المالكي أفضل حالاً ممن سبقه وهو إبراهيم الجعفري ؛ الذي اعتمد أسلوب الطائفية مع بعض وزرائه مثل وزير الداخلية ، ووزير الدفاع اللذين عملا على إقصاء العناصر السنية ، وإسنادها إلى عناصر شيعية متطرفة ، وهذا ما حذا بنائب الرئيس العراقي غازي الياور،

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص156-160، للمزيد أنظر عبد الستار هادي عبيد، مرجع سابق ذكره، ص171، أيضاً زكي محمود زكي،**بغداد بين الخيانة والتكنولوجيا**، القاهرة، دار الروضة للنشر والتوزيع، 2003، ص149، أيضاً جيمس بول وسيلين ناهوري**، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص10.

إلى الدعوة لمحاكمة بعض الشخصيات في الحكومة، على اعتبار أنهم يعملون لتأجيج حرب أهلية طائفية، حتى أن بعض رجال الدين الشيعة أخذوا يظهرون مواقف متشددة تجاه بعض الشخصيات السنية على اعتبار أنها كانت بعثية[1]، رغم تعيين البعض منهم في مراكز مهمة ، مثل الدكتور (محمد عبد المجيد) وزيراً للنفط، أو اللواء (حميدو عثمان) في الأجهزة الأمنية، واللواء (زهير النعمي) في أحد المواقف الأمنية أيضاً، لكن كانت الحجة في رفض بعضهم أنهم كانوا يتولون مناصب في ظل النظام السابق، حتى أن بعض المراجع مثل المرجع (كاظم النصيري) والشيخ (علي العزوي) صرَّحا أن هؤلاء الأخيرين لو عادوا فمن الواجب تصفيتهم، وقد تم بالفعل تصفية البعض مثل (ناهد ناهي) التي كانت تشغل منصباً في ظل النظام السابق، وأيضاً الفنان العراقي (داود القبيسي) الذي كانت له أغنيات في مدح وإشادة بالرئيس العراقي ، كما عرض حزب الدعوة الشيعي جائزة قدرها ألف جنيه استرليني لكل من يسلم مسؤولاً بعثياً كبيراً حياً أو ميتاً[2] ، وهذا مما أثار علماء الدين السنة ودفعهم إلى تأسيس هيئة علماء المسلمين التي اتخذت عدداً من الخطوات المشابهة لخطوات المرجعية الشيعية، وبناءاً على ذلك أصبح الاستقطاب الديني على أشده بفعل إدخال العامل الديني كعامل مساعد لكسب المنافع السياسية، بعد استناد كل كتلة سياسية إلى مرجعية دينية مسيسة أو عائلة دينية معروفة في العراق، وأصبح هناك عدداً من المرجعيات الشيعية ؛ إضافة إلى المرجعية الأساسية للمرجع علي السيستاني في النجف، كما شكّلت جبهة التوافق السنية حزباً سمي (مجلس علماء العراق) بدلاً من هيئة علماء المسلمين ؛ التي فقدت الكثير من نفوذها في الأوساط السنية، وقد أدَّى هذا الانقسام بين السنة والشيعة، إلى تشكيل مجموعات مسلمة على أسس دينية متطرفة، وصل عددها إلى أكثر من خمس وخمسين مجموعة مسلحة، عملت على انتهاج العنف الطائفي منهجاً لها، وقد اتخذ هذا العنف مقاومة أيضاً لقوات الاحتلال التي

---

[1] (?) هشام خضر، مرجع سابق ذكره، ص 314، أنظر أيضاً، رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص77، للمزيد أنظر، وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق ذكره، ص ص20-21.

[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص 314، أنظر أيضاً ، رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 77، أيضاً، ميلان راي، **الحرب على العراق: نظام لم يتغير** ، ترجمة : زينة مشورب ، بيروت ، الحوار الثقافي ، 2005
الحرب على العراق: نظام لم يتغير، مرجع سابق ذكره، ص ص324-327.

أدى وجودها إلى بروز التعبيرات الطائفية، لكن تركزت العمليات التفجيرية في المنطقة الغربية والوسطى لعدة أسباب أهمها[1]:

1- وجود أعداداً كبيرةً من المقاتلين المدربين على السلاح وذوي المهارات القتالية العالية.

2- سوء تصرف القوات المحتلة وخدشها للقيم والمشاعر العراقية.

3- ترسخ الفكر القومي في هذه المناطق.

4- ترسخ الالتزام الديني والجهادي ضد الاحتلال.

5- ممارسة الحكومة المنبثقة عن الاحتلال سياسة إقصاء طائفية تجاه هذه المناطق.

6- توفر الأسلحة والعتاد والإمدادات في أماكن يعرفها المقاتلون.

7- صدور قرار إجتثاث البعث واستهداف الكوادر البعثية في هذه المناطق.

8- انفتاح حدودها الخلفية باتجاه سوريا، مما أمَّن سهولة الاتصال والإمداد.

9- الصفة الالتزامية التي تتميز بها القبائل العربية حيال من تقطع له عهداً، وعلى هذا الأساس استجابت القبائل والعشائر لفتاوى دينية تشير إلى أن الجهاد أمر مفروض على كل مسلم نتيجة اجتياح غير المسلمين للديار الإسلامية.

10-عدم وجود مناطق ارتكاز لقوات الحكومة أو الاحتلال في هذه المناطق.

11-حرمان الكثير من أهل هذه المناطق من مصدر عيشهم ؛ من خلال سياسة الإقصاء والكثير من هؤلاء مارسوا وظائف

---

[1] (?) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مرجع سابق ذكره، ص ص293-294.

في العهد السابق في مجال التخطيط والشرطة والاستخبارات والجيش.

لقد ترافقت العمليات التفجيرية، مع حرب طائفية إثنية استهدفت الكثير من المدنيين الأبرياء، في مناطق العراق المختلفة، وازدادت أعداء القتلى والتهجير القسري، بعد التصريحات المتبادلة لزعماء الطائفتين السنية والشيعية، بتعمد استهداف كل منهما للآخر، إلى أن تحولت هذه الاتهامات إلى حرب عملية بينهما، ووصل الأمر بما عرف بحرب المساجد في العراق، على إثر تفجير ضريحي الإمامين الحسن العسكري وعلي الهادي (رضى الله عنهما)، في مدينة سامراء، في الثاني والعشرين من فبراير 2006، وهذا مما أثار الشيعة في جميع مناطق العراق، وأدى لقيام هجمات مسلحة واغتيالات كبيرة وصلت إلى خمس وثلاثين ألف شخص منهم حوالي مائة أكاديمي، وأكثر هذه الهجمات كانت من خلال التيار الصدري، كما شاركت قوات الأمن والشرطة المخترقة من قبل المليشيات الطائفية في عمليات تفجير طائفية تهدف للتهجير القسري لجماعات معينة، كما برزت ظاهرة الفرز الطائفي في حكومة المالكي، وهذه الظاهرة تعني إجبار أو اضطرار أتباع طائفية معينة إلى ترك المناطق التي فيها أغلبية من أتباع الطائفة الأخرى ؛ خشية التعرض للقتل أو الأذى من جانبهم، ونتيجة لذلك لجأت الكثير من الأسر السنية للهجرة من المناطق ذات الأكثرية الشيعية، وحدث العكس في المناطق ذات الأكثرية السنية، التي فيها بعض الشيعة، ووصل عدد من اضطروا للهجرة قسراً من منازلهم أكثر من مائتي ألف عراقي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة في عام 2006، ووصل عدد اللاجئين العراقيين في الخارج إلى أربعة ملايين عراقي[1] ؛ ولم تتدخل معظم الدول العربية في حل مأساة الشعب العراقي، رغم ما أبداه البعض مثل دولة الكويت التي أسقطت بعض ديونها على العراق، بعد أن توترت الأوضاع معها حيث تجددت الاشتباكات على الحدود الكويتية العراقية في أغسطس 2006، وصرَّح وزير الخارجية

---

[1] (?) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق ذكره، ص ص17-19، للمزيد أنظر جيمس بول وسيلين ناهوري، مرجع سابق ذكره، ص ص49-50.

العراقي، أن دول الجوار ومنها الكويت لها تأثير سلبي على الاستقرار الأمني في العراق[1].

ولمعالجة موضوع الطائفية الذي أخذ يستشري بشكل سافر في العراق كانت هناك محاولات لبعض الإصلاحيين من السنة، الذين شكَّلوا مجلساً للشورى يضم مندوبين من كافة التيارات السنية من جميع القوميات العراقية، بغية المحافظة على الوحدة الوطنية فيما بينهم، لكن هذا العمل من جانب السنة قد عمَّق الطائفية ، وأكَّد على الاختلافات المذهبية، على حساب تشكيل مجلس مشترك سمي المجلس المشترك لمعالجة القضايا الطارئة، يضم رموزاً وممثلين من الجانبين لحل الأزمات، بسبب تطرف البعض من الفئتين الشيعة والسنة، خاصة بعد مهاجمة مساجد سنية وشيعية، وفي هذا الإطار عقد عدداً من رؤساء العشائر العراقية اجتماعاً في بغداد ضمَّ أكثر من أربعين فرداً من وجهائهم، لمواجهة ظاهرة العنف، كما قرر عدداً من القيادات الدينية السنية والشيعية والقيادات السياسية والقومية على تشكيل وفد مشترك توجه إلى كركوك والمنطقة الشمالية للوقوف ضد النعرات الطائفية والقومية هناك ؛ بسبب ما تعرضت له كركوك من مصادمات أدت إلى الكثير من الضحايا[2].

وما يؤكد أن الشعب العراقي يرفض الطائفية بكل معانيها، وإن ما يحدث من نزعات طائفية ليس إلا من خلال قيادات حزبية أو سياسية مرتبطة بجهات خارجية، تريد تمزيق العراق، والدليل على ذلك أنه عندما غرق أكثر من ألف من الشيعة العراقيين عند اجتيازهم لجسر الآئمة، قام السنة العرب بعمليات إنقاذ كبيرة، واستشهد بعضهم، ونظموا حملات التبرع بالدم اعتباراً من اليوم الأول للمأساة ، كما دعى علماء السنة إلى ضرورة إنشاء مجلس شرعي للفتاوي يضم نخبة من السنة والشيعة، وأن تُحصر الفتاوى الدينية داخله، لمنع الفتاوى الفوضوية المتعلقة بتكفير الآخر ، وفي العشرين من أغسطس 2006 اجتمعت مرجعيات شيعية وسنية في مكة الكرمة، لحقن الدماء في العراق، ووقع المجتمعين على (وثيقة مكة المكرمة)، وقد شاهد الكثيرين

---

[1](?) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق ذكره، ص ص24-30.
[2](?) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص648-650.

من جميع الفئات العراقية، أن منتخبهم في كرة القدم، يشجع من كل فئات الشعب العراقي وأعراقه ومذاهبه وتياراته، فكان فوزه يدخل السرور على قلوب الجميع، والحزن يظهر على وجوه الجميع في حال خسارته، كما شجب الكثير من رجال الدين الشيعة سرقة الآثار العراقية، ودعوا إلى إعادة المسروقات، كما عملوا مع بعض المنظمات الدولية المهتمة بالآثار على استرجاع آلاف القطع الأثرية ،وعمل رئيس المكتبة الوطنية العراقية سعد اسكندر على ترميم بناءها، وإعادة تنظيمها، وجعل موظفيه من جميع الفئات العراقية، كون المكتبة للعراقيين بكل فئاتهم[1]، وتدفق السنة والشيعة إلى الشوارع معاً في عدة مناسبات في تحدٍّ للقوات الأجنبية الموجودة على أرض العراق ، فعلى سبيل المثال في إبريل 2004 سار حوالي مائتي ألف عراقي في بغداد تحت يافطات شيعية وسنية موحدة ضد الاحتلال، وكانوا يهتفون بحياة المقاومة والمدن التي قاومت الوجود الأجنبي مثل الفلوجة والبصرة وكربلاء، وقد أكَّد الجميع أن الانقسام في العراق ليس بين السنة والشيعة والأكراد وغيرهم، بل هو بين من يساند وجود قوات أجنبية على أرض العراق، وبين من يقاوم ذلك من أجل عراق حر مستقل، أما بالنسبة للعمليات الطائفية من قبل بعض المليشيات ذوي الارتباطات بجهات خارجية هدفها تحقيق مآربها في العراق ، أو تصفية حساباتها مع دول أخرى على أراض العراق، فهي لا تزيد عن واحد بالمائة من الأعمال الإرهابية، والباقي هي ضد الوجود الأجنبي، والمؤيدين له، وتلك الأخيرة من خلال قوات أجنبية موجودة داخل العراق، أما بالنسبة للادعاء بأن رحيل القوات الأمريكية والأجنبية سيؤدي إلى حرب أهلية داخل العراق، فيؤكد الكثير من المسؤولين الأمريكيين أن الولايات المتحدة لا تمنع نشوب حرب أهلية كون ممثلي الإدارة الأمريكية في العراق الذين يقودون القوات الأمريكية، التي بدورها تعد قوات احتلال، هم من يضرب الأكراد بالعرب، والشيعة بالسنة، والفصائل بعضها ببعض، وتتبع سياسة فرق تسد[2].

---

[1] (?) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 164، للمزيد أنظر، عبد الستار هادي عبيد، مرجع سابق ذكره، ص ص169-174، أنظر أيضاً، حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص 85، للمزيد حول ما تم سرقته من الآثار والتراث العراقي، أنظر جيمس بول وسيلين ناهوري، مرجع سابق ذكره، ص ص44-49.

[2] (?) أنتوني أرنوف، **العراق: منطق الانسحاب**، ترجمة: محمود برهوم ورغدة محمد حسن عزيزة، بيروت، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص ص78-91.

لقد ساهم الوجود الأمريكي في العراق، المرتبط أساساً بالسياسة الخارجية الأمريكية المساندة لإسرائيل، وبقائها كقوة إقليمية كبرى، في تحقيق الاستراتيجية الأمريكية، المستقبلية للعالم، وفي هذا الإطار، قام الحاكم المدني الأمريكي للعراق، بول بريمر منذ توليه حكم العراق، بعد الحاكم العسكري غاي غارنر، بمنح آلاف اليهود ذوي الأصول العراقية للجنسية العراقية، حيث سحبت منهم في الخمسينيات وتوجَّه الكثير منهم إلى إسرائيل ، ومنحوا الجنسية الإسرائيلية هناك، ويظن أنه قد سمح القادة الأكراد للتسلل الإسرائيلي للاستيطان في شمال العراق بغية تحويله لمركز ضغط ضد الدول العربية، وأن يكون ذلك خطوة في طريق المشروع الإسرائيلي ؛ الذي يأمل بإقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، لذلك ازدادت الشكوك والخلافات بين العرب والأكراد في العراق[1] ، وما يؤكد هذه الشكوك أن الكثير من اليهود الإسرائيليين من أصل عراقي، عملوا في المنظمات الدولية غير الحكومية مثل (NGO) ؛ التي تقوم بفعاليات في شمال العراق، كما نظّم الكثير من اليهود، رحلات إلى شمال العراق وبدؤوا بممارسة نشاطاتهم التجارية في مناطق السليمانية وأربيل، وقد استقبلهم الأكراد بكل حفاوة، إلا أن وجود حركات إسلامية في شمال العراق جعل وجودهم في خطر ؛ لذلك كانوا منعزلين في منطقة (عين كارا) ذات الأغلبية المسيحية والتابعة لأربيل، أما في الموصل فرغم أن 10% من اليهود الذين بقوا بعد الهجرة اليهودية خارج العراق في الخمسينات، قد غيَّروا دينهم بشكل ظاهري، إلا أنهم ظلوا مرتبطين حقيقة بدينهم اليهودي، على غرار يهود الدونمة في تركيا في بداية القرن العشرين، وقد عمل هؤلاء كونهم عراقيين على شراء الكثير من الأراضي في الموصل من خلال الدعم الإسرائيلي لهم بالأموال، بعد أن استغلوا الظروف الاقتصادية السيئة للسكان العراقيين.

وهذا مما أثار السكان غير اليهود في الموصل، حيث رؤوا أن هذه العملية هي عملية شبيهة بعملية شراء أراضي الفلسطينيين في الماضي، وأن الهدف الأساسي لهؤلاء هو ضم هذه المناطق لإسرائيل الكبرى، كما قامت الكثير من

---

[1](?) حازم اليوسفي، مرجع سابق ذكره، ص133.

الشركات الإسرائيلية بعد الاحتلال، بعقد اتفاقيات مع الحكومات العراقية في عدة مجالات، بالرغم من أن هذه الشركات لم تفصح عن نفسها أنها إسرائيلية، على أساس أنها شركات خاصة، كما قامت هذه الشركات بشراء الكثير من المحلات التجارية والبيوت والأراضي في شمال العراق، حيث تدفع لهم أضعاف قيمة بيوتهم، في ظل تشجيع أبناء الشعب العراقي على الهجرة خارج العراق، وقام الكثير من الضباط الإسرائيليين بتدريب قوات البيش ماركة في شمال العراق على القيام بعمليات عسكرية ضد منشآت نووية إيرانية، وإقامة مراكز عسكرية لها ضد نظامي سوريا وإيران والمقاومة العراقية ، لكن الادعاءات الكردية تشكك في صحة هذه الأمور ، وتدعي أنه لا يوجد أي نفوذ يهودي أو إسرائيلي في العراق، رغم تأكيدهم أنه لا يوجد عداء بين الأكراد واليهود، ومن الضروري التعاون معهم[1].

وحول العشائرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فمنذ تولي بريمر الإدارة المدنية في العراق، عمل على تمثيل العشائر في الحكم، على اعتبار أن هذه العشائر ستعمل على تحقيق الاستقرار في العراق، كونها تمثل حضارة العراق ووحدته ؛ حيث قد يكون في العشيرة الواحدة أفراد من السنة أو الشيعة، أو العرب والأكراد وغيرهم، رغم أن هذه العشائر لا تشكل أكثر من ربع السكان في العراق، لكنهم ظلوا يلعبون دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية والسياسية، لذلك ومن منطلق الحرص على إقامة توازن بين الفئات العراقية المتواجدة في مجلس الحكم، فكان إشراكها في الحكم وكسب تأييدها ضرورة للوجود الأمريكي في العراق، وبالفعل فقد أيَّدت أكبر القبائل العراقية وهي قبيلة (شمر) التي كان من بينها (غازي عجيل الياور) مجلس الحكم الانتقالي[2]، الذي تم تسميته رئيساً للجمهورية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية،

---

[1](?) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، **الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة: أحمد أبو هدية، دمشق ، مركز الدراسات الفلسطينية 2005، ص95، ص ص 138-177، للمزيد حول التغلغل الإسرائيلي في العراق، أنظر: رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص27-72.

[2](?) بول بريمر، مرجع سابق ذكره، ص ص 106-107، لقد تم مجىء بول بريمر كحاكم مدني للعراق، بعد فشل السلطة العسكرية بقيادة (تومي فرانكس) ورئيس مكتب إعمار العراق (غاي غارنر) في تثبيت الحكم الداخلي الموالي للولايات المتحدة في العراق، وكان ذلك بعد مؤتمر بغداد الذين حضره 250 شخصية قيادية تمثل جميع فئات المجتمع العراقي، لكن التدهور الأمني حال دون نجاح جهوده (الباحث).

فتسلم السلطة اسمياً ، وذلك الأخير ينتمي لعشيرة تنقسم إلى السنة والشيعة، وهذا مما طمئن كل من السنة والشيعة على حد سواء، وعلى هذا الأساس تشكل الحكومة العراقية في الأول من يوليو 2004 بقيادة إياد علاوي، وألقت هذه الحكومة على عاتقها مهمة تشكيل مؤتمر وطني يجمع كل أطياف المجتمع العراقي، ويضع مسودة دستور دائم، ويجري انتخابات عامة لاختيار حكومة دستورية دائمة.

وعلى هذا الأساس أصبحت دواوين العشائر (بيوت رؤساء العشار) ، هي الأماكن الوحيدة القادرة على استيعاب الناس واستقطابهم، إضافة إلى المساجد والحسينات بالنسبة للمراجع الشيعة،فكان المشايخ ورجال الدين بمثابة المؤسسات الحكومية في المناطق التي يسيطرون عليها ، أو الذين لهم نفوذ فيها ؛ كونهم يديرون الشؤون الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية، وفي أغلب الأحيان تكون السلطة الدينية والعشائرية موحدة، فكثير من المشايخ هم في الأساس رجال دين شيعة أو السنة، وبناءاً على ذلك فهم مترابطين بشكل كبير، كما أنهما يسيران باتجاهين متوازيين، وقد كان الاستقطاب الديني والعشائري قد اتخذ خلال هذه الفترة شكلين متناقضين حددتهما طبيعة العلاقة السابقة مع النظام السابق، فيما رأت المؤسسات الدينية والعشائرية في الفرات الأوسط والجنوب في سقوط النظام فرصة تاريخية ؛ لخلاصها من النظام واستعادة دورها السياسي والاجتماعي، لكن رأت نظيرتها في شمال بغداد وغرب العراق أن سقوط النظام ؛ قد أفقدها هيبتها وسلطتها ونفوذها المتزامن مع فقدان أبناءها وظائفهم ومكانتهم التي كانوا يتمتعون بها في ظل النظام السابق، وذلك بعد أن فقد الكثير منهم وظائفهم ومراكزهم العسكرية والأمنية[1] ، ولكسب هؤلاء عملت سلطات الاحتلال على كسب ود العشائر العراقية، عندما دعت أكثر من مائتي شخصية من زعماء العشائر والوجهاء في مناطق الجنوب والفرات الأوسط ، لحضور مؤتمر الناصرية، مستغلة التاريخ الطويل والتهميش والإقصاء الذي عانته تلك العشائر إبَّان فترة النظام السابق، حيث بادر شيوخ هذه العشائر قبل إنشاء الحكومة الانتقالية على تأسيس

[1](?) عبد الستار هادي عبيد، مرجع سابق ذكره، ص 169، للمزيد أنظر، رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص70.

مجالس محلية لإدارة مناطقهم في جنوب وغرب البلاد، وترأس بعضهم هذه المجلس ووصلت نسبتهم إلى أكثر من ربع مقاعد هذه المجالس ؛ مما أشعر هذه العشائر أنها تشارك في تحديد مصير البلاد أو إدارة مناطقها ولو نظرياً، وبعد تشكيل الجمعية الوطنية المؤقتة خصص عشرة مقاعد لشيوخ العشائر فيها، كما تم إنشاء مركز ديمقراطية العشائر، وتقلد عدداً من شيوخ العشائر مناصب مهمة في إدارة الدولة، وهذا مما شجع الأحزاب السياسية على استقطاب العشائر لتحقيق مكاسب سياسية خلال فترة الانتخابات المحلية والعامة، لأن القانون الانتخابي الذي جرت على أساسه الانتخابات، وخاصة نظام الانتخاب الفردي الذي يوافق أنظمة العشيرة والعلاقات الاجتماعية، وعملت الحكومات العراقية المتعاقبة على استثمار علاقتها بشيوخ العشائر في تشكيل الجيش العراقي، حيث رشَّح كل شيخ عشيرة مجموعة من أبناء عشيرته، مستغلاً انتشار البطالة للحصول على وظائف في الدولة الجديدة، وتم الاعتماد على العشائر في ضبط الأمن والحد من العنف،خاصة بعد نجاح تجربة عشائر محافظة الأنبار في منتصف سبتمبر 2006 عندما شكلوا مجلس إنقاذ الأنبار وذراعه العسكري في مجلس صحوة الأنبار؛ لمحاربة تنظيم القاعدة والتنظيمات المتشددة الأصولية، حيث استطاعت هذه العشائر فرض القانون في أكثر مناطق العراق توتراً، حتى وصل عدد مقاتلي العشائر إلى أكثر من اثنين وسبعين ألف مقاتل، ووصل الأمر أن بعض رؤساء عشائر الأنبار قد طرحوا أنفسهم بدلاً من الوزراء الذين انسحبوا من حكومة المالكي، رغم أن هؤلاء الوزراء المنسحبين ينتمون لجبهة التوافق ، وهذا يؤكد عدم التنسيق بين أبناء المناطق السنية، وانفصال العرف الديني عن العشائري، بشكل أقرب إلى التناقض عندما تكون هناك منافسة على المناصب في الدولة[1].

كما لعبت لجنة الشعائر في مجلس النواب العراقي دوراً كبيراً في عملية تفعيل المصالحة الوطنية في العراق، إلى الحد الذي جعل هذه العشائر تعمل باتجاه طرح فكرة اعتماد نظام المجلسين (النواب والأعيان) في مجلس النواب

---

[1](?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره، ص ص167-172.

العراقي، والمطالبة بالمشاركة في عضوية المجلس السياسي للأمن الوطني الذي يتألف من رئاسات المجالس الثلاث (الجمهوري والوزراء والنواب) ؛ إضافة لرؤساء الكتل السياسية، وتشكيل هيئة مستقلة تعنى بشؤون العشائر ؛ لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من شيوخ العشائر في المشورة والقرار السياسي، حتى وصل الأمر أن بعض رجال الدين ورؤساء العشائر، أصبحوا يتدخلون في السياسة الخارجية العراقية، مثل رسالة السيستاني للأمين العام لمجلس الأمن، ورسالته للرئيس المصري حسني مبارك، لشرح وجهة نظره حول ولاء الشيعة للدولة العراقية، وزيارة رؤساء العشائر للولايات المتحدة ولقائهم بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ولكن بالرغم من التدخل السافر لرجال الدين والعشائر في الدولة العراقية، ودورهم السلبي في إضعاف الحكم المركزي للدولة العراقية وحكوماتها، من خلال عدم تقيدهم بقراراتها، إلا أن لهم دوراً لا يمكن إنكاره في إبعاد العراق عن الانزلاق في أتون حرب أهلية معلنة، فكانت فتاوى السيستاني لنبذ العنف في العراق، ودور رؤساء العشائر في طرد الجماعات التكفيرية الأصولية ومليشياتها من بعض المناطق، من خلال مجالس الصحوة، قد ساهمت في إضعاف العنف ونشر الأمن فيها[1].

ورغم ما تحقق للأكراد من حرية وسلطة خلال هذه الحقبة (بعد الاحتلال) ؛ إلا أنهم ظلوا يسعون إلى إلغاء كل ما هو عربي، بل أخذوا يتدخلون في الشؤون الداخلية لمناطق لا يشكلون فيها أكثرية، من خلال قومية متوجبة، تبعد العراق عن أي وحدة وطنية داخلية، وتجعل الشعب العراقي يرى في انفصالهم ملاذاً له للخروج من الأزمات التي يعانيها، فعلى سبيل المثال، أخذ الأكراد يطلقون على مدينة (الموصل) اسم كردستان الجنوبية، ويسمون كركوك، قدس الأكراد، كما افتخرت وزيرة التربية الكردية في الإقليم الكردي بنهاية اللغة العربية من المدارس الكردية وإحلال الإنكليزية مكانها كلغة ثانية ، وتم إلغاء اليافطات العربية من شوارع الإقليم، كما قدم حزب البارتي في العشرين من يونيو2007 مشروع دستور الدولة العراقية، الذي يراه مناسباً، على أن يحل محل

---

[1](?) نفس المرجع السابق، ص ص 173-174.

الدستور الذي تمت الموافقة عليه، كمشروع دستور مستقبلي، حيث أن الكثير من مواد هذا الدستور تتضمن الانفصال وإضعاف الترابط مع الوطن العراقي مثل المواد التالية[1]:

-المادة الأولى: تدعو لتسمية العراق بالجمهورية الفيدرالية العراقية.

-المادة الثانية: تنادي بأن يكون في العراق إقليمين إحداهما عربي، والأخر كردي يضم كركوك، إضافة إلى مناطق من الموصل مثل سنجار ذات الأغلبية اليزيدية.

-المادة الرابعة: يتكون الشعب العراقي من قوميتين عربية وكردية، ويقر الدستور حقوق جميع القوميات على أساس فيدرالي.

-المادة السادسة: للجمهورية العراقية علم وشعار ونشيد خاص يتضمن رموزاً للاتحاد بين العرب والأكراد وفق قانون ينظم ذلك.

-المادة الثامنة: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد وللإقليم العربي، أما اللغة الكردية فهي اللغة الرسمية للإقليم الكردي.

لكن يلاحظ على هذه المواد عدة أمور يمكن نقدها بكل موضوعية، كونها تتجاهل أن العراق مقسماً إقليمياً إلى ثمانية عشر محافظة، وأن هناك أعراق أخرى غير العرب والأكراد، وأديان أخرى غير المسلمين، كما أن كركوك ليست ذات أغلبية كردية، حيث تتراوح بين أن تكون عربية أو تركمانية، كما أن معظم سكانها يتكلمون التركمانية بغض النظر عن أصولهم العربية أو الكردية أو التركمانية[2]، وإن المطالبة بها

---

[1](?) سليم مطر، **جدل الهويات (عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية) صراع الانتماء في العراق والشرق الأوسط** ، بيروت، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص 17-18، ص ص71-76، للمزيد أنظر أيضاً خير الدين حسيب، **الحرب الأمريكية على العراق إلى أين**، المستقبل العربي، العدد، 240، إبريل 2003، ص ص 7-8.

[2](?) أنظر حول ذلك سليم مطر، مرجع سابق ذكره، ص 148، أنظر أيضاً، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، **الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق** ، ترجمة : أحمد أبو هدية ، دمشق ، مركز الدراسات الفلسطينية ، 2005 ، ص139 ، للمزيد حول الفيدرلية التي يطالب بها الأكراد انظر : **http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?**

هو بسبب نفطها، والمطالبة بمنطقة سنجار ذات الأغلبية اليزيدية هو بهدف السيطرة على الموصل، والتوسع نحو ديالي والكوت بهدف تطويق بغداد وإحكام الحصار عليها، كما أن مفهوم الفيدرالية هو حل غير واقعي لأن النظام اللامركزي هو الأفضل، من خلال منح المحافظات العراقية امتيازات قانونية وإدارية في جميع المجالات تخلصها من المركزية البيروقراطية الشديدة ، ومن السيطرة المتطرفة للمركز في العاصمة، وتمنح لكل محافظة حرية التعبير عن خصوصيتها، مع إمكانية العودة للحكم الذاتي للمنطقة الكردية على اعتبار أنه الحل الأنسب لوضع العراق، فهو يمنح الأكراد حقوقهم الإدارية والثقافية ويمكّنهم من التعبير عن خصوصيتهم ويحافظ على وحدة العراق، ويحد من مخاطر تقسيمه إقليمياً أو طائفياً أو دينياً، وإن فشل تجربة الحكم الذاتي في فترة حكم صدام حسين هو بسبب طبيعة النظام الديكتاتورية، وعدم حرية الأحزاب الكردية، وتعاونها مع الخارج ؛ أما بالنسبة للغة الكردية، فليست هناك لغة كردية واحدة بل لغتان مستخدمتان في شمال العراق هي السورانية في السليمانية ، والبهدنانية الكرمانجية في أربيل ودهوك، والوضع العادل هو تدريس كلا اللغتين الكرديتين حسب الغالبية في مناطق الحكم الذاتي الكردية، وأن تدريس اللغة العربية كلغة ثانية وليس ثالثة، بصورة إجبارية من أجل التواصل بين الأكراد وأشقائهم العرب في الوطن العربي، إضافة إلى أن اللغة العربية هي إحدى اللغات المعترف عليها دولياً، ولها قيمة تاريخية ودينية بالنسبة للأكراد والعرب على حد سواء، مع ضرورة تدريس اللغة الكردية في المناطق العراقية الأخرى بشقيها ، إضافة إلى اللغات الموجودة في المجتمع العراقي كالسريانية والتركمانية، وأن تدرس هذه اللغات في الجامعات العراقية كلغات وطنية حية وضرورية ، من أجل إغناء الثقافة العراقية وإنماء دراسة الميراثات المحلية، ومنحها حرية التعبير عن نفسها إعلامياً من خلال السينما والمسرح والاحتفال بمناسباتها بصورة رسمية ووطنية، مثل عيد النيروز وأعياد الميلاد، وأيام عاشوراء، وعيد المولد النبوي، وغيرها، وبالنسبة

IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=37688&NrIssue=1&NrSection=2http://www.albadeeliraq.com/showdetails.php?kind=article&id=604

للعلم العراقي فيجب أن يتضمن جميع رموز المجتمع العراقي وفئاته وخصوصياته.

من هذا المنطلق يرى البعض أن أسباب الخلل في البنية التكوينية للأحزاب العراقية التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هو بسبب ظهور تيارات فكرية سياسية جديدة في العالم، أو كانت موجودة في حقب سابقة، لكن كل هذه الأحزاب عجزت عن تقديم حلول وعن التعبير عن استقلاليتها وولائها الوطني غير الممزوج بولاء آخر، وهذا ما ساهم في وجود ثقافة عصبوية تعتمد على القوة على حساب الثقافة الوطنية، مثل الثقافة الطائفية الدينية والعشائرية والمذهبية والقومية (الإثنية) ، وأن معرفة هذا التناقض بين أهداف الحكومات العراقية ذات العلاقة بالقوات الأجنبية وبين الأهداف الوطنية، سيؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وسيحقق الاستقلال التام وغير المشروط للعراق[(1)].

مما سبق نستطيع أن نصل إلى أن النظام الذي جاء بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتشكيله لمجلس الحكم الانتقالي في ظل حكم السفير الأمريكي للعراق بول بريمر، ثم في ظل حكومات كل من (علاوي، الجعفري، المالكي)، لم يستطع تحقيق الوحدة الوطنية، بل إن هذا الاحتلال وهذه الحكومات التي جاءت في ظل وجود قوات الاحتلال قد أفرزت تناقضات كانت كامنة في المجتمع العراقي وكان يمكن التغلب عليها، أو تأجيلها لفترات لاحقة، وبناءاً على ذلك كانت تداعيات فترة حكم البعث، قد قادت إلى تفجير تناقضات المجتمع العراقي الإثنية واللغوية والإقليمية والطائفية، والعشائرية، وقد تم استغلال هذه التناقضات من خلال جهات خارجية أبرزها الولايات المتحدة التي تحاول أن تحقق استراتيجيتها في المنطقة، وإيران التي تحاول تصدير ثورتها وتحقيق طموحاتها الإقليمية، وتركيا ذات المطامع القديمة في العراق، إضافة إلى بعض الدول العربية، والكويت التي تتخوف من ظهور أنظمة عراقية تحاول ضمها إليها ؛ وتعتبرها أرضاً عراقية وقد قادت هذه التناقضات واستغلالها من قبل الخارج، إضافة إلى وجود الاحتقان الداخلي، إلى

---

[1](?) أحمد يوسف أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، مرجع سابق ذكره، ص233.

تفجر الأوضاع في الداخل العراقي، فظهرت عمليات الفرز الطائفي، والاقتتال الطائفي، والعشائري، والإقليمي وعملت القيادات الكردية على استغلال هذا الوضع لترسيخ الاستقلال الذاتي، ومحو اللغة العربية من إقليم كردستان وإنشاء ما يشبه الدولة الجديدة في كردستان، مما أدى إلى بروز دعوات إثنية وطائفية جديدة، تدعو لحكم ذاتي، وتظهر نفسها على اعتبار أنها طوائف وأعراق لها خصوصيتها التي يجب احترامها، كما ظهرت المنافسة على الحكم بين الشيعة والسنة من خلال عمليات الاستقطاب الطائفي، والعشائري، وبرزت ثقافة جديدة على المجتمع العراقي تتميز بقسوتها ، حيث أخذت تمجد القوة والطائفة والعشيرة والقومية (الإثنية) والإقليمية دون أن تعير اعتباراً للآخر، فظهرت الأحزاب ذات النزعات الطائفية والإثنية، التي عملت بدورها على استغلال العشائرية، أداة لها في تحقيق مصالحها، وكانت الحكومات العراقية التي ظهرت قد حذت نحو هذه الثقافة، فلم تكن هذه الحكومات سوى حكومات ذات منهج طائفي أو إثني، مثل حكومة الجعفري، أو المالكي، بينما كانت الحكومة الانتقالية أحسن حالاً وأبعد نهجاً عن الطائفية، وهي حكومة إياد علاوي، كون علاوي كان علمانياً وبعثياً سابقاً، وبعيداً عن النزعات الطائفية ، أما إبراهيم الجعفري ونوري المالكي فكلاهما من حزب الدعوة ذو النزعة الطائفية والمرتبط بإيران، والذي عمل على تسخير سلطته لصالح المجموعات الشيعية، كما أن حلفائه القادة الأكراد عملوا على ترسيخ مفهوم الفيدرالية في الدولة العراقية، بقصد العمل على فك أي ارتباط لمنطقة كردستان مع العراق، بل أخذوا يتدخلون في أمور المجتمع العراقي الأخرى، وأصبح مبدئهم مالنا لنا وحدنا ومالكم لكم ولنا، وبذلك لم يتحقق المحدد الأول من محددات الوحدة الوطنية الذي يدعو إلى وحدة البلاد واحترام لغتها الرسمية وثقافتها الوطنية ؛ حيث سادت الدعوات الانفصالية في شمال العراق وجنوبه من خلال مبدأ الفيدرالية المقترحة، الذي هو أقرب للانفصال عن العراق، كما لم يعد هناك احترام للثقافة الوطنية العليا ولغتها الرسمية (اللغة العربية)، حيث سادت أعمال العنف بين التيارات الدينية والإثنية، وظهرت العشائرية على سطح المجتمع العراقي، وتم إهمال التراث والدعوات القومية التي تمجد لغة الأكثرية وهي اللغة العربية، حيث ساد التناقض بين

التيارات القومية والتيارات الدينية، بظهور رجال الدين كقوة سلطوية موازية للسلطة القومية التي كان سائدة من خلال حزب البعث.

ثانياً : الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي

منذ سقوط النظام العراقي عام 2003 قامت سلطات الاحتلال الأمريكي بحل وزارة الخارجية العراقية على أساس أنها أصبحت تمثل السلطة العراقية ، وأنها قد حلَّت محلها رغم أن هذا يتناقض مع القانون الدولي من حيث أن الاحتلال غير مشروع ، ولا يحق له حل المؤسسات الوطنية في الدول المحتلة ، لكن رأت سلطات الاحتلال أنها تمثل السلطة العراقية وأنها قد حلَّت محلها ، وما يؤكد ذلك أن الحاكم بول بريمر مثَّل العراق في منتدى دافوس في الأردن في يونيو 2003 ، وبرر عمله هذا أن الجهاز الدبلوماسي العراقي السابق كان أداةً لتنفيذ السياسة الخارجية للنظام العراقي والمتأثر بفكر حزب البعث ، وبذلك فيجب التخلص منه لبناء عراق جديد ؛ وبذلك فقد العراق خبراته الدبلوماسية وكوادره العاملة في هذا المجال ، بما يتيح المجال لإنشاء جهاز جديد ووزارة خارجية جديدة ذات توجهات تمثلها الإدارة الأمريكية تمهيداً لاقتلاع العراق من بيئته وجذوره العربية والإسلامية ، خاصة أن أجيالاً عديدة قد تربَّت على فكر حزب البعث ومن الصعب تأقلمها مع فكر جديد آخر ، وقررت سلطات الاحتلال حل حزب البعث على أساس أنه قد قاد المجتمع العراقي نحو الضياع وأن حلَّه ضروري من أجل الإصلاح السياسي ، واستعادة الحريات وإنشاء نظام ديمقراطي ؛ لتعويض الشعب عما عاناه من تجاوزات هذا الحزب ، وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً من بعض الأوساط الشعبية ؛ بسبب الرصيد السياسي السيئ للبعث في العراق على اعتبار أنه رمزاً لحكم الفرد وقمع حقوق الإنسان ، لكن هذا الإجراء عملياً يهدف إلى تشويه التاريخ القومي ورصيد الفكر القومي ؛ لاستهداف كل ما هو عربي على المستوى القومي ، تحت ذريعة تحرير العراق والمنطقة العربية المحيطة به من أي ارتباطات أيديولوجية سياسية أو دينية تحث على مقاومة الخضوع للغرب وإعادة ترتيب المنطقة[(1)].

---

[1] (?) عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره – ص ص 236-239.

ورغم إسقاط تمثال الرئيس العراقي في ساحة الفردوس في بغداد تعبيراً عن سقوط حزب البعث ؛ كونه الأمين العام للحزب إلا أن الشعب العراقي رفض الاعتراف بسلطة الاحتلال وبشرعيتها ، فكان قد اجتمع الكثير من التيارات المعارضة للاحتلال من إسلاميين وقوميين عرب ومستقلين في الثامن من مايو 2004 ؛ لتشكيل المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي الذي أعلن عن ضرورة العمل على وحدة الشعب العراقي والعمل على إعطاء نهاية للاحتلال من خلال جميع الوسائل المشروعة على أساس أن الدوافع للاحتلال قد انتهت ؛ حيث تحرر الشعب العراقي من الديكتاتورية وثبت زيف الإدعاء بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، وإن هدف الاحتلال هو إسقاط الدولة العراقية بدافع السيطرة على العراق وثرواته من أجل فرض الهيمنة على المنطقة العربية ، وقد دعى بيان المؤتمر كافة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية على التوقيع على وثيقة عهد وتبنى ميثاق تفاهم وعمل وطني يجمع العراقيين على كلمة واحدة وضرورة المشاركة السياسية للجميع في هذا المؤتمر وفق ثوابت إسلامية وطنية وقومية وأهم هذه الثوابت هي[2]:

1. رفض الاحتلال الأجنبي للعراق رفضاً باتاً وكل ما يترتب عليه من نتائج.
2. العمل بكل السبل والوسائل المتاحة والمشروعة ؛ لمقاومة هذا الاحتلال حتى خروج أخر جندي محتل.
3. الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة ، ورفض أي محاولات لتقسيمه على أسس عرقية أو مذهبية.
4. الدعوة لانبثاق هيئة موحدة لعلماء المسلمين في العراق ؛ لتوحيد موقف العراقيين ضد الاحتلال واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي من مصادر التشريع.
5. العمل على التداول السلمي للسلطة ، وإعادتها إلى صاحبها الشرعي وهو الشعب العراقي.
6. انتخاب جمعية تأسيسية وطنية.

---

[2] (?) خير الدين حسين ، **مستقبل العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص 175، للمزيد حول المقاومة العراقية أنظر: عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 238-239.

7. رفض الديكتاتورية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً واحترام حرية التعبير.

8. التأكيد على أن العراق جزءاً واحداً لا يتجزأ من الأمة العربية ، والتأكيد على هويته العربية والإسلامية.

9. التأكيد على عدم جواز القوانين الصادرة والتي ستصدر عن أية جهة كانت في ظل الاحتلال.

10. اعتبار كل دعوى أو تصرف أو سلوك من شأنه زرع الفرقة ، وبثها في صفوف الشعب على أسس عرقية أو مذهبية أن دينية ، جريمة ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى.

11. التأكيد على أن القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى.

12. تأكيد وتكريس روح الولاء للوطن وتحريم الولاء لغير العراق.

13. العمل على إعادة دور القوات المسلحة الوطنية ، وحل المليشيات والتأكيد على المسؤولية الكاملة للاحتلال على ما لحق بالشعب العراقي.

14. العمل على إقامة دولة القانون.

وقد تقرر إنشاء أمانة عامة للمؤتمر من خمس وعشرين شخصية ضمَّت جميع أطياف الشعب العراقي واختير جواد الخالصي أميناً عاماً لهذا المؤتمر.

كما أعلنت المقاومة العراقية عن برنامجها السياسي الموحد في أواخر مارس 2004 وأبرزت فيه النقاط التالية[1]:

1. رفض مطلق وشامل لمنطق الاحتلال وأدواته وعناصره ، وكل ما ينتج عنه من هياكل وعناوين وهيئات عميلة وخائنة للشعب ، ودعوتهم إلى التوبة فوراً واعتبار كل قراراتهم وتوصياتهم باطلة ؛ لأنَّ ما يبنى على باطل فهو باطل.

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 223 - 225

2. استمرار المقاومة بكل أشكالها المسلحة والتعبئة الجماهيرية والمظاهرات والاحتجاجات ومقاطعة الاحتلال وهياكله بكل الوسائل الممكنة ، حتى رحيل القوات الأجنبية عن أرض العراق.

3. عودة الدولة العراقية بكل مؤسساتها الوطنية والسيادية والخدمية ، وعودة الجيش كمؤسسة وطنية موحدة إلى سابق عهدها قبل الاحتلال.

4. سيعلن المجلس الوطني في الوقت المناسب عن تشكيل وحدة وطنية انتقالية لمدة سنتين ؛ تقوم بممارسة السيادة وتمثيل العراق وتعمل على إنجاز المهمات الوطنية العاجلة ، وتضميد الجراح ومساندة فئات الشعب المتضررة وتولي مهمة إعادة البناء لإدارات الدولة ومرافقها الحيوية وكذلك المهمات الوطنية التي تتمثل بالأمور التالية :

- الدعوة خلال سنتين إلى انتخابات جديدة لمجلس وطني جديد ؛ بإشراف جامعة الدول العربية والمراقبين الدوليين والهيئات الدولية المحترمة والمهتمة بالديمقراطية.

- تشكيل مجلس شورى من مائة وخمسين عضواً من أهل الرأي والحكمة من أجل أبناء الشعب العراقي ؛ ليكونوا بمثابة مجلس للحكماء ويقدم المشورة والرأي للحكومة الانتقالية ، ويشترك مع مجلس الوزراء في إعداد دستور دائم للبلاد يضمن كل الحقوق الأساسية للمواطنين ، ويحافظ على وحدة العراق وإنتمائه العربي ، ويعرض على الاستفتاء الشعبي خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ جلاء الغزاة ، ويعمل مجلس الشورى والحكومة الانتقالية فوراً على إلغاء كل القوانين والقرارات ذات الصلة الاستثنائية التي صدرت سابقاً.

- بعد إقرار الدستور الدائم يجتمع المجلس الوطني المنتخب ومجلس الشورى لانتخاب رئيس للجمهورية ، ونائباً له لمدة خمسة سنوات ، ويعرض اسم الرئيس على الشعب في استفتاء عام.

- إطلاق الحريات السياسية بموجب قانون منظم لها ومنها حرية تأليف الأحزاب السياسية والجمعيات ، ومنظمات المجتمع المدني وتنظيم عملية إصدار الصحف وإطلاق الحريات الصحفية ، واعتماد معايير الوطنية والكفاءة والإخلاص ؛ لتولي الوظائف العامة في الدولة وترسيخ مفهوم دولة القانون والنظام والمؤسسات.
- تشكيل مجلس أعلى لحقوق الإنسان من الشخصيات المعروفة باستقامتها ونزاهتها الوطنية ،والتي تتمتع بصلاحيات واسعة منها التحقيق والتفتيش والمحاسبة للمقصرين في انتهاك حقوق الإنسان العراقي ، وكرامته ويرفع تقاريره وتوصياته إلى رئيس الجمهورية مباشرة ، ورئيس الوزراء ، والمجلس الوطني والعمل بروح الوحدة على نبذ الطائفية ، وتثبيت مبدأ المساواة أمام القانون.
- تطوير قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق ؛ بما يضمن الحقوق القومية والثقافية لإقليم كردستان ضمن إطار وحدة العراق وسيادته ، ومناقشة هذه الأمور بروح الحوار والتفاعل مع القوى الكردية ضمن ثوابت الحرص على العَلَم والسيادة والسياسة الخارجية ، والأمن القومي العربي.

ومما زاد من مقاومة إدارة الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في ظله هو فضائح التعذيب في سجن أبو غريب السيئ الصيت ؛ حيث اهتزت صورة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان على المستوى الداخلي ؛ لذلك فإن رئيس الحكومة الانتقالية انتقد تسريح الجيش العراقي ؛ بسبب ما أصاب النظام الجديد من تدهور في الأمن كما انتقد اتهام جميع البعثيين بالجرائم ، وأعلن أن هناك بعثيين مقبولين وهم شرفاء وآخرين غير مقبولين ، وأنه سيسعى للتخلص من الوجود الأمريكي على أرض العراق ، ومما زاد من حدة أعمال المقاومة العراقية ضد الاحتلال هو أن ما ادعته الإدارة الأمريكية من أنها صرفت الكثير من الأموال من أجل العراق ؛ لم يكن سوى ادعاءاً

باطلاً ؛ لأن معظم هذه الأموال أهدرت ، فقد أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن في الثاني من نوفمبر 2004 أن المبالغ المصروفة على المساعدات الأمريكية للعراق لم يصرف القسم الأكبر منها ، ولم تحقق أي تقدم عملي أو اقتصادي أو اجتماعي أو تنموي في مجالات الكهرباء أو الصرف الصحي والأمن الغذائي أو في مجال نقل السلطة الفعلية للعراقيين ، ولم يتحقق أي إنتاج نفطي في العراق ، كما أن الدعاية الكاذبة حول البرنامج التنموي لم يستطع القضاء على البطالة التي تولّدت في ظل المرحلة السابقة[1].

بعد سقوط النظام وحلول الاحتلال محله غابت كل مؤسسات الدولة وجمدت سيادتها ، وحصل فراغ دستوري وفلتان أمني وتدمير للمرافق الحيوية وقد شجع الاحتلال ما كان موجود من احتقان طائفي وإقليمي ، لكن معظم القوى العراقية كانت ترفض الاحتلال والتدخل الأمريكي ، ولم يكن تعاطف بعض القوى العراقية مع الاحتلال وتأييدها له سوى ؛ بسبب عدم إدراكها لتطور الأوضاع ، إضافة أن أكثرها كان في خارج البلاد ، أما القوى الوطنية التي شكّلها الاحتلال ودعمها بشكل مباشر فقد انتهى أغلبها وتلاشت ، وبقي بعضها معتمداً في وجوده على الاحتلال ، وأغلبها قوى حزبية طائفية ، ويرى أحد القادة البعثيين السابقين وهو صلاح عمر العلي أن الشعب العراقي مازال يعمل من أجل الوحدة الوطنية ؛ حيث عمل على تشكيل لجاناً شبابيَّةً تصم جميع أطياف الشعب العراقي لحمايتها من العابثين ، كما أن جميع الأحزاب السياسية ما عدا الأحزاب الطائفية أو الإثنية تحرص على ضمان تنوع قياداتها من جميع أطياف المجتمع العراقي[2].

كما تم تصفيه أكثر من ثلاثمائة وخمسين عالماً عراقياً بعدما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في احتوائهم للعمل فيها ، أما الذين قبلوا العمل معها فتعرضوا للاستجواب والتحقيق وخضع قسماً منهم للتعذيب ، وبناءاً علية فقد وصل عدد القتلى إلى أكثر من مليون عراقي حتى عام 2008 ، كما

---

[1] (?) نفس المرجع السابق، ص ص 227 – 230 ، للمزيد أنظر: منظمة العفو الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 7 – 9.

[2] (?) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق ذكره ، ص ص 685 – 708.

ازدادت حملات التبشير بالمسيحية في العراق بغية تحويل فقراء المسلمين عن دينهم تحت دعوى الإغراءات المادية ، وتعرض الكثير من السجناء العراقيين في سجون الاحتلال لأبشع أنواع التعذيب ، وهذا ما أكدته صحيفة (هيومان رايتس ووتش) ، حيث أكدت أن هذه الانتهاكات تتم من خلال القادة الأمريكيين في العراق وبأوامر صريحة منهم ، وتحت الضغوط الداخلية وفضائح وزارة الداخلية العراقية ، لذلك أعلنت الحكومة العراقية عن ضرورة إجراء تحقيق حول قضيَّة تعذيب المعتقلين دون الموافقة على إجراء تحقيق دولي ، وهذا مما أثار الأحزاب العراقية ضد حكومة علاوي ولم تتحسن الأمور عن تشكيل الحكومة العراقية الدستورية الدائمة بقيادة (إبراهيم الجعفري) التي اتَّسمت بطائفيتها وإثنيها ؛ لذلك رفض نائب الرئيس العراقي (غازي الياور) حلف اليمين احتجاجاً على ضعف تمثيل العرب السنة ، كما لم تحقق هذه الحكومة سوى ثلاثين بالمائة من المشاريع التي أعلنتها بالرغم من أنها كانت مشاريع في معظمها تدور في مجال ترميم وإعادة التدوير ، فاستمر تدهور الأحوال المعيشية والاجتماعية للسكان من تدهور في مجال الطاقة الكهربائية والاتصالات والمواد النفطية واسشراء الفساد المالي والإداري لأعضاء مجلس الحكم الانتقالي السابق ، وتصاعدت حدة الصراعات وتصفية الحسابات بين مختلف الأطراف ، في ظل استمرار مديونية العراق على حالها وهي مائة وثمانين مليار دولار ، إضافة إلى استمرار معدل البطالة إلى حوالي ستون بالمائة بحسب تقرير وزارة التخطيط العراقية ومعدل الفقر إلى 45% من العراقيين ، رغم أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم ، وفي هذا الصدد أكد رئيس قسم الاقتصاد في جامعة بغداد أنه قد تم إهدار مليارات الدولارات من العوائد النفطية ولا يعرف مصيرها وأن معدلات التنمية وإعادة الأعمار لم تتقدم ولم تحدث أي استجابة جديدة محلية أو أجنبية ، كما أن الإجراءات المتخذة مثل إلغاء الرسوم الجمركية أدَّت لتدمير الكثير من الصناعات والنشاطات الاقتصادية والصناعية والزراعية ، وأصيب القطاع العام بالشلل نتيجة غياب التخصصات والدعم الحكومي ، وأن أكثر من تسعة ملايين عراقي لا يستلمون سوى البطاقات التموينية التي استمرت بعد الاحتلال ، وظهر انعدام الشفافية بخصوص

كيفية صرف عشرات مليارات الدولارات على عوائد النفط ولا أحد يعرف من المسئول عن إنفاقها ، ولم تصدر وزارة المالية أي وثيقة توضح كيفية التصرف بهذه الإيرادات[1].

وقد أدت حالة الفوضى التي عاشها العراق بعد سقوط النظام 2003 إلى أن العراق أصبح يستورد عشرة ملايين لتراً من البنزين يومياً بقيمة مائتي مليون دولار شهرياً من الدول المجاورة ؛ وذلك بسبب ما تعرضت له خطوط الأنابيب من عمليات تفجير كما فرَّت أعداداً كبيرةً من أطباء العراق إلى الخارج طلباً للأمان ؛ إضافة إلى أن الكثير من المهنيين هرب بعدما تعرَّض الكثير منهم لعمليات الخطف والاغتيال بالرغم أن الكثير من حالات الاغتيال كانت سياسية في إطار التنافس بين الأحزاب على الحكم ، مثلما فعل التيار الصدري الذي اتهم بقتل رئيس مؤسسة الخوئي الذي عاد من بريطانيا عشية احتلال العراق 2003 ، كما اتهم أيضاً بقتل زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (محمد باقر الحكيم) ، وقد كان تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الجماعات من خلال سفيرها (بول بريمر) الذي عمل على تحطيم كل مؤسسات الدولة العراقية ، وتكريس الطائفية في كل المؤسسات الجديدة وإخضاع نظام الحكم للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإثنيات العراقية المختلفة ، مما أدى إلى تعقيد العلاقة بين الولايات المتحدة والتزاماتها تجاه هذه الجماعات ، وهذا ما فسَّر الاشتباكات بين جيش المهدي وإدارة بول بريمر ، ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي قام بها بريمر هي تأسيسه لمجلس حكم انتقالي من المعارضة العراقية على اختلاف أطيافها المذهبية والعرقية والسياسية ، وإصدار قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية الذي اشتمل على عناصر وثيقة حقوق الإنسان ، واستقلال القضاء والسيطرة المدنية على القوات المسلحة واختيار مجلس تشريعي مؤقت وحكومة مؤقتة في نهاية يناير 2004 برئاسة إياد علاوي ، وهذا ما أفرز انتخاب مجلس تشريعي انتقالي في يناير 2005 أقرَّ من خلاله الدستور الدائم الذي نظَّم انتخابات المؤتمر التأسيس الذي بدوره نشر مسودة الدستور وعرضها على الشعب العراقي للاستفتاء والتصديق ؛ حيث تم بعد ذلك

---

[1] (?) علا سيد عبد العزيز إسماعيل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 59 – 70.

اختيار حكومة عراقية جديدة وفق الدستور الدائم بعد انتخابات ديسمبر 2005 ، وتولت بموجبه الحكومة الجديدة وألغي سريان قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية[1].

ورغم أنه قد روعي في مجلس الحكم الانتقالي تمثيل جميع الطوائف والإثنيات العراقية على أساس أن تنبثق عنها حكومة انتقالية ؛ تلقي على نفسها العمل من أجل تشكيل مجلس دستوري ، ودستور انتقالي حيث ضمَّ المجلس خمس وعشرين عضو منهم ، ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من الأكراد وخمسة من العرب السنة وواحد مسيحي أشوري وواحد سني تركماني ، لكن هذا المجلس لم يتمتع بشرعية مطلقة كونه تشكل في ظل الاحتلال ، كما أن لكل وزير عراقي في ظله -أو ظل الحكومة الانتقالية (حكومة علاوي)- مستشار أمريكي له الكلمة النافذة على القرار ، وبالتالي فالمجلس لم يكن يتمتع بسلطة تنفيذية أو بشخصية قانونية لها حق ممارسة السيادة ، وقد تم الاتفاق أن تكون رئاسة المجلس دورية بين الأعضاء ، حيث يكون لكل عضو رئاسة للمجلس مدة شهر واحد وقد عهد للمجلس وضع ترتيبات الحياة السياسية وتشكيل الحكومة المؤقتة ، وحصة كل طائفة أو حزب وتسمية وزارة كل فئة وفقاً لحصتها في الحقائب الوزارية ؛ كما تم تشكيل لجنة تنظيمية من العراقيين لعقد مؤتمر انتخابي يضم بعض المرشحين من الأحزاب السياسية ، ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والاتحادات المهنية والجماعات العشائرية والدينية ؛ لتمثيل كل محافظة في المجلس التشريعي المؤقت ، لكن ما يؤخذ على هذه الانتخابات أن الكثير من الحركات السياسية والدينية رفضت المشاركة فيها كالتيار الصدري ، وهذا مما وسم الفوز الشيعي الذي حصل على 48.1 بأنه متناقض أيديولوجياً ، وأنه لم يستطع الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان لتشكيل الحكومة الدائمة ، كما اتهم البعض الائتلاف الشيعي بأنه شكلي وآني ومفتعل ومزوَّر ، خاصة أن بعض الحجاج الإيرانيين في الجنوب قد شاركوا في هذه الانتخابات رغم كونهم غير عراقيين مما جعل توازن القوى داخل البرلمان العراقي هو توازن شكلي ومفتعل ، وقد حاز في هذه

[1] (?) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 166 ، للمزيد أنظر أيضاً : مي مجيب عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 160 – 168.

الانتخابات الائتلاف الشيعي بـ 48.1 من الأصوات وحصل على مائة وأربعين مقعداً داخل البرلمان ، أما المستقلين فحصلوا على نفس النسبة تقريباً ، كما شاركت بعض الأقليات الإثنية مثل التركمان والأشوريين أو الأقليات الدينية مثل الشبك والفيلية والصابئة واليزيدية[1].

لقد كان من أخطاء مجلس الحكم الانتقالي الموافقة على قرار بريمر باجتثاث البعث العراقي ؛ رغم أن هذا الحزب كان في الحياة السياسية منذ أربعينيات القرن الماضي ؛ لأن ذلك أثار الكثير ممن يعتنقون أيديولوجيته بشكل صادق ، كما أن مبادئه لم تكن لتتعارض مع الوحدة الوطنية بالرغم من أن قيادته مارست خلال فترة حكمها الكثير من الأخطاء التي أثَّرت على الوحدة الوطنية ، كما ترافق إجتثاث البعث بعدد آخر من القرارات التي رفضتها بعض الفئات العراقية مثل إعلان التاسع من إبريل -وهو يوم سقوط بغداد- عطلة رسمية ، إضافة إلى إلغاء كل عطل البعث بما فيها عطلة السابع عشر من يوليو ، كما لم تنجح كل الجهود التي بذلها مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد بعد سقوط النظام العراقي حول جهود إعادة الأعمار في مؤتمر الناصرية في الخامس عشر من إبريل 2003 ، حيث حدث عكس ما دعت إليه هذه المعارضة ، فزادت الهوة بين الطوائف واشتد العنف[2].

لقد كانت مقاطعة العرب السنة لانتخابات 2005 ، قد أدى إلى خسارتهم معظم مقاعدهم في البرلمان العراقي الجديد ،وذلك بعد أن أعلنت هيئة علماء المسلمين بزعامة (أحمد الكبيسي) الذي كان بمثابة مرجع للسنة على غرار المرجع الشيعي علي السيستاني ، وعندما أدركت هذه الهيئة أن مقاطعتها لن تجدي فعمدت إلى الانخراط في الجيش والشرطة العراقية والمشاركة السياسية ، لكن وقع الخلاف بين أعضائها فانتقلت زعامتها إلى الشيخ حارث الضاري ، الذي دعى إلى الضغط على الحزب الإسلامي - الذي دخل تلك الانتخابات - للانسحاب من العملية السياسية ، مما أثار الخلاف بين الحزب الإسلامي وهيئة علماء المسلمين على

---

[1] (?) مي مجيب عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 157 – 160.
[2] (?) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 130 – 133 ، للمزيد أنظر أيضاً : عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 56 ، ص ص 64 – 67.

اعتبار أن العراق مازال محتلاً ولا يجوز الاشتراك في حكومة في ظل الاحتلال ، ورفض البنود التي قررها مجلس إدارة الدولة التي أكَّدت على أن العراق بلد متعدد القوميات والمذاهب ، وأن أفراد الشعب العربي كافة متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق ، وأن من حق السلطة التشريعية الرقابة على السلطة التنفيذية ، وحقها في استجواب أعضاء السلطة التنفيذية بما فيها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء أو أي مسئول آخر رغم أن منصب رئيس الجمهورية هو منصب شرفي ، ولا يتعدى حق الاطِّلاع والمشورة ؛ لأن السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء الذي هو بدوره مسئول أمام الجمعية الوطنية ، وبناءاً على ذلك كانت نسبة السنة العرب تقارب نسبة الأكراد بينما حظي الشيعة بحوالي نصف مقاعد البرلمان العراقي 48.1% ، أما باقي الأقليات فلم تحظ سوى باثنين بالمائة من المقاعد ، وبناءاً عليه تم الاتفاق أن يكون جلال الطالباني(كردي سني) رئيساً للجمهورية ونائباه كل من غازي الياور (سني عربي) وعادل عبد المهدي (شيعي عربي) ، وتم اختيار (حاجم الحسيني) رئيساً للجمعية الوطنية وهو من العرب السنة ، أما إبراهيم الجعفري فهو شيعي عربي رئيساً للوزراء[1].

إن أهم ما أضرَّ بالعلاقة بين الشعب والنظام الجديد بعد سقوط النظام البعثي هو بروز أكثر من مائة وخمسين حزباً ومنظمة سياسية مختلفة التوجهات والأيديولوجيا ، والقائمة على أسس عرقية أو طائفية ، وبعضها ذو علاقة بجهات خارجية وبعضها يرفض العملية السياسية ، ولكل منها مليشيات مسلحة تترجم تناقضاتها وتعكسها إلى أعمال عنف في الشارع العراقي ، وهذا مما أدى إلى انتشار العنف وفقدان الأمن وتسييس وزارة الدولة لصالح الأحزاب المسيطرة على تلك الوزارات من خلال قياديين لهذه الأحزاب ، بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية وكفاءتهم بل من خلال مواقفهم الحزبية التي من خلالها ترشحوا لتولي تلك المناصب القيادية في الدولة ، وأمتد هذا النهج ليشمل مستويات دنيا

[1] (?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 72- 86 ، ص ص 104

في الدولة وقد انقسمت الأحزاب بحسب موقفها من العملية السياسية إلى قسمين هما[1]:

1)القسم الأول: له مشروع سياسي محدد ويهدف إلى إعادة الحكم السابق مع إجراء التعديلات عليه مثل هيئة علماء المسلمين والحزب الإسلامي والتيار القومي الناصري.

2)القسم الثاني: ويتألف من القوى التي تدعو لإنهاء الاحتلال من دون أن يكون لها مشروع سياسي محدد ومنظم ، ولها ارتباطات إقليمية أو دولية خارجية وهذا ما أنعكس على أداءها الوطني مثل : حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، وجبهة التوافق العراقية ، وحزب الدعوة والبارتي ، وحزب الاتحاد الوطني.

وبالنسبة للمنطقة الكردية فقد كانت في ظل النظام السابق أحسن حالاً من بقية مناطق العراق من حيث المستوى المعاشي والاجتماعي ، وكانت قد أعادت بنيتها التحتية بشكل موسع وكبير بفضل المساعدات الخارجية والرسوم الجمركية للنفط العراقي.

كما أنه عندما وصل زعيم حزب الاتحاد الوطني جلال الطالباني لرئاسة الجمهورية ؛ دعى لإقامة نظام علماني ديمقراطي ؛ إلا أن التيار الإسلامي رفض هذا الاقتراح واعتبر أن ذلك يسيء إلى الإسلام ، والحل بنظره هو تشكيل جبهة وطنية من مجموعة الأحزاب والعناصر الوطنية الديمقراطية ؛ لإخراج العراق من الصراع الطائفي إلى الوحدة الوطنية ، وأن التركيبة السكانية في العراق لا تسمح بوجود الديكتاتورية أو عودتها ، وأنَّ العراق سيظل يلعب بدوره الرائد في الوطن العربي ، وأن شيعة العراق ولايتهم للعراق وليس لإيران ومرجعيتهم في النجف ، كما تذمر رئيس إقليم كردستان مسعود البرازاني من جماعة أنصار الإسلام في كردستان على

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 140-181 ، ص ص 194-195 ، لم يصوت العراقيون الموجودون في الخارج كما ظهرت الإقليمية في الوسع درجاتها بالنسبة للمحافظات فعلى سبيل المثال بلغ عدد المقاعد المخصصة لمحافظة السليمانية ما يعادل عدد المقاعد المخصصة لمحافظة البصرة التي تكبرها أضعاف ،أنظر حول ذلك ، رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 105-106 ، للمزيد انظر :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/232AA888-E66B-43A1-BE77-6B981EDAC5D9.htm

أساس أن لها علاقات في كثيرة مع مدن العراق وأنهم يقومون بعمليات إرهابية[1].

وفي مواجهة التحديات التي واجهها النظام العراقي في ظل رئاسة جلال الطالباني ، فقد أكد هذا الأخير أن وزارة النفط العراقية هي من يسيطر على النفط وعائداته تأتي لخزينة الدولة العراقية ، والميزانية العراقية تعتمد بشكل أساسي عليه ، وأن حجم الإنتاج يصل إلى مليوني برميل ، وأنه رغم الفساد الإداري فإنه يأمل بانتهاء مديونية العراق من مدَّخر النفط ، وأن قانون إجتثاث البعث لا يشمل كل الأعضاء البعثيين ؛ لأن القيادة القطرية كان فيها تياراً مناضلاً ضد الديكتاتورية ، وضحَّت من أجل ذلك ، لذلك فلها الحق في العمل السياسي في العراق مثل بقية الأحزاب الأخرى ، في ظل وجود عشرات الصحف والفضائيات والإذاعات ، وتتسم هذه الأحزاب بأنها تنقسم على نفسها حتى وصلت إلى المئات وكلها تدعى الديمقراطية والحرية ، وأن الدستور العراقي يساوي بين جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الحرية الشخصية ، وأن النظام العراقي الجديد يفرِّق بين المقاومة التي تريد إخراج قوات الاحتلال وبين الإرهابيين الذين يقتلون المدنيين في الأسواق والمساجد وساحات العمل ، ويثيرون الفتنة بين السنة والشيعة وغالبيتهم ليسوا عراقيين ، رغم أن بعضهم من أتباع نظام البعث السابق الذي تدعمه بعض الأنظمة العربية ، لكن على الواقع العملي لم تعمل عائدات النفط على تقليل ديون العراق ولم يعرف مصيرها حيث وصلت ديون العراق إلى مائة مليار دولار أمريكي ، ولم تعرف أرصدة بعض أعضاء النظام السابق في الخارج ، والتي وصلت قيمة ما هدر من أموال خلال فترة الحكم السابق إلى أكثر من ثلاثمائة مليار دولار[2].

أما القصور الرئاسية التي شيَّدها النظام السابق والتي كانت قد جُهزت بأفخم وأرقى التجهيزات في العالم ، وحصنت تحصينات في منتهى القوة ، وكلّفت مليارات الدولارات ، فقد استثمرتها القوات الأمريكية حال دخولها بغداد ؛ لتصبح مقرات للإدارة الأمريكية في العراق فأحد هذه القصور حوله الحاكم

---

[1] (?) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، 4/5/2006، 27/5/2006.
[2] (?) صحيفة الجمهورية ، القاهرة ، 4/5/2006.

المدني الأمريكي (بريمر) إلى مقر لقيادة العراق منه ، ووضع فيه حراساً على غرار ما كان عليه في العهد السابق ، حيث وصل عددهم إلى خمسون ألفاً من الحرس الجمهوري الخاص ، رغم أن حزب البعث كان يؤكد على الدوام على الطبيعة اللاطبقية لأعضائه[(1)]، وكان هذا من الأسباب التي أدت بالشارع العراقي إلى الثأر والانتقام من النظام من خلال عمليات النهب والحملات ضد القصور الرئاسية والمقرات الحكومية ، ولم ينفع النظام العراقي ما قام به قبيل الاحتلال عندما عمد إلى توجيه النداء لزعماء القبائل في الخامس والعشرين من مارس 2003 أن يتحملوا مسؤوليتهم في مقاومة الغزو ، حيث أن الرئيس العراقي كان قد اجتمع بأكثر من ثلاثمائة منهم خلال فترة الحرب على العراق ؛ بقصد حشد التأييد الشعبي له ، حيث أصدر هؤلاء المشايخ بيانات حماسية جددوا فيها تعهداتهم بالولاء للنظام بعد أن نالوا مكافآت جديدة وكميات كبيرة من الأسلحة[(2)] ، كما لم تنفع دعوات المراجع الشيعية ورجال الدين السنة قبل الاحتلال بضرورة الحفاظ على المال العام ومقاومة الاحتلال وعدم اللجوء لأعمال الثأر ؛ خوفاً من تكرار ما حدث عام 1991 ، إلا أنه بعد سقوط بغداد ودخول المرجع عبد المجيد الخوئي للنجف وإفتائه بفتوى معاكسة مما حذا بمقتدى الصدر إلى قتله مستغلاً شعبيته وتاريخ أسرته وعروبته في وجه المرجعية الفارسية في النجف ، بالرغم من تبعيته الاسمية للمرجع (كاظم الحائري) في مدينة قم الإيرانية ، زد على ذلك أن الكثير من القبائل التي كانت مهمشة لم تقاوم الاحتلال مثل عشيرة الدليم التي تم استبعادها وتهميشها زمن النظام السابق ، وقد استغلت إدارة الاحتلال العشائر التي لها علاقات وامتدادات في السعودية والأردن لعدم التصدي للاحتلال ، وهذا ما يفسِّر تعيين أحد شيوخ عشيرة تميم محافظاً للبصرة بعد سقوط النظام ، كما تم تعيين حسين الجبوري محافظاً لتكريت وغازي الياور رئيساً للعراق وهو أحد مشايخ عشيرة شمر[(3)].

---

[1] (?) ياسر فرحات ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 24 – 25.

[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 82 – 85 – للمزيد أنظر: جيف سيمونز ، مرجع سابق ذكره ، ص 76.

[3] (?) محمد الهزاط وآخرون ، **احتلال العراق، الأهداف، النتائج ، المستقبل** ، بيروت ، مركز الدراسات العربية 2004 ، ص ص 152 – 156.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سقوط بغداد تم تعيين (ألن كينغ) من قبل الإدارة الأمريكية كرئيس لمكتب شؤون القبائل ، الذي عمل على تنظيم عملية ميدانية والتهيئة لمقدمات العمل السياسي نحو بناء النظام في العراق ، وإعداد تركيبة مختارة يضمن من خلالها الولاء لهذه الإدارة من خلال من يتم كسبهم من رموز العشائر العراقية ، وإدخالهم في دورات متعاقبة لتعليمهم أصول ومبادئ الديمقراطية ، وإعدادهم لتحمل مسؤوليات القيادة في العراق الجديد ، لكن لم تدرك الإدارة الأمريكية المحتلة أن العشيرة العراقية هي خزانة القيم والتقاليد الأصيلة وحاملة لواء الحرية والسيادة ، ولا يمكن أن تتكيف مع مسار عملية تفكيك المجتمع العراقي في ظل وجود الاحتلال أو الحكومات التي تشكلت في ظله ، وهي لا تدعم قيم تقليدية أو قطرية رغم منافستها للسلطة السياسية في مسألة الولاء بالرغم أن العشيرة لا تشكل كل المجتمع العراقي ، حيث تصل نسبتها كما ذكر سابقاً لربع عدد السكان[1].

وهذا ما يفسر استمرار المقاومة وازدياد قوتها وازدادت معدلات العنف الطائفي ، خاصة ضد من لا يستطيعون حماية أنفسهم أو استئجار حراس شخصيين لهم ، وقد قاد معظم العمليات ضد مراكز الاحتلال أفراد بعثيون من النظام لسابق ، وهذا ما حذا بأحد المسئولين الأمريكيين إلى التأكيد على ضرورة القضاء على البعثيين الذين يشكلون الركن الأساسي للمقاومة ضدهم ، وكانت خطتهم في ذلك تشكيل قوات خاصة لمشاة المارينز الأمريكية والسي أي أيه (CIA) ؛ بغية القضاء عليهم عن طريق الاغتيال والخطف واستغلال بعض رجال العهد السابق من البعثيين السابقين مثل (فاروق حجازي) الذي خدم سنين طويلة في ظل نظام البعث[2].

وقد استسلم البعثيون من الدرجة الثانية (الأعضاء العاملين والأنصار والمؤيدين) قيادة المقاومة العراقية ضد الاحتلال منذ سقوط بغداد ، حيث تم تنظيمهم بشكل جديد وقيادة جديدة وأصبح لهم اتصالات داخلية جديدة ،خاصة أنهم

---

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص 167.

[2](?) سيمونز هيرش ، **القيادة الأمريكية العمياء : نظام لم تتغير ،** ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت الدار العربية للعلو م ، 2005 ، ص ص 268 – 270.

يعرفون الأمكنة السرية لجميع الأسلحة ، وكان الكثير منهم ضباطاً ومتطوعين وهم يتلاقون مع أقاربهم ويعطون ويتلقون التعليمات وينفذونها في الليل ، أما الأعضاء البعثيون من الدرجة الأولى فقد اختفوا وانتهى دورهم ، ومع تصاعد حدة المقاومة والعنف في العراق في بداية 2004 غادرت معظم العائلات الغنية بغداد ، لكن استمرت المقاومة ضد كل من له علاقة بالاحتلال وبرزت مقاومة ضد القاطنين الذين لا يستطيعون شراء حرَّاس شخصيين لهم من قبل المليشيات الطائفية حيث ظهرت عمليات الفرز الطائفي ، خاصة وأنه قد أحجم الكثير من الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدارس ؛ بسبب شيوع ظاهرة اختطاف الأولاد وعدم وجود كوادر علمية من معلمي المدارس ، خاصة بعد أن قرر بريمر تسريح آلاف المعلمين على أساس انتمائهم لحزب البعث وبقائهم في سلك التعليم سيخرِّج بعثيين جدد ، وإن إعادة تأهيل معلمين جدد سيستغرق وقتاً طويلاً ، لكن هذا الإجراء لم يمنع القيادة القطرية لحزب البعث من التأكيد أنها ستستمر في السعي لاستلام السلطة مرة أخرى في العراق بيد أنها أكدت بالمقابل أن حزب البعث سيقيم تعددية حزبية حرة ، ولن يكون بمفردة في الساحة السياسية ، حتى أن بعض الوجهاء من مدينة الفلوجة ومعظمهم من الموالين للبعث أكدوا على الروح الوطنية للشعب العراقي على اعتبار أن ما حصل من أخطاء لا بد من تجاوزها لصنع مستقبل أفضل ،ووصل البعض منهم إلى المنطقة الكردية أبَّان أزمة الفلوجة إلى زعيم حزب الاتحاد الوطني الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس العراقي (جلال الطالباني) ، وطلبوا منه التدخل لرفع الحصار عن المدينة والتدخل في مفاوضات مع المقامة ، ووضع خطة مشتركة بين ممثلي الأهالي وبين الحكومة الجديدة برئاسة علاوي بغرض تحقيق الأمن والاستقرار في المدينة[1].

لكن الكثير من الشيعة كانوا يرفضون وجود البعثيين في المواقع القيادية في النظام الجديد ، بينما رأى الكثير من السنة أنه ليس كل البعثيين ظلموا الشعب العراقي ، وأنَّ الكثير منهم قد تعرض للظلم من أفراد النظام السابق ، وهذا

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 270 – 280 ، أنظر أيضاً: صحيفة الجمهورية ، القاهرة ، 4/5/2006 أيضا: حازم اليوسفي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 115 – 116 ، أيضاً : مجموعة مؤلفين إسرائيليين ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 35.

يعني أنه يوجد بعثيين شرفاء يرفضون تقسيم العراق ويقاومون من أجل استقلاله وخروج القوات الغازية منه[1].

لقد قامت حكومة علاوي في يونيو 2004 وحتى يناير 2005 تحت ظروف وجود الاحتلال الأمريكي للعراق ، لكنها استطاعت أداء مهمتين هما إقرار وثيقة الدستور المؤقت وهو قانون إدارة الدولة الانتقالية في الثامن من مارس 2004 ، حيث بيَّن هذا الأخير طبيعة النظام السياسية للدولة ، ومهام الحكومة الفيدرالية مثل الإدارة والسيطرة على سياسة الأمن الوطني ورسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والسياسة المالية والتجارية ومهام الحكومة والإدارات المحلية ، وتمَّ في ظل هذه الحكومة إخراج العراق رسمياً من مظلة الاحتلال إلى انتقال السيادة للعراقيين بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546) الذي صدر في الثامن من يونيو 2004 ، وبالفعل فقد تم هذا التسليم في يناير 2005 ، إلا أن هذا التسليم تضمن إعطاء صلاحيات شرعية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للتدخل في شؤون العراقية تحت مبدأ صون الاستقرار ومنع الإرهاب في العراق رغم أن هذا القرار منح الحكومة العراقية إمكانية الطلب ؛ لإنهاء وجود القوات الأجنبية عن أرض العراق بعد اكتمال العملية السياسية في الفترة الإنتقالية ؛ وبناءاً على ذلك فاز في انتخابات يناير 2005 الائتلاف العراقي الموحد ومعظمه من الشيعة إضافة إلى التحالف الكردي ، إلا أن هذه الحكومة لم تحظ باعتراف السنة ولم يشترك فيها سوى قائمة عراقيون بزعامة الرئيس العراقي السابق (غازي عجيل الياور) ، وكان السبب في عدم اعتراف السنة ؛ أنهم اعتبروها حكومة طائفية تهدف لتثبيت شرعية وجود القوات الأجنبية والمحافظة على نفوذ كل من الشيعة والأكراد[2].

وبسبب الخلاف داخل مجلس النواب العراقي ، ووقوف الكثير من الأعضاء ضد رئاسة إبراهيم الجعفري للحكومة

---

[1] (?) مجموعة مؤلفين إسرائيليين ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 130 – 133 ، ورغم ذلك تولى عدد كبيراً من القياديين البعثيين مناصب في النظام الجديد مثل وزير الصحة (علي شنان الجنابي) والرئيس التنفيذي لوزارة النفط في النظام السابق ، حتى أن الكثير من أعضاء مجلس محافظة البصرة كانوا من البعثيين للمزيد حول بذلك أنظر: ميلان راي ، الحرب على العراق نظام لم يستمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 45 – 252.

[2] (?) وحدة الدراسات الأمنية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 3 – 5.

الدائمة ، ومقاطعة الكثير من أبناء الشعب وفئاته لها وخاصة الأكراد الذين رؤوا فيها ميولاً دينية كون الجعفري ينتمي لحزب الدعوة الإسلامية ، لذلك تم اختيار شخصية أقل تشدداً رغم انتمائها لحزب الدعوة وهو نوري جواد المالكي الذي شكَّل الحكومة الجديدة في مايو 2005 ، إلا أن هذه الحكومة ظلَّت أكثر طائفية من حكومة علاوي ، حيث أن هذه الأخيرة ضمَّت جميع فئات الشعب العراقي تقريباً بينما كلتا الحكومتين (الجعفري والمالكي) كانتا ذات ميل طائفي ؛ بسبب السيطرة الشيعية على مراكز السلطة التنفيذية وخاصة في الوزارات السيادية ، فعلى سبيل المثال فإن وزير الداخلية في حكومة الجعفري وهو (باقر جبر صولاغ) هو تركماني شيعي ارتكب الكثير من المجازر بحق السنة العرب ، وهذا ما جعل المالكي يبعده عن تولي أي منصب في حكومته ، كما أن حكومة علاوي لم تطرح مشروع الفيدرالية أو تدعو إليه ، إلا أن حكومتي الجعفري والمالكي طرحتاه وسعت الحكومة لتثبيت هذا المفهوم في بنود الدستور الدائم حيث تم تكريس نفي هوية العراق العربي ؛ كبلد متعدد الأعراق والمذاهب ، وحاولت حكومة المالكي اتباع نفس الأسلوب التي أقر الفيدرالية في أكتوبر 2006[1].

وعلى الجانب الأمني فرغم أن القرار 1546 ، دعى للسيادة الكاملة للعراق إلا أنه دعى لإقامة شراكة أمنية بين قوات الاحتلال ، وأن يتم التنسيق بينهما ضد الجماعات المسلحة ، وأن تكون ميزانية الدولة وسياستها الاقتصادية من خلال التنسيق بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة ، وعلى ذلك فهذا القرار أعطى سيادة منقوصة للحكومات العراقية ، فقد سعت حكومة علاوي للتقارب مع إدارة الاحتلال ووصفت العمليات المسلحة ضده بالإرهابية ، وأصرَّت على بقاء قوات الاحتلال تحت ذريعة تولي مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار في البلاد ، ريثما يتم تشكيل جيش وقوات أمن عراقية ، وأن تتم مساعدة حلف الناتو في حفظ الأمن في العراق ؛ حيث وافق حلف الناتو في السابع عشر من عام 2004 على مساعدة الحكومة العراقية في إعادة بناء الجيش العراقي وقواته الأمنية ؛ فتم إرسال سبع وخمسين ضابطاً من الحلف

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 6 – 9.

لتدريب قوات الأمن العراقية وإنشاء أكاديمية للتدريب والقيادة ؛ لتأهيل القوات المسلحة العراقية وبعد ذلك سعت حكومة الجعفري كسابقتها للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وطلب مساعدة اقتصادية منها للمساعدة على إعادة أعمار العراق ، كما أكَّدت ذلك حكومة المالكي فرغم نقل المسؤوليات والصلاحيات الأمنية إلى قوات الجيش والشرطة العراقيين ، إلا أنها أكدت على مبدأ التعاون مع قوات الاحتلال ، لكنها طالبت بوضع جدول زمني لتسليم القوات العراقية لمهامها كاملة ، وعقدت اتفاقية مع الولايات المتحدة في نهاية عام 2008 تلتزم وفقها الولايات المتحدة بالخروج نهائياً من العراق في نهاية عام 2011 ، بيد أنه على الواقع العملي ظلت هذه الحكومة ضعيفة نظراً لقلة صلاحياتها ، وعدم قدرتها على مواجهة العنف المتزايد في العراق[1].

وقد أتبعت حكومة علاوي إستراتيجية لتحقيق المصالحة الوطنية تمثلت بالنقاط التالية[2]:

1) إصدار عفو شامل عن أصحاب الجرائم الصغيرة ممن لم يشاركوا في أعمال المقاومة الخطيرة.

2) الشروع في إجراء مصالحة مع القوى السياسية المعارضة والبعثيين السابقين الموجودين في الخارج في محاولة، لاستقطابهم.

3) التحرك من أجل استيعاب جماعات الرفض الداخلية وزعماء العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة ، فعلى سبيل المثال لجأ علاوي أبان أزمة الفلوجة في أكتوبر ونوفمبر 2004 إلى الجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية ؛ للتعامل مع هذه القضية حيث عمل على مفاوضة الأهالي من أجل وقف الغارات الأمريكية عليهم في مقابل أن يسلم المقاومون أسلحتهم ونشر قوات الشرطة والحرس الوطني في المدينة.

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 10 – 12.
[2] (?) وحدة الدراسات الأمنية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 12 – 15.

4)إقامة قنوات حوار مع القيادات التي تمثل السنة العرب ؛ لإقناع أئمة المساجد بوقف التحريض ضد القوات الأمريكية والعراقية وهذا ما أسفر عن إقامة ديوان الوقف السني في نوفمبر 2004 من خلال إبعاد الأئمة الذين يحرضون على العنف في المساجد.

5)شق صفوف المقاومة العراقية من خلال إستراتيجية القوة العسكرية ضدها من جهة وتشجيعها على المشاركة في العملية السياسية من جهة ثانية ، وهو ما يعني استعمال إستراتيجية العصا والجزرة.

أما إستراتيجية الجعفري في تحقيق المصالحة الوطنية فقد اعتمدت على الاهتمام بالحوار مع بعض الجماعات المعارضة كلها ؛ بغية احتواء العنف الدائر في العراق ؛ كما أكد رئيس مكتب الأمن القومي في العراق موفق الربيعي في السادس من سبتمبر 2005 عن مبادرة للعفو عن المقاتلين في المقاومة ؛ بشرط إلقاء السلاح وقد حدثت بالفعل خطوات إيجابية، فتم إصدار عفو عن المقاتلين لديها في السجون العراقية وفي سجون الاحتلال.

أما إستراتيجية المالكي لتحقيق الوحدة الوطنية فقد اعتمدت على عدد من القرارات كان أهمها[1]:

1. إعلان مبادرة المصالحة الوطنية في يونيو 2006 لكن لم تجد لها صدىً ؛ بسبب تزايد الدعوات الانفصالية على أسس طائفية وإقليمية وتبني الحكومة لسياسة الإقصاء الرامية إلى إجتثاث حزب البعث المنحل ، وإتباعها منهجاً عنيفاً تجاه التيارات السياسية الأخرى غير الشيعية ، وهذا ما زاد من الهجمات المسلحة ضدها خاصة بعد إصرار المالكي على ضرورة حل الحركات المسلحة ودمجها في الأجهزة الأمنية العراقية ، حيث رفضت ذلك كل هذه الجماعات وعلى رأسها جبهة التوافق السنية والتيار الصدري.

2. السير قدماً نحو سياسة الحوار وتوسيع مسألة المشاركة في العملية السياسية ، وتشكيل لجنة حكومية مهمتها

[1](?) نفس المرجع السابق ، ص ص 15 – 17.

متابعة قضايا المعتقلين وإطلاق سراح الأبرياء منهم على الفور.

3. تفعيل دور القضاء عبر إحالة المتهمين إلى المحاكم.

لكن عملياً فشلت كل هذه الإستراتيجيات في إحلال الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية ؛ بسبب تزايد العمليات المسلحة والعنف الطائفي والسياسي بين الجماعات المتنافسة على الحكم في العراق ؛ إضافة لتدخلات خارجية تغذِّي هذه الحالة وعليه فقد أشار معهد (جون هوبكنز) الأمريكي في تقرير له أن عدد القتلى منذ بداية الاحتلال وحتى عام 2006 وصل إلى 655 ألف عراقي أي ما يعادل 2.5% من إجمالي سكان العراق.

وفي إطار الوضع الاقتصادي أشار القرار 1438 الذي صدر عن الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من مايو 2005 ، إلى ضرورة إنشاء صندوق التنمية العراقي ، ومنح برنامج النفط مقابل الغذاء مهلة ستة أشهر يتم خلالها تصفيته ، بحيث تتحول أرصدته ومسؤولياته إلى السلطة ؛ التي تقرر مد العقود السابقة أو إنهائها أو تنفيذها أو تعديلها ، كما أن هذه السلطة هي التي تعيد فرز العقود ومدى صلاحياتها وأهميتها وتقرير مصيرها بموجب السلطة الممنوحة ، وقرر أيضاً أن موارد العراق تقع تحت هيمنة هذه السلطة وتمسك حساباتها مجموعة المراجعين المستقلة التي تقدم تقاريرها إلى هيئة الرقابة ؛ لكي تتأكد من الشفافية وتقرر بعد ذلك أن كل الإيرادات الناتجة عن بيع النفط العراقي تودع في صندوق تنمية العراق ، ويظل هذا الوضع قائماً إلى أن يتم تشكيل حكومة ممثله للشعب العراقي معترف بها دولياً ، ويضمن القرار للموارد المالية والنفطية والغاز العراقي حصانة من الإجراءات القانونية حتى نهاية ديسمبر 2007 ما لم يقر المجلس خلاف ذلك ، وأن صندوق تنمية العراق يتمتع بنفس الحصانات ، وتُحوَّل إلى هذا الصندوق كل الأرصدة الرسمية والشخصية المستحقة لحكومة العراق بعد تجميدها ، ما لم يكن قد صدر بشأنها أحكام من القضاء أو هيئات التحكيم[(1)].

---

[1] (?) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ذكره، ص ص 230 -235.

لقد أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق اقتصاداً قائماً على تحكم طاقم اقتصادي في كل الوحدات الاقتصادية الإنتاجية في القطاع مروراً بالقرارات والأنظمة المختلفة والسياسات القطاعية ؛ وصولاً إلى السياسية الاقتصادية الكلية والقرارات المتعقلة بالنظام الاقتصادي عموماً ، فقد جيء بالعديد من المستشارين الاقتصاديين المرتبطين بالإدارة الأمريكية المرتبطة بالشركات الرأسمالية وهذا ما وضع مستقبل العراق الاقتصادي عرضه للهيمنة الرأسمالية بشكل عام ولصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضاً ، ولهيئة شركات محددة بعينها فعلى سبيل المثال المستشار (دان آمستوز) كان مديراً لإحدى الشركات الأمريكية وأصبح مسئولاً عن القطاع الزراعي ، والمستشار (توماس فولي) الذي كان مديراً لحملة بوش الانتخابية أصبح مسئولاً عن القطاع العام العراقي والخصخصة ، والمستشار (جيمس بيكر) الذي كان وزيراً للخارجية الأمريكية أصبح مسئولاً عن قضية الديون العراقية وغيرهم كثر ، فأصبح هؤلاء هم من يملك السلطة الحقيقية دون أي ضوابط مؤسسية عراقية أو محددات اجتماعية أو التزامات معنوية تجاه الشعب العراقي ، ودون أي مراقبة عراقية في حين أنها تحاسب وتعاقب العراقيين ، وعلى هذا الأساس تمثلت السياسة الاقتصادية في ظل الاحتلال بعدة أمور منها سياسة الانفتاح وإعادة هيكلة وتقليص لدور القطاع العام ، وإلغاء الدعم للسلع وأسعار الفائدة وتخفيض الضرائب على الشركات والرسوم على الواردات وإلغاء التمييز لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة ، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه دون أي اعتبار لما هو مفيد ومطلوب من هذه الأمور ، وكان القصد من ذلك هو توظيف هذه الملكية لأهداف معينة وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي دون إمكانية تقدير حركة رؤوس الأموال عند الحاجة ، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي دون ضمانات أو قيود أو رقابه كافيه ، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ، لذلك فالمشروع الأمريكي لن يأتي بالتنمية الرأسمالية ولن يحقق الاندماج مع الاقتصاد العالمي بل ستدخل شركات تعمل في مجال الموارد

الطبيعية والنفط والزراعة والخدمات العامة ، وسيتقرر دورها بعد زيادة الطاقات النفطية لامتصاص الفائض النفطي وبالتالي خصخصة الماء والكهرباء[1].

لكن بسبب ازدياد العنف في العراق توقف ستون بالمائة من الشركات الكبرى العاملة في إعادة الأعمار ، ورحل سبعون بالمائة من الخبراء الأجانب العاملين في عدة مجالات وتراجع حجم التجارة بنسبة خمسون بالمائة ، وتذبذبت الحالة المعيشية للمواطن لأدنى مستواً لها ، بالرغم من الجهود التي بذلها بريمر لتغيير أسس الاقتصاد العراقي عبر الندوات الاقتصادية التي تدعو لشرح مساوئ الاشتراكية ومحاسن نظام السوق وأسس النظام الرأسمالي الحر وعمله على تطهير الكتب المدرسية والمناهج من الدعاية البعثية ؛ فتم طباعة الكتب التي تدعو للعولمة وتشجِّع على الانفتاح على العالم الحر[2].

أيضاً مما زاد من ضعف الاقتصاد العراقي ونقصان الدخل الفردي والقومي هو ارتفاع التهريب في ظل الوجود الأمريكي ؛ بسبب نقص قوات الحراسة الكامنة في مصافي النفط وضعف السيطرة على الحدود العراقية ؛ مما حرم وزارة النفط العراقية من الأرباح التي كان يجب أن تكسبها من الوقود ، كما أن التهريب أحدث نقصاً في مخزونات النفط في جميع أنحاء العراق وهذا خلق أرتالاً طويلة للحصول على البنزين ،وأدى الافتقار إلى الديزل إلى توقف الكثير من الآلات التي تعمل به ، كما أن ورائه البيروقراطية الجديدة للبيروقراطية القديمة في عهد النظام السابق ، بحيث لا يستطيع أي فرد أن ينفِّذ أي خطوة دون موافقة عشرات الموظفين مما جعل وزارة المالية في غاية الضعف ؛ بسبب عدم قدرتها على معالجة المواقف الطارئة ، فلم تكن تشرف في ظل مجلس الحكم الانتقالي سوى على ثمانية بالمائة من الموازنة الوطنية ، وظلت المصافي متوقفة حتى أن البنك الدولي توصَّل إلى أن العراق بحاجة إلى سبع وسبعين مليار دولار لإعادة أعماره[3] ، وبالرغم من أن هذه السياسة التي

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 876 – 877.
[2] (?) بول بريمر ، **عام قضيته في العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 84-94.
[3] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 146 – 153.

اتبعتها إدارة بريمر قد أدت إلى تخفيض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات وخصخصة أكثر من مائتي شركة حكومية ، والسماح للشركات الأجنبية بأن تمتلك خمسة عشرة بالمائة من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية ، وذلك بموجب الأمر رقم تسعة وسبعون، كما أصبح بإمكان المستثمرين نقل ما نسبته 100% من الأرباح التي يجنوها في العراق إلى خارج البلاد ، وهذا مما زاد من البطالة ؛ بسبب فقدان الكثير من الموظفين لوظائفهم[1].

لقد كان من نتائج تدهور الوضع الأمني عقب تشكيل الحكومة الانتقالية العراقية وازدياد الخلافات بين الأحزاب السنية والشيعية إلى ازدياد حالات الهجرة القسرية المستندة على أساس طائفي ، حيث أعلنت الأمم المتحدة في يناير 2007 أن العنف في العراق أدى إلى أكبر موجة نزوح في الشرق الأوسط منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 ،وأشارت إلى أن أكثر من اثني عشر بالمائة من سكان العراق هجروا أماكنهم ، كما أشارت نفس تلك التقارير أن العراق يأتي في مقدمة الدول التي تعاني من انتشار حالات الفساد الإداري والمالي وسوء الخدمات الأساسية المقدمة إلى المواطنين مثل الكهرباء والماء والوقود والخدمات الطبية والتعليم ؛ حيث بلغت نسبة الفساد السنوية ستة مليارات دولار ، وعلى هذا الأساس أصبح العراق على شفا حرب أهلية مدمرة تهدد العملية السياسية ، خاصة بعد أن هدد الأكراد بالانفصال لعدم وجود حل لقضية كركوك وانسحاب بعض الكتل من العملية السياسية مثل الوزراء الموالين للتيار الصدري وتعطل مجلس النواب عن العمل ، بسبب تغيب النواب عن الحضور وعدم اهتمامهم بالمجلس ؛ بسبب انتهازية الكثير منهم ورغبتهم في الحصول على مناصب في الدولة ، فحينما لم يتحقق لهم ذلك أهملوا مجلس النواب وأصبح البعض منهم يتحجج بتدهور الوضع الأمني أو إدعاءاته أنه عنده التزامات في الخارج[2] ، ولم تنفع كل المليارات التي أنفقتها الولايات المتحدة منذ دخولها العراق في تقدم العملية السياسية إلى الأمام ، فقد تصاعدت تكاليف العراق من

---

[1](?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 63 ، للمزيد أنظر: جيف سيمونز ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 125 – 126.

[2](?) عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره، ص ص 138 – 139.

الميزانية الأمريكية من أربعة مليارات دولار عام 2003 إلى ثمانية مليارات دولار بدءاً من عام 2008 ، ووصلت مجمل التكاليف الأمريكية في العراق إلى تريليونين دولار ، أنفق منها أربعمائة مليار دولار من مخصصات الحكومة العراقية من أجل الحرب على العراق ، ولم تستطع حكومة المالكي المنتخبة في التاسع عشر من ديسمبر 2006 التقدم في العملية السياسية حتى عام 2008 ، وظلت حكومة إثنية طائفية لا تمثل أمال الشعب العراقي في ظل ضعيفها ، وعدم قدرتها على توحيد البلاد ، وتفشي الفساد فيها ، إضافة إلى تضاعف أعداد المليشيات الطائفية رغم إعلان الإدارة الأمريكية عن دعمها لبرنامج إعادة أعمار العراق من خلال شركاتها الموجودة في العراق ، حيث أن هذه العقود قد منحت معظمها للشركات الأمريكية دون مفاوضة نظامية وليس لها أي سجلات مالية ولم تؤسس أي وحدة محاسبية لصندوق تنمية العراق في وزارة المالية العراقية ، خاصة أن القرار الأول والأخير هو للمستشارين الأمريكيين ، ولم يسمح للمجلس الدولي للاستشارة والرقابة من أن يكون أداة للمحاسبة ، وحددت سلطات التحالف طبيعة عمله وأداءه ولم يستطع ممارسة عمله ؛ بسبب أنه منع عنه سجلات الإنفاق والتوظيف وخاصة منتجات النفط ، كما حدث فساد كبير في التخصصات التي تشكَّلت لصندوق القوات الأمنية العراقية الممول من قبل وزارة الدفاع ، والذي خصص له إحدى عشر مليار دولار ؛ إضافة إلى ستة مليارات دولار لبرنامج (القائد للرد الطارئ) ، ولم يستطع (ستيوارت بوين) الذي شغل مفتش عام إعادة أعمار العراق من تقديم المتَّهمين الكبار الذين قاموا بعمليات فساد كبيرة إلى المحاسبة ، ولم يتقصَّ دور المسئولين الكبار في إدارة بوش أو يكشف الغطاء عن فضائح نفقات القطاع الأمني المستورد(1).

كما تم سرقة وتهريب مليارات الدولارات من الإنتاج النفطي من دون أي فعل من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ، فقد قام المهربون ببيع وإعادة تصدير النفط المكرر مثل البنزين والكيروسين والديزل بالرغم مع أن الحكومة تستورد هذه المنتجات ؛ لتعويض نقص التكرير ، وهذا

---

[1] (?) جيمس بول وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 13 – 38.

ما تسبب بخسائر كبيرة للحكومة العراقية ؛ إضافة إلى هجمات المتمردين على منشآت النفط ؛ إلا أن معظم أسباب هذه الخسائر تعود إلى الفساد الإداري في ظل غياب عدادات قياس تدفق النفط ، حيث قدر أن نصف مليون برميل يومياً لا يعرف مصيرها ، وقدرت خسائر النفط الخام سنوياً حوالي ثلاثة مليارات دولار ، إضافة إلى زيادة المصروفات النقدية دون وجود رقابة وتحكم وتدقيق ؛ فتم صرف أكثر من ثمانية عشر مليار دولار دون معرفة مصيرها ، واختلاس مئات الملايين من قبل مسئولين وضباط أمن من الحكومات العراقية فكان وجود الشركات الأمريكية والمناقصات للتغطية فقط عن عمليات الفساد التي تقوم بها الشركات بالتعاون مع مسئولي الحكومات العراقية ؛ فتم تضخيم تكاليف المشاريع بشكل إجمالي ، إضافة إلى وجود شركات وهمية من أجل تصدير وفق فواتير زائفة ؛ وانتشار ظاهرة غسل الأموال حتى أن مدقق الحسابات في سلطة التحالف المؤقتة (روبرت ستاين) أدين في يناير2007 ، وحكم عليه بالسجن تسعة سنوات ؛ بسبب ما أدين به من فضائح ، وصرفت ملايين الدولارات على حماية المواقع الحكومية والحراسة الشخصية من خلال شركات أمنية حيث يكلف الحارس الشخصي ألف دولار يومياً ، إضافة لما يتكلفه شراء المصفحات والعتاد ؛ وكل ذلك على حساب إعادة إعمار العراق ، وعلى هذا الأساس كان العراق يخسر من ميزانيته ما قيمته أربع وعشرين مليار دولار أي مائة وعشرين مليار دولار حتى عام 2008 ، هذا عدا تكاليف تدمير المدن والبنية التحتية وهجرة السكان ووفيات الأجنة والعاهات الدائمة والاستنزاف البشري[1].

وعلى الرغم من التحسن الأمني الذي شهده العراق منذ منتصف عام 2007 وموافقة مجلس النواب في الثاني عشر من يناير 2008 على تعديل قانون إجتثاث البعث إلى قانون المسائلة والعدالة ؛ إلا أن العملية السياسية ظلت أشبه بالمعطلة إذ أنَّ تغييب الحقائق الوزارية للكتل المنسحبة ظلت

(?)[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 167 – 207 ، للمزيد انظر :
R.Alkadiri **, The Iraqi , Klondike : Oil and regional trade** , Middel **:** East Report , n220, (Fall 2001),pp.5-30 **, Also Look** .**Middel East Economic Survey**, (28 January ,2002) .pp. 81-87

شاغرة ، وعجز مجلس النواب عن إنجاز العديد من المشاريع المهمة التي كان لها علاقة بالمصالحة الوطنية ؛ بسبب الخلافات بين قادة الكتل السياسية ، ومن أمثلة هذه القوانين قانون النفط والغاز وتوزيع الموارد المالية وموضوع كركوك والتعديلات الدستورية المرتقبة وقانون السجناء والاختلاف على ميزانية عام 2008 ، حيث أثارت عملية إقرار قانون الموازنة العامة لعام 2008 والبالغة ثمان وأربعين مليار دولار جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية والبرلمانية والاقتصادية ، ومن أهم المشكلات التي واجهت إقرار الميزانية هي مطالبة السلطات الكردية بنسبة سبعة عشر بالمائة من الموازنة في حين أن الإحصائيات الرسمية العراقية أظهرت أن عدد السكان في الإقليم لا يتجاوز ثلاثة عشر بالمائة ، كما أن الأكراد يطالبون بفصل مخصصات القوات الكردية البيش ماركة عن ميزانية الإقليم ، وربطها بوزارة الدفاع رغم أن رئيس الحكومة المنتخبة نوري جواد المالكي ، طرح مبادرة للمصالحة والحوار الوطني أمام مجلس النواب العراقي في نهاية مايو 2006 ، تضمنت حل المليشيات المسلحة ؛ منطلقاً من الفقرة (ب) من المادة التاسعة من الدستور التي تحظر تكوين الميليشيات خارج إطار القوات المسلحة ، لكن تصاعد الاحتقان الطائفي والمذهبي والإثني حال دون ذلك ، وأفشل كل المؤتمرات التي عقدت من أجل تحقيق المصالحة الوطنية[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ما عاناه الاقتصاد العراقي في ظل الحكومات العراقية الثلاث بعدة معضلات أهمها:

- مشكلة الديون والتعويضات الواجبة عليه للأطراف التي تضررت من جراء غزو الكويت في الثاني من أغسطس 1990 ، حيث بلغ إجمالي التعويضات ثلاثمائة وأربع وخمسين مليار دولار ، أما الديون الخارجية على العراق فوصلت عقب سقوط النظام في إبريل 2003 إلى مائة وخمس وعشرين مليار دولار ، لكن استطاعت حكومة علاوي إسقاط بعض الديون ، وتخفيض ديون أخرى من خلال نادي باريس ، وبناءاً على ذلك استطاعت إلغاء

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 138 – 140، ص 179.

حوالي خمس وثلاثين مليار دولار مستحقة على العراق ، أما حكومة الجعفري فقد استطاعت إلغاء ثمانين بالمائة من ديون الشركات الدائنة والبالغة حوالي عشرون مليار دولار ، إضافة إلغاء ديون شركات دول أخرى والبالغة حوالي ثمان وعشرين مليار دولار ؛ أما حكومة المالكي فأطلقت مبادرة عرفت باسم "العهد الدولي مع العراق" ؛ وهي تهدف إلى إقامة شراكة بين العراق والمجتمع الدولي من أجل استقرار العراق ومواصلة عملية النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومكافحة الفساد وإدخال إصلاحات على الدعم الحكومي للسلع والخروج من التنمية الاقتصادية ، وتحسين مناخ الاستثمار وجاذبيته وتطوير القطاع الخاص وإدماج العراق مع اقتصاديات المنطقة ، وقد شارك العراقي في اللجنة التحضيرية لتلك المبادرة في أبوظبي خلال الفترة (10/9/2006 – 31/10/2006) وأهم نتائج هذا الاجتماع هو إسقاط الديون عن العراق من بعض الدول والتي وصلت إلى ثمانين بالمائة من حجم الديون المتبقية[1] .

- أما بالنسبة لمشكلة التعويضات الواجبة على العراق للمتضررين من غزو العراق للكويت سواءاً كانوا أفراداً أو دولاً أو مؤسساتاً ،فهذا مما سبب عبئاً على الاقتصاد العراقي ؛ نظراً لاقتطاع نسبة كبيرة من موارده من جانب الأمم المتحدة للوفاء بتلك التعويضات ، ودفعها للمستحق وقد قامت حكومة علاوي بدفع واحداً وعشرين مليار دولار ، وأسقطت ستة عشر مليار دولار من إجمالي واحدٍ وأربعين مليار دولاراً مستحقة ، وعملت أيضاً على عقد عدداً من المؤتمرات والمعارض المخصصة لجهود الأعمار ، ووقَّعت مع البنك الدولي عدة اتفاقيات لتقديم مساعدات لدعم مشاريع المياه والصحة ، وتلقت من صندوق تمويل البنك الدولي حوالي 370 مليار دولار ، ونجحت في الحصول على بعض المنح من الدول الأخرى والتي وصلت إلى ثمانمائة مليون دولار ، بيد أن استفحال الفساد في هذه الحكومة من خلال وزرائها مثل وزير الدفاع حازم الشعلان الذي تورط في الاستيلاء على خمسمائة مليون

---

[1] (?) وحدة الدراسات الأمنية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 21 – 24.

دولار من ميزانية الوزارة وتهريبها إلى بنوك في لبنان والأردن ، أما حكومة الجعفري فرغم أنها عقدت مؤتمرين لإعادة أعمار العراق إلا أنها لم تقم بجهود فعلية في مجال إعادة الأعمار ، كما أنها اتهمت بالفساد مثل اتهام رئيس مفوضيه النزاهة لكل وزراء هذه الحكومة بالفساد ، كما اتهمت بفتح الأراضي العراقية أمام التدخلات الإيرانية في العراق ، أما حكومة المالكي فقد عقدت عدة اجتماعات من أجل حشد الجهود الدولية والمحلية مثل اجتماعات المجموعة التحضيرية لمبادرة العقد الدولي مع العراق ، والتي اختتمت أعمالها في الكويت في نهاية سبتمبر 2006 ،حيث طالبت الدول المشاركة بمنح العراق مائة مليار دولار على مدى خمس سنوات مقبلة ؛ لإعادة إعمار العراق وتقويه اقتصاده ، وحصلت على مليار ونصف المليار من الدول المانحة لصالح جهود الأعمار ، إلا أنها اتسمت بالفساد وسيطرت الشركات الأمريكية خلالها على عقود الإعمار ، وفساد قطاع النفط والغاز الطبيعي ، وبناءاً على ذلك فقد فشلت الحكومات الثلاث في تحقيق إنجازات اقتصادية ملموسة ، فلم تضع أي منها أسس صلبة لبناء اقتصاد السوق والمنافسة الحرة من خلال تحرير تدفق التجارة الخارجية ونشاط الاستثمار ، وبناء الكفاءات الإدارية والعمل بعدد من القوانين والإجراءات في المجالات السياسية والمالية والنقدية ، حيث مازال الاقتصاد العراقي يعاني من التخبط والتراجع الكبير في بنيته ؛ بسبب تفاقم الوضع الأمني الذي أثَّر على المنتجات النفطية ؛ بسبب عمليات التفجير المتواصلة ، أما برامج إعادة أعمار العراق فقد اتسم بالبطء النسبي في ظل الفوضى الأمنية ، رغم أن هذه الحكومات اتبعت عدداً من الخطوات والإجراءات ؛ لإعادة بناء البنية التحتية وبناء ما دمرته الحروب التي شهدها العراق في العقود الماضية ، كما لم ينفذ على أرض الواقع أكثر من خمسة بالمائة من المبالغ المقررة ، وقد اعتلى العراق الترتيب قبل الأخير في مؤشر (مدركات الفساد) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في السادس من ديسمبر 2006 ؛ بسبب استمرار الدور السلبي الذي يلعبه وسطاء برنامج النفط

مقابل الغذاء في قيادة الفساد في العراق ، وهذا ما انعكس سلباً على اقتصاد الدولة ومؤسساتها المختلفة[1] .

مما سبق نصل إلى أن سقوط النظام البعثي في العراق من قبل القوات الأمريكية ، وتشكيل مجلس حكم انتقالي تحت الرعاية الأمريكية ، وتأييدها من خلال المعارضة العراقية التي أفرزت الحكومات العراقية الثلاث علاوي والجعفري والمالكي ؛ لم تستطع هذه الأخيرة ولا مجلس الحكم الانتقالي قبلها إحداث تفاعل إيجابي بين الشعب العراقي وبينها ، حيث كانت المقاومة العراقية التي قادها حزب البعث الذي انتقل إلى صفوف المعارضة ، قد أجهضت أي تقدم على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وازداد انقسام التيارات والأحزاب العراقية عقيدياً واثنياً ومذهبياً وطائفياً وإقليمياً ، وحدوث عمليات هجرة داخلية وخارجية ؛ بسبب أعمال العنف المحلي وازدياد عمليات الفرز الطائفي وضرب المصالح الاقتصادية للحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق من قبل المقاومة العراقية ، إضافة لما حدث من فساد إداري واقتصادي وتهريب رؤوس الأموال وازدياد عمليات التهريب في ظل الحكومات العراقية ، وهذا ما جعل المحدد الثاني من محددات الوحدة الوطنية وهو التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي سلبياً ، كما أن تأثير البعث خلال هذه الفترة كان سلبياً أيضاً ؛ كونه عمل على مقاومة الحكومات العراقية والعمل على استعادة السلطة ؛ مما تسبب في عدم استقرار سياسي أثَّر على حياة أفراد الشعب ، ورغم ذلك فقد فشل في استعادة السلطة .

جدول رقم (1)

عدد السكان والناتج القومي ونصيب الفرد العراقي مقارنة بالمتوسط العالمي لعام 2005

السنة	2005
عدد السكان	28 مليون نسمة
الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقاً لسعر الصرف السائد)	31.7 مليار

[1] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 21 – 30.

	دولار
متوسط نصيب الفرد منه بالدولار	1132 دولار
الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقاً لتعادل القوى الشرائية مع الدولار)	31.7 مليار دولار
متوسط نصيب الفرد منه	0 دولار

المصدر: أحمد إبراهيم محمود – حالة الأمة العربية (2005-2006) : أزمات الداخل وتحديات الخارج – تحرير أحمد يوسف ونيفين مسعد – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 2007 ص 204.

جدول رقم (4)

تطور عوائد صادرات النفط العراقية بين (1998-2005)

القيمة بالمليون دولار

السنة	العوائد (مليون دولار)
1998	6790
1999	12104
2000	18150
2001	15685
2002	10400
2003	8627
2004	17751
2005	24058

المصدر: أحمد إبراهيم محمود – مصدر سابق ذكره ، ص 211.

ثالثاُ : مدى تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في الدولة

بعد سقوط البعث العراقي على يد الاحتلال الأمريكي ، توقفت مؤسسات الدولة لتقديم خدماتها الأمنية والحياتية ، وترسخت الفوضى وفرضت أعباء جديدة على كاهل المواطن

وازدادت البطالة ، وانتشرت مظاهر الفساد الإداري والاجتماعي وأخذ البعض يسرقون أجهزة وأثاث الدولة ومعداتها وعرباتها ويقومون ببيعها في دول الجوار ، وانتشرت تجارة النخاسة من خطف الأطفال والبنات ، إضافة إلى المخدرات وتجارة التزوير للوثائق الرسمية ، ومارست قوات الاحتلال القتل العشوائي ومداهمات المنازل ، والاعتقالات والسرقات وإهانات المواطنين ، مثل إجبارهم على الانبطاح على بطونهم في الشوارع بغية تفتيشهم وسرقة ما في جيوبهم واتِّباع سياسة الأرضى المحروقة ؛ بدعوى البحث عن عناصر المقاومة وضرب التظاهرات السلمية بالرصاص ، ومداهمة الصحف واعتقال أصحابها ، ومداهمة الأماكن الدينية أيضاً وممارسة القصف والقتل تجاهها ، إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان لآلاف من المعتقلين العراقيين وإساءة معاملتهم ، وقد تمَّ الكشف عن جزءٍ مثيرٍ من فضائحها في سجن أبو غريب السيئ السمعة منذ عهدٍ النظام السابق[1].

ومما زاد الأمر سوءاً أن إدارة الاحتلال بقيادة بول بريمر قامت بتعيين مجلس الحكم الانتقالي الذي أصدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بموجب الأمر رقم (96) بتاريخ الثامن من مارس 2004 ، وكان هذا بمثابة دستور مؤقت للبلاد متضمناً رسم خطوات إجراءآت الانتخابات ، وإصدار الدستور الدائم وإنشاء حكومة منتخبة ، ثم صدر القانون بتشكيل مفوضية الانتخابات العراقية في الرابع من مايو 2004 ، ثم قام بريمر بتعيين أعضائها وأغلبهم من حملة الجنسية الأمريكية من العراقيين ، حيث أن من يحصل على الجنسية الأمريكية عليه أداء القسم بالولاء الوحيد للولايات المتحدة ؛ إضافة أن بريمر لا يملك الحق في تشريع مثل هذه القوانين ، خاصة أنه أصرَّ على إجراء انتخابات إقرار دستور قبل إلغاء صفة الاحتلال عن العراق ، وفي ظل غياب أي إشراف دولي محايد أو مستقل ، وهذا ما يشكك في تشكيل حكومة منتخبة تعقد اتفاقيات تكبل الشعب العراقي مستقبلاً[2].

---

[1](?) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 417.

[2](?)نفس المرجع السابق ، ص ص 421 – 422 ، للمزيد أنظر:
John.Calabrese, (ed), **The future of Iraq** ,(Washington: Middle east Institute, 1998), P: 127 . PP: 8-115

وفي ظل غياب الظروف الموضوعية ؛ لإجراء انتخابات نزيهة جرت انتخابات صيف 2004 ، وسط مقاطعة أطياف واسعة من الشعب العراقي ، وممارسة مختلف أنواع التزييف ، فكانت النتيجة ولادة حكومة طائفية عرقية قدمت مسودة دستور مستنسخ من قانون المحتل لإدارة الدولة العراقية السابقة ؛ بغية عرضه في استفتاء عام في الخامس عشر من أكتوبر 2005 ، رغم ما في القانون المذكور من مواد تشكل خطراً كبيراً على حاضر ومستقبل العراق ، وفي ظل الاستفتاء الذي قاطعه السنة العرب ، وتدخل بعض المرجعيات الدينية الغير مدركة لخطورته ، من أجل فرض الدستور المؤقت على الشعب العـراقي والذي عني به القبول بالاحتـلال.

كما أن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من قرار ليس من حقها وإنما من حق الحكومة العراقية ؛ هو وضعها لقائمة تضم خمس وخمسين شخصية عراقية وصفتها بالقائمة السوداء وطلبت من كافة الدول المساعدة في القبض عليهم ، وأن تقوم هي بنفسها بتقديمهم للمحاكمة ، وتحذير الدول التي تؤويهم من مغبة هذا العمل ، وكل هؤلاء أعضاء قياديين في حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي وعلى رأسهم أمين عام الحزب صدام حسين ، كما عملت الولايات المتحدة على تحميل الاقتصاد العراقي المنهك بسبب الحرب تكاليف وأعباء الحرب التي شنتها على النظام العراقي ، وبالتالي إرهاق الأجيال القادمة المثقلة بهذه الديون ، بغية استمرار الهيمنة الأمريكية على العراق ورهن مستقبل العراق واقتصاده لأجيال قادمة وهو حالة من الاسترقاق الأمريكي المعاصر[1].

ولمعالجة الوضع الأمني المتدهور في العراق ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن لإصدار القرار 1483 الذي صدر في الثاني والعشرين من مايو 2003 ، الذي حثَّ على تطبيق القانون الدولي الإنساني في اتفاقيات جنيف عام 1949 في لوائح لاهاي للحرب البرية لعام 1907 ، وهو التزام يفرض على الدولة المحتلة ، ويعالج موضوع المفقودين العراقيين ، إضافة إلى المفقودين من جنسيات

[1](?) عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 198 – 199.

مختلفة ، وحقهم في استعادة ممتلكاتهم والعودة إلى ذويهم واستعادة جثثهم وإعادة اللاجئين والمشردين ، وتنسيق الجهود الإنسانية وإعادة الأعمار من جانب الأمم المتحدة ، وحماية حقوق الإنسان ، كما أشار القرار إلى تشجيع الجهود الدولية لإعادة بناء قدرات الشرطة المدنية العراقية وإصلاح الجهاز القانوني والقضائي ، كما قرر رفع الحظر عن العراق الذي فرض عام 1990 بموجب القرار رقم 661 ، وحل لجنة العقوبات التي أنشأها هذا القرار باستثناء الأسلحة ، وأن يبقى العراق مطالباً بالوفاء بالالتزاماته في مجال نزع السلاح رغم تأكيد الولايات المتحدة من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وعدم العثور عليه ، كما قرر مجلس الأمن رفق القرار المذكورذو الرقم 1483 على ضرورة محاكمة رموز النظام العراقي رغم أن ذلك القرار يتجاوز اختصاصات المجلس ، وهذا ما دعى مجلس الحكم الانتقالي إلى إصدار قرار بضرورة اعتقالهم ونقل أرصدتهم المالية والاقتصادية إلى صندوق التنمية ، خاصة بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق على أساس أنه يمثل حكومة عراقية انتقالية ، بالرغم من أنه لم توجد حكومة منتخبة على مدى تاريخ العراق ، وقد حاول المجلس أن يثبت نفسه من خلال الإعلام الغربي عن طريق مقارنة سجلات النظام السابق من جرائم وقتل ومحاكمة رموزه ، وذلك بما يشغل الناس عن المجلس الانتقالي ؛ تمهيداً لصناعة مجلس دائم[1].

إلا أنه بعد مقتل ولدي صدام حسين (عدي وقصي) ظنَّ الكثيرون أن المقاومة البعثية للاحتلال قد انتهت ، لكن أثبتت الوقائع أنها ازدادت بالرغم من قيام قوات الاحتلال بتشكيل قوات حفظ السلام بغية العمل على استقرار الأوضاع في العراق وتغطية هذه القوات بقرار مجلس الأمن على أساس أنها قوات دولية ، لكن عملياً فإن ما قامت به الولايات المتحدة هو لهدف استغلال النفط العراقي في إعمار العراق ، وتوزيع المنافع على أصدقائها وتحصيل نفقات الحرب وتكاليف الوجود العسكري الأمريكي وتعويض المتضررين من أفراد قواتها المسلحة ، وذلك بعد أن تشكلت حكومة انتقالية ثم دائمة رحَّب بها مجلس الأمن[2].

---
[1] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 230 - 241
[2] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 243 - 274

لقد ازدادت المقاومة العراقية نتيجة الانتهاكات والتعذيب للمعتقلين العراقيين في سجون الاحتلال الأمريكي ، وخاصة في سجن أبو غريب ، حيث ارتكبت عناصر الشرطة العسكرية الأمريكية انتهاكات خطيرة من بينها تصوير معتقلين رجالاً ونساءاً بالفيديو والكاميرا وهم عراة ، وإرغام معتقلين ذكور على ارتداء ألبسة نسائية داخلية ، وتطويق رقاب بعض المعتقلين بسلاسل كلاب والتقاط صور فوتوغرافية معهم ، وإقدام عناصر الشرطة العسكرية على انتهاك أعراض السجينات العراقيات ، وتصوير جثث المعتقلين العراقيين ، وقد أثبت التقرير أن هؤلاء العناصر قد تلقوا مديحاً من رؤسائهم لإقدامهم على هذه الأعمال ، وأشار التقرير أن هناك ثلاثة حالات من انتهاكات التعذيب وثلاثة عشر قيادياً من القوات الأمريكية مسئولين مسئولية مباشرة عن هذه الأعمال ، وعلى هذا الأساس أكدت التقارير الأمريكية أن هناك تنسيقاً للمقاومة فيما بينها في مختلف المناطق العراقية ، كما أن هناك بيانات تصدر باسم القيادة العامة للمقاومة الوطنية تشير إلى أن هناك تنسيقاً بين قواها ، كما توجد منظمات إرهابية (غير وطنية) ولا تدخل في المقاومة وهي التي تقوم بعمليات إرهابية وتقتل رجال الأمن العراقيين الذين يعملون للحفاظ على أمن المواطنين العراقيين ، رغم استغلال قوات الاحتلال والحكومات العراقية لما وجد من مقابر جماعية للادعاء أنها من صنع النظام السابق على أساس ارتباطاته بالمقاومة الموجودة والتي ما زالت تقوم بعمليات القتل الجماعي في العراق ، إلا أن الكثير من الأدلة أشارت إلى أن الكثير من هذه المقابر لم يكن فقط للمعارضة ، وإنما كان للجيش العراقي المنسحب من الكويت أو للكثير من البعثيين الذين قتلوا أثناء الغزو الأمريكي للعراق، إضافة لما قامت به الفصائل الكردية مع بعضها البعض من عمليات عسكرية مثل القتال بين حزب الاتحاد الوطني والحركة الإسلامية في كردستان العراق ، أو بين البارتي والاتحاد الوطني قد خلَّفت الكثير من هذه المقابر[1].

[1](?) خير الين حسيب مستقبل العراق ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 125 – 161 ، ص 212 ، للمزيد أنظر: منظمة العفو الدولية ،مرجع سابق ذكره ، ص ص 1 – 2 ، أنظر أيضاً: ميلان راي ، مرجع سابق ذكره ص ص 254 – 255.

وحول صوغ الدستور العراقي فقد اختلفت الفئات السياسية الموجودة على الساحة العراقي ، واتخذ الخلاف حول الدستور بعداً سياسياً وقومياً ومذهبياً منذ الإعلان عن تشكيله لجنة دستورية ، فقد رأت التيارات الكردية ضرورة اعتماد الدستور صيغة الفيدرالية بين العرب والأكراد ، وليس فيدرالية على أساس جغرافي أو إقليمي ، كما دعت الأحزاب السياسية العراقية سواء السنية أو الشيعية رغم أن هذا الدستور قد تضمن ضمانات في شأن احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة وتحريم التعذيب والعقوبات الجسدية وإعطاء حقاً في الجمعية الوطنية لا يقل عن خمس وعشرين بالمائة ، وقد وافق اثني عشر عضواً من أعضاء مجلس الحكم البالغ عدهم خمس وعشرين على توقيع الدستور ؛ حفاظاً على الوحدة الوطنية ، لكن هذا الدستور لم تشر بنود مواده على قوات الاحتلال الأجنبية الموجودة على أرض العراق التي أخذت تزج بالمواطنين دون أدلة ملموسة في التورط في أعمال المقاومة ، وتستفز المواطنين بدخولها للبيوت بصورة سافرة ، وتعبث بممتلكاتهم وتهينهم وتقتحم المساجد والحسينيات ، وتلقي بقنابل على المدن بغية تدميرها ، ومعظمها قنابل موجهة بالأقمار الصناعية (القنابل الذكية) على أوكار المقاومة ، كما أنها أصبحت تستخدم وسائل الرشوة والدعاية وتسخر وسائل الإعلام لتحقيق سياساتها ، وتنعت المقاومة بصفات تثيرها بشكل أكبر مثل (فلول النظام السابق ، وأيتام النظام ، والإرهابيين الخارجين ، والسراق ، واللصوص.....إلخ) ، بالرغم من أن المقاومة شملت كل أنحاء العراق ، ولإعطاء شرعية في عدم محاكمة أفراد القوات الأجنبية الأمريكية أقرَّت إدارة الاحتلال قانون السلامة الوطنية من خلال الحكومة العراقية ، والذي بموجبه يتم الاعتقال العرفي والتوقيف دون قرار من المحكمة[1] والسجن لمدة غير محدودة ؛ مما يتعارض مع حقوق الإنسان والديمقراطية ، وكان القصد من ذلك إضعاف المقاومة التي ازدادت بشكل مضطرد نتيجة عدة أسباب أهمها[2]:

---

[1](?) أحمد يوسف وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 502 – 504.

[2](?) خير الدين حسيب ، مرجع سابق ذكره ، ص 169 ، للمزيد أنظر أيضاً: أحمد يوسف وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 646 – 647 ، ص ص 753 – 754.

1)ازدياد الضغط الأمني للقوات الأمريكية وإمعانها في تطبيق الكثير من السياسات الجائرة التي عملت على تفجير الغضب العراقي ؛ بسبب استفزاز مشاعر العراقيين بالتأثير على تركيبتهم الاجتماعية والدينية ، وقد تمثّلت هذه التصرفات في أعمال العنف مثل المداهمات الليلية بقصد الترويع والصدمة واقتحام المنازل بشراسة.

2)تردي الأوضاع المعيشية وتفاقم حالة البطالة.

3)تنامي حالة ما يمكن أن يدعى بثقافة المقاومة ؛ لطرد المحتل ؛بالترويج من خلال المجلات الشهرية والنشرات المعلقة والشعارات المكتوبة على الجدران ، وكل ذلك في ظل انتشار شبكة الانترنت التي استفادت منها المقاومة العراقية لنشر أفكارها وتعبئة الرأي العام لصالحها.

ومما زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق هو ظهور الفساد في وزارة الداخلية في الحكومات العراقية المتعاقبة ؛ بسبب اختراقه من قبل الكثير من ذوي السوابق الجنائية والإعاقات البدنية ، ممن هم غير مؤهلين لها كما أن الكثير من الأموال المخصصة لوزارة الداخلية يتم تحويلها إلى عصابات متهمة بارتكاب انتهاكات واسعة في سجون الشرطة ، مثل قوات عصابات متهمة بانتهاكاتها الواسعة في سجون الشرطة مثل: قوات فيلق بدر والبيش ماركة الكردية ، كما تمَّ الكشف عن مئات الأسماء الوهمية التي تتقاضى رواتب من دون عمل لها ، ففي وزارة التموين يتم سرقة المواد التموينية المخصصة للبطاقات ، وانتشرت قاعدة المحاصصة الطائفية والإثنية في حكومة الجعفري ، مما أبعد هذه الحكومة عن الكفاءات والخبرات ، إضافة لما انتشر فيها من محسوبية وتعيين للأقارب وانتشار عمليات النصب المالي المنظم من قبل عصابات المافيا لتهريب النفط والمواد الغذائية وعملية إغراق السوق العراقية بسلع خارجية رخيصة ؛ لضرب المنتجات المحلية العراقية من خلال شركات كبرى تقوم باقتسام الغنائم مع شركائها المحليين في الحكومة ذات المنحى الطائفي العرقي ، وهذا مما أدى إلى تزايد الاحتقان الطائفي نتيجة الصراع على الموارد الاقتصادية والإدارية ، فعلى سبيل المثال أن المنحى الطائفي لكل من وزيري

الدفاع والداخلية في حكومة الجعفري ضد المناطق السنية قد أثار بعض التنظيمات السنية مثل تنظيم القاعدة في العراق ، الذي أعلن عن حرب ضد الشيعة ورجالات الدين الذين ينتمون إليها ، إضافة إلى المساجد والحسينيات الشيعية كما أن ظهور الكثير من الصحف الطائفية والسياسية في ظل الحكومة المذكورة والتي وصل عددها إلى حوالي مائتين وثمانين صحيفة قد أثار الشعب ضد بعضه البعض والتيارات ضد بعضها البعض ، وهذا ما أثَّر سلباً على الوحدة الوطنية في العراق[1].

لقد صاحب إعداد مسودة الدستور العراقي الدائم خلل أمني عرَّض حياة الكثير من المواطنين للخطر ؛ بسبب غياب التمثيل المتوازن للبرلمان وسيطرة الأحزاب الشيعية على لجنة إعداد الدستور ، حيث أنَّ معظم أعضائها الخمسة والخمسين من الشيعة ، وعلى هذا الأساس جاء هذا الدستور بناءاً على رغبة كل من الأحزاب الشيعية والكردية دون اعتبارات وطنية ؛ لأن بعض المواد تتعارض مع الأهداف الوطنية مثل مبدأ الفيدرالية الذي رآه البعض يبعد النظام الجديد عن الديكتاتورية ، وقد استغلت الأحزاب الشيعية بعض المواد في قانون إدارة الدولة مثل المادة (61) التي تنص على أنه لن ينجح الدستور ، إلا إذا فاز به أغلبية المقترعين ، ولم يصوت ضد ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات ، أو أكثر وقد فسَّر هؤلاء كلمة المقترعين ، بأنهم المسجلين في قوائم الانتخابات في الحالة الأولى ، أما في الحالة الثانية فهم الناخبين الذين يدلون بأصواتهم ، وعلى هذا الأساس جاء لفظ الناخب والمقترع في مادة دستورية واحدة بمعنيين مختلفين ؛ بسبب تخوف الكتلة الشيعية من تصويت المحافظات الممتنعة عن التصويت (المحافظات السنية) ، ومن ثم تهديد هيمنة الشيعة على النظام الجديد ، وقد بررت بعض الأحزاب الشيعية قبولها لمبدأ الفيدرالية بأنه إنما جاء بسبب ما تعرضت له من تهميش سياسي وتدهور اقتصادي لشيعة العراق في الجنوب ، ورغبتهم في تطوير مجتمعهم بقيادة علمائهم الدينيين من خلال موارد الجنوب[2].

---

[1] (?) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 71 ، ص 154.
[2] (?) مي مجيب عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 176 – 177 ، ص 200.

تم تكريس عادات وتقاليد لم تكن موجودة في ظل النظام السابق ، خاصة في إحياء الشيعة لأعيادهم الدينية فقد اتَّسع نطاق الثقافة الطقوسية لديهم ، وقد استفاد الكثير من هؤلاء من ثورة الاتصالات العالمية بعد أن كان النظام السابق قد حرمهم منها من حرية التفكير والاعتقاد والرأي ، فتم إيجاد قنوات فضائية شيعية وصحف شيعية حزبية أو مستقلة ، تعبِّر عن توجهات الأحزاب والأفراد في ظل وجود آلاف المواقع الالكترونية على شبكات الانترنت ، ومعظمها يسرد حجم الظلم والقمع الذي تعرَّض له شيعة العراق على يد النظام السابق ، وأحقيتهم في الإمساك بالسلطة ، وهذا ما يفسِّر خروج المظاهرات التي تطالب بإعدام الرئيس العراقي صدام حسين ؛ بسبب المجازر التي تعرضوا لها مثل مجزرة الدجيل عام 1982 ، وعلى هذا الأساس أصبح الوجود الشيعي ثقافياً واجتماعياً واقعاً ملموساً في العراق الجديد ، فأصبحت تقام المجالس الحسينية لاستذكار حدث استشهاد الإمام الحسين (رضي الله عنه) ، وما يحدث فيها من بكاء ولطم للخدود والصدور وضرب الرأس وجرحه بأدوات حادة واستخدام السلاسل الحديدية ؛ لضرب الكتفين والظهور ، وإقامة مسرحية "الحدث" في الهواء الطلق ويطلق عليها اسم (التشابيه) التي تروي أحداث واقعة كربلاء مع تجسيد لأشخاصها الأساسين ، بحضور أعداداً كبيرةً من الناس بهدف إقامة العزاء بداخلها ، أو الاحتفالات الدينية ، فأصبحت هذه الحسينيات تُستغل بقصد التجارة بها ؛ لأن من حق مالكها أن يبيعها كما أنه في إقامتها يستغل تبرعات التجار واستغلالها للزواج وإقامة المآتم الخاصة ، فجعلوا كل هذه الأشياء مبررة مستغلين شعار حب الإمام الحسين (رضي الله عنه) لجمع الأرباح ، ويصاحب هذه الأعياد تكاليف باهظة ؛ بسبب استدعاء الكثير من قوات الأمن والشرطة لحماية قوافل الحجاج ، كما أن أعمال صيانة هذه الحسينيات تستخدم من أموال الأوقاف وليس من الخمس[1].

ومما أثَّر سلباً على انقسام الشارع العراقي هو القنوات الفضائية الشيعية والسنية والكردية وغيرها ، تلك التي تفتقد إلى الحياد كونها تعكس رؤية الأحزاب والحركات وتروج

---

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 229 – 234.

لأفكارها على حساب الحقيقة ونزاهة المعلومة ، حيث ظهرت الكثير من الفضائيات العراقية بعد سقوط النظام فأخذت الفضائيات الشيعية على سبيل المثال تفضح النظام السابق ونشاطاته الاقتصادية ،كما أخذت تفضح الأحزاب والتيارات المنافسة الأخرى التي جاءت في عهد الاحتلال على اعتبار أن رؤساء هذه الأحزاب أخذوا يستغلون سلطتهم في الحكومة ؛ لإنشاء شركات وهمية إلا أن بعض الأحزاب السنية أخذت تدافع عن النظام السابق ، الذي رأته أنه كان خالياً من الاضطرابات التلقائية على عكس النظام الذي جاء بعد الاحتلال ، كما أخذت التيارات الدينية المدعومة من قبل الحوزة الدينية في النجف تروِّج لنفسها من خلال زيادة دورها في الحياة السياسية والاجتماعية ، وذلك بقيامها ببناء المدارس والمستشفيات والمكتبات ، وعمل رئيس المؤتمر الوطني (أحمد الجلبي) على الترويج لنفسه من خلال إقامة ما يعرف بالبيت الشيعي وهو منظمة يمارس من خلالها نشاطات كثيرة مثل كفالة اليتيم الشيعي ، كما قام مقتدى الصدر بإنشاء بعض المكاتب للخدمات الاجتماعية واستقبال الشكاوي والدعم المادي للمنكوبين ومساعدتهم على العودة لمناطق سكانهم[1].

كان سقوط البعث العراقي قد أدى لإفراغ الغضب الشيعي المكبوت داخل الشعب العراقي الذي تضرر من النظام السابق ، وقد عبَّر الكثير من المواطنين عن كبتهم من خلال أعمال السلب والنهب للأماكن العامة ، وتشويه الكثير من المباني المرتبطة بالجيش وبأجهزة المخابرات المنتشرة في أنحاء البلاد ، ونهبت الثكنات والمنشآت التي تمتلكها الدولة ، وارتفعت جرائم الشوارع والسطو المسلح والاختطاف والقتل والاغتصاب ، وعمد مجلس الحكم الانتقالي وإدارة الاحتلال بقيادة بريمر والحكومات العراقية التي جاءت بعده على العمل ، لإجتثاث البعث من المجتمع العراقي من خلال ملاحقة وإبعاد المستويات الأربعة في حزب البعث وهم الذين كانوا في القيادة القطرية وقيادة الشُعب الحزبية أو الفرق الحزبية أو الأعضاء العاملين في الحزب ؛ الذين كانوا يمسكون بإدارات الدولة المهمة ، وبناءاً عليه قرروا إلغاء

[1] (?) نفس المرجع السابق ، ص ص 233 – 235 ، أنظر أيضاً: جوزيف براودي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 106 – 111.

حزب البعث وإبعاد قيادته عن مواقع السلطة ، وحظر كل من شغل المناصب الأربعة الآنفة الذكر في قيادة الحزب ، من تولي أي مناصب عامة في المستقبل وأنه سيتم تقييم هؤلاء الأعضاء في الحزب بالنسبة لسلوكهم وأخطائهم ووضعهم إذا لزم الأمر رهن الإقامة الجبرية ، وضرورة التدقيق في عضويته كل مسئول في الإدارة الحكومية الجديدة والجامعات والمعاهد والمستشفيات والشركات والمؤسسات العامة ، وحظر عرض صورة الأمين العام لحزب البعث وأشباهه ، أو أحد من أعضاء نظامه أو حزبه ، لكن هذا كان فيه إجحاف بحق الكثير من أبناء الشعب العراقي ؛ الذين لا علاقة لهم بأخطاء النظام السابق والدليل على ذلك هو فوز البعثيين في ظل حكم بريمر في انتخابات جامعة بغداد ليس لموالاتهم للنظام ، بل لأنهم قدموا أفضل القوائم تنظيماً ، حيث أنَّ الموافقة على هذه الانتخابات كانت ضرورية لإنهاء الفصل الدراسي الجامعي ، لكن رغم ذلك رأى بريمر أنه لابد لإدارة الاحتلال من إخراج هؤلاء فيما بعد من الجامعة ، إضافة إلى أنه تم إصدار قائمة تضم خمس وخمسين قيادياً في حزب البعث منهم سبع وثلاثين عضواً من الشيعة وهذا ما يؤكد أنه كانت لهم مناصب مهمة في ظل حكم البعث السابق[1].

لقد رأى بريمر أن القضاء على حزب البعث في العراق يكون من خلال إلقاء القبض على الأمين العام للحزب وولديه ؛ معتقداً أنهم هم من يقود المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال ، وعلى هذا الأساس خصص مبلغ خمس وعشرين مليون دولار لكل من يشي عنه ، ومبلغ خمسة عشر مليون دولار لمن يشي عن أحد ولديه، ثم عمل على استقطاب بعض البعثيين من النظام السابق بقصد اتباع سياسة العصا والجزرة ، فتم إعادة أكثر من خمسمائة من الشرطة العراقية السابقة إلى وظائفهم ، بينهم الكثير من القيادات المخابراتية السابقة مثل (زهير النعيمي) ، وبالفعل فقد نجح في قتل كل من ولدي صدام حسين وهما عدى وقصي ، وهذا مما قللَّ الخوف الذى كان يستحوذ على الشعب العراقي ؛ بسبب قسوتهما ضد أبناء الشعب العراقي ، كما تم اعتقال الكثير من المشتبه فيهم من البعثيين السابقين وإعادة تأهيل بعضهم على احترام

---

[1](?) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 29-56.

حقوق الإنسان ، وبلغ عدد هؤلاء حوالى خمسة عشر ألف شرطي[1].

لكن كل هذه الإجراءات لم تقلل من اللصوصية وأعمال التخريب التي برزت في ظل حكم بريمر ومجلس الحكم الانتقالي ، حيث أخذ اللصوص يقومون بتهريب الديزل في شاحنات صهريجية ثم إلى ناقلات نفط صغيرة ترسل إلى موانئ أبو ظبي ودبي حيث الأرباح الكبيرة ، ثم يتم تهريبها إلى الدول المجاورة بمرابح تصل إلى أربعين ضعف السعر المدعوم المتقاضى في العراق، كما استغلت عصابات التهريب عشرات آلاف المجرمين الذين أطلقهم النظام السابق قبيل سقوط بغداد في سرقة كابلات أسلاك الكهرباء لجني النحاس ثم صهره في مصاهر سرية ، وهذا مما أدى إلى إتلاف الحقول النفطية قرب البصرة، وأدى إلى تناقص المتاح في العراق نصف مليون برميل يومياً، أي ما يعادل عشرة ملايين دولار يومياً ، كما أعاقت الأعمال الإرهابية إعمار العراق بالرغم من عشرات المشاريع الصغيرة، وتوقف الشاحنات عبر المحافظات العراقية، والتسبب في وقف بناء المدارس أو العيادات ، وهذا مما أخاف المقاولين الأجانب خاصة بعد أن شنَّ مقتدى الصدر هجوماً على معارضيه وشكَّل قائمة من بعض الشخصيات التي وصفها بالخونة، وأجاز قتلهم وفق محاكم ادعى أنها شرعية[2].

لقد تأثر الكثير من أعضاء النظام السابق سلباً بسياسة بريمر، التي أتاحت المجال للإستيلاء على مشروعات إعادة الاعمار التي تم تنفيذها في ظل مجلس الحكم الانتقالي ، إضافة إلى تحويل مبنى البلدية في بغداد من مبنى السابع من نيسان (إبريل) وهو تاريخ نشوء البعث عام 1947 ، باسم آخر وهو التاسع من نيسان (إبريل) وهو تاريخ سقوط البعث عام 2003 ، خاصة بعد تحويل مجلس الحكم الانتقالي إلى أداة لتنفيذ بعض مصالح البعض مثل عضو مجلس الحكم الانتقالي (أحمد الجلبي) فعلى سبيل المثال أخذ هذا الأخير يضغط على المجلس ، لإعطاء رواتب خمسين ألف دولار لكل فرد منهم

---

[1] (1) ميلان راى ، مرجع سابق ذكره ص ص 139 -141 ، ص155 ،ص172 ، للمزيد حول تجاوزات القوات الأمريكية بحق المواطنين العراقيين انظر جيمس بول وسيلن ناهوري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 11، ص ص 129-148 .

[2] (1) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 146 – 153 ، ص159 ، ص 250 – 251.

في السنة ، بــالرغم من أن ميزانية التربية والتعليم خصص لها أقل من ذلك ، إلا أن بريمر رفض ذلك إضـــافة لما قـــام به بريمر من تسريح لأكثر من عشرين ألف من الأعضاء العاملين في حــزب البعث ، ممن كــانوا يتولــون وظــائف في الجهــاز الإداري للدولة العراقية ، بعد أن تمت عملية استجواب واسعة لهم ، بسبب أن هؤلاء كانوا يمثلون كل الشرائح العليا وقسـماً كبــير من أن الشــريحة الوســطى في جهــاز الدولة العراقية ، فقد ساهم قــرار اجتثــاث البعث في انتشــار حالة الفوضى في المؤسســات العراقية الجديــدة ؛ بســبب الاعتمــاد على عناصر غــير متدربــة، وهــذا أدى لانتشــار حــالات الفســاد في كل مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، كما أدى القرار الأخير إلى فقدان أعداداً كبيرة من المــوظفين لمرتبــاتهم واســتحقاقاتهم الاجتماعية الأمر الــذى أدى إلى تعميق حــال الفوضــى، كما أخطأ بريمر عندما عمد إلى حل الكيانات العراقية على أساس أنها ساهمت في اضطهاد الشعب العراقي مثل وزارات الدفاع والإعلام والشؤون العسكرية وجهــاز المخــابرات ومكتب الأمن القومي، ومديرية الأمن العامة، وجهــاز الأمن الخــاص وتم حل المؤسسات العسكرية مثل الجيش والســلاح الجــوي والبحرية والــدفاع الجــوى والحــرس الجمهــوري والحــرس الجمهــوري الخــاص ومديرية الاســتخبارات العســكرية، وجيش القــدس، وقوات الطوارئ، والقوات شبه العسكرية مثل فــدائيي صــدام حسين ، ومليشيات حــزب البعث ، وأصــدقاء صــدام ، وأشــبال صــدام ، والمنظمــات المرتبطة بالنظــام مثل ديــوان الرئاسة وســـكرتارية الرئاسة ، ومجلس قيـــادة الثـــورة والمجلس الوطــني، وتنظيم الفتــوة واللجنة الوطنية للألعــاب الأوليمبية والمحاكم الثورية والمحاكم الخاصة ، ومحاكم الأمن القومي ، وكـــان ينبغي على مجلس الحكم الانتقـــالي أن يبعد أو يلغى بعضــاً من هــذه الكيانــات ، أما إلغائها كلها فهو إجحــاف بحق الكثـــير من الأبريـــاء خاصة أن إلغائها صـــادر عن إدارة تمثل الاحتلال، وهذا ماتسـبب بفصل أكـثر من نصف مليـون موظف حكومي معظمهم من الجنود والمدرسين والأطباء والإعلامـيين والتكنــوقراط والمــوظفين العــاديين ، كما أدى هــذا لحرمــان مؤسسات الدولة الجديــدة من الخــبرات المتراكمة لهــؤلاء[1] ،

(1)[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 172 – 204 ، للمزيد انظر عبد الستار هادي عبيد ، مرجع سابق ذكره، ص ص 1، 2 ، ص 92 .

وما يدل على أن هـذا القـرار كـان خاطئـاً هو أنه في الثـاني عشر من يناير 2008 ، قرر مجلس النـواب العـراقي إجـراء تعـديلات على قـرار إجتثـاث البعث لتصـبح تسـميته الجديـدة "قانون المشاركة والعدالة" ، الذي هدف إلى إعـادة عشـرات الآلاف من أعضـاء حـزب البعث الـذي شـملهم قـرار إجتنـاب البعث إلى وظـائفهم والسـماح للبعض الآخر بالحصـول على حقوقهم التقاعدية .

وقد أشـار قـانون إدارة الدولة حسب المـادة (43) أن القضاء مستقل ولا علاقة له بالسلطات التشريعية والتنفيذية ، وأن المحكمة الاتحادية العليا تنظر في الـدعاوى بين الحكومـات الانتقالية ،وحكومـات الأقـاليم وإدارة المحافظـات والبلـديات والإدارات المحلية ، كما تم تشـكيل المحكمة الجنائية الـتي تهـدف إلى تنفيذ التعهـدات الخاصة بحقـوق الإنسـان ، والنظر في الشـكاوى المتعلقة بحقـوق الإنسـان والتحقيق في الشـكاوى والادعـاءات الخاصة بالتصـرفات الحكومية الـتي تجـرى بغـير وجه حق ، وخلافـاً للقـانون ، كما أشار قانون لامركزية الإدارة الإقليمية إلى منع تركيز السـلطة في الحكومة المركزية ، وأن تعـرض مسـودة الدسـتور الـدائم على الشـعب العـراقي الموافقة عليه وفق اسـتفتاء عـام ، بحيث يصدق عليه فيما لو وافق أكثرية الناخبين ، ومعـنى هـذا أن ثلثي سكان المحافظـات من الممكن أن تعطِّل الدسـتور ، وهـذا جعل الإقليمية الكردية تسـتطيع تعطيل الدسـتور في محافظاتها الثلاث (أربيل والسلمانية ودهوك) [(1)].

لكن على الواقع العملي فإن السلطة التنفيذية لم تخضع للقانون ، ولم تسمح السـلطات العراقية بـأي مراقبة دولية أو زيارة لمنظمات حقوق الإنسان ، أو الصليب الأحمر ، ولم يتم تسجيل أسـماء المعتقلين أو إعلام عـائلاتهم أو أصـدقائهم عن مكـان اعتقـالهم، وذلك كما يقتضى بـذلك القـانون الـدولي، إضـافة إلى سـوء التغذية والأشـربة داخل السـجون ، وانتشـار الوضع غير الصحي فيهـا، وعـدم السـماح للمحـامين بالاتصـال بـالمعتقلين أو بعـائلاتهم أو بالصـليب الأحمر أو مجموعـات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحـدة ، في ظل غيـاب الرقابة والتحقيق العسـكري في بعض المواقـع، إضـافة إلى الحظر

---
[1](1)عبد الستار هادى عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 84 – 86 .

على الصحفيين ومراسلي القنوات الفضائية من دخول المدن المستهدفة بعكس الكوادر الإعلامية المرافقة للقوات الأمريكية على أساس أن هذا المنح هو من أجل حمايتهم ، كما تمَّ مصادرة الهواتف النقالة ، وآلات التصوير ، واحتجاز قسماً منهم مما أحدث تقييم كل المعلومات ، إضافة إلى تدمير كبير للأماكن المقدسة ؛ بسبب القصف على المدن وأماكن المقاومة ، فتم قذف مرقد الإمام علي (كرَّم الله وجهه) في رمضان 2004، وصودرت سيارات الإسعاف واعتقلت الكوادر الطبية، واستولى على المستشفيات مثلما حدث في الرمادي وتلعفر في عام 2006، ورغم انتقاد رئيس الحكومة نوري المالكي لهذه السلوكيات التي أقدمت عليها القوات الأمريكية ، إلا أنها لم ترتدع مما حذا بمحافظ النجف وستة عشر من أعضاء مجلس المحافظة إلى الاستقالة ، كما فعل نظرائهم في الفلوجة، وهذا ما دفع رئيس الوزراء إلى وصف هذه الانتهاكات والاعتداءات بأنها انتهاك لحقوق الإنسان ، وما يؤكد على رأي المالكي هو السرقات التي قام بها الجنود الأمريكيون للممتلكات الشخصية والسيارات ، إضافة إلى أنه قد تبيَّن أن 95% من المحتجزين الذين تم اعتقالهم كان خطأً ، ووصل عددهم إلى حوالي سبع وثلاثين ألف شخص عام 2007 ، عدا المئات الذين لم يتم تسجيلهم ولا إحصائهم ، إضافة إلى آخرين محتجزين في أماكن سرية بينهم نساء وأطفال ، رغم أن الولايات المتحدة قد قامت بعد فضيحة سجن(أبو غريب) ؛ بفرض قيود على ممارسات الاحتجاز العسكري في العراق ؛ إلا أنها ظل قرارها حبراً على ورق[(1)] .

وقد تعرضت الأقليات الدينية للاضطهاد الديني من قبل المليشيات الطائفية ، وأجبر الكثير من المسيحيين على ارتداء الحجاب كما حدث في نوفمبر 2008 حينما تعرَّض الكثير منهم للقتل ، مما أدى لنزوح عدداً كبيراً منهم خارج العراق ، وأهم هذه الأقليات هم السريان والصائبة المندائيين والتركمان، فعلى سبيل المثال تقلص عدد الصابئة المندائيين من (13500) شخص عام 2001 إلى (4000) شخص عام 2006 ، وغادر نصف السريان الذين كان يبلغ عددهم حوالي المليون ونصف قبل الاحتلال ، ونزح القسم الآخر منهم إلى

[1](1) جيمس سيمونز ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 52-98 ، انظر أيضاً جيمس بول وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ص ص 30-117 .

مناطق أكثر أمناً من مقاطعتهم مثل زاخو والموصل ، وهاجر قسماً كبيراً من المسيحيين إلى سوريا ، والمناطق الكردية في شمال العراق ، كما تعرض اللاجئين الفلسطينيين إلى التهديدات والهجرات المستمرة ، وقد تعرضوا لأكثر من 655 هجوماً حتى عام 2007 ، فأصبحوا يعيشون في حالة خوف ورعب ويرغبون بمغادرة العراق ، لكنهم لم يستطيعوا المغادرة بسبب عدم امتلاكهم وثائق سفر إلا أنَّ هذا لم يمنع أكثر من نصفهم إلى السفر خارج البلاد دون وثائق سفر أو من خلال جوازات سفر مزوَّرة ، وبالنسبة للاجئيين العراقيين داخل العراق ، فقد تدهورت أحوالهم المعيشية والصحية والتعليمية والسكنية ، حيث لا تتوافر في الخيام التي سكنوا فيها أو في المباني العامة الفارغة أو المساجد أي أساسيات للمعيشة ، بالرغم من مساعدة أقاربهم في تقاسم موارد المعيشة معهم ، وقد وصل عدد المهاجرين إلى خارج العراق أكثر من خمسة ملايين عراقي ، وطلب الكثير منهم اللجوء الإنساني إلى أوربا ؛ لكنهم عانوا من تشديد سلطات الدول التي هاجروا إليها من تجاهلهم ؛ بسبب عدم قدرة هذه الدول على استيعابهم ، وخاصة في الأردن وتركيا ؛ أما في سوريا التي حوت القسم الأكبر منهم فكانت ظروفهم أحسن بكثير من ظروف الدول الأخرى ، وعمدت المليشيات الطائفية أو السياسية إلى إغتيال الكثير من الكوادر العلمية في العراق، من مدرسين وأساتذة جامعات وأطباء وصحفيين وسياسيين وعاملين وقضاة ، إضافة إلى تعرضهم للاختطاف والاعتقال، وهذا ما اضطر الكثير منهم للهجرة إلى خارج العراق ، بقصد حماية أنفسهم وعائلاتهم ، فعلى سبيل المثال تم قتل أكثر من ألفي طبيب ، وغادر حوالي اثني عشر ألف آخرين، وهذا ما أدى في النهاية إلى إضعاف أنظمة التعليم والقضاء والرعاية الصحية في البلاد(1).

في ظل هذه الظروف أعلنت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق أنها عازمة على استرداد السلطة في العراق ، لكن لن تمسك بالسلطة لوحدها مرة أخرى ، كما أعلن الأمين العام للحزب صدام حسين خلال فترة اختفائه أن البعث لا يعترف بمجلس الحكم الانتقالي ، ولا

---

[1] (1) نفس المرجع السابق ، ص ص 117 – 190

بأي سلطة تنتج عنه، وأن على الشعب العراقي التكاتف وراء حزب البعث ، إلا أن الولايات المتحدة ومجلس الحكم الانتقالي أخذا يصوران للشعب أخطاء حزب البعث في عهد صدام حسين ؛ بتكديسه للأموال والسلاح لاستخدامها ضد الشعب واضطهاده ، ولم يستطع أن يحدث أي تطور ثقافي أو صناعي ؛ لذلك استمرت بسعيها للقبض على الأمين العام للحزب ، إلى أن أعلنت عن القبض عليه ، مما زاد من المقاومة ضد سلطات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي ، بعد أن ظلت الكثير من العشائر العراقية موالية له[(1)].

وقد اختلف رؤية الحكومات العراقية لأعضاء حزب البعث حيث رأى علاوي ضرورة إعادة الجيش العراقي إلى سابق عهده ماعدا قوات الحرس الجمهوري ، كما رأى ضرورة إعادة كوادر حزب البعث على اعتبار أن علاوى كان بعثياً سابقاً ، لكنه انتقل قبل احتلال العراق بمدة طويلة إلى صفوف المعارضة ، وعلى هذا الأساس شكَّل علاوي جهاز مخابرات من كوادر حزب البعث السابق في العراق ، كما أقرَّ قانون السلامة الوطنية لمعالجة الوضع الآمن في السابع من نوفمبر 2004 ، وبموجبه تم منح حكومته صلاحية إعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول وإصدار مذكرات اعتقال والقيام بعمليات تفتيش ومداهمات ، وحل الاتحادات والجمعيات ، وفرض القيود على حركة المواطنين والأجانب والمشتبه بهم ، لكن حكومة الجعفري اتجهت إلى إنشاء المزيد من المحاكم المختصة بجرائم الإرهاب في نوفمبر 2005 ، وبالنسبة لحكومة المالكي ، فقد أغفلت التحرك في الإطار القانوني وأصبحت قراراتها وفقاً للموقف المتأني ، فإذا أخذنا الجانب العملي في التحرك الأمني والعسكري للقضاء على التمرد والمقاومة ، فقد ارتكبت حكومة علاوي بالتعاون مع قوات الاحتلال الكثير من الأخطاء ضد المدن التي ظهرت فيها مقاومة وخاصة في المثلث السني ، حيث قتلت أكثر من (1500) شخص من رجال المقاومة ، ودمرت عدداً من المدن ؛ مما أدى لنزوح سكانها ، أما حكومة الجعفري فقد ركَّزت هيمنتها على المدن السنية من خلال قوات الأمن

[1](1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ص ص 307 للمزيد انظر روبرت ناهوري، مرجع سابق ذكره ، ص ص 110-140 ، أيضاً : محمد الأنور، **شاهد على معركة لم تنته : أسرار سقوط بغداد** ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، 2003، ص 28 .

والشرطة ، وبالنسبة لحكومة المالكي فقد تميَّزت بطائفيتها ضد المقاومة وضد المدن السنية ، فبسبب ما ارتكبه جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر قامت قوات الاحتلال بمحاصرة مقاره في مدينة الصدر ؛ إلا أن المالكي تدخل لرفع الحصار عن المدينة ، كما أن جميع الصحفيين في عهده تعرضوا للتعنيف بالكلمات القاسية كلما نشروا مقالات عن المقاومة العراقية وعن خسائر القوات الأمريكية أمامها ، كما أجبر محررو محطات التلفزيون والراديو على استخدام مصطلحات غير واقعية عن القوات الأمريكية مثل قوات التحرير ، بالرغم من أن الصحافة الأمريكية تصف قواتها بأنها قوات احتلال ، إضافة لذلك فقد شكَّل المرجع علي السيستاني في ظل هذه الحكومة محكمة لمحاكمة قادة حزب البعث ، وقبول الشكاوى ضدهم بشرط تقديم أدلة ، وهذا مما أضعف من قوة الحكومة العراقية[1] .

يتبين مما سبق أن الحرية والمساواة والعدالة ، لم تتحقق في ظل مجلس الحكم الانتقالي الذي شكَّله الحاكم العسكري للعراق بريمر خلال السنة التي حكم فيها ، كما لم تتحقق في ظل حكومات كل من علاوى والجعفري والمالكي ، حيث أن ماقامت به القوات الأجنبية من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ؛ إضافة للحكومات العراقية من خلال قواتها الأمنية وقوات الشرطة فيها ، وتدخل هذه الحكومات في الصراع الطائفي من خلال موالاة أعضاء هذه الحكومات للمليشيات الطائفية ، وفقدان الأمن والقانون في ظل استمرار المقاومة والعنف والتوتر الأمني في كافة أرجاء العراق، أضف إلى ذلك أنه رغم قرار إجتثاث البعث الذي أصدره بريمر ، ومجلس الحكم الانتقالي وتبنته بقية الحكومات العراقية ، إلا أن البعث مازال موجوداً بقوة على الساحة العراقية ، وإن كان في جبهة المعارضة ، وهذا مادفع حكومة المالكي، إلى إصدار قانون المسائلة والعدالة الذي يفرق بين البعثيين الذين أخطأوا بحق الشعب العراقي ، وبين من لم يرتكب أخطاء بحقه ، وعلى هذا الأساس فإن المحدد الثالث من محددات الوحدة الوطنية في العراق ، وهو مدى تحقق الحرية والمساواة والعدالة ،

---

[1] (1) وحدة الدراسات الأمنية ، مرجع سابق ذكره ص ص 12-13 ، للمزيد انظر : مجموعة مؤلفين إسرائليين، مرجع سابق ذكره ص ص 90-93 .

لجميع أفراد الشعب العراقي أمام القانون لم يتحقق بشكل ايجابي .

رابعاً : الهوية الوطنية للجيش

في السابع عشر من مارس 2003 بدأت حرب الخليج الثالثة ، وسقطت مدن الجنوب ، أم قصر والبصرة ، وكربلاء والناصرية ، إلى أن سقطت بغداد بعد عشرين يوماً من بدء هذا التاريخ ، لكن مما سرَّع من سقوطها هو تسرب شائعات أن نائب قائد الحرس الجمهوري الفريق ماهر سفيان التكريتي كان قد ترك القتال أثناء المعركة ولاذ بالفرار ، وعلى هذا الأساس لم تعد هناك قوة عسكرية تحمي بغداد إلى أن سقطت في التاسع من أبريل 2003 ، وهرب جميع قادة الجيش واختفى القائد العام للجيش والقوات المسلحة مع أسرته ، وذلك بعد أن رفض إنذار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قبل بدء الحرب أن يغادر العراق مع أفراد أسرته منعاً للحرب ، وهذا ماحذا بالولايات المتحدة إلى إعلان الحرب على العراق مبررة حربها أن العراق لم يحترم قرار مجلس الأمن في (1441) ، وتراخي المجتمع الدولي في إرغام العراق على الامتثال للقرار ، وبناء على ذلك تم احتلال العراق ، ولم يستطع الجيش العراقي المنهلك منذ صعود صدام حسين للرئاسة ، والمحاصر على مدار ثلاثة عشرة سنة أن يقاوم الجيش الأمريكي المتوفرة له كل التقنيات، كما أن الخطة العسكرية العراقية كانت تتوقع أن يحاول الجيش الأمريكي احتلال المدن ، لذلك تم تهيئة المقاومة داخل المدن لكن تفادت المدن مكتفية بتطويقها ، ومحاولة الوصول بأسرع وقت ممكن إلى بغداد ، ثم قامت سلطات الاحتلال بحل الجيش العراقي وقدمت لهذا القرار عدة مبررات أهمها [1]:

1- إن هذا الجيش هو الذي اعتمد عليه النظام ضد الدول الإقليمية مثل إيران ، والكويت ، بالرغم من أن هذا الجيش

[1] (1) هشام خضر ، مرجع سابق ذكره ، ص 308، ص311 -312 ، للمزيد انظر : عبد الوهاب محمد رشيد، مرجع سابق ذكره ص 189 ، ص ص 235 ،236 ، لقد قال رونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأمريكي) أنه حتى لو تخلى صدام عن الحكم فإنَّ الولايات المتحدة ستغزو العراق ، انظر حول ذلك انظر ، خير الدين حسيب ، مرجع سابق ذكره ص ص 98 .

كان أداة للمخططات الأمريكية من خلال النظام الذي لعب دوراً أساسياً في تنفيذ هذه المخططات بوعي أو بدون وعي.

2- أن هذا الجيش استخدم في انتهاكات حقوق الإنسان ضد طوائف الشعب العراقي ، وأن احتلال العراق مناسبة لإعادة صياغة الدولة في المجتمع ، وإنهاء أقوى جيوش الشرق الأوسط لحرمان العراق من أهم حصونه والزود عن سيادته .

3- إضعاف القوة العربية التي كان الجيش العراقي أكثر دعماً لها، بسبب تقدم صناعته الحربية التي وصلت إلى درجة محاولة تصنع أسلحة الدمار الشامل ؛ وأن إضعاف هذه القوة سيقلب كفة الميزان بين العرب وإسرائيل لو استخدام استخداماً رشيداً.

وقد أدركت الوقائع العملية أن الشعب العراقي لم يدافع بجدية عند بدء معركة الخليج الثالثة ، حيث كان استسلام إحدى فرقه دون قتال في كل من العمارة والموصل وتكريت وبغداد، وقصف قصور الرئيس العراقي ، وهروب بعض المرتبطين مع النظام بروابط كبيرة، كما كان تأثرهم بالحرب النفسية والشائعات التي ساهمت في استسلام القوات العراقية العسكرية ، ولم تفلح مقاومة بعض فصائل الحرس الجمهوري وفدائيي صدام ، والجيش النظامي في هذه الحرب، إضافة لاستعمال الدعاية الأمريكية لدعاية (القنبلة الالكترونية) التي تعطل شيء كهربائي أو اتصالي، لكن أثبتت النتائج أنها غير صحيحة[1].

ومن الأسباب التي أدت إلى هزيمة الجيش العراقي واحتلال العراق على إثرها هو انعدام التنسيق للحركة الدفاعية ووحدة القيادة ، وغياب التنسيق بين أسلحة صفوف

[1](?) خير الدين حسيب ، مستقبل العراق ، مرجع سابق ذكره ص ص 95 -98 ، للمزيد حول الحرب الدعائية التى مارستها الولايات المتحدة في حربها على العراق ، انظر دايفيد ميلر ، **خبرني أكاذيب : الدعاية والتضليل الاعلامي في الحرب على العراق** ، ترجمة : ابراهيم العريس ، بيروت 2007 ، ص ص 27 – 96، ص ص 97-106 ، ص 107 – 122 ، ص ص 123 ، 152 ، ص ص 165 – 175 ، ص ص 197 -218، ص ص 317 – 408 ، أيضاً ميلان راى ، مرجع سابق ذكره ، ص 285 أيضاً مايكل غوردن والجنرال برنارد ترainor ، **كوبرا : التفاصيل الحقيقية لغرق العراق واحتلاله ،** بيروت ، الدار العربية للعلوم 2007 ، ص ص 5 -690 ، نفس المرجع السابق ، ص ص 119-121 ، ص ص 133 -147 .

القوات المسلحة بكافة أنواعها ؛ بسبب الموروث الذي كان عليه الجيش حيث كان النظام يعمل على منع أي تنسيق بين القوات المسلحة ؛ خوفاً من احتمال وقوع انقلاب عسكري، حيث كان الحرس الجمهوري لا يخضع لجهاز القيادة والسيطرة الرئيسية للقوات المسلحة ، وهو رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة ودوائرها، كما أن تصميم المعركة الدفاعية وأسلوب الانفتاح للقوات قد استبق عنها بالمفهوم القيادي كل من وزير الدفاع(سلطان هاشم أحمد) وقائد الأركان (إبراهيم عبد الستار) اللذين كانا تابعين لمسرح العمليات المركزي الذى يقوده نجل الرئيس العراقي (قصي) ، ومن ناحية ممارستها لدورها الرسمي في إدارة منظومة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة فلم يكن ظاهرياً أو عملياً ، وبناء على ذلك حصل اختلال كبير في هذه المنظومة إضافة إلى تعلق القرار بشخص الرئيس الذى كان يمثل وحدة القيادة ، والذى فرض عليه كثرة التنقلات خوفاً من الإطاحة به، مما عرقل كثيراً في جدوى هذا القرار الذى كانت الأحداث المتسارعة تتطلب وجود القرار الفوري وليس الروتيني ، فساهمت هذه الظروف في خلق الهزيمة العسكرية للجيش العراقي [1] .

الإخفاق الاستراتيجي الأول الذى وقعت به القيادة العراقية في أثناء تصدِّيها للغزو الأمريكي، هو تقسيمها العراق لأربعة مناطق عمليات ، وضعت كل منها بإمرة قادة حزب البعث عديمي الخبرة العسكرية ، ولم يدرك النظام، أن هذه المعركة هي معركة ميدانية عسكرية يتعامل فيها فريقان بوسائل الحرب لا بوسائل السياسة ، فهي معركة صراع مهارات وقدرات وإمكانيات مهنية ميدانية ، فلا دور للقائد السياسي على هذا المستوى ، وعلى هذا الأساس فشل هؤلاء القادة في مجابهة العدوان ، ورغم وضعهم لبعض القادة العسكريين كمستشارين ، لكن المستشار ليس قائداً ، فالقائد الميداني هو القائد العسكري الذي يعود على أدائه واستفادته من القدرات المتوافرة في تصميم وقيادة معركته التي ستنتهي بنصر أو اندحار، فكان إدخال العديد من العناصر السياسية التي تتدخل في آليات اتخاذ قرار القائد يعد أمراً

[1] (1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره، ص ص 243-244 ، انظر أيضاً : زكي محمود زكي ، مرجع سابق ذكره ص ص 126 -151 .

خاطئاً ، وهذا ما أدى إلى خسارة في كافة الجبهات التي تم فيها الاشتباك، إضافة إلى عدم وجود وحدة قيادة على أعلى مستوى في البلاد لأنها لم تمارس دورها المنوط بها ؛ بل تحولت هذه القيادة إلى إحدى القيادات الميدانية الأربعة ، وكان تركيز الدفاع عن بغداد على اعتبار أنها الهدف الاستراتيجي للعدو، حيث فرزت قوات الحرس الجمهوري للدفاع عنها، وترك أربعة فيالق عراقية عملياً دون مهام محددة ، حيث أن الفليقان الرابع والثاني لم يكونا على مستوى قوات مراقبة على الجهة الشرقية الإيرانية ، كما لم يقم الفيلقان الأول والخامس بأي جهود لإرباك وتشتيت القوات النازحة من الجهة الشمالية ، لأن اجتياحها للمنطقة الكردية كان سيجبر الولايات المتحدة على فرز قوات ؛ لمعالجة المشكلة رغم معرفتها التامة بقدرات القوات العراقية وقادتها ، حيث استطاعت استقطاب قائد الفيلق الخامس والاتفاق معه على وقف إطلاق النار دون مواجهة تذكر ، وذلك بعدما أيقن تفوق القوات الغازية ، وسيطرتها الجوية المطلقة على ساحات القتال ، وحرمان العراق المطلق من إمكانية الوجود في الجو، وتدمير قواته الجوية ، وهذا مما أضعف من فرصة النصر على القوات الغازية ، وبالنسبة للشعب العراقي فرغم مقاومته ضد القوات الغازية في بداية الحرب ، إلا أنه بعد احتلال المطار وتوالي الانهزامات والانهيارات في صفوف الجيش ، عُرفت نتيجة المعركة فاختار بعضهم الانشغال بجمع السلاح للتحضير للمقاومة ، بينما انشغل آخرين بنهب ممتلكات الدولة [1].

إن سقوط بغداد قد أثبت أن بعض المسؤولين في السلطة الحاكمة قد كان لهم دور في الهزيمة ظناً منهم أن ذلك قد يمنحهم الفرصة للعيش في أمن وسلام ، وتوافق مستقبلي مع القوات الغازية ، فقد تم أمر مواقع القيادة ومراكز الوحدات العسكرية وخطوط المواجهة كلها بترك مواقعها ووحداتها وتسليم سلاحها في السابع من إبريل 2003 أي قبل سقوط بغداد بثلاثة أيام ، وهذا ما أدى إلى إرباك

[1] (1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 263 -266 ، للمزيد انظر أيضاً ، أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 236 .

المقاومة في الجنوب ، وساهم في استسلام القوات الموجودة في الموصل والرمادي وتكريت وبعقوبة[1].

ويرى بريمر أن أهم أسباب ترك الجنود العراقيين لمواقعهم العسكرية خلال حرب احتلال العراق ، هو بسبب ضنك المعيشة التي عاشها ذويهم وأجورهم الرمزية التي كانوا يتلقونها من القيادة العسكرية ، والاضطهاد الذى تعرضوا له، والإعدام العشوائي على يد ضباطهم ، لذلك لم يكونوا يشعرون بالولاء لقادتهم ، ولم يكن لديهم أي حافز للمحافظة على سلامة وحداتهم في ظل القصف القياسي من خلال القنابل الذكية التي تصيب أهدافها بدقة ، وبناء على ذلك فالجيش العراقي قد سرَّح نفسه بنفسه[2].

لقد كانت القوات الكردية البيش ماركة من خلال فصيليها ، حزب البارتي وحزب الاتحاد الوطني، تنتظر لحظة سقوط بغداد للسيطرة على كركوك والموصل ، لذلك كان من الواجب على قائدي الفيلقين الأول والخامس الاندفاع باتجاه شمال العراق ، والقضاء على البيش ماركة قبل سيطرتها على كركوك والموصل ، وهذا كان من الممكن أن يربك الحسابات الأمريكية ، وقد توتَّر الجيش العراقي أيضاً بسقوط جسر القائد على نهر الفرات ، وكان من الواجب على القوات العراقية تدميره لإبادة القوات الغازية ؛ لأن سقوط هذا الجسر قد ساهم في وجود القوات الأمريكية على مقربة من بغداد التي تمثل قلب الإستراتيجية الدفاعية العراقية بقيادة قائد الحرس الجمهوري (قصي) الذي كان يقود أيضاً الحرس الجمهوري الخاص وقوات الحماية الخاصة ، وفرق جيش القدس، وفدائيي صدام الموجودة في بغداد ، ورغم استطاعت هذه القوات دحر الهجوم المعادي الأول الذى شن على مطار صدام الدولي (بغداد لاحقاً) في السادس من أبريل 2005 ، إلا أن القوات الأمريكية قصفت منطقة المطار لمدة أربع وعشرين ساعة ، واستخدمت العتاد

---

[1] (?)أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 629 ، ص 679 ، للمزيد حول استقطاب الولايات المتحدة لبعض القادة والمسؤولين العراقيين ، انظر زكي محمود زكي ، ص ص 34-97 .

[2] (?)بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 40-41 .

الخارق والنابالم ، وتم إحراق أفراد كثيرة من الجيش العراقي بشكل غير طبيعي ، وهذا أيضاً مما ساهم في انهيار القوات العراقية ، ليصبح الطريق ممهداً لدخول بغداد في التاسع من إبريل 2003 ، وإسقاط التمثال الكبير للقائد العام للجيش والقوات المسلحة ، في ساحة الفردوس حيث يعتبر هذا التاريخ بداية سقوط الجيش العراقي ، وهذا ما أتاح للواء الأمريكي (173) المحمول جواً والمدعوم بقوات البيش ماركة من دخول كركوك في العاشر من أبريل، حيث تمكنت القوات الأمريكية من توقيع نص وقف إطلاق النار مع قائد الفيلق العراقي الخامس ، والذي بموجبه أمر قائد الفيلق العراقي قواته إلى العودة إلى ثكناتهم أو بيوتهم ، حسب الجدول الزمني لسير العمليات المعد من قبل القوات الأمريكية[1].

كما كانت الدعاية المضللة للإعلام العراقي ، وخاصة من وزير الاعلام (محمد سعيد الصحاف) ، لها دور سلبي في هذه الحرب ؛ لأن الوقائع العملية على أرض المعركة كانت تدحضها ، إضافة إلى الإعلام الغربي ، الذي دحض الكثير منها ، مما أفقد الشعب ثقته بقيادته ، خاصة بعد تصريح وزير الدفاع العراقي (سلطان هاشم أحمد) الذي أكد فيها أن القوات الأمريكية ، ستصل بغداد بعد عشرة أيام من بدء الحرب على العراق[2].

وقد استعملت القوات الأمريكية في حربها على العراق 2003 إستراتيجيتين هما[3]:

1- إستراتيجية الصدمة والرعب التي نجحت في التأثير على إرادة القوات العراقية والشعب العراقي ، بما يحقق تقبل الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية المفروضة عليه مع تجسيد الصدمة والترويع باستخدام قدرات تكنولوجية متطورة ، ومنظومة تسليحية كاملة في إطار المعرفة الدقيقة لكل التفاصيل عن الخصم بما يحقق مبدأ المبادرة

---

[1](?)نفس المرجع السابق ، ص ص 255 – 262 .
[2](?)زكي محمود زكي ، مرجع سابق ذكره ص 79 – 83 .
[3](?)نفس المرجع السابق ، ص ص 128 – 153

بالسبق في الوصول إلى الأهداف والسبق في كشف مايدور في عقل الخصم ، ومضاعفة التأثير النفسي على الخصم وإقناعه بأنه فاقد القدرة على الحركة وأن قدراته الذهنية والحركية مشلولة ومعطلة ، وهذا مما ساهم في الانهيار السريع لمقاومة القوات العراقية .

2- إستراتيجية القوة الحاسمة ، بما يحقق الاستفادة القصوى من الكثافة النيرانية الهائلة لدى الجانب الأمريكي في ضرب أهداف حيوية مختارة بدقة ، خاصة مراكز القيادة والسيطرة العراقية ومناطق التجمع الرئيسية للقوات البرية وقوات الحرس الجمهوري .

وبتطبيق كل من الاستراتيجيين الصدمة والترويع والقوة الحاسمة ، فقد روعي في بناء القوة العسكرية الأمريكية كثافة الضربات الجوية والصاروخية ، والتأثير الشديد للعمليات النفسية ، ثم استخدام قوات تتصف بخفة الحركة والسرعة والقدرة النيرانية العالية ، وفى نهاية الحرب كان هناك مزيج من الاستراتيجيين بما يطلق عليه(الصدمة والترويع والحسم الاستراتيجي).

وبالمقابل اعتمد النظام العراقي على استخدام استراتيجي دفاعية بخوضه حرب المدن ؛ لاستنزاف القدرات العسكرية لقوات الغزو مع توجيه ضربات سريعة مفاجئة تجذب قوات الغزو ؛ للدخول في قتال مدني بما يعطل تقدم القوات المهاجمة أكبر قدر ممكن ، حتى يتغير الموقف الاستراتيجي لصالح العراق في الأمم المتحدة ؛ إضافة إلى الرأي العام العالمي ، حيث كان العراق يعبئ على مساعدة كل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا ، ولم يدرك أن مصالح الدول الكبرى تتحقق على حساب مصالح الدول الصغرى ، وقد فشلت خطة العراق عندما أدركت القوات الأمريكية هذه الخطة ، فكثفت ضرباتها الجوية والصاروخية على مدن الجنوب مع اندفاع الوحدات الميكانيكية والمدرعة ووحدات المارينز ، وتقدمها بسرعة نحو بغداد ؛ إضافة لذلك فقد أخطأت القيادة العراقية عندما خلطت بين الدفاع عن الدولة والدفاع عن النظام حيث رأت القيادة أن النظام هو الأساس ، وهذا ما ارتكزت عليه الخطة الدفاعية العراقية ، فعندما اهتز النظام تحطمت

الخطة الدفاعية بالكل ، كما كان اعتماد النظام العراقي على الكم وليس الكيف في عملياته العسكرية ورهانه على المعركة البرية، وليس على معركة الأسلحة المشتركة ، حيث تم إخفاء القوات الجوية ، وعدم استخدامها في معركة تعتبر مصيرية ، حيث أنها كان من الممكن أن تحدث خسائر كبيرة في قوات التحالف ، بينما رأى النظام ضرورة الاحتفاظ بها لما بعد المعركة ، إضافة لذلك أن النظام العراقي كان يفرِّق بين قوات الجيش النظامي وقوات الحرس الجمهوري الذي كان يتمتع بثقة أكبر لدى القيادة ، وهذا ما أدى إلى وجود حساسيات ظهر تأثيرها أثناء المعركة ، خاصة بعد أن اتخذ خطة الدفاع الثابت حيث خاض الحرب ثلث الجيش العراقي ، واستسلم الثلثين الآخرين دون أن يزجا في القتال[1].

كما تم توظيف التطورات التكنولوجية في منظومة (C4TSR) اعتماداً على الأقمار الصناعية للاستطلاع والاتصالات وبثها بأسرع ما يمكن إلى مراكز القيادة والسيطرة والمحطات الأرضية ؛ لتصل في وقت واحد إلى كل من يعنيه الأمر ، وأصبح نظام الاستطلاع بذلك يستطيع تحقيق السرعة مع استخدام الذخائر ذات الدقة المتناهية في إصابة الأهداف بتوجيهها ، إما باستخدام التوجيه الالكتروني خاصة أشعة الليزر أو الأقمار الصناعية والتي كان لها الفضل الأكبر في إصابة وتدمير أهداف مختارة ، حسمت الموقف لصالح قوات التحالف بما حقق لها الهيمنة السريعة على مسرح الأحداث .

لم تكن الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية على مستوى القدرة على مواجهة المواقف المختلفة خلال المعركة لعدة أسباب هي [2]:

1- أن ذاكرة حرب الخليج الثالثة عام 1991 ، وكمية النيران التي استهدفتها في هذه الحرب ، مازالت عالقة في الأذهان ، إضافة لتعرض القوات العراقية لضربات جوية أمريكية قبل الغزو .

[1] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 157 – 159 .
[2] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 133 – 154 .

2- تأثير الحرب النفسية التي شنتها القوات الأمريكية ، من منشورات وتحالف الإذاعـات والفضـائيات لصـالحها ، ما كان له القدرة على إحباط معنويات الجنود العراقيين .

3- إن ثلاثة وعشـــرون ســـنة من الحـــرب أزهقت الجيش العراقي

4- لا يمكن مقارنة الأسـلحة العراقية المنسَّـقة ، بالأسـلحة الأمريكية المتطورة .

5- عدم تلاحم الشعب مع قيادته .

كما قام بعض العملاء التابعين للقوات الأمريكية بتفجير الألغام في المطـــار والـــتي كـــان من المزمع تفجيرها عند دخـــول الأمريكـيين للمطـار ، فكـان سـقوط المطـار مقدمة لسـقوط بغــداد ، بإلقــاء شــبكات مغناطيســية فــوق جميع المحطــات الكهربائية في بغــداد ، مما أدى لظلام دامس بســبب انقطــاع الكهرباء عن بغداد ، وهذا ما مهد لاجتياحها ورغم خروج فيلقــاً من الحــرس الجمهــوري يزيد عــدده عن خمســين ألف مقاتل بقصد الدفاع عن بغداد ، إلا أنه تم إلقاء أربعة قنابل عليها، بين كل قنبلة وأخــرى ربع ســاعة من الــزمن ، وقد كــانت هــذه القنابل كافية لتدمير هـذه القـوات بالكامل ، بما لها من قـدرة إذابة اللحم البشــري ، حيث لم يتبق من الجنـود ســوى أجــزاء من الهياكل البشرية ، فالجيش العراقي كـان يحـارب بأسـلحة تشـبه أسـلحة القـرون الوسـطى في مواجهة أقـوى تكنولوجيا حربية في العالم، وقد أكَّد الخبراء أن هذه القنابل من طـراز (MOAB) ، الـتي تـزن أكـثر من تسـعة أطنـان ومشـتقة من النابــالم ، وتســتخدم الأوكســجين الموجــود في الهــواء كمولد للانفجار الذي تنطلق منه طاقة هائلة لدرجة أنه يمكن اعتبارها قنبلة نووية مصغرة ، وقد أطلقت القـوات الأمريكية على هـذا النــــوع من القنابل باسم (أم القنابل) ، كما اســــتطاعت الطائرات الأمريكية رصد أجهـزة الإرسـال الالكترونية للقـوات العراقية وتــدميرها، من هـــذا المنطلق رأى بعض القـــادة العسكريين أن تسريح الجنود بسرعة في ظل الاعتراف بالأمر الواقع أفضل وسيلة للحفاظ على أرواح أكثر من نصف مليون

جندي عراقي ، حيث تم تسريحهم وعودتهم لمنازلهم قبل سقوط بغداد [1].

كانت القوات الأمريكية تمتلك منظومة جمع المعلومات والصور ونقلها فوراً إلى كل مستويات القيادة الأمريكية ، وتتيح هذه المنظومة للقيادات الأمريكية المختلفة رؤية مسارح العمليات على شاشات الكمبيوتر وشاشات غرف العمليات ، ومعرفة أماكن القوات المقاتلة سواءاً الصديقة أو العدوه، ومتابعة اتجاهات التقدم ومعرفة النتائج أولاً بأول ، حيث تمتلك الولايات المتحدة واحد وثلاثين قمراً صناعياً عسكرياً موزعة على خمس شبكات ، إضافة إلى شبكة سرية تابعة لمكتب الاستطلاع القومي ، وعلى هذا الأساس كانت التكنولوجيا الحديثة لقوات التحالف هي مفتاح النصر على القوات العراقية ،وهذه التكنولوجيا اعتمدت أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة من خلال الأقمار الصناعية التي تقدم شبكة اتصالات بين الوحدات المقاتلة والقيادات العسكرية الأمريكية في الولايات المتحدة (البنتاغون) ، حيث تتم عملية متابعة هذه القوات عبر شاشات تلتقطها الأقمار الصناعية لحظة بلحظة إلى الولايات المتحدة ، وهذا ما أدى إلى تحديد مواقع القوات العراقية وتدميرها ، أضف إلى ذلك أنه تم استخدام الحرب الالكترونية التي أغلقت شبكات الحاسبات العراقية وأوقفت شبكات الكهرباء ، وأحدثت اختناقات لدى الرادار من خلال قنابل نبضية، وقنابل ليزر وميكرويف تصطدم بالحاسبات عبر المناطق العراقية لتجعلها مشوشة[2].

كما استعملت الولايات المتحدة في حربها على العراق 2003 ، أسلحة محرمة دولياً مثل أجهزة حارقة (Mk-77) ، وهي نوع من سلاح النابالم ، والذخيرة الفسفورية البيضاء في الأماكن المكتظة بالسكان المدنيين ، حيث تلتصق مواد هذه الأسلحة بالجلد وتحرقه حتى الموت، كما تم استعمال

[1] (?)زكي محمود زكي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 133-159 .

[2] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 186 – 201 ، ص 225 .

اليورانيـــوم المنضب ، وهو من نفايـــات تخصب اليورانيـــوم، ويســتخدم في اخــتراق المــدرعات والــدبابات من مســافات بعيدة، حيث تم استخدام حوالي ألفي طن منه خلال الحــرب ، وهذا ما أدى إلى تزايد الإصـابات بالسـرطان وحـالات المواليد المشـــوهة ، وتم اســتخدام القنابل العنقودية الــتي تحتــوى بــداخلها على مئــات القنابل الصــغيرة المصــممة للانفجــار بالصدمة ، لتصيب أهـدافاً متعـددة ، وتـؤثر في جسم الإنسـان لتحـدث نزيفـاً داخلياً ، حيث أن 30% من الـذين يصـابون بها يفـارقون الحيـاة ، وقد تم اسـتخدام أكـثر من ثلاثة عشر ألف قنبلة حتى عام 2006 [1] .

لم يكن الاحتلال الأمـريكي للعـراق شـرعياً في أي حـال من الأحــوال ، لأنه يخــالف المواثيق الدولية ، بســبب أن البند الرابع من المادة الثانية للقانون الـدولي الـتي تنص على أنه لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة أن تهدد أو تستعمل القـوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس ، وهذا ما أكده كل من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كـوفي أنان ، والسابق بطرس غالي ، وبـالرغم من ذلك فـإن الجيش الأمـريكي لم يحــترم معاهـدات الاحتلال ، حيث تـرك البنـوك ومخــازن الأســلحة والمنشــآت النووية والمستشــفيات دون حماية ، إضـافة إلى المتحف الوطـني الـذي سـرقت منه مائة وســبعون ألف قطعة أثرية ، وتم ســـرقة آلاف الأطنــان من الــذخيرة الحية من معســكرات بـالجيش العــراقي ، وســرقة مركز الأبحاث النووية في (التويثة) الذي كان يحتوى على مائة طن من اليورانيوم ، حيث قامت شاحنات بنقل محتويـات هـذا المركز إلى جهات مجهولة [2].

وقد كانت حجج الولايـات المتحـدة لغـزو العـراق حجج زائفة ، كون العراق لم يمتلك أسـلحة دمـار شـامل ، ولم يكن يشـكل تهديداً للولايات المتحدة ولم يكن له علاقة بتنظيم القاعــدة أو بالهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، كما لم يستقبل الشـعب العـراقي الجنـود الأمريكـيين كمحـررين ،

---

[1] (?)جيمس بول وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 97-66 .
[2] (?)روبرت فسك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 201 -203 .

بالرغم من أن الإدارة الأمريكية استغلت المبعدين العراقيين من أجل حربها الدعائية ضد النظام ، وأن يجعلوا منهم حكومة عراقية تابعة للولايات المتحدة ، بحيث تستمر الولايات المتحدة في السيطرة على نفط العراق ، كون النفط عنصراً أساسياً للنظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ، وما يدل على أن الشعب العراقي كان رافضاً لدخول القوات الأمريكية أنهم أسقطوا أشكالاً تمثل بوش وبلير في حشد كبير، ولم يحتفلوا بذكرى سقوط النظام العراقي ، وأما بالنسبة لمظاهر الفرح فقد كانت صوراً انتقائية[1].

لقد تعاون بعض الضباط الذين كانوا في صفوف المعارضة ، مع قوات الاحتلال الأمريكي وقدموا لها معلومات مهمة ، وقد ساعدت الولايات المتحدة في إقامة جيش لهم سمي (جيش العراق الحر) ، الذي تم تدريب أعضائه في قاعدة (تسار) في المجر ، كما عمل بعضهم كمستشارين لقادة الوحدات الأمريكية ، وهو ما ظهر عند دخول القوات الأمريكية لبغداد ، وهذا ما وفَّر الكثير من المعلومات العسكرية والهامة والدقيقة لوضع الخطة التكتيكية ولتجنيد العملاء في الداخل ، خاصة أن من يقود الحرب ضد القوات الأمريكية بعض الشخصيات الغير مؤهلة عسكرياً وهم قصي وعلي حسن المجيد ، وطه ياسين رمضان ، وعزة إبراهيم الدوري ، على أساس علاقتهم الوثيقة بحزب البعث ، وقد تميز هؤلاء خلال الحرب بالتخبط الشديد ، وبإرهاقهم للقوات في التنقل ، وخاصة قصي ابن القائد العام للقوات المسلحة ، ونائبه في نفس الوقت ، وهذا ماجعل الكثير من قادة الجيش يقرروا الانصراف إلى بيوتهم ؛ بسبب القرارات الخاطئة بعد أن أعلنوا أنهم مستعدين للقتال من أجل الوطن ، وليس من أجل النظام الذي تتحكم فيه أسرة الرئيس ، خاصة أن نائب ابنه وهو ماهر سفيان التكريتي كان قد عقد اتفاقاً مع القوات

---

[1](?)أنتوني أرنوف ، **العراق : منطق الانسحاب** ، ترجمة محمود برهوم ورغدة محمد حسن عزيزة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2006 ص ص 17-27 ، ص ص 74 – 87 ، للمزيد انظر ، عادل سليمان ، **قصة 500 ساعة غيرت العالم : لحظات المصير من أم قصر إلى بغداد** ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ص ص 19-40 .

الأمريكية ، وتم هروبه مع أسرته إلى الولايات المتحدة بعدما نفذ ما اتفق عليه معهم[1].

لقد كان النظام العراقي يدرك أنه في حالة خطر وأنه مهدد، لذلك أعدَّ للمقاومة منذ أكثر من سنة كاملة على احتلال العراق ، وأكدت التقارير الأمريكية أن أكثر من 95% من المقاومة كانوا من أتباع حزب البعث ، ومنهم أيضاً حزب أنصار الإسلام وهو حزب كردى له تشعبات في بغداد ، وقد تكبدت قوات الاحتلال الكثير من الخسائر ، لكن الأرقام التي تنشرها وسائل الإعلام ليست صحيحة ، لأن الجيش الأمريكي الموجود في العراق مؤلف من أربعة أقسام هي[2]:

- قسم من الجنود يحمل الجنسية الأمريكية ، والأرقام التي تنشر عن القتلى حولهم هي الأرقام الحقيقية .
- قسم من الجنود مقيمين في الولايات المتحدة ولديهم (غرين كارد) وهؤلاء لا تنشر الخسائر البشرية حولهم ، ولا يدفنون في الولايات المتحدة .
- قسم ليس لديه جنسية ولا (غرين كارد) ، ولكن يأملون أن يحصلوا على الجنسية بعد الحرب ، وهؤلاء لا يدخلون في الحسابات كونهم مرتزقة .
- قسم يستخدم للطبخ والغسيل والترجمة من خلال متعهدين أمريكيين ، وهؤلاء ليسوا أمريكيين ولا يحسبون ضمن الخسائر البشرية .

إن قرار تصفية الجيش العراقي ، تتجاوز صلاحيات سلطة الاحتلال حسب القانون الدولي، كما أن هذا الجيش كان يقاوم الغزو الأمريكى غير المشروع للعراق، ولم يرتكب خطأً يؤاخذ عليه في ذلك ، وبعد أن استتب الأمر للقوات الغازية عملت على استخلاص قرار من مجلس الأمن ؛ يسمح بتحويل قوات الاحتلال الأمريكي إلى قوة متعددة الجنسيات توضع تحت قيادة موحدة ، ويكون قائدها أمريكياً، وتخضع ظاهرياً لتوجيه الأمم المتحدة، وهذا يعنى تحويل مجلس الأمن

---

[1] (?)عادل سليمان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 42 -58 .
[2] (?)خير الدين حسيب ، **مستقبل العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 119-121 ، ص ص 133 -147 .

من حفظ السلام والأمن للشعب العراقي ، إلى التصدي للمقاومة ، وعدم الاكتراث لمآسي الشعب العراقي ، وعدم الإهتمام بمشاكله الحياتية ، وعلى هذا الأساس أصبحت الولايات المتحدة تحكم باسم المجتمع الدولي ، وتصادر حق الشعب العراقي في مقاومه الاحتلال، لذلك بدأت الأصوات بالمطالبة بتوسيع دور الأمم المتحدة بشرط أن يكون هذا التوسع سياسياً وعلى حساب سلطات الاحتلال وليس توسعاً عسكرياً، بحيث تحل الأمم المتحدة محل الولايات المتحدة بالتدريج ، وهذا ما أكّد عليه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في السادس من سبتمبر 2003 ، وقد ظنت الولايات المتحدة أن اعتقالها للرئيس العراقي في الرابع عشر من ديسمبر 2003 ؛ سينهى المقاومة ضدها، لكن خاب ظنها ، حيث استمرت المقاومة وازدادت ، وخاصة بعد إصرار مجلس الحكم الانتقالي على ضرورة محاكمة الرئيس العراقي في العراق ، واعتبرت الأوساط الشيعية والكردية أن محاكمته نوعاً من الوطنية العراقية ؛ إلا أن السنة شعروا أن هذه المحاكمة تستهدفهم ، وأن المحاكمة هي لتحسين صورة الولايات المتحدة وموقفها العسكري[1].

وعملت الحكومة العراقية بعد الاحتلال على تشكيل جيش مجهز بأسلحة خفيفة ، ولم يخضع لدورات تدريبية ،وليس له عقيدة قتالية بحيث لا يستطيع أن يتحمل مسؤوليته بضبط الأمن ، خاصة أن أكثر من ستة ملايين قطعة سلاح في العراق خارج يد الجيش العراقي ، وتملكها الكثير من المليشيات المسلحة ، وأن حل الجيش العراقي الذى كان يقدر عدده بنصف مليون جندي كان خاطئاً ، لأن هذا الجيش كان قادراً على حفظ الأمن وكانت القيادة العسكرية للاحتلال تستطيع إبقاء الجيش العراقي الغير حزبي ، أو جعله كله غير حزبي ، ويحوّل المتهمين إلى المحاكمات ، فالجيش العراقي كان جيش إجباري يضم كل فئات الشعب العراقي ، وهو البوتقة التي تصنع الاندماج الاجتماعي بين الطوائف ، كما أن المحاكمات ضد أفراد الجيش كان يجب أن تبدأ منذ ثورة 18 يوليو 1958 ، حينما شهدت مدن كركوك والموصل مجازر قام بها الشيوعيون والأكراد ، والدليل على أهمية الجيش العراقي

---

[1](?)عبد الله الأشمل ، مرجع سابق ذكره ص ص 276-279 .

هو أن الجيش الأمريكي لم يستطع إنهاء التمـرد في الفلوجه ؛ فتمت الاستعانة بالجيش العراقي السابق ، من خلال الحكومة العراقية لإنهـاء التمـرد فتـدخل فـوج من الجيش العـراقي السـابق ؛ لإنهـاء هـذا التمـرد حـتى أن معظم كـوادر المقاومة الـتي جمعت جميع فئـات الشـعب ، كـانت تضم ضـباطاً من الجيش العـراقي السـابق، وثبت أن المقاومة غـير طائفية أو إقليمية ، ونسبة الأجانب فيها لا تتجاوز اثنين بالمائـة، وهـذا ما حـذا بالمسـئولين الأمريكـيين إلى الاعـتراف أن حل الجيش العراقي كان خاطئاً[1]

اختارت الولايات المتحدة أسلوب الحكم المباشر للعراق ، وعينت حاكمـاً عامـاً هو بـول بريمر ، ثم عهـدت إلى مجلس الحكم الانتقـالي المـدار من خلال مستشـارين أمريكـيين ، للحكم باسم الشـعب على أسـاس أن هـذا المجلس يمثل الشـعب ، ثم أصـدرت إدارة الاحتلال سلسـلة من القـرارات أهمها كان حل الجيش العـراقي ووزارة الـدفاع وملحقاتها من أجهزة الأمن والشرطة والمخـابرات ، ثم حلت وزارة الإعلام ، وسـرحت العـاملين فيها ، بعد تـدمير أجهـزة البث المرئية والمسموعة ؛ بقصد انفراد سـلطة الاحتلال بالسـاحة الإعلامية وإرساء أفكارها ، ثم قامت بحل حـزب البعث ، واعتبـاره غـير شرعي ، بالرغم من كل التحفظات عليه ، وهذا ماحرم أعـداد كبيرة من التنظيم المؤسسي والاسـتقرار السياسي ، رغم أن الحـزب هو مؤسسة اجتماعية فكرية معنوية لا يتحمل أخطـاء قادته ، وكان من المفـترض محاكمة عناصر الحـزب المتورطة بالإسـاءة للحـزب نفسه ، لأن الفكر ظـاهرة اجتماعية حـرة ليست محل كبت أو إرهـــاب أو محاكمة ، ثم قـــامت إدارة الاحتلال بحل الحـرس الجمهـوري في الحـادي عشر من يوليو 2004 ، وكل الوحدات الخاصة المرتبطة بحزب البعث ، كما دعا بريمر لتشكيل جيش عراقي جديد ، على أساس أن يكون ذلك كخطوة أولى نحو تشكيل قوة دفاع ذاتي وطنية للعراق ، وأن تكون كوادر هـذا الجيش محترفة وغـير سياسـية ، وممثلة للشعب العراقي ، حيث تم البدء بتشكيله من إثـني عشر ألف جنـدي عـراقي ،وعهد لشـركة (فينيل كوربوريشن) الأمريكية

---

[1] (?)خير الدين حسيب ، **مستقبل العراق** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 152 -177 ، ص 220 ، انظر أيضاً ، أحمد يوسف أحمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 598 – 610 .

على تدريبه ، وتم تخـــريج أول دفعة منه في نهاية 2003 وقد عمل بريمر على جعل الجيش يقــوم على أسس طائفية على أساس أن يمثل جميع فئات الشعب العــراقي ، لكن مما يؤخذ على هــذا الجيش أنه لم يـزدد باضـطراد ، فظل عــدده حـتى نهاية 2004 لايزيد عن عشرين ألفاً ، وهذا ما يعـنى أن مهمته أصبحت لدعم قـوى الأمن الـداخلي ، وليس الـدفاع عن الأمن الخـارجي ضد التهديـدات الخارجية ، حيث أوكل بهـذه المهمة لقــوات الاحتلال ، كما أن هــذا الجيش ظل خاضــعاً للقيــادة الأمريكية دون أن تكون له أي عقبة سياسية ، وغير قـادر على احتواء المليشيات الموجودة في العراق بحيث يسـتطيع إذابتها داخله ، ولا يحظى بأي قبول شعبي ، كونه مبـني على أسـاس المحاصصة الطائفية [1]

ورغم انتقال السلطة للعراقيين في منتصف 2004، لكن هذا لم يكن إلا نقلاً شـكلياً للسـلطة والسـيادة دون انسـحاب الجيش الأمريكي، خاصة أن الاتفاق الموقع بين مجلس الحكم العـراقي الانتقـالي، وسـلطة الاحتلال أكَّد على عقد اتفاقيـات أمنية عن وضع القـوات الأمريكية في العـراق، وهـذا سـيتبعه انكفـــاء القـــوات الأمريكية إلى قواعد عســـكرية في مواقع محددة في العراق، وذلك بعدما يعمل على عدم إتاحة المجـال لأي وحدة وطنية من خلال قيامه بعدة أمور أهمها[2]:

1- تعزيز قـــوة اللبنـــات الاجتماعية الـــتي شـــكَّلت حمايتها تعويضاً عن تفكك السلطة المركزية .

2- تقـــــديم الطائفية على المواطنة في ســـــياق مخطط احتلالي يستنسخ في بعض جوانبه التجربة اللبنانية من خلال تدمير الدولة الحديثة لصالح الدولة المتخلفة.

3- تقـــويض مؤسســـات التكامل والانـــدماج الاجتمـــاعي الوطنيــة، وتفكيك مؤسســتين حــددتا شخصــية العــراق

---

[1] (1) أحمد يوسف احمد وآخرون ، مرجع سابق ذكره ص ص 621-626 .

[2] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 668 ، ص ص 707 -708 ، للمزيد حول الوضع الداخلي في العراق انظر مي مجدي عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 203 ، ص ص 209 -227 .

الحـــديث ، وهي مؤسسة الجيش الـــذي جـــرى حلها ، ومؤسسة النفط التي تسير في اتجاه الخصخصة.

4- التفكـير بتشـكيل مليشـيات طائفية مسـلحة يمكن أن تجعل الصراع الداخلي عرقياً .

5- إن الدسـتور المـؤقت هو ضد الوحـدة الوطنية من خلال نصه أن الشـعب العـربي ، وليس كل الشـعب العـراقي جزءاً من الأمة العربية .

وفي ظل الحكومـــات الـــتي جـــاءت في ظل الوجـــود الأمريكي الغربي في العراق ، سـاد الفسـاد في الجيش الـذي تشـــكل ، ففي ظل حكومة علاوى قـــام وزير الـــدفاع حـــازم الشـعلان بسـرقات مالية كـبيرة من ميزانية الـدفاع العراقية ، كما قام وزير الدفاع في حكومة إبراهيم الجعفـري بصـلاحيات منح المكافئـات على ضـباط الجيش العـراقي المـوالين له ، على أسـاس أنهم يقومـون بتحقيق الأمن ضد المتمـردين من عناصر الجيش العـراقي السـابق، فتم إعطـاء ثلاثة آلاف دولار لكل ضـابط ، وألف وخمسـمائة دولار لكل جنـدي، لكن سـاد قيادة الجيش الفساد الإداري وإنفاق الأمـوال دون جـدوى إلى إهـدار قسـماً كبـيراً من الأمـوال المخصصة لـوزارة الـدفاع ، حيث بلغت نســـبة الفســـاد في الحكومة العراقية ووزاراتها المختلفة إلى نحو 70%ـ ، وهـذا ما أدى لعـدم قـدرة الجيش على القيـام بمهامه ؛ إضـافة لإنهيـار الأوضـاع المعيشـية في العــراق ، كما أن احتفــاظ المليشــيات العاملة في العــراق ، والتي تعود لعدة أحزاب ، مثل البيش ماركة التي يصل عـددها إلى مائة ألف عنصر ، وقوات فيلق بدر التي تصل إلى سـبعين ألف عنصر ، والتي تتبع المجلس الأعلى للثـورة الإسـلامية في العـراق ، مما أدى إلى تـردي الوضع الأمـني في العـراق ، في ظل تـأخر إعـادة بنـاء الجيش العـراقي على نحو يسـتطيع من خلاله إنقاذ البلاد من الـتردي الأمـني ، وهـذا ما حـذا بـالرئيس العـراقي جلال الطلبـاني إلى أن يؤكد اسـتعداد الـبيش ماركة لتحقيق الأمن ، بالاسـتعانة بقـوات فيلق بـدر ، وهـذا مما أثـار الشـعب العـراقي الـذي شـكك في الطلبـاني أهو رئيس لكل العراقــيين أم رئيســاً للأكــراد ؟ ، لكن رغم ذلك لم يســتطع الطلبـاني ولا قـوات الحـرس الوطـني الـتي تم تشـكيلها ، ولا

الشرطة العراقية ، المحافظة على الوضع الأمني خلال فترة الاستفتاء على الدستور العراقي بين (13-16) أكتوبر 2005 ، حيث شهد العراق أعمال عنف ، كان أبرزها مقتل نائب الرئيس العراقي (عادل عبد المهدي) ، كما ازدادت حالات الهروب في ظل ضعف الجيش والحرس الوطني ، ووصلت نسبة الهروب إلى 40 % ، وازدادت حالات الاغتيالات لعناصر الجيش العراقي من ضباط وجنود[1] .

لقد تكوَّن الجيش العراقي الجديد في الثالث والعشرين من مايو 2003 ،وذلك ممن خدموا من القوات العراقية أو إحدى المليشيات المناهضة للنظام القديم ، وأعيد الكثير من أعضاء الفيلق الطبي والهندسي إلى الوزارات المدنية ، وتم التعويض عن تفكيك الجيش العراقي القديم ووزارة الدفاع والهيئات ذات الصلة بها من المخابرات والأجهزة الأمنية والاعلامية والدعائية ، وذلك من خلال تشكيل الحرس الوطني العراقي بواسطة وزير الداخلية (نوري بدران) الذي شكَّله من الشرطة العراقية وحرس الحدود ؛ لكن تم استثناء كبار الضباط البعثيين والمسؤولين الأمنيين والمخابراتية[2].

لقد تدهور الوضع الأمني في العراق عقب تشكيل القوات العراقية الجديدة ؛ بسبب انتهاج سلطة الائتلاف المؤقتة سياسة طائفية في بناء القوات المسلحة العراقية بعد قرار حل الجيش العراقي ، حيث أن في معظمها من أفراد ذوى إنتماءات سياسية وطائفية في معظمها شيعية ،إضافة لدخول الكثير من أصحاب السوابق والمتمردين والمجرمين من تجار المخدرات والقتلة والشاذين أخلاقياً في صفوف الجيش والشرطة ، حيث كان الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) ، قد أمر بإطلاق سراح أكثر من مائة ألف من هؤلاء المساجين ، قبيل بدء حرب الخليج الثالثة ، وقد رفض البعض من أفراد الجيش العراقي الجديد القتال تحت قيادة أجنبية ، وانتشر الفساد في أجهزة الشرطة في ظل ممارستها الطائفية كرفع الرايات واستخدام بعض العبارات الطائفية ، ومحاكاة هذه القوات للقوات الأمريكية في السير وطريقة حمل السلاح ، مما ولَّد الشك لدى أبناء الشعب العراقي ،

[1] (1) رفعت سيد احمد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 70-77
[2] (2) بول بريمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 77-78 ، ص200

حول ولاء قواتهم المسلحة للحكومة والشعب في ظل وجود أكثر من مائة وخمسين ألف عسكري أمريكي على أرض العراق ، تجوب الشوارع في المدن العراقية وتنفذ عملياتها فيها ، إضافة لزيارات المسؤولين الأمريكيين للعراق دون أي تنسيق مع الحكومة العراقية ، ولو حتى لأغراض بروتوكولية ، مما أثار الشك لدى الشعب العراقي في حكومته المنتخبة ، ومدى استقلاليتها ، وهذا مما أفقدها هيبتها لديه[1].

لقد أكد الرئيس العراقي جلال الطالباني أن تدريب القوات العراقية تدريجياً ؛ سيؤدى إلى سحب القوات الأجنبية تدريجياً من العراق وضرورة فتح حوار مع المليشيات والمسجلين وضمهم للعملية السياسية ، وأن البيش ماركة قد دخلوا في الجيش العراقي ، وهناك حوارات لضم المقاومة العراقية للجيش العراقي ، وأن وجود القوات الأمريكية في العراق يقصد به تحقيق الشرق الأوسط الكبير ونشر الديمقراطية في المنطقة ، ولا يوجد في العراق حرب أهلية ؛ لأن الحرب الأهلية تتم بين مجتمعين ، وأن الأكراد ليسوا على عداء مع إخوانهم العرب وأن العصابات المسلحة هي عصابات طائفية لا تعبر عن المجتمع العراقي ، ولا عن أي فئة منه ، وإن غالبية الشعب العراقي مستاءة منهم بسبب عملياتهم الإرهابية التي سببت تجميد إعمار المناطق المحرومة من الخدمات خوفاً من الإرهاب ، فجماعة الزرقاوى والقاعدة يعلنون حرب إبادة على الشعب العراقي ، وقد اعتبروا الشيعة هم روافد للفرس ، كما اعتبروا العرب السنة مرتدين ، وهم وحدهم المسلمين ، إلا أن الكثير من البعثيين الموالين للنظام السابق قد دخلوا العمل المسلح على أساس تحرير العراق من المحتل واستقطبوا الحركات الإسلامية إليهم ، خاصة أن الأمين العام السابق للحزب صدام حسين ، كان قد أعد عدة خطط للتمرد من خلال نائبه عزة إبراهيم الدوري الذي يؤيده الكثير من البعثيون وخاصة في الحرس الجمهوري ، وذلك بعد أن أصبح هو الأمين –والقومي- العام القطري لحزب البعث العراقي ، بعد إعدام الرئيس العراقي[2]

---

[1] (1) عبد الستار هادى عبيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 184 -186 .
[2] (?)صحيفة الأهرام ، القاهرة ، 4/5/2006

كما أكد رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني أن البيش ماركة ليست مليشيات ، بل هي قوة منظمة ومجهزة وملتزمة لها فضل كبير في تحقيق الديمقراطية في العراق وتحريره من الديكتاتورية ، وأن الدستور العراقي أكد أن لإقليم كردستان حقاً في أن تكون له حماية خاصة ، وإنهم جزء من القوات المسلحة العراقية التي تحمي إقليم كردستان ، كما أنها مستعدة لحماية أي جزء من أجزاء العراق ، أضف إلى ذلك أن الأكراد مع حل جميع المليشيات المسلحة الأخرى ، ولا يجوز قانونياً أن تبقى ، لأن القوات المسلحة العراقية هي القوة الشرعية الوحيدة، كما رأى رئيس برلمان كردستان أن قوات البيش مركة يتلقون نفس تدريبات الجيش العراقي ، ويتعلمون بكليات عسكرية عراقية ، ولهم قدسية عند الأكراد، ورغم أنهم جزء من الجيش العراقي إلا أن لهم وضعهم الخاص ، في أنهم مختصين لحماية إقليم كردستان وعلى هذا الأساس فهم ليسوا مليشيات[(1)].

لكن مما يدل على تبعية الجيش العراقي وقواته المسلحة ،أن قوات التحالف هي من أنشئها وموَّلها ، كما أن قوات البيش ماركة خاضت عدة معارك ضد المقاومة ، وكانت متحالفة مع القوات الأمريكية ، وهذا ماعزز النزعة الانفصالية عند الأكراد ، وزاد من استياء العرب لهم ، كما أن القوات التي أنشأتها قوات التحالف ، لصالح المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي قد خاضت عدة معارك بعد الاحتلال ضد المقاومة العراقية ، وقامت بعمليات سرقة وتزوير وقتل واستيلاء غير قانوني على مقتنيات لأفراد بعثيين سابقين ، كما اشتركت بعض فصائل الجيش العراقي وهي ماتسمى بقوات العقارب ، وهي قوات شبه نظامية تابعة للسي أي إيه ، وتحت إمرة وزارة الداخلية اسمياً لكن تحت إمرة قوات التحالف فعلياً ؛ بهجمات على مواقع للمقاومة كما نفَّذت الكثير من الاغتيالات ضد أفراد بعثيين في النظام السابق ، كل هذه الأمور جعلت التيارات والحركات والأحزاب العراقية ؛ تسعى لأن تكون لها مليشياتها المسلحة عندما وجدت أن الجيش العراقي وقواته الأمنية غير قادرين عن الدفاع عن أفراد

[1](?)جيمس بولين وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 29-36

الشعب ، وضعفها الكبير أمام قوات التحالف ، ولكن هذا ما أثَّر على الحكومة العراقية وأصابها بالضعف الشديد[1].

وبناءاً على ذلك انقسمت المقاومة ضد الوجود الأمني على أرض العراق الذي تحوَّل إلى ساحة معركة بين التحالف والحكومة الموالية لها من جهة ، وبين المقاومة العراقية من جهة أخرى إلى عدة اتجاهات أهمها[2]:

- اتجاهات ذات مرجعية دينية شيعية مثل الاتجاه الديني العراقي والسني ومثاله (كتائب ثورة العشرين ، والفجر ، وجيش الراشدين ، وجيش الفاتحين) .
- اتجاه ديني سني أجنبي ، مثل جماعة الزرقاوى ، وقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين ذات العلاقة بتنظيم القاعدة في أفغانستان .
- اتجاه يرجع إلى المرجعية السياسية : مثل الاتجاه الذي يرجع إلى المؤسسة العسكرية في العراق ؛ بسبب سياسة الإقصاء ،وتسريح المؤسسة العسكرية والأمنية ، وهو يتعاون مع أفراد البعث العراقي ، أو السوري ، أو القومي المشترك ، حيث تم تشكيل منظمات بعثية مترابطة مع بعضها البعض ، مثل كتائب ثورة حزب البعث ، والقيادة العامة للقوات المسلحة المجاهدة ، وفدائيي صدام ....
- اتجاه ديني سلفي كردي ، مثل أنصار الإسلام ، وهو يتركز في شمال العراق
- اتجاه شعوبي مثل جماعة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (الكادر) .
- اتجاه مصلحي استغلالي نفعي ، يسعى للحصول على موارد مادية من خلال عملياته ، وهو لا يعتبر اتجاهاً شريفاً ، حتى وإن ألحق خسائر بقوات الائتلاف .

---

[1] (?)نفس المرجع السابق ، ص ص 29-36

[2] (?)عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مرجع سابق ذكره ص ص 243 – 296 ، للمزيد انظر : http://sabahsaeed.maktoobblog.com/264806

لقد ساهم الفساد الذي ساد في وزارة الدفاع العراقية بعد الإحتلال ، إضافة إلى القوى الأمنية ، في ازدياد حدة المقاومة العراقية ، فقد تم صرف أربعة مليارات دولار على وزارة الداخلية العراقية ، والتي ثبت أنها متورطة في أعمال التعذيب والفظائع ضد المقاومة العراقية ، ولم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة الحد من الفساد رغم إنشائها لهيئات مناهضة للفساد ، فلم يجر محاكمة أو متابعة أي شركة ثبت تورطها في ذلك مثل (هاليبرتون ، وبارسونز) ، خاصة أنه ظل العمل بقرار بريمر رقم 17 الصادر في عام 2004 بإعفاء قوات التحالف من أي محاسبة قانونية أمام القضاء العراقي ، رغم أن القوات الأمريكية ارتكبت عدة انتهاكات لحقوق الإنسان ، ومما زاد من امتعاض الشعب العراقي من وجود القوات الأمريكية ، أنها أصبحت تقوم بإنشاء قواعد عسكرية ضخمة ومكلفة في العراق حتى أن السفارة الأمريكية أصبح لها مطاراتها العسكرية ، ومعسكراتها المحيطة بها ، حيث تعتبر أكبر السفارات في العالم ، ووصل عدد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق ، إلى مائة قاعدة عسكرية مجهزة بالسجون والمستودعات ومراكز قيادات القوات البرية والجوية والطرق ومهابط الطائرات ، ورغم أن قسماً من هذه القواعد قد تم تسليمها للجيش العراقي عام 2006 ، إلا أنه لايزال أكثر من خمسة وخمسين قاعدة عسكرية أمريكية في العراق لم يتم تسليمها ، كما أنه بدء منذ عام 2007 بالعمل لبناء القواعد الثابتة ، وإنشاء الطرق الإسمنتية السريعة ، والاتصالات والخدمات العامة ، ومراكز رفاهية الجنود الأمريكيين في مختلف أنحاء العراق ، وتم إنفاق حوالي مليار دولار عليها وقد سمي البنتاغون هذه القواعد قواعد العمليات الطارئة، كما أن قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال (جون أبي زيد) ، إضافة للمستشار السابق لبول بريمر (لارى دايموند) أكدا أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود عسكري طويل الأمد في العراق بغية حماية مؤيديها لمعتدلين ، وحماية تدفق النفط[1] .

---

[1](?)جيمس بول وسيلين ناهوري ، مرجع سابق ذكره ص ص 179-197 .

لقد قدر عدد القتلى حسب دراسة جامعة هولكنز بين عامين (2003-2006) حوالى (655000) قتيل ،أي بمعدل (94) قتيل يومياً ، وعلى هذا الأساس تكون قوات التحالف والجيش العراقي ، وقوات الأمن قد فشلت جميعها في حماية العراقيين المدنيين من العنف ، ولا تعكس أي إحصائيات للوفيات مايمكن اعتباره تحسناً في رفاهية وسعادة الشعب العراقي منذ بدء الحرب ، بسبب عمليات العنف المسلح والعصابات الإجرامية وانتهاكات الشركات الأمريكية مثل (شركة بلاك وترز) وانهيار البنية التحتية بسبب ذلك ، وهذا ما أدى لانهيار النظام الصحي وتراجع الخدمات الطبية وهروب الكثير من الأطباء خارج العراق ، حيث تؤكد بعض المصادر ، أن أكثر من نصف الذين قضوا في المستشفيات العراقية ، كان يمكن إنقاذ حياتهم فيما لو توافرت لهم ظروف صحية مناسبة [(1)].

وعلى هذا الأساس يكون الجيش العراقي الجديد ، غير ممثل للشعب العراقي كونه تابعاً للقوات الأجنبية الموجودة على أرض العراق، وعدم تمثيله لهوية الشعب العراقي ككيان واحد لا يتجزأ وأفراد هذا الجيش منقسمين على أنفسهم وتابعين لأحزاب وتيارات طائفية وعرقية ، بالرغم من أن بعضهم كان تابعاً للنظام السابق ، ذلك النظام الذي لم يستطع الدفاع عن العراق وكانت أخطائه سبباً في احتلال العراق ، لأنه لا يمكن لإنسان أن يدافع عن وطن أذله وقهره وأهانه بدليل أن المواطن العراقي والجندي العراقي لم يدافع بحماس عن نظام البعث السابق بعد أن سلبه كرامته وأمنه وسلامته النفسية ، لكنه بدء يدافع عن وطنه وعن نفسه بعد احتلال القوات الأمريكية لأرض العراق ، ومن أجل صنع مستقبل أفضل للعراق في ظل سيطرة القطب الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة ، التى تستطيع الضغط على مجلس الأمن والأمم المتحدة لتحقيق سياساتها وأهدافها وتسخير قرارات هذا المجلس من أجل مصالحها.

---

[1](?)نفس المرجع السابق ص 159 ، للمزيد حول تدهور الوضع الداخلي انظر :

http://www.krg.org/articles/print.asp?anr=8551&lngnr=14&rnr=84

للمزيد انظر: صحيفة الوفاق ، بغداد ،العدد: 2505، 14/5/2004

نخلص من هـذا الكتـاب إلى أن حـزب البعث العـربي الاشتراكي الذي قاد النظام منذ تسلم صـدام حسـين للرئاسة وحـتى احتلال العـراق على يد القـوات الأمريكية وتشـكيها لمجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية الـتي تبعتها ؛ لم يسـتطع تحقيق الوحـدة الوطنية في العـراق وفق المؤشـرات الـتي حـددتها الدراسة فـرغم كـون النظـام العـراقي قد دعى لوحـدة البلاد واحـترام لغتها ووحـدتها وثقافتها الوطنية إلا أنه بفعل قراراته السياسـية قد أثر سـلباً عليها ، فعـدم اهتمامه بشكل متساوي بين فئات المجتمع العراقي وابتعاده عن ثقافة المجتمع الروحية والفئوية بتفضيله لمن يواليه واصطباغه بروح الإقليمية والعشائرية والعنصرية والمذهبية ؛ قد ساهم كل ذلك في إبعـاد فئـات كثـيرة من الشـعب عنه ؛ إضـافة إلى أنه لم يحسن التفاعل مع الشـعب العـراقي سياسـياً واجتماعيـاً واقتصـادياً فكـانت قراراته السياسـية مجحفة بحق الشـعب العـراقي ، وسـببت الكثـير من الكـوارث على أبنـاء الشـعب العراقي ، كما أنها أضعفت الاقتصـاد العـراقي وأهلكت الكثـير من أبنـاءه وأضـعفت بالتـالي دخل الفـرد ونشـرت البطالة والتضخم ، كما لم يستطع حزب البعث تحقيق الحرية والعدالة والمساواة بين فئات الشعب العراقي فكانت الأحكام الجـائرة بحق الكثير من الأبرياء وفئـات الشـعب واسـتغلال الكثـير من المسـئولين لمراكـزهم على حسـاب الآخـرين واغتنـاء آخـرين نتيجة انتشار الفساد والرشوة والمحسـوبية ، واعتمـاد النظـام على العلاقة العشائرية والإقليمية والفئوية في استلام المراكز المهمة في الدولة ؛ ولم يسـتطع الجيش العـراقي أن يجمع الشعب العراقي في ظل البعث بفعل افتقاد الشعب العـراقي لخـيرة شـبابه وإهانته لكـرامتهم وتمكين النظـام من تشـديد قبضـته على الشـعب ؛ واسـتنفاذه لكل مـوارد الدولة ، حيث ترك الشعب العـراقي رهينة الفقر والعـوز والبطالة والتضـخم والمديونية الخارجية ، كما أن النظـام الـذي جـاء بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتشـكيله لمجلس الحكم الانتقـالي في ظل حكم السـفير الأمـريكي للعـراق بـول بريمـر، ثم في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة الممثلة بحكومة كل من (علاوي، الجعفري، المالكي)، لم يستطع تحقيق الوحدة الوطنيـة، حيث قادت تداعيات فترة حكم البعث إلى تفجير تناقضـات المجتمع العـراقي الإثنية واللغوية والإقليمية والطائفيـة، والعشـائرية،

فظهـرت عمليـات الفـرز الطـائفي، والاقتتـال الطـائفي، والعشائري، والإقليمي وعملت القيادات الكردية على استغلال هذا الوضع لترسيخ الاستقلال الـذاتي، ومحو اللغة العربية من إقليم كردستان وإنشاء ما يشبه الدولة الجديدة في كردستان، مما أدى إلى بـروز دعـوات إثنية وطائفية جديـدة، تـدعو لحكم ذاتي، وتظهر نفسـها على اعتبـار أنها طوائف وأعـراق لها خصوصـيتها الـتي يجب احترامهـا، كما ظهـرت المنافسة على الحكم بين الشـيعة والسـنة من خلال عمليـات الاسـتقطاب الطائفي، والعشـائري، حيث ظهـرت الأحـزاب ذات النزعـات الطائفية والإثنية، التي عملت بدورها على استغلال العشائرية، أداة لها في تحقيق مصالحها، وكانت الحكومات العراقية الـتي ظهـرت قد حـذت نحو هـذه الثقافـة، ذات المنهج الطـائفي أو الإثني، مثل حكومة الجعفري، أو المالكي، بينما كانت الحكومة الانتقالية أحسن حالاً وأبعد نهجاً عن الطائفيـة، وعمل الأكـراد على ترسـيخ مفهـوم الفيدرالية في الدولة العراقيـة، بقصد العمل على فك أي ارتبـاط لمنطقة كردسـتان مع العـراق، بل أخذوا يتـدخلون في أمـور المجتمع العـراقي الأخـرى ،ولم يعد هنـاك احـترام للثقافة الوطنية العليا ولغتها الرسـمية (اللغة العربيـة)، حيث سـادت أعمـال العنف بين التيـارات الدينية والإثنية، وظهرت العشائرية على سطح المجتمع العراقي، وتم إهمال التراث والدعوات القومية الـتي تمجِّد لغة الأكثرية وهي اللغة العربية، وساد التنـاقض بين التيـارات القومية والتيـارات الدينيـة، وضـعف التفاعل الإيجـابي بين الشـعب العـراقي والحكومات العراقية خلال هذه الفـترة ، حيث كـانت المقاومة العراقية الـتي قادها حـزب البعث قد أجهضت أي تقـدم على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصـادي ، وازداد انقسـام التيـارات والأحـزاب العراقية عقيـدياً إلى الإثنيات والمـذاهب والطوائـف والأقـاليم الـتي ينتمي إليها أفرادها ، وحـدوث عمليات هجرة داخلية وخارجية ؛ بسبب أعمـال العنف المحلي وازدياد عمليات الفـرز الطـائفي وضـرب المصـالح الاقتصـادية للحكومة العراقية والشـركات العاملة في العـراق من قبل المقاومة العراقية ، إضـافة لما حـدث من فسـاد إداري واقتصادي وتهريب رؤوس الأمـوال وازديـاد عمليـات التهـريب في ظل الحكومـات العراقية ، ولم تتحقق الحرية والمسـاواة والعدالة ، في ظل مجلس الحكم الانتقـالي وفي ظل

الحكومات العراقية ، حيث أن ما قامت به القوات الأجنبية من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ؛ إضافة للحكومـات العراقية من خلال قواتها الأمنية وقـــوات الشـــرطة فيها ، وتـــدخل هـــذه الحكومات في الصراع الطـائفي من خلال مـولاة أعضـاء هـذه الحكومات للمليشيات الطائفية ، وفقـدان الأمن والقـانون في ظل استمرار المقاومة والعنف والتوتر الأمني في كافة أرجــاء العراق، خاصة بعد قـرار إجتثـاث البعث الـذي أصـدره بريمر ، ومجلس الحكم الانتقالي وتبنته بقية الحكومات العراقية ، ولم يكن الجيش العراقي الجديد ممثل للشعب العراقي كونه تابعاً للقـوات الأجنبية الموجـودة على أرض العـراق، وعـدم تمثيله لهوية الشعب العراقي ككيان واحد لا يتجزأ وأفراد هذا الجيش منقســمين على أنفســهم وتــابعين لأحــزاب وتيــارات طائفية وعرقية .